

دراسات

في الاقتصاد والتجارة

مجلة علمية محكمة



2004 - 2003

المجلدان الثاني والعشرون والثالث والعشرون

المقالات والبحوث

- تسخير المحاسبة الحديثة لخدمة غايات التنمية في البيئة الليبية .
د . سالم إسماعيل الحصادي
- دور الاحتياطات الدولية في تمويل الاستثمار الخاص المحلي في ليبيا .
أ . عيسى صالح الفضلي
- تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل "دراسة توثيقية"
د . أمال سليمان العبيدي
- العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة "دراسة ميدانية على مدينة بنغازي"
د . مصطفى بكار محمود
- إيجاد النموذج المثالي للتنبؤ بمعدل هرجات الحرارة العظمى لمدينة بنغازي باستخدام أمثاليب التنبؤ الموسمي .
د . فارس طاهر
- دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في توفير الاستثمار في التقنية العلامة للبيئة
د . سمير عبدالأمين الحسين
- المشاركة المجتمعية في التطور
د . علي عباس مراد
- المصير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي .
د . مسمود عبدالحفيظ البذري

عرض الكتب

- اساسيات الاقتصاد القياسي
د . فتحي صالح بوسدره
- الإدارة الاستراتيجية وسياسات الأعمال
د . فيصل سالم الكرخيا

الملخصات

- الافتراضات النظرية والنظريات الداعمة لبحوث العلوم الاجتماعية " تحليلات نظرية "
د . مصطفى بكار
- الاقتصاد الأردني تحت تأثير تطبيقات اتفاقية الشراكة الأوروبية .
د . بلال خلف العمري

دليل رسائل الماجستير

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث بكلية الاقتصاد
جامعة قاريونس - بنغازي - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



دراسات

في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات بكلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي. ولاتعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها، ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة قاريونس.

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ. د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني
دكتوراه في المحاسبة

أعضاء هيئة التحرير

د. سالم إسماعيل الحصادي
دكتوراه في المحاسبة

أ. د. فتحي صالح بوسدره
دكتوراه في الاقتصاد

د. فيصل سالم الكيخيا
دكتوراه في إدارة الأعمال

أ. د. صالح السنوسي الفسي
دكتوراه في العلوم السياسية

أمانة سر المجلة

بسمة محمد الزاوي

الهيئة الاستشارية

أ. د. بن عيسى أحمد حودانه
دكتوراه في إدارة الأعمال

أ. د. محمود محي الدين بادي
دكتوراه في المحاسبة

د. أمال سليمان العبيدي
دكتوراه في العلوم السياسية

أ. د. إبراهيم صالح الرفادي
دكتوراه في الاقتصاد

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمالية والمحاسبية والكمية وإدارة الأعمال والعلوم لسياسية وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .وتقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية :

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية ولم يسبق نشرها في أي المجلة أو مطبوعة أخرى.
2. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة أن لا يعيد نفس البحث أو المقالة في أي جهة إلا بإذن كتابي من المجلة .
3. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية . كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة ، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه .
4. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية .
5. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه وكذلك البحوث التي أقيمت في ندوة أو مؤتمر إلا أنها لم تنشر ، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها وما يتلاءم وسياسة المجلة .
6. تتم الإشارة إلى الهوامش المستخدمة في البحث وفق ورودها فيه – بهذه الكيفية (1) وتكتب قائمة بالهوامش في آخر البحث .
7. توضع قائمة المراجع في نهاية البحث وترتب وفقاً لمنهج البحث العلمي .
8. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونة ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث .
9. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على الحاسوب مع إرفاق أسطوانة (CD أو Floppy) محتوية على البحث (إن أمكن ذلك) ، إضافة إلى بريد الباحث الإلكتروني .

10. يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) (300 كلمة في الصفحة تقريباً) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات خرائط وجداول وغيرها .
11. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية . وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه .
12. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله .
13. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها ، وتعرض البحوث على إثنين من المقيمين في مجال الاختصاص ، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم ، إجراء أي تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر ، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة .
14. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه .
15. البحوث والدراسات المقدمة والغير مقبولة للنشر لاتعاد لأصحابها ، وكذلك ملاحظات المقيمين .
16. تعتبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة قارونس .
17. يمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانييتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة .

المراسلات : بإسم رئيس تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة قارونس .

ص. ب 1308

هاتف : 00218-61-2240737

فاكس : 00218-61-2240737

بريد إلكتروني : E-mail: Dirrasateb @ Yahoo.com.uk

المحتويات

المقدمة

المقالات والبحوث

- 5..... تسخير المحاسبة الحديثة لخدمة غايات التنمية في البيئة الليبية
د. سالم إسماعيل الحصادي
- 29..... دور الاحتياطات الدولية في تمويل الاستثمار الخاص المحلي في ليبيا
أ. عيسى صالح الفضلي
- 45..... تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل " دراسة توثيقية "
د. أمال سليمان العبيدي
- 75..... العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات
المساهمة الخاصة "دراسة ميدانية على مدينة بنغازي"
د. مصطفى بكار محمود
أ. أمين مرعي الدرياق
- 110..... إيجاد النموذج العشوائي للنتيؤ بمعدل درجات الحرارة العظمى لمدينة بنغازي باستخدام أساليب
النتيؤ الموسمي
د. فارس طاهر
أ. عبدالرحمن العقيلي
- 127..... دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في تحفيز الاستثمار في التقنية الملائمة للبيئة الليبية
د. سمير عبدالأمير الحسين
أ. جاسم ناصر حسين
- 170..... المشاركة السياسية " منظور تنموي "
د. علي عباس مراد
- 193..... المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي
د. مسعود عبدالحفيظ البدري

عرض الكتب

- 224..... أساسيات الاقتصاد القياسي
د. فتحي صالح بوسدره
- 228..... الإدارة الاستراتيجية وسياسات الأعمال
د. فيصل سالم الكيخيا

الملخصات

- 235 الافتراضات النظرية والنظريات الداعمة لبحوث العلوم الاجتماعية " تحليلات نظرية "
د. مصطفى بكار
د. بوب ليون
- 237..... الاقتصاد الأردني تحت تأثير تطبيقات اتفاقية الشراكة الأوروبية
د. بلال خلف العمري
- 239..... دليل رسائل الماجستير

تقديم

انطلاقاً من دور الجامعات في نشر المعرفة ودعم المكتبة العربية ، تستأنف كلية الاقتصاد بجامعة قاريونس إصدار مجلتها العلمية " دراسات في الاقتصاد والتجارة " بعد انقطاع ليس بالقصير إيماناً من الكلية بأن الجامعات تقاس بالمطبوعات التي تصدرها والأبحاث التي تنشرها.

ويسرني أن أقدم المجلدين 22- 23 لعامي 2003- 2004 ف لهذه المجلة العلمية للقراء، وخاصة أصحاب الاهتمامات في مجال الاقتصاد والعلوم المالية والإدارية والسياسية ، أملاً أن يستمر صدور هذه المجلة العلمية لكي يستمر عطاء هذه الكلية ، والتي تعتبر أولى كليات الاقتصاد في الجماهيرية ، إسهاماً منها في إثراء الكتابة والبحث العلمي في الفروع المتعددة للعلوم الاقتصادية والتجارية .

وبهذه المناسبة فإن اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد تأمل من جميع الباحثين ذوي الاختصاص المساهمة في إنجاح واستمرار هذه المجلة .

د. إدريس عبدالسلام اشتيوي
أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد
جامعة قاريونس

مقدمة العدد

يسر مكتب البحوث والاستشارات بكلية الاقتصاد أن يسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرها لمجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة" المجلدين رقم 22 ، 23 للسنة 2003 – 2004 ، الذي يتضمن عدداً من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر عام 2005 . وذلك في مجالات الاقتصاد والمحاسبة والعلوم السياسية والأساليب الكمية ، كما يتضمن هذا العدد دليل لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها اعتباراً من 2005.1.1ف ، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الإطلاع على الموضوعات التي تم بحثها .

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمالية والمحاسبية والكمية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية ، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة ، وكذلك تقدمهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

كما أنها تأمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في الجماهيرية وغيرها من دول العالم .

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "



المقالات والبحوث

— |

د. سالم إسماعيل الحصادي *

مقدمة

في النصف الأخير من القرن الماضي ، حققت المحاسبة في المجتمعات الحديثة تطورات هائلة أبعدتها عن الأساس الإجرائي التقليدي من مسك للدفاتر وإعداد الحسابات اتجاه دور يؤكد أهميتها الاجتماعية . هذه التطورات حدثت بشكل تدريجي تمشي مع تغيرات بيئية في تلك المجتمعات حيث أنها تدرجت من نظام قائم على أساس محاسبة الوكالة تطور إلى نظام تقليدي لإثبات الأحداث الاقتصادية وقياس نتائجها إلى نظام يقدم معلومات لمساعدة متخذي القرارات وأخيراً أصبحت نظام يوفر معلومات ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبشكل يحقق الرفاه الاجتماعي وهذه التطورات لم توسع فقط حدود المحاسبة بل أدت إلى خلق مشكلة

في تعريف حدود المجال المحاسبي .

ولغرض الاستدلال يمكن المغايرة بين تعريفات قديمة وحديثة للمحاسبة كما يلي :

- محاسبة الوكالة ترجع جذورها إلى الوظيفة التي قدمتها المحاسبة في الماضي كنظام بدائي لمسك الدفاتر وقد عرف أحد الكتاب محاسبة الوكالة كما يلي :

" محاسبة الوكالة ترتبط بحاجة رجال الأعمال للاحتفاظ بسجلات لمعاملاتهم توضح كيفية استثمار أموالهم والديون المستحقة لهم وعليهم"⁽¹⁾ .

- استناداً على تعريف قدم في عام 1953 اتجهت المحاسبة للتأكيد على قياس الدخل.

وعرف الهدف منها كما يلي :

* أستاذ المحاسبة المشارك ، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا .

** قدم هذا البحث وقيل للنشر عام 2005 ف .

" الهدف الرئيسي للمحاسبة هو العمل على إمكانية تحقيق المقابلة الدورية بين التكاليف (المجهودات) والإيرادات (الإنجازات) ".

ومن وجهة نظر . A . Litteton

(1953) يعتبر هذا التعريف نواة لنظرية المحاسبة وعلامة مميزة مثلت نقطة ثابتة للرجوع إليها في المناقشات المحاسبية⁽²⁾.

- في عام 1961 ، قدم المجمع الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) تعريفا للمحاسبة يؤكد على دورها في ترجمة نتائج الأحداث كما يلي :

" المحاسبة عبارة عن فن تسجيل وتبويب وتلخيص بشكل ذو مغزى ومقاسا بالنقود العمليات والأحداث ذات الطابع المالي وتفسير النتائج التي تسفر عنها"⁽³⁾.

ويلاحظ أن هذا التعريف يعكس

الوظيفة التقليدية للمحاسبة كنظام قائم على أساس إثبات الأحداث الاقتصادية وقياس نتائجها وصياغتها في شكل تقارير مالية .

- في عام 1966 قدم مجمع المحاسبة

الأمريكي (AAA) تعريفا للمحاسبة يؤكد على دورها في تقديم معلومات لمساعدة متخذي القرارات كما يلي :

" تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لتمكين مستخدمي المعلومات من إصدار أحكام وقرارات مستنيرة"⁽⁴⁾.

- في عام (1975) ، قدم مجمع المحاسبة الأمريكي (AAA) تعريفا للمحاسبة يؤكد على دورها في تحقيق أهداف الرفاه الاجتماعي حيث عرفت المحاسبة بأنها تهدف إلى :

" توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وأنه إذا وفرت ستحقق مزيدا من الرفاه الاجتماعي"⁽⁵⁾.

ويعتبر التعريف الأخير تجسيدا للاتجاه الحديث للمحاسبة في الدول المتقدمة وأدى إلى توسيع مجال المحاسبة من منظور اجتماعي وبحيث لا يقتصر المجال المحاسبي على الاستخدام الشخصي للمعلومات المحاسبية وإنما امتد إلى التأثيرات الناتجة ، على سبيل المثال ، من التغير في تخصيص الموارد المتاحة . هذه التطورات انعكست في التطبيق المحاسبي

ولكن تبقى حقيقة أن ليبيا كدولة نامية أكثر احتياجا للمحاسبة بمفهومها الحديث للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يعاني من محدودية الموارد الاقتصادية ، علاوة على سوء استخدام ما هو متاح منها .

وعليه فإن المشكلة البيئية التي تتعامل معها هذه الورقة تتمحور حول كيفية تفعيل دور المحاسبة في البيئة الليبية من خلال الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال المحاسبة بالدول المتقدمة .

هدف ومنهجية الدراسة :

لأغراض التحليل والدراسة ، تبوب

المحاسبة إلى عدة مجالات تتضمن المحاسبة المالية ، المحاسبة الإدارية (التكاليف) ، المحاسبة الحكومية ، المحاسبة الضريبية ، المحاسبة القومية .. الخ . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مجال المراجعة ينسج طريقه بين المجالات المحاسبية السابقة لتغطية اعتبارات رقابية هامة . وحيث إن تناول هذه المجالات يخرج عن حدود ورقة بحثية ، فإن الكاتب

وأدت إلى تشعب المحاسبة مع الرفع من مستوى الأداء المهني حتى أصبحت المحاسبة علم ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية . وبذلك أصبحت المحاسبة قادرة على أن تعكس أنماط التطورات الاجتماعية في مجتمع معين ، وفي نفس الوقت ، قادرة على تقديم منافع للمجتمع في مجال تطوره . وفي هذا الاتجاه أكد Hopwood,A.(1991) على حقيقة أن المحاسبة الآن تمثل ظاهرة تتشكل بواسطة القيمة الثقافية السائدة والهياكل المؤسسية والظروف الاجتماعية والتاريخية المحيطة بالمجتمعات التي تعمل فيها ، وذلك بدلا عن اعتبارها ظاهرة فنية منعزلة يمكن التأثير فيها⁽⁶⁾ .

هذا الواقع ، دفع الكاتب للاعتقاد

بأن النهوض بالمحاسبة في البيئة الليبية أكثر تعقيدا مما يتصوره الكثيرون على الأقل في المدى المنظور وأن هذا الاعتقاد تدعمه الحقائق المتعلقة بوجود اختلافات جوهرية ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وأن تأثير مثل هذه الاختلافات على الإطار المحاسبي وتطبيقاته لا تتلاشى بمجرد افتراض عدم وجودها .

يرى التركيز على المحاسبة المالية لعلاقتها الوثيقة بنظرية المحاسبة الحالية ولارتباطها بالوحدات الاقتصادية التي تمثل عماد الاقتصاد الوطني لأية مجتمع يسعى للتطور ولكونها المختصة بإعداد تقارير مالية دورية تخضع لأعمال المراجعة في شكل قوائم مالية لأغراض الاستخدام الخارجي والداخلي .

وتبعا ، فإن هذه الورقة تهدف إلى التأسيس لوضع نموذج محاسبي في مجال المحاسبة المالية يخدم غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة الليبية كدولة نامية.

ويقودنا هذا الهدف إلى العديد من التساؤلات التي يمكن صياغتها مرحليا في شكل مواقف مسبقة لتطوير منهجية البحث، وهذه المواقف هي :

- 1 . هناك عدة معطيات بيئية تقود إلى بروز الحاجة لتبلور نموذج محاسبي يخدم غايات المجتمعات الحديثة في التنمية الحقيقية .
- 2 . هناك اختلافات بيئية تقود إلى طرح نماذج محاسبية مختلفة ولهذا لا يوجد

نموذج محاسبي مثالي يمكن السعي إليه .
3 . يمكن الاستفادة من تنوع النماذج المحاسبية المطروحة في الأدب المحاسبي لطرح نموذج محاسبي يراعى بعض من ظروف البيئة الليبية كدولة نامية .

وعليه فإن منهجية البحث تعتمد على التحليل المنطقي لهذه المواقف المسبقة في ضوء ما هو مطروح في الأدب المحاسبي والاقتصادي للوصول إلى تصور منطقي يستخدم في التأسيس لبناء نموذج محاسبي يتناسب مع ظروف البيئة الليبية كدولة نامية .

وفي هذا الاتجاه ، يمكن تنظيم محتويات الورقة البحثية في أربعة محاور رئيسية حيث يركز المحور الأول على خصائص المجتمعات الحديثة وغايات التنمية ووظيفة الوحدات الاقتصادية وأهمية الدفع بالمحاسبة والعمل المحاسبي في ترشيد القرارات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . أما المحور الثاني فيهتم بالتحليل الوصفي لبعض النماذج المحاسبية المطروحة في الأدب المحاسبي

لغرض الاستدلال بها في معرفة مكونات النموذج المحاسبي المطلوب ويمثل المحور الثالث صورة مختصرة عن واقع المحاسبة في ليبيا ، في حين ، يمثل المحور الرابع محاولة التأسيس المنهجي لطرح نموذج محاسبي يتناسب مع ظروف البيئة الليبية ويحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية .

أولاً : غايات التنمية والوظيفة المحاسبية:

إن الحديث عن غايات التنمية في أي مجتمع ينطلق من عدة حقائق ومفاهيم وقيم وأطر تمثل في مجموعها ركائز أساسية في مسيرة السعي لتحقيق الغايات المطلوبة وبحيث يؤدي تجاهل مجتمع ما لأي من هذه الركائز إلى تعثر المسيرة وربما الفشل في أحداث التنمية المطلوبة .

وفي هذا الاتجاه ، فإن نقطة الانطلاق الأولى ترتبط بحقيقة أن المجتمعات المعاصرة مطالبة بالتعامل مع " ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة " التي تتبع من أن احتياجات المجتمعات المعاصرة في تزايد مستمر وتدفع إلى

اعتبار " تنمية الموارد المتاحة" أمراً ضرورياً وتؤدي إلى ظهور مشكلة تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة . هذه الحقائق والمفاهيم الاقتصادية تفرض متطلبات أساسية وجوهرية يمكن حصرها في متغيرين هما القيم الاجتماعية والأطر المختلفة (الأدوات) ، كما يمكن مناقشتها بشكل مختصر وفي حدود أهداف هذه الورقة كما يلي :

1 . القيم الاجتماعية :

في أدبيات المجتمعات المتقدمة ، أدى التعامل النظري والعملي مع الحقائق والمفاهيم المذكورة فيما سبق إلى تبلور ثلاثة مفاهيم مثلت قيمة أخلاقية عالية في تلك المجتمعات وأطلق عليها مصطلح "The Three Es" وهي الاقتصاد (Economy) ويعني الموازنة بين تكاليف التصرف ومنافعه والكفاءة (Efficiency) وتعني الربط بين مدخلات التصرف ومخرجاته والفعالية (Effectiveness) وتعني الربط بين مخرجات التصرف والهدف المطلوب

للاستغلال والتلاعب لتحقيق مصالح ذاتية غير مبررة وأن بعضها قد يمثل نزيفاً لثروة المجتمع وبدون توقع منافع مستقبلية تعود على المجتمع .

وحيث إن نمو وازدهار المجتمع ممثلاً بمؤسساته وأفراده يقاس بنفس نسبة الكفاءة التي تخصص بها موارده من عمل ومواد وخدمات ورأس مال ، فإن هناك دور رقابي للمجتمع يتطلب وضع التشريعات والقوانين واللوائح والنظم وغيرها من الضوابط والشروط لضمان قيام أطرافه المختلفة بأداء المهام المنوطة بها وبالشكل الذي يحقق مصلحة المجتمع ممثلة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وهذا يتطلب تحديد الأحداث المرتبطة بهذه المؤسسات وتقديم تقارير وقتية عن التكاليف والإنجازات للقيام بتحليل انتقادي ذاتي واتخاذ القرارات المناسبة للتصحيح والتجديد والنمو ، علاوة على تقديم المعلومات اللازمة لخدمة أطراف المجتمع ذات العلاقة توضح الموارد المخصصة وكيفية الحصول عليها ونتائج استخدامها . وهنا

تحقيقه . وقد أدى القبول العام لهذه المفاهيم إلى فتح المجال لتطويرها وتحسين أدوات قياسها مما دفع المتخصصين في المجالات ذات العلاقة إلى بناء قاعدة معلوماتية يمكن الاعتماد عليها في تخصيص ما هو متاح من موارد مادية وبشرية تتميز بالندرة بين بدائل استخدام متعددة . وتمثل المحاسبة بجميع فروعها جزء رئيسي من مكونات هذه القاعدة المعلوماتية .

2 . الأطر المختلفة :

إن سعى المجتمعات المعاصرة لتحقيق تطلعاتها تطلب تحولها إلى مجتمعات مؤسساتية تتمحور حول النشاط الإنساني وتأخذ شكل وحدات إدارية تخدم أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية . هذه المؤسسات تمثل في أغلبها تجمعات معقدة وتطرح مشاكل هامة فيما يتعلق بالقرارات الواجب اتخاذها . وتتبع أهمية هذه القرارات من أن تحقيق تطلعات المجتمع تتوقف ولحد كبير على نوعية جملة القرارات التي يتخذها أصحاب القرار في هذه المؤسسات . وهنا يجب التأكيد على أن هذه المؤسسات عرضة

تبرز أهمية المحاسبة بجميع فروعها حيث أنها مصممة لمقابلة مثل هذه الاحتياجات .

ثانيا : الأدب المحاسبي في مجال الدراسات المقارنة :

ولهذا فإن المحاسبة يتوقع أن تنسجم مع تطور احتياجات المجتمع التي تعمل فيه وأن التطبيق المحاسبي يفتقر لألية التطوير الذاتي كأى نشاط خدمي آخر. وفي الحقيقة ، فإن الضغوط الرئيسية لتطوير المحاسبة في أغلب الدول المتقدمة جاءت ، في أغلب الأحيان ، من خارج المهنة أو لتفادي تهديد الدولة بالتدخل في الرقابة على مهنة المحاسبة والمراجعة كما هو الحال في التجربة الأمريكية .

في نهاية الستينات من القرن الماضي ، افتتح Mueller,G مجال المحاسبة المقارنة بين النظم المحاسبية السائدة في العديد من الدول وقد توصل إلى تبويب أولى للنظم المحاسبية في أربع مجموعات عرضت بطريقة ملخصة ومفيدة فيما بعد على النحو التالي⁽⁷⁾ :

1- المحاسبة من منظور الاقتصاد الكلي:

من هذا المنظور ، تطورت المحاسبة كأداة مساعدة لسياسات الاقتصاد الوطني وبحيث يمكن توقع التركيز على قائمة القيمة المضافة وتشجيع تخفيض التذبذب في قياس الدخل والتوفيق مع السياسة الضريبية والاتجاه نحو محاسبة المسئولية الاجتماعية وتعتبر السويد أفضل مثال على تطبيق هذا النموذج .

2 - المحاسبة من منظور الاقتصاد الجزئي:

من هذا المنظور ، تطورت المحاسبة في ظل اقتصاد السوق تحت مضلة القطاع الخاص الذي يعتبر ركيزة النشاط الاقتصادي وبحيث يمكن توقع التأكيد على

ونظراً لأهمية الوحدات الاقتصادية ودورها في استثمار وتراكم ثروة أي مجتمع وأنها تمثل عماد الاقتصاد الوطني في المجتمعات المعاصرة ، علاوة على أنها الركيزة الأساسية في تطور المجتمعات ، فإن الاهتمام بمجال المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ، مع اعتبار المراجعة كمكلا للمحاسبة المالية كنظام للقياس، يعتبر ضرورة حتمية لأي مجتمع يسعى إلى التطور والحداثة .

والألمانية أفضل مثال على تطبيق هذا النموذج .

وقد قام Nobes, C.(1984)

بعرض العديد من الدراسات في مجال التويب المحاسبي اعتمدت أغلبها على منهجية التويب الحكمي المستخدمة في الدراسة الأولى (1968) Mueller,G التي اعتمدت على الاختلافات في العوامل المؤثرة مثل الاقتصاد ودور الحكومات وتعقيد نشاط الأعمال في تحديد التطور المحاسبي بدلا من الاعتماد بشكل مباشر على الاختلافات في التطبيقات الفعلية للمحاسبة⁽⁸⁾ . وفي طبعة لاحقة قام Nobes , C.(1992) بتطوير نموذجه المبني على تويب تسلسلي مستخدم في علم الأحياء (الرتبة ، الرتبة الفرعية ، العائلة والنوع) انطلاقا من القياس المحاسبي من الناحية العملية لشركات في (14) دولة من الدول المتقدمة عرضها في جدول مفصل⁽⁹⁾ .

ومن ناحية البحث عن أسباب الاختلافات في النماذج المحاسبية ، فقد عرض تقرير المجمع المحاسبي

الحقيقة الاقتصادية في القياس والتقييم مما يتطلب أدوات قياس راقية ومرنة ، مع قبول أوسع لمفهوم تكلفة الاستبدال . وتعتبر هولندا أفضل مثال على تطبيق هذا النموذج .

3 - المحاسبة كمنهج معرفة مستقل :

من هذا المنظور ، تطورت المحاسبة بشكل مستقل عن التدخل المباشر للدولة والنظريات الاقتصادية حيث أنها تطورت في الأساس لتلبية احتياجات نشاط الأعمال ونظمت في مراحل لاحقة عن طريق التوافق المهني للوصول إلى ما يعرف بالمبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها. وتعتبر التجربتين البريطانية والأمريكية أفضل مثال على تطبيق هذا النموذج المحاسبي .

4- المحاسبة الموحدة :

من هذا المنظور ، تطورت المحاسبة لتلبية احتياجات الحكومات في إدارة ومراقبة نشاط الأعمال حيث استخدمت في تقييم الأداء وتخصيص الأموال ، تقييم حجم الصناعات والموارد ، مراقبة الأسعار ، تحصيل الضرائب .. الخ . واعتمد هذا النموذج على تنميط التعريفات والقياسات والعرض . وتعتبر التجربة الفرنسية

الأمريكي (1977) ثمانية عناصر هي⁽¹⁰⁾ :

- 1 . النظام السياسي .
- 2 . النظام الاقتصادي .
- 3 . درجة التطور الاقتصادي .
- 4 . أهداف التقارير المالية .
- 5 . مصدر أو صلاحية إصدار المعايير المحاسبية .
- 6 . التعليم والتدريب ونظام منح تراخيص مزاولة المهنة .
- 7 . تطبيقات المعايير والآداب المهنية .
- 8 . الزبائن (الحكومات ، المجتمع ، المنشآت (عامة / خاصة) .

وفي دراسة لاحقة ، قام Gary, S (1988) بتقديم تبويب يربط بين عنصر الثقافة والمحاسبة من خلال أربعة قيم محاسبية متداولة هي⁽¹²⁾ :

- | | | |
|-----------------|---|---|
| السلطة والإجبار | { | 1 . الرقابة القانونية مقابل الرقابة المهنية . |
| | | 2 . الانضباط (التوحيد) مقابل المرونة |
| القياس والإفصاح | { | 3 . التحفظ مقابل التفاؤل . |
| | | 4 . السرية مقابل الشفافية |

وقد اقترح Gray,S.(1988) في مقاله إمكانية تبويب الدول على أساس القيم المذكورة سابقا وذلك باستخدام طريقة ثنائية الأبعاد لتشمل السلطة والإجبار / القياس والإفصاح .

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات الميدانية الحديثة ، إلا أن أغلبها أكدت ما توصلت إليه الدراسات المذكورة سابقا ومفادها وجود اختلافات في النماذج المحاسبية المطروحة في الأدب المحاسبي

كما أن Nobes ,C.(1984) طرح ست عناصر موازية تشمل : النظام القانوني ، منشآت الأعمال والملكية ، أسواق رأس المال ، النظام الضريبي ، التنظيمات المهنية ومؤثرات غير طبيعية (مثل الانفتاح ، الأحداث الاقتصادية.. الخ) كما أن الأدب المحاسبي يشير إلى عنصر آخر أطلق عليه Hofsede G.(1980) عنصر الثقافة يعبر عن القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع⁽¹¹⁾ .

وإن هذه الاختلافات ترجع لظروف سياسية ، اجتماعية واقتصادية لها جذور في الدول المعنية أو على الأقل فيما يعرف بمناطق النفوذ المحاسبية.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، فإن تحقيق غاية التأسيس لبناء نموذج محاسبي يتطلب ، من ناحية ، تحليل له طابع شمولي لتحديد الخصائص الرئيسية لفئات متجانسة من النظم المحاسبية ، ومن ناحية أخرى ، تحليل وصفي تفصيلي لبعض من هذه النماذج لإبراز حجم الجهد المبذول لبناء نموذج محاسبي معين . وفي هذا الاتجاه ، يقترح الأدب المحاسبي ثلاثة نماذج يمكن التعامل معها وهي :

أ (النموذج الانجلو - أمريكي ، مع تحليل وصفي للمجهودات على الساحة الأمريكية.

ب (النموذج القاري ، مع تحليل وصفي للمجهودات على الساحة الفرنسية .

ج (النموذج الدولي ، مع تحليل وصفي للمجهودات على الساحة الدولية .

أ (النموذج الأنجلو أمريكي :

من الناحية التاريخية ، ترجع جذور هذا النموذج إلى المدرسة البريطانية وامتداداتها في شكل مناطق نفوذ أثناء الفترات الاستعمارية . ويعتمد هذا النموذج على اعتبار المحاسبة منهج معرفة مستقل وأن الدول التي تبلور فيها هذا النموذج تشمل المملكة المتحدة ، إيرلنده ، استراليا ، كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض مناطق النفوذ البريطانية الأخرى . وبصفة عامة ، يتميز النموذج الانجلو - أمريكيان بعدة خصائص يمكن حصرها في النقاط التالية⁽¹³⁾ :

- الاعتماد بشكل أساسي على سواق الأوراق المالية كمصدر لرأس المال .

- سيطرة البعد الفردي (Individualism) كأحد القيم السائدة في النسيج الاجتماعي .

- تنظيم المهنة وقواعد القياس المحاسبي من مهام منظمات مهنية بعيدة عن النظام القانوني - المستخدم الرئيسي للقوائم المالية هم المستثمرون ويمثلون مركز اهتمام القوائم المالية .

- المبادئ المحاسبية يجب أن تقود إلى تقديم صورة عادلة أو حقيقية وعادلة .

الولايات المتحدة وبريطانيا على المستوى الدولي .

ولغرض التدليل على حجم الجهود التي بذلت في مجال المحاسبة المالية والمراجعة يمكن تقديم عرض مختصر لنتائج هذه الجهود الحديثة نسبياً على الساحة الأمريكية وذلك في شكل نقاط رئيسية :

- في عام (1934) أصدر الكونجرس الأمريكي قانوناً بإنشاء لجنة عليا تعرف بـ (SEC) مخولة بإصدار ما يلزم من مبادئ وقواعد محاسبية . غير أن هذه اللجنة قررت في عام (1938) السماح للمحاسبين بتنظيم مهنة المحاسبة وإصدار ما يلزم من توصيات .

- في عام (1938) قام المجمع الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) بتشكيل لجنة الأساليب المحاسبية (CAP) التي أصدرت خلال الفترة من (1939) حتى (1959) عدد 51 منشوراً تعرف بـ (ARB)

- في عام (1959) استبدلت لجنة الأساليب المحاسبية بمجلس المبادئ

- يميل النموذج نحو التوسع في مجال الإفصاح المحاسبي .

- يميل النموذج نحو تخفيض التعددية في مجال القياس المحاسبي .

- يميل النموذج إلى الابتعاد عن وضع قيود على الدخل القابل للتوزيع .

- يميل النموذج إلى عدم وجود تأثير متبادل بين النظام الضريبي والمحاسبة المالية .

مما تقدم يلاحظ أن النموذج الانجلو

-أمريكان تبلور في ظل ظروف بيئة تميزت بسيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي وبحضور قوى للمنظمات المهنية في مجال المحاسبة مما أدى إلى تطور المحاسبة كمنهج معرفة مستقل ، علاوة على وجود قوى لأسواق الأوراق المالية كقنوات استثمارية مما أدى إلى التركيز على قياس الدخل وتحقيق متطلباته لخدمة المستثمرين . كما أن دور الدولة اقتصر على دور المرشد ، وفي بعض الأحيان ، دور المراقب ولكن من مسافة بعيدة ، مع وجود بعض الاستثناءات . وأخيراً ، هناك زيادة في تأثير هذا النموذج على المستوى العالمي نظراً لأهمية أسواق الأوراق المالية في

وعددها 10 معايير رئيسية مثلت قواعد عامة لعمل المراجعة . وقد قامت لجنة إجراءات المراجعة خلال الفترة من (1939) حتى (1972) بإصدار عدد 51 منشور إجرائي (SAP).

- في عام (1972) استبدلت لجنة إجراءات المراجعة بلجنة إدارة معايير المراجعة (ASEC) التي بدأت بنشر الإيضاح رقم (SAS No.1) ليمثل ملخص لكل معايير وإجراءات المراجعة السابقة وأصدرت العديد من الإيضاحات منذ ذلك التاريخ حوالي 67 أيضاً حتى نهاية 2004.

ب (النموذج القاري :

من الناحية التاريخية ، ترجع جذور هذا النموذج إلى المدرسة الألمانية والفرنسية وامتدادتهما في شكل مناطق نفوذ سابقة . ويعتمد هذا النموذج على اعتبار المحاسبة أداة عامة تنظم عن طريق القوانين والتشريعات وأن الدول التي تطور فيها هذا النموذج تشمل فرنسا ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، أسبانيا واليابان وبعض مناطق نفوذ هذه الدول .

المحاسبية (APB) وذلك بهدف تضييق مجال الاختلاف في التطبيقات المحاسبية . وقد أصدر المجلس خلال الفترة ما بين (1959) و (1973) عدد 31 رأياً محاسبياً في مجال القياس والإفصاح المحاسبي وإقرار قائمة التغير في المركز المالي .

- في عام (1965) تم قبول توصية تتطلب وجوب الإفصاح عن عدم الالتزام بأي من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وبذلك أصبح الالتزام بالمبادئ المحاسبية إجبارياً .

في عام (1973) استبدل مجلس المبادئ المحاسبية بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وقد أصدر المجلس الجديد حتى نهاية (2004) حوالي 150 معياراً محاسبياً ساهمت بشكل كبير في تضييق العديد من مجالات الاختلاف المحاسبي .

- في مجال المراجعة ، قام المجمع الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) في عام (1939) بتأسيس لجنة إجراءات المراجعة (CAP) ، كما قام المجمع في عام (1947) باعتماد المعايير العامة للمراجعة المتعارف عليها (GAAS)

وبشكل عام ، يتميز النموذج القاري ببعض الخصائص البيئية والمحاسبية التي تفصله عن النموذج الانجلو-أمريكان ويمكن حصرها في النقاط التالية⁽¹⁴⁾ :

- الاعتماد وبشكل أساسي على الاقتراض من المصارف كمصدر للتمويل .
- سيطرة البعد الاجتماعي كأحد القيم السائدة في النسيج الاجتماعي .
- تدخل أكبر للدولة في تنظيم المهنة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي وذلك من خلال القوانين والتشريعات .
- المجتمع هو المستخدم الرئيسي للقوائم المالية ممثلاً في أصحاب الالتزامات ، الجهات الضريبية ، المستثمرين وغيرهم .
- سيطرة مبدأ التحفظ مع تأثير التشريعات الضريبية على المحاسبة المالية .
- يميل النموذج نحو عدم التوسع في الإفصاح المحاسبي .
- يميل النموذج نحو التعددية في طرق القياس المحاسبي و يميل النموذج إلى مبدأ الحيطة والحذر وتخفيض الدخل القابل للتوزيع بفرض الاحتياطات .
- يميل النموذج إلى وجود تأثير متبادل بين النظام الضريبي والمحاسبة المالية .

مما تقدم يلاحظ أن النموذج القاري تبلور في ظل ظروف بيئية تميزت بضعف نسبي في الحضور المهني وبقوة تأثير الدولة في تنظيم العمل المحاسبي وتحديد قواعده داخل النظام القانوني ، علاوة على وجود قوى للمصارف كقنوات استثمارية مما أدى إلى زيادة التركيز على متطلبات أصحاب الالتزامات عند إعداد القوائم المالية مع سيطرة نسبية للتأثيرات الضريبية على القياسي المحاسبي وسيطرة مبدأ التحفظ في قياس الدخل وتوزيعه. وأخيراً ، هناك اتجاه لانخفاض تأثير هذا النموذج على المستوى العالمي ، بالأخص بالنسبة للشركات متعددة الجنسية وغيرها من الشركات التي تتعامل مع أسواق الأوراق المالية العالمية .

ولغرض التدليل على حجم الجهود التي بذلت في مجال المحاسبة المالية والمراجعة يمكن تقديم عرض مختصر لهذه الجهود على الساحة الفرنسية وذلك في شكل نقاط رئيسية⁽¹⁵⁾ .

- في عام (1947) اعتمدت أول خطة رسمية للمحاسبة العامة عرفت بالخطة

العامّة للمحاسبات (PCG) وهي ذات جذور ألمانية وعدلت أكثر من مرة آخرها عام (2001).

- يعتبر تنظيم المحاسبة في فرنسا من صلاحيات السلطات العامّة وأن المصدر الوحيد لمعايير المحاسبة هو القوانين ، فبالإضافة إلى الخطة العامّة أصدر البرلمان الفرنسي قانون في المحاسبة في عام (1983) وقانون القوائم الموحدة في عام (1985) وبعض القرارات الوزارية ذات العلاقة بالمحاسبة .

- من ناحية التنظيم والتطبيق المحاسبي فإن القوانين والتعليمات الخاصة بالخطة العامّة تمثل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويقصر دور المنظمات المهنية في إصدار توصيات غير ملزمة . ويسمح النظام الفرنسي ، من الناحية العملية ، بأخذ آراء المتخصصين وأصحاب المصالح عند وضع التشريعات المحاسبية وذلك من خلال ثلاث منظمات عامة هي :
1 . المجلس القومي للمحاسبة (CNC) ويتبع وزير المالية ويتكون من عدد 48 عضواً يمثلون المحاسبون المهنيون ، موظفو الدولة وموظفو الشركات والاتحادات التجارية . الخ . ويختص هذا

المجلس بالمحافظة على تطبيق الخطة العامّة واعتماد التطبيقات المختلفة للصناعات المختصة وتقديم مقترحات وتعديلات التشريعات ترفع لوزارة المالية حتى عام (1998) للعمل على ترجمتها في شكل قانوني.

2 . لجنة تنظيمات المحاسبة (CRC) وتخضع لإشراف وزير المالية وأسست عام (1998) لتمثل هيكل قانوني جديد يكون مسؤولاً عن إصدار القرارات المتعلقة بالمعايير المحاسبية ويتكون من 15 عضواً منهم ممثلين عن المنظمات العامّة الأخرى وتعتمد قراراتها من الوزراء المعنيين (وزير المالية ، وزير العدل ، وزير الاقتصاد أو وزير القطاع المعني) .

3 . لجنة معاملات البورصة (COB) وتتبع مباشرة لرئيس الجمهورية وأنشئت في عام (1967) لغرض الإشراف على أسواق الأوراق المالية وعمليات البورصة الإقليمية الوطنية . وتقوم هذه اللجنة بتقديم تقرير سنوي للرئيس وهي مستقلة عن أجهزة الحكومة الفرنسية ، كما أن هذه اللجنة ساهمت في تفعيل التنسيق على المستوى الدولي وتطوير

جودة المعلومات بالقوائم المالية المجمعة

في الساحة الفرنسية .

- على مستوى المنظمات المهنية ، يفصل النموذج الفرنسي بين منطمتين هما :

1 . هيئة خبراء المحاسبة (OEC) وتهدف للدفاع عن شرف واستقلالية المحاسبين المنتسبين لها . وقد أنشئت هذه الهيئة عام (1945) بأمر حكومي عدل ثلاث مرات في الأعوام (1968 / 1994 / 1995) وتخضع لإشراف وزارة المالية . وتفويض من الدولة ، تهتم الهيئة بمراقبة منتسبها من الناحية المهنية والأخلاقية ، كما أنها تساهم في تطوير الأداء المهني للمحاسبين من خلال عضوية رئاستها وبعض منتسبها في (CNC) و (CRC) المشار إليها فيما سبق .

2 . الاتحاد الوطني للمراجعين القانونيين (CNCC) الذي يخضع إنشاؤه للمرسوم التشريعي الصادر عام (1969) ويقع تحت إشراف وزارة العدل ويضم المراجعين المعتمدين ، كما يقوم الاتحاد بإصدار معايير المراجعة والإيضاحات المتعلقة بها وينشر دوريا منشورات تقدم المساعدة الفنية للمراجعين . وبالإضافة للقيام بمهام المراجعة العادية ، فإن المراجع الفرنسي

مطالب بإخطار النائب العام عن أية مخالفات أو جرائم يلاحظها أثناء القيام بأعمال المراجعة وتقديم رأي واضح فيما يخص أية مشاكل تواجه الشركة المعنية من حيث القدرة على تسديد الديون .

- تتضمن الخطة العامة للحسابات ثلاثة أنظمة لعرض القوائم المالية وملحقاتها ، وذلك حسب حجم الشركة المعنية ، وهي :
- النظام الأساسي ويمثل المتطلبات المحاسبية الواجب أن تقدمها الشركات ذات الحجم المتوسط والكبير وذلك كحد أدنى .
- النظام المختصر ويخص الشركات الصغيرة التي لا يبرر حجمها استخدام النظام الأساسي .

- النظام الموسع يقدم بالإضافة إلى متطلبات النظام الأساسي تحليلات إضافية للأرقام المحاسبية تشرح وبشكل مفصل طريقة إدارة الشركة من خلال تحليل الأرباح والتدفقات النقدية والتقرير الاجتماعي .

- يتطلب الوصول إلى الربح الضريبي أن تكون جميع المصروفات مثبتة في الدفاتر المحاسبية مما يزيد الربط بين الربح المحاسبي والربح الضريبي .

- هناك تأثير متصاعد لتوجيهات الاتحاد

2 . تشجيع القبول بها والعمل بموجبها على مستوى العالم .
3 . العمل بشكل عام على تطوير وتوافق الأنظمة ، المعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بتقديم القوائم المالية على مستوى عالمي .

وفيما يلي عرض مختصر للمجهودات التي بذلت في هذا الاتجاه :

- في الفترة ما بين (1975) حتى (1989) ، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدد (29) معيار دولي تتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية . وفي أواخر الثمانينات تعرضت اللجنة لانتقادات تتعلق بتعدد الخيارات الأساسية في المعايير المعلنة . مما أدى إلى تحفظ العديد من المنظمات والهيئات التنظيمية الدولية على نوعية هذه المعايير .

4- في عام (1987) أخذت لجنة معايير المحاسبة الدولية خطوة جادة اتجاه التعاون مع اللجنة الدولية لاتحاد البورصات العالمية (IOSLO) . وقد أدت المباحثات بين الطرفين إلى إجراء تعديلات في أكثر من نصف المعايير الدولية الصادرة حتى عام (1998) وذلك مقابل عرض بقبول

الأوروبي (الرابع / السابع / الثامن) ، علاوة على قرار الاتحاد الأوروبي بإلزام جميع الشركات التي تطرح أسهمها في الأسواق المالية باستخدام معايير المحاسبة الدولية بداية من عام (2005) عند إعداد القوائم المالية المجمعة لهذه الشركات . ويتوقع أن يكون لهذه التأثيرات انعكاسات مهمة على استقلالية النموذج الفرنسي .

ج) النموذج الدولي :

لغرض الوصول إلى ما يعرف بالتنسيق والتوافق المحاسبي على مستوى دولي ، قامت هيئات محاسبية مهنية في تسع دول (هي : استراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، هولندا ، اليابان ، المكسيك ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة) بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، وذلك في عام (1973) . إن أهداف اللجنة كما جاءت في دستورها هي:

1 . إعداد ونشر ، لأجل الصالح العام ، معايير محاسبية تراعي عند تقديم قوائم مالية.

معايير المحاسبة الدولية في البورصات العالمية في مرحلة لاحقة .

5- حتى عام (2000) ، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار ما مجموعه 41 معياراً محاسبياً يتبعها 33 تفسيراً ، يلاحظ فيها الميل الواضح نحو النموذج الأنجلو أمريكي .

6- في عام (2000) تغيرت لجنة معايير المحاسبة الدولية لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليصبح المجلس مستقلاً عن المنظمات المهنية للدول المؤسسة من الناحية المالية والتنظيمية . وقد تحصل المجلس على موافقة اللجنة الدولية لاتحاد البورصات العالمية بقبول المعايير الدولية في الأسواق المالية العالمية.

- أما في مجال معايير المراجعة الدولية ، فقد أنشئت عام (1977) لجنة لاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) التي تعتبر مكملة للجنة الدولية لمعايير المحاسبة من حيث الأهداف وتمثل المنظمات المحاسبية لأكثر من 100 دولة حالياً وتهتم بمعايير المراجعة الدولية والتعليم المحاسبي والتدريب والتأهيل المهني للمحاسبين.

- في الفترة ما بين (1977) حتى (2005) أصدرت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عدد (34) معياراً للمراجعة الدولية (ISAS) و (13) أيضاً (IAPS) يتعلق بإجراءات المراجعة .
- في السنوات الأخيرة ، هناك اتساع واضح في رقعة نفوذ معايير المحاسبة الدولية بين الدول المتقدمة والنامية .

من التحليلات الوصفية السابقة لكل من النموذج الأنجلو-أمريكي ، النموذج القاري، والنموذج الدولي يمكن استخلاص ما يلي :

1 . أن هناك تعددية وتنوع في خصائص النماذج المحاسبية المطروحة في الأدب المحاسبي مما يوفر خلفية يمكن الاسترشاد بها عند الدخول في مرحلة بناء نموذج محاسبي يتناسب وظروف البيئة الليبية .

2 . أن هناك جهود غير عادية بذلت في الدول المتقدمة لتحسين القياس والإفصاح المحاسبي على المستويين الوطني والدولي مما يؤكد أهمية دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية .

3. أن هناك اتجاه قوي نحو عولمة القياس والإفصاح المحاسبي في الكثير من دول العالم (متقدمة ونامية) .

ثالثاً: واقع المحاسبة في ليبيا (كدولة نامية) :

إذا ما نظرنا لواقع المحاسبة في الدول النامية ، فإننا نواجه بحقيقة أن قطاعات عديدة من مجتمعات هذه الدول لم تستوعب بعد الدور المهم للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى تدخل الدولة بكثافة في النشاط الاقتصادي في ظل سياسات مالية وإدارية غير رشيدة مما أدى إلى هدر المال العام ، فشل العديد من خطط التنمية، تدنى أسعار الصرف وتراكم الديون الخارجية في العديد من الدول النامية . وإذا ما ركزنا الحديث عن المحاسبة المالية ، فإن هذا الواقع دفع أحد المفكرين إلى طرح أن المحاسبة في العديد من الدول النامية تفتقر إلى الارتباط بمفاهيم المحاسبة الحديثة من حيث "التطبيق والنظرية" وبحيث يميل التطبيق العملي نحو محاسبة الوكالة وتحديد

الوضع الضريبي والالتزام بالحد الأدنى من المتطلبات القانونية الأخرى ، في حين، لا تخرج النظرية عن كونها مجموعة من القواعد العملية مستمدة من مدارس فكرية مختلفة (غير متجانسة)⁽¹⁶⁾.

وفي دراسة ميدانية أجريت عام (1987) عن المبادئ المحاسبية المطبقة في البيئة الليبية توصل فريق الدراسة إلى⁽¹⁷⁾

- 1 . عدم وجود تجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية بين الشركات المتماثلة .
- 2 . عدم وجود تجانس في القواعد والإجراءات المحاسبية المتبعة بين الشركات المتماثلة.
- 3 . أغلب الشركات لا تراعي المقومات الأساسية للتقارير المالية الجيدة .

كما توصلت دراسة ميدانية أخرى عن معايير المراجعة والسلوك المهني في البيئة الليبية إلى عدة استنتاجات منها قصور في تطبيق بعض اللوائح والتشريعات المنظمة للمهنة ووجود قصور ومخالفات متعددة في تطبيق معايير

المراجعة وقواعد السلوك المهني
المتعارف عليها⁽¹⁸⁾ .

ومن خلال التجارب الميدانية
للكاتب ، يمكن التأكيد على استمرار
الظواهر المشار إليها في الدراستين
السابقتين حتى وقتنا الحاضر وأن
المحاسبة في ليبيا لا تخرج عن كونها
في الغالب مسك للدفاتر تمثيا مع الحد
الأدنى للمتطلبات القانونية وأن أعمال
المراجعة عادة ما ترتبط بقوائم مالية
متأخرة من حيث الإصدار ومحصورة
في القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل
والميزانية) وبدون وجود معايير محاسبية
ومعايير مراجعة ومتطلبات مهنية معتمدة
يمكن الرجوع إليها . وعليه فإن نوعية
المعلومات المحاسبية التي يمكن الحصول
عليها من النظم المحاسبية السائدة
في أغلب المنشآت الليبية عادة ما
تكون ناقصة ، غير موثوق فيها
وغير مناسبة من حيث التوقيت وغير قابلة
للمقارنة وبالتالي غير صالحة لأغراض
التحليل واتخاذ القرارات (التشغيلية /
التمويلية / الاستثمارية / الرقابية) .

وإذا ما تعمقنا في البحث عن
الأسباب التي أدت إلى هذه الأوضاع ،
فإنه يمكن القول بأن المحاسبة وفروعها لا
تخرج عن كونها مرآة تعكس أنماط
السلوك السائدة في المجتمع التي تعمل فيه
حيث إن غياب الوعي الاجتماعي بأهمية
المحاسبة حتما يؤدي إلى تدني الطلب على
المعلومات المحاسبية والذي بدوره يؤدي
إلى تدني الفكر والتطبيق المحاسبي .

غير أنه وتلبية للتوجهات الجديدة
في المجتمع الليبي المتمثلة في فتح المجال
أمام القطاع الخاص واتخاذ إجراءات
لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي
... الخ ، فإن الأمر يتطلب وقفة جادة
للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في
ضوء نموذج محاسبي يلبي احتياجات
الأطراف المعنية من المعلومات المحاسبية
ويستفيد من التطورات الحديثة في المجال
المحاسبي .

**رابعا : التأسيس لنموذج محاسبي في
البيئة الليبية :**

أكدنا فيما سبق على أهمية العوامل

العوامل البيئية (سياسية / اجتماعية / اقتصادية) في إحداث تطور تدريجي في العديد من الهياكل المحاسبية عند توفر وعي اجتماعي بأهمية المحاسبة كمنظومة معلومات لدورها في مجال تخصيص الموارد وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ، وذلك كما يشير واقع الدول المتقدمة . أما في حالة غياب الوعي الاجتماعي بأهمية المحاسبة ، فإن من مسؤولية الدولة معالجة مثل هذه الظاهرة عند التخطيط لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وذلك من خلال حملات توعية مكثفة والدفعة برفع مستوى أداء مهنة المحاسبة والمراجعة لتحقيق الغايات المطلوبة .

ولغرض التأسيس لنموذج محاسبي في البيئة الليبية (كدولة نامية) ، هناك ثلاثة مميزات يمكن البناء عليها وهي :

1 . أن المجتمع الليبي يتجه نحو تغيرات مهمة في الهياكل الاقتصادية مثل التحول للقطاع الخاص ، تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي والانفتاح على الاقتصاد العالمي . وبالرغم من أن

الكاتب يعتقد بوجود ضبابية في تخطيط وتنفيذ بعض هذه التوجهات ، إلا أنها تعتبر الخطوة الأولى في اتجاه خلق إرادة اجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية .

2 . أن ليبيا (كدولة بترولية) تمكنت خلال الأربع عقود الماضية من إنفاق مبالغ هائلة على قطاع التعليم في العديد من المجالات منها الطب ، الهندسة ، القانون ، الاقتصاد ، الإدارة ، المحاسبة ... الخ . غير أن أغلب مخرجات النظام التعليمي لم تمر بمرحلة الصقل المهني للراقي بمستوى الأداء ، علاوة على حدوث كثير من الانحرافات في الاستفادة من هذه الموارد البشرية المتخصصة . هذا الواقع ، يتطلب الاتجاه نحو بناء هياكل مهنية متطورة لتنظيم وتحسين ومراقبة الأداء المهني للموارد البشرية المتاحة وفي جميع المجالات .

3 . إن أغلب الكوادر عالية التخصص في المجال المحاسبي تنتمي إلى مدرسة فكرية واحدة لها جذورها في النموذج الأنجلو -أمريكان بحكم تركيز البعثات الدراسية فيما سبق على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واللتان

يعتبران الأغنى والأعمق في مجال
الأدب المحاسبي .

هذه الخصائص المميزة للبيئة
الليبية تسمح بطرح ثلاثة بدائل ممكنة
للتأسيس لنموذج محاسبي يعمل في البيئة
الليبية وهي :

أ) بناء نموذج محاسبي خاص بالبيئة
الليبية.

ب) التبنى الكامل والفوري لأحد النماذج
المحاسبية المطروحة في الأدب المحاسبي.
ج) الاتجاه نحو نموذج معين مع التدرج
في التطبيق مراعاة لظروف البيئة الليبية .

وبالرغم من أن قرار الاختيار
النهائي من بين هذه البدائل يدخل في دائرة
اختصاص فريق من المختصين
والمسؤولين المعنيين في الدولة الليبية ،
فإن الكاتب يقدم بالخصوص مجموعة
الملاحظات التالية :

1 . يطرح البديل (أ) فكرة بناء نموذج
محاسبي خاص بالبيئة الليبية . وهذا
يتطلب الكثير من الجهد والوقت لمعالجة
مشكلة قائمة الآن وتحتاج إلى حل في

أقرب وقت، علاوة على ذلك ، فإن خلفية
أغلب المحاسبين والأكاديميين وبرامج
التعليم المحاسبي الحالية ترجع جذورها
إلى النماذج المحاسبية القائمة في الدول
المتقدمة . وبالتالي لا يتوقع أن يقدم هذا
البديل تغيير جذري يبتعد كثيرا عن
الأطر المحاسبية السائدة في الدول
المتقدمة . وعليه فإن هذا البديل غير
مؤهل من الناحية العملية ومن ناحية
تحليل التكاليف والمنافع المتوقعة بما في
ذلك تكلفة عدم القبول الدولي .

2 . يقدم البديل (ب) فكرة تبنى كامل لأحد
النماذج المطروحة في الأدب المحاسبي
وبشكل فوري وبدون الأخذ في الاعتبار
بعض من العوامل البيئية الخاصة بالدول
النامية وتلك الخاصة بالبيئة الليبية على
وجه الخصوص . وبالرغم من أن هذا
البديل يعالج بعض من مشاكل البديل (أ).
إلا أن فكرة التبنى الكامل لأحد النماذج
المحاسبية المستوردة من الدول المتقدمة
لتطبيقها في دول نامية دفعة واحدة قد
تكون غير منطقية أو على الأقل غير
عملية .

3 . يعرض البديل (ج) فكرة اختيار
نموذج معين كمدخل يتحدد عن طريقه

الاتجاه المطلوب ، مع التدرج في التطبيق بما يتناسب وظروف البيئة الليبية ، وبذلك يمكن تفادي مشكلة البديل (ب) من خلال السماح بعملية التكيف المرحلي .

واستناداً على ماتقدم ، فإن الكاتب يعتقد بأن البديل (ج) يمثل مدخل مناسب لبناء نموذج محاسبي يراعي ظروف البيئة الليبية . وفي هذا الخصوص ، يطرح الكاتب اقتراح تبني نموذج المحاسبة الدولية وذلك للاعتبارات التالية :

1 . يمثل نموذج المحاسبة الدولية محصلة التنسيق والتوافق الدولي لأكثر من ثلاثين عام، مع التأكيد على أهمية الفترة ما بين (1989) إلى (1998) حيث عدلت أغلب الاختلافات بين المبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها (GAAP) الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) مما أدى إلى قبول معايير المحاسبة الدولية في البورصات الأمريكية اعتباراً من عام (2000) .

2 . اعتباراً من عام (2005) أصبحت جميع شركات الاتحاد الأوروبي المدرجة في بورصاتها المالية ملزمة بإعداد

قوائمها المالية الموحدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية .

3 . الاتجاه العالمي نحو التنسيق والتنميط على مستوى دولي ، علاوة على حاجة الدول النامية للاستثمارات الخارجية من جهات دولية متعددة تمثل عوامل لصالح الاتجاه نحو معايير المحاسبة الدولية في الدول المتقدمة والنامية . وفي الحقيقة ، فإن عدد كبير من الدول النامية تبنت معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل أو جزئي أو كمدخل لتطوير معاييرها المحلية .

4 . إن عدم نضوج الوعي الاجتماعي بأهمية المحاسبة لم يحقق الاستفادة من عضوية الجماهيرية في الاتحاد الدولي للمحاسبين المهتمة بمعايير المراجعة الدولية والتعليم المحاسبي والتدريب والتأهيل المهني للمحاسبين مما يتطلب الحث على تفعيل هذه العضوية والاستفادة منها بشكل كامل وتعتبر معايير المراجعة الشق الآخر للمعايير الدولية .

5 . إن التطبيق التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية في الدول النامية عرض في تقرير مفصل عام (2000) صادر

عن مجموعة العمل الخاصة بمعايير المحاسبة والتقارير الدولية (ISAR) التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)⁽¹⁹⁾.

ويمثل التقرير محاولة لمعالجة مشكلة صغر حجم أغلب الوحدات الاقتصادية في الدول النامية وقلّة الإمكانات المتاحة ، مع اعتبار أن مجرد تخفيض متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية لا يمثل حلاً كافياً في اقتصاد نامي . ويقدم التقرير نظام ينطلق من تحديد مسبق لمعيار (أو معايير) لقياس حجم الوحدة الاقتصادية ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، ولكن من خلال مجموعات متشابهة من القواعد المحاسبية والضريبية تسمح لأن يقابل النمو في حجم الوحدة الاقتصادية بتدرج في عملية الصعود على سلم التطور المحاسبي على أن تكون نقطة البداية باستخدام الأساس النقدي والتحرك بعدها لتطبيق نظام مبسط في ظل أساس الاستحقاق ، يليه تطبيق أكثر نضوجاً مع توفير قدر من المعلومات الإدارية

والاقتصادية وفي الأخير تطبيق نظام معايير المحاسبة الدولية بالكامل في الوحدات الاقتصادية الأكبر حجماً والقادرة على تكبد تكاليف النظام المتكامل .

وفي الأخير ، فإن الكاتب يرغب في التأكيد على تفادي الدخول في الكثير من الجوانب الفنية المتعلقة بموضوع هذه الورقة لاعتقاده بأنها مثيرة للجدل لاختلاف المدارس الفكرية ، علاوة على أنها تدخل في صلب اختصاص مجمع من الخبراء والمتخصصين والجهات المعنية في الدولة .

وأن التوصية الوحيدة التي يمكن تقديمها في هذه الورقة هي ضرورة إنشاء "مجلس أعلى للمحاسبة" يتولى مهمة الرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة في الجماهيرية أسوة ببقية دول العالم وأن الطريق طويل وشاق ويتطلب جهود وإمكانات مكثفة من جميع الأطراف الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في البيئة الليبية.

13. See for example :
- Glaum , m. and u. Mandler , Rechnungslegung auf globalen Kapitalmärkten , Galber , Wiesbaden , 1996 , P.28 .
- Haller , A . and P.walton , International Accounting , 2nd Ed , Thomson Learning , ch. 1 , 2003 , P.8 .
- 14 . Glaum , m and u. Mandler , 1996 , Ibid , P.28 .
- 15.Haller , A. and B.Raffournier , International Accounting I.Thomson Learning , 2003 , P.129-151 .
- 16.Carsberg B., Alf Eastergard , reprinted in , comparative International Accounting Philip Allan Pub. Limit ., 1981 , P.225-226 .
- 17 . محمد عبدالله بيت المال وآخرون ، حصر وتقييم المبادئ المحاسبية المطبقة في الجماهيرية العظمى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1987 ، ص 161 .
- 18 . سالم بن غربية وآخرون ، دراسة معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في الجماهيرية منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1987 ، ص 132 – 134 .
- 19.UNCTAD Secretariat , Reproduced in International Accounting , Edited by walton Peter and et.al 2nd Edition , Thomson Learning , 2003 , P.366-381 .
- 1.Glautier , m. and B. Underdown , Accounting Theory and Practice , Third Ed., Pitman , 1986 , P.5.
- 2.Littleton , A., The Structure of Accounting Theory ,AAA monograph No.5, 1953 , P.30 .
- 3.(AICPA), Committee on Terminology , American Inst Publishing co. 1961 , P.9.
- 4 . AAA , A Statement of Basic Theory , 1966 , P.1.
- 5.AAA , Report of the committee on Concepts and standards for External Financial Reports , Accounting Review Supplement , vol . XIX .
- 6.Hopwood , A. “The Future of Accounting Harmonization in the community “European Accounting , 1991 , P. 12-21
- 7.choi, F. And G.mueller , An introduction to multinational Accounting , Prentice - Hall , 1978 , ch.2.
8. For more details See :-
- Nobes, C., International Classification of Financial Reporting , 1st . Ed. Croon Helm , London , 1984 .
- 9.Nobes ,C. ,International Classification of Financial Reporting , 2nd Ed . Roulédgr , London , 1992 , P.89 .
- 10.AAA , Report of the AAA Committee on International Accounting Operations and Education 1975-1976 , Accounting Review 52 supplement , 1977 , P. 65-101 .
- 11.Hofesede,G.,Culture’s Consequences , Sage Publication , London , 1980 .
- 12 .Gray ,S., “ Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting systems Internationally , Abacus , 24(1) , 1988 P.1-15 .

أ. عيسى صالح الفضلي **

أولاً: مقدمة

التكاليف التي قد تنجم عن اتباع سياسات اقتصادية غير مرغوبة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات (1).

لكن بالرغم من أن تكوين الاحتياطات الدولية أمر مهم بالنسبة للاقتصاد القومي نظراً للمنافع التي تعود على البلد من جراء احتفاظه بهذه الاحتياطات، إلا أن حيازتها حالة لا تخلو من تكلفة، وهي تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost المتمثلة في العوائد التي يضحي بها البلد فيما لو قام باستخدام هذه الموارد السائلة في شكل استثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. فالاحتياطات عبارة عن أصول مالية يتكون أغلبها من عملات صعبة يمكن استخدامها استخداماً بديلاً يدر عائداً.

يُعد توفر الاحتياطات الدولية بالحجم الملائم من القضايا المهمة للنشاط الاقتصادي في أي بلد، حيث توفر الاحتياطات كما يرى Peter Clark رصيماً حائلاً buffer stock دون وقوع أزمات في المستقبل، فهي تساعد على الحفاظ على الثقة في الإدارة المالية للبلد وتمكنه من حماية الاستهلاك المحلي والإنتاج والنمو الاقتصادي وذلك من الانخفاض المؤقت أو الموسمي في أسعار وعوائد الصادرات و/أو الارتفاع المفاجئ في أسعار الواردات، كما أنها تساعد في دعم سياسة استقرار الصرف سواء بتخفيف تقلبات سعر الصرف أو المحافظة على قيمة العملة ثابتة، وبكلمات أخرى، يمكن اعتبار الاحتياطات كأداة سياسة يمكن استخدامها في الأجل القصير لتجنب

* ألقى هذا البحث في ندوة " الاستثمار في الاقتصاد الليبي : الواقع والأفاق " التي أقيمت بكلية الاقتصاد - جامعة قارونس 27-29/5/2003 ف.

** محاضر مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة قارونس، بنغازي - ليبيا.

**فهل يأخذ مصرف ليبيا المركزي في
اعتباره، وهو يدير هذه الاحتياطات ،
هذه التكلفة في الحساب ؟**

في واقع الأمر أن مصرف ليبيا
المركزي لا يعلن عن كيفية إدارة
الاحتياطات ، ولا عن معدل الاحتياطات
الذي يعتبر كافياً بالنسبة للاقتصاد الليبي
الذي يتميز بالتركيز السلعي لصادراته
وتنوع وارداته . لذا علينا أن نبحث في
المبادئ التي يجب اتباعها في كيفية
استخدام هذه الاحتياطات في اقتصاد
يبحث عن مصادر دخل بديلة لتغطية
وتنفيذ خطته التنموية .

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء
على ثلاث نقاط رئيسية :-

**أولاً : مدى كفاية الاحتياطات الدولية في
الاقتصاد الليبي .**

**ثانياً : إذا كان هناك إفراط في حيازة
الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي،
فهل لذلك دور في جذب الاستثمار الأجنبي
المباشر ؟**

ثالثاً : في حالة عدم وجود علاقة طردية

قوية بين حيازة الاحتياطات الدولية
بمعدلات عالية تفوق المعدل الذي يعتبر
كافياً والاستثمار الأجنبي ، فكيف يمكن
استخدام هذه الاحتياطات الدولية بحيث
تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد
(بكل قطاعاته) وذلك من خلال استخدام
هذه الاحتياطات (أو عائد هذه
الاحتياطات) في تمويل الاستثمار
الخاص المحلي .

ولإلقاء الضوء على هذه النقاط
الثلاث تم تقسيم الورقة إلى أربعة أقسام :-

القسم الأول : مقدمة .

القسم الثاني : التعريف بالاحتياطات

الدولية ومدى كفايتها في ليبيا .

القسم الثالث : دور الاحتياطات الدولية

في جذب الاستثمار الأجنبي .

القسم الرابع : مجالات استثمار

الاحتياطات الدولية ، ومن ثم دور العائد

المحقق من عملية استثمار الاحتياطات

في تمويل الاستثمار المحلي الخاص .

ثانياً : التعريف بالاحتياطات الدولية

وكفايتها :

أ - التعريف بالاحتياطيات الدولية ومكوناتها

أن مصطلح السيولة الدولية غير المشروطة unconditional يستخدم في الغالب كمرادف لمصطلح الاحتياطيات الدولية.

ويقصد بالاحتياطيات الدولية ، وفقاً لتعريف الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات (BPM5) الصادر عن صندوق النقد الدولي ، لبلد ما بأنها " تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية ، والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلال المدفوعات والسيطرة على حجم الاختلال عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير في معدل الصرف و/أو لأغراض أخرى(2) .

إن هذا التعريف ، يشترط في الاحتياطيات الدولية عدة معايير هي :

أن تكون قابلة للتحويل إلى أصول (عملات) أخرى convertibility ومتاحة بسهولة وخاضعة لسيطرة

السلطات النقدية ، والأصول المتاحة بسهولة تعني أنها سائلة وقابلة للتحويل متى نشأت الحاجة لذلك ، أي أنها تشتري وتباع وتصفى بأقل تكلفة ممكنة .

ويعتبر الذهب و العملات الأجنبية القابلة للتحويل والمركز الاحتياطي للبلد لدى صندوق النقد الدولي (حق السحب غير المشروط من الصندوق في حدود الشريحة الاحتياطية) وحقوق السحب الخاصة SDRs أصولاً احتياطية لأنها متاحة ومقبولة من قبل السلطات النقدية لمختلف بلدان العالم ، وتستخدم في تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن تيارات التبادل السلعي والخدمي وانتقال العمالة ورؤوس الأموال الدولية ، وتصل حاجة البلدان المختلفة من هذه الاحتياطيات إلى أدنى مستوى لها إذا تمتعت موازين المدفوعات بحالة من التوازن ، ثم تزداد الحاجة إلى استخدامها مع زيادة معاناة هذه الموازين للاختلالات التي تصيبها . ولقد بلغ إجمالي الاحتياطيات في ليبيا 14642.9 مليون دولار عام 2001 ، وكان نصيب مساهمة العملات الأجنبية

من إجمالي الاحتياطيات 92%، DRs 4%، الحساب في IMF 3%، والذهب 1%⁽³⁾.

ب - كفاية الاحتياطيات الدولية:

تبلورت البحوث في مجال السيولة الدولية في ربط العلاقة القائمة بين مستوى الاحتياطيات (السيولة غير المشروطة) وبين الغرض الذي من أجله تطلب هذه الاحتياطيات .

وللحكم على مدى كفاية adequacy أو ملائمة الاحتياطيات بحثت هذه الدراسات في مدى تحقق الغرض الذي من أجله يتم تكوين الاحتياطيات الدولية ... وهنا نجد عدة مقاييس مقترحة في الأدب الاقتصادي كمؤشر على كفاية الاحتياطيات⁽⁴⁾ :-

- Triffin عام (1947) اقترح نسبة الاحتياطيات إلى الواردات (R/IM) كمؤشر على كفاية الاحتياطيات .

- Brown عام (1964) اقترح نسبة الاحتياطيات إلى القيمة المطلقة لاختلال ميزان المدفوعات كمؤشر على كفاية الاحتياطيات .

- Robert H.Heller عام (1966) اقترح

نسبة المستوى المتحقق فعلاً من الاحتياطيات إلى المستوى الأمثل في سنة معينة⁽⁵⁾.

- من المؤشرات الأخرى التي تم استخدامها كدلالة على كفاية الاحتياطيات خاصة في الفترة الأخيرة في البلدان ذات الأسواق الناشئة⁽⁶⁾ Emerging Market Countries هي ما أطلق عليها أنظمة التحذير المبكر لوقوع أزمة مالية Early Warning Systems(EWS) وتشمل نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (R/M_2)، ونسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل ($R/STED$)⁽⁷⁾ .

وبدون الدخول في التفاصيل والمناقشات التي أثارت بشأن المؤشر الأفضل لتحديد كفاية الاحتياطيات ، فإن أكثر المقاييس استخداماً ، خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، هو المقياس الذي يشير إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات ، حيث يرى أنصار هذا المؤشر ومنهم صندوق النقد الدولي أن الواردات هي أهم بنود ميزان المدفوعات نظراً لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك

المحلي والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي ومن ثم فإن هذا المقياس يربط بين الاحتياطات وأهم إنفاق بالعملة الأجنبية .

الاحتياطات والتي تعتبر الاحتياطات من خلالها كافية في الاقتصاد الليبي هي ستة أشهر .

عليه فإن اللجوء إلى استخدام الاحتياطات في أوقات العجز الطارئ يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية غير المرغوبة والتي تضطر الدولة إلى اتباعها في حالة عدم كفاية احتياطاتها ، مع العلم أن أنصار هذا المؤشر يروا أن نسبة تتراوح ما بين 25% كحد أدنى و 40% كحد أعلى من قيمة الواردات (أي من 3 إلى 5 شهور من تغطية الواردات) يعد مستوى ملائم للاحتياطات⁽⁸⁾.

ويوضح الجدول 1 (ملحق 1) عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (1990-2001) حيث تبين من حساب نسبة الاحتياطات إلى الواردات أن مستوى حيازة الاحتياطات في الاقتصاد الليبي يعتبر أعلى من المعدل الذي يعتبر كافٍ في كل السنوات ، خاصة في السنوات الأخيرة (1999-2000-2001) فنلاحظ أن تغطية الاحتياطات للواردات وصلت إلى أكثر من (13) شهر عام (1999) وإلى أكثر من (20) شهر عام 1997 ووصلت إلى (46) شهر في عام (2000)، وبلغت هذه التغطية خلال متوسط الفترة (1990-2001) أكثر من (21) شهر .

بما أن الاقتصاد الليبي يتميز بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات وبدرجة عالية من التنوع للواردات ، لذا من الملائم استخدام نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/IM) كمؤشر على مدى كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي ، مع العلم بأننا سنعتبر أن عدد شهور الواردات التي تغطيها

وبمقارنة نسبة (R/IM) في الاقتصاد الليبي مع بعض بلدان المغرب العربي⁽⁹⁾ نجد أن تغطية الاحتياطات

بلد عن طريق زيادة معدلات الاستثمار الإجمالي ، وتعزيز قدرات البلد التكنولوجية ومهاراته الفنية والإدارية ، وتحسين المركز التنافسي لصادراته في الأسواق العالمية ، وتوفير فرص التوظيف، وحماية البيئة والمحافظة عليها ، بالإضافة إلى الكثير من الفوائد الأخرى ومنها توفير النقد الأجنبي (11) .

ونظراً لأهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد ساد الاعتقاد بين بعض الاقتصاديين في بلدان العالم الثالث، بأنه كلما كان حجم الاحتياطات مرتفعاً ويفوق المستوى العادي والأمن ، كلما زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن هذا الاعتقاد ليس بالضرورة صحيحاً ، ذلك لأن قوة جذب الاستثمار الأجنبي تتوقف بالدرجة الأولى على معدل العائد المتوقع الذي يمكن أن يغله الاستثمار الأجنبي وعلى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها ، فإذا كان معدل العائد المتوقع مرتفعاً بسبب توافر مناخ جيد للاستثمار يتمثل في عوامل الأمان والاستقرار وبيئة اقتصادية مواتية، فإن قدرة البلد على جذب الاستثمارات

للواردات وصلت عام (1998) في تونس إلى (2.6) شهر وفي المغرب (2.8) شهر ، وحتى عند المقارنة مع بعض اقتصاديات الدول ذات الأسواق الناشئة نجد أن تغطية الاحتياطات للواردات وصلت عام (1999) في المكسيك (2.5) شهر وفي ماليزيا (2.6) شهر وفي تايلاند (8) اشهر⁽¹⁰⁾ ، وكل ذلك يؤكد أن هناك إفراط في الاحتفاظ بالاحتياطات في الاقتصاد الليبي بشكل يفوق كثيراً المعدل الذي يعتبر كافياً لغرض الاستقرار الاقتصادي .

ثالثاً: دور الاحتياطات الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية :

تسعى اغلب البلدان النامية لجذب الاستثمار الأجنبي باعتباره عنصراً مكملاً ، للاستثمار المحلي فضلاً عن كونه قناة رئيسية لاكتساب اهم مقومات التنمية الاقتصادية التي يسعى أي بلد إلى تحقيق أولوياتها .

فالاستثمار الأجنبي يمكنه أن يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في أي

الأجنبية تزداد بغض النظر عن مستوى احتياطياته النقدية .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تلقت ما يقارب من 4.3 مليار دولار فقط .

ولنتناول هذه المسألة بشيء من التفصيل مستندين في ذلك على الجدول 2 (ملحق 2) الذي يبين اتجاهات حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1995-1999) في ثلاثة بلدان ذات أسواق ناشئة بالإضافة إلى مصر ، وعلاقتها بالاحتياطيات الدولية في هذه البلدان ، حيث يلاحظ من الجدول أن المكسيك تلقت استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بأكثر من 54.5 مليار دولار في الوقت التي كانت فيه احتياطياتها تغطي في المتوسط 2.7 شهراً من وارداتها ، بينما جذبت ماليزيا ثلث ما جذبه المكسيك (أكثر من 18 مليار) كما أن تايلاند التي جذبت ما يقارب من 22 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة كان متوسط عدد شهور تغطية احتياطياتها ل وارداتها 6.7 شهراً. أما مصر التي وصل فيها متوسط عدد شهور تغطية احتياطياتها ل وارداتها إلى 15 شهر فقد كانت من اضعف البلدان قدرة على جذب

وبهذا نخلص إلى انه لا توجد علاقة قوية بين تكوين الاحتياطيات بمعدل يفوق المعدل الكافي وقدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة وان المغالاة في تكوين الاحتياطيات ينطوي على تكلفة قد تكون مرتفعة. فهناك وسائل أخرى أكثر جدوى في التأثير على تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل من أهمها إنشاء سوق مالي متطور .

رابعاً : مجالات استثمار الاحتياطيات الدولية :

توصلنا فيما تقدم إلى أن الاحتياطيات الدولية في ليبيا كانت تغطي ما يعادل 43 شهر في عام 2001 وهي نسبة عالية مقارنة مع كل البلدان المجاورة ، وان تكلفة الفرصة البديلة لها (اقتصاديا وماليا واجتماعيا) مرتفعة، خاصة في ضوء التوجهات الجديدة واعادة هيكلة الاقتصاد الليبي.

يمكن استثمارها). ويلاحظ من الجدول أن الاحتياطيات الفائضة كانت في تزايد مستمر منذ عام 1995، حيث زادت من 4396.6 مليون دولار عام 1995 إلى 12603.7 مليون عام 2001 .

ويبين الجدول أيضا أنه إذا كانت قيمة الواردات 4078.4 مليون دولار عام 2001، فإن الاقتصاد الليبي يحتاج إلى 2039.2 مليون دولار كاحتياطي وقائي، مما يعني أن هناك احتياطيات فائضة تزيد عن 12 مليار دولار .

ونظرا لأن الاحتياطيات الفائضة، من المفترض، أن لا تبقى في خزائن مصرف ليبيا المركزي (وإلا اعتبرت اكتناز إجباري)، بل انه يستثمرها في أصول أجنبية آمنة قصيرة الأجل ضمانا لسيولتها وتجنباً للمخاطرة فيها، لذا فأنه توجد عدة مفاهيم لتكلفة الفرصة البديلة على أساس الاستخدامات البديلة لأصول الاحتياطيات نذكر منها :-

أولاً) يمكن استثمار هذه الاحتياطيات في أصول خارجية طويلة الأجل تدر عائد أكبر

ونظراً لأن هذه الاحتياطيات تمثل موارد نادرة فلا بد أن تكون مسألة الاستفادة القصوى منها ضمن أولويات أجندة السياسة الاقتصادية الرشيدة المقبلة في الاقتصاد الليبي.

فكيف يمكن الاستفادة من الاحتياطيات بشكل يساهم في رفع القدرات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي؟

للإجابة على هذا السؤال يجب علينا أولاً أن نحدد المستوى الملائم للاحتياطيات الدولية (الاحتياطيات الوقائية) ، حتى يمكن أن نقدر بعد ذلك ، حجم الاحتياطيات الفائضة (الاحتياطيات التي يمكن استثمارها). وبذلك نضمن للاقتصاد الليبي ذلك القدر الكافي من الاحتياطيات الذي يمكنه من مواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار الليبي.

يوضح الجدول 3 (ملحق 2) كيفية تقسيم الاحتياطيات الدولية إلى احتياطات وقائية تكفي لتغطية ستة أشهر للواردات ، واحتياطات فائضة (احتياطيات

مما تدره الأصول قصيرة الأجل، وتكلفة الفرصة البديلة في هذه الحالة يمكن حسابها، باعتبارها الفارق بين العائد الأدنى المتحقق من الأصول قصيرة الأجل والعائد من أعلى البدائل إيرادا (أي العائد المتحقق من الأصول الأطول أجلا)⁽¹²⁾.

ثانياً) يمكن استثمار هذه الاحتياطيات في استيراد المزيد من الواردات من السلع الرأسمالية أو الوسيطة لزيادة القدرة الإنتاجية للمنشآت القائمة لتحسين معدل النمو الاقتصادي. وفي هذه الحالة فإن تكلفة الفرصة البديلة عبارة عن قيمة الناتج المحلى الإجمالي الذي كان من الممكن تحقيقه إذا استخدمت هذه الاحتياطيات المتاحة في استيراد المدخلات الضرورية لزيادة الإنتاج بدلا من الاحتفاظ بها في شكل احتياطي عاطل⁽¹³⁾.

ثالثاً) تواجه المشروعات الصغيرة (وعلى وجه الخصوص الصناعية منها) في ليبيا عدة مشاكل وصعوبات تحد من قدرتها الإنتاجية ومن ثم المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة. ومن أهم هذه المشاكل مشكلة التمويل⁽¹⁴⁾. لذا يمكن

استثمار ولو ثلث الاحتياطيات الفائضة والعوائد الناجمة عن استثمار الباقي في تمويل هذه المشروعات لما لها من أهمية في إصلاح هيكل الصناعة التحويلية، وتوفير فرص عمل كبيرة ومتنوعة لليبين، وتحقيق العدالة في التنمية المكانية.

ملاحظات ختامية :-

تناولت هذه الورقة امكانية استثمار الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي ومن اهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذه المحاولة المتواضعة ما يلي:-

1) أن الاحتياطيات الدولية في ليبيا تفوق كثيرا المعدل الذي يعتبر كافيا لغرض الاستقرار الاقتصادي .

2) قد يرى البعض، أن تكوين الاحتياطيات بشكل يفوق المعدل الأمن والكافي، هو أمرا مطلوباً لجذب المستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم داخل ليبيا، إلا أنه لم يثبت وجود علاقة بين قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ومستوى احتياطياتها النقدية.

على أن تستخدم عوائد هذه الاستثمارات في تمويل القطاع الخاص المحلي.

- كذلك هناك خيار آخر وهو استثمار جزء من الاحتياطيات الفائضة في تمويل القطاع الخاص المحلي (تمويل المشروعات الصغيرة) بشكل مباشر لما لهذه المشروعات من أهمية في الاقتصاد الوطني، واستثمار الجزء الباقي في شكل أصول قصيرة تدر عائد مضمون يستخدم أيضا في تمويل القطاع الخاص المحلي.

الهوامش :

(1) لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أمام السلطات الاقتصادية عدة خيارات منها اتباع سياسات اقتصادية (سواء سياسات تحويل الإنفاق أو سياسات تغيير الإنفاق) أو الاقتراض من الخارج . ولكن كل من هذه السياسات أو الاقتراض من الخارج يستتبع بتكاليف اقتصادية واجتماعية ، ومن المفيد للاقتصاد الوطني تفادي تكاليف تعديل ميزان المدفوعات الناجم عن اتباع هذه السياسات إذا كان يمتلك احتياطيات دولية كافية .

(2) Anne, Y. Kester, "International Reserves and Foreign Currency Liquidity Guidelines for A Data Template", IMF, Working Paper, 2001 , P. 2.

(3) تم احتساب هذه النسب من قبل الباحث وذلك من واقع البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي " النشرة الاقتصادية " ، الربع الاول 2002 . علما بأنه تمت إضافة SDR من البيانات الصادرة من IMF ، (Feb 2003) .

(4) Williamson, John, "International Liquidity: A Survey", *Economic Journal*, 83, Aug., 1973, PP. 689-690.

(3) بما أن الاحتفاظ باحتياطيات فوق المعدل الأمن والكافي ينطوي على تكلفة قد تكون مرتفعة بالنسبة لاقتصاد يبحث عن مصادر دخل بديلة ، عليه فيحسن على وجه العموم تقليل هذه التكلفة إلى أدنى الحدود الممكنة وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من الاحتياطيات الفائضة بشكل يساهم في رفع القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

- استثمار جزء من الاحتياطيات الفائضة في شكل أصول خارجية أطول أمدا وأعلى عائدا (وهذا النوع من الاستثمار سينزع عن هذا الجزء من الاحتياطيات صفة كونه احتياطيا دوليا نظرا لغياب شرط السيولة و الأمن) ، واستثمار الجزء الباقي منها بشكل مربح وحذر في أصول خارجية قصيرة الأمد وأقل عائدا (وهذا النوع من الاستثمار لا ينزع عن هذا الجزء من الاحتياطيات صفة كونه احتياطيا دوليا لأنه يضمن له شرط السيولة ويجنبه المخاطر ، و عليه يمكن للسلطات النقدية اللجوء إلى هذا الجزء من الاحتياطيات كلما دعت الحاجة لذلك) ،

(5) معادلة المستوى الأمثل التي صاغها Heller
كما يلي :

$$R_{opt} = h \frac{\text{Log}(r.m)}{\text{Log} 0.5}$$

حيث :

- Ropt = المستوى الأمثل للاحتياطيات .
h = التغير الذي يحدث في مستوى الاحتياطيات .
m = الميل الحدي للاستيراد .
r = تكلفة الفرصة البديلة .
0.5 = احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

Heller, H. Robert, " Optimal International Reserves", The Economic Journal, Vol. 76, No. 302, June, 1966, P. 306.

(6) يقصد بالبلدان ذات الأسواق الناشئة البلدان النامية حديثة التصنيع والتي توصف بأنها من أكبر البلدان المستوردة لرأس المال الخاص (جذب رأس المال الأجنبي الخاص) وهي أيضاً من أهم المقترضين من صندوق النقد الدولي ، وقد تميزت بشكل واضح في الأزمات المالية الأخيرة وتشمل جزء كبير من بلدان أمريكا اللاتينية ، ومختلف بلدان آسيا ، وعدد من بلدان أوروبا الشرقية ، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا

(7) Onno de Beaufort Wijnholds J. and Arend Kapteyn, " Reserves Adequacy in Emerging Market Economics ", IMF, Working Paper, Sept., 2001, P. 15.

(8) رمزي زكي ، الاحتياطيات الدولية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 283-284 .

(9) عيسى صالح الفضلي "الطلب على الاحتياطيات الدولية، حالة البلدان العربية في شمال أفريقيا للفترة 1998-1975" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة قارونس ، ربيع 2003، ص 28

(10) هذه النسب مبينة في جدول (4) .

(11) د. احمد سعيد الشريف " دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص " ورقة غير منشورة مقدمة لمؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا- الماضي والمستقبل ، طرابلس 14-16 . 12. 2002 ف .

(12) Landell-Mills, J., "The Financial costs of Holding Reserves", Finance & Development, Vol. 26, NO, Dec 1998, pp 17-19 .

(13) رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص 290 .
(14) لمزيد من التفاصيل حول الأهمية الاقتصادية لنشاط المشروعات الصغيرة والمشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات ، انظر :
- د. احمد سعيد الشريف " المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي " ورقة غير منشورة مقدمة لمؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا - الماضي والمستقبل ، طرابلس 14-16 . 12. 2002 ف .

المراجع:

(1) د. احمد سعيد الشريف " دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص " ورقة غير منشورة مقدمة لمؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا- الماضي والمستقبل ، طرابلس 14-16 . 12. 2002 ف .

(2) د. احمد سعيد الشريف " المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي " ورقة غير منشورة مقدمة لمؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا - الماضي والمستقبل ، طرابلس 14-16 . 12. 2002 ف .

(3) رمزي زكي ، الاحتياطيات الدولية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1994 .

(4) محمد مطر، ادارة الاستثمار، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، الطبعة الثانية، 1999 .

(5) عيسى صالح الفضلي " الطلب على الاحتياطيات الدولية، حالة البلدان العربية في شمال أفريقيا للفترة 1998-1975" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد جامعة قارونس ، ربيع 2003 ف .

(6) Anne, Y. Kester, "International Reserves and Foreign Currency Liquidity Guidelines for A Data Template", IMF, Working Paper 2001. Internet: <http://www.Imf.Org>.

(7) Clark, Peter B., "Demand for International Reserves: A Cross-Country Analysis", Canadian Journal of Economics, Vol. 3, No. 4, 1970, PP. 356-376.

(8) Heller, H. Robert, "Optimal International Reserves", The Economic Journal, Vol. 76, No. 302, June, 1966 P P. 296-311.

(9) Landell-Mills, J., " The Financial Costs of Holding Reserves ", Finance & Development, Vol.26, NO. 4, Dec.1989, p P. 17-19S.

(10) Onno de Beaufort Wijnholds J. and Arend Kapteyn, " Reserves Adequacy in Emerging Market Economics 'IMF - Working paper ,sept ., 2001 . Internet:<http://www.Imf.Org> .

(11) Williamson, John, " International Liquidity: A Survey", Economic Journal 83,,Aug.,1973,pp.685-746.

الملحق رقم 1

جدول (1)

عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الرسمية في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (1990-2001)

(بمليون دولار)

شهور تغطية الاحتياطيات للواردات	الواردات	الاحتياطيات	السنة
(R/IM)*12	IM	R	
13.5	5598.6	6324.8	1990
14.0	5609.2	6516.8	1991
15.7	4719.9	6187.6	1992
9.8	5265.3	4307.6	1993
13.0	4137.4	4468.1	1994
16.8	4894.1	6843.6	1995
18.5	5244.6	8096.8	1996
20.5	5496.2	9394.5	1997
19.0	5822.6	9194.9	1998
25.1	3569.3	7473.6	1999
46.1	3537.4	13581.2	2000
43.1	4078.4	14642.9	2001

المصدر :

1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني 2001، الربع الأول 2002.

2- تمت إضافة SDRs من البيانات الصادرة عن:

IMF, "International Financial Statistics", Year Book (1999, Feb 2003)

ملحق رقم 2

جدول (2)

اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لثلاث بلدان من البلدان ذات الأسواق الناشئة بالإضافة إلى مصر
خلال الفترة (1995-1999)
(بمليون دولار)

متوسط عدد شهور تغطية الاحتياطيات للواردات	الإجمالي	السنوات					الدولة
		1999	1998	1997	1996	1995	
2.7	54640	11786	11312	12831	9185	9526	المكسيك
4.4	18109	1553	2163	5137	5078	4178	ماليزيا
6.7	21827	6213	7315	3895	2336	2068	تايلاند
15.0	4266	1065	1076	891	636	598	مصر

المصدر: هذا الجدول مشتق من الجدول رقم 4 (ملحق رقم 4)

ملحق رقم 3

جدول (3)

تقسيم الاحتياطات الدولية إلى احتياطات وقائية واحتياطات فائضة في الاقتصاد
الليبي خلال الفترة (1990-2001)

السنة	إجمالي الاحتياطات	الواردات	الاحتياطات الوقائية	الاحتياطات الفائضة
1990	6324.8	5598.6	2799.3	3525.3
1991	6516.8	5609.2	2804.6	3712.2
1992	6187.6	4719.9	2360.0	3827.6
1993	4307.6	5265.3	2632.7	1674.9
1994	4468.1	4137.4	2068.7	2399.4
1995	6843.6	4894.1	244.7	4396.6
1996	8096.8	5244.6	2622.3	5474.5
1997	9394.5	5496.2	2748.1	6646.4
1998	9194.9	5822.6	2911.3	6283.6
1999	7473.6	3569.3	1784.6	5689.0
2000	13581.2	3537.4	1768.7	11812.5
2001	14642.9	4078.4	2039.2	12603.7

المصدر : 1-The World Bank ,Global Development Finance ,2001

2-IMF,"International Financial Statistics",Year Book1999,Feb 2003.

ملحق رقم 4

جدول (4)

اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض البلدان النامية

1999	1998	1997	1996	1995	الدولة	
					السنة	
11786	11312	12831	9185	9526	FDI	المكسيك
31669	30646	29377	19633	17219	R	
148648	130811	114846	93647	75858	IM	
2.5	2.8	3.0	2.5	2.7	N	
1553	2163	5137	5078	4178	FDI	ماليزيا
30529	24736	21313	27391	24389	R	
65389	58272	79030	78418	77751	IM	
5.6	5.1	3.2	4.2	3.7	N	
1065	1076	891	636	598	FDI	مصر
14545	17576	19152	17689	16643	R	
16022	16166	13211	13019	11739	IM	
10.9	13.0	17.4	16.3	17.0	N	
6213	7315	3895	2336	2068	FDI	تايلاند
34052	27888	26818	38220	36852	R	
30342	42971	62854	72332	70776	IM	
8.1	7.7	5.1	6.3	6.2	N	

1. Global Development Finance The World Bank 2001 .

المصدر :

2. IFS , Feb 2003 ' year book 1999.

إجمالي الاحتياطيات = R - الاستثمار الأجنبي المباشر = FDI

عدد شهور تغطية الاحتياطيات = N - الواردات = IM

تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل

" دراسة توثيقية "

د. آمال سليمان محمود العبيدي **

مقدمة:

التطرق إليها، كما أنها لم تحظ باهتمام الباحثين على عكس الحركات الاجتماعية الأخرى كالحركة العمالية⁽¹⁾ على سبيل المثال ، وذلك قد يعود إلى جملة من الأسباب التي يمكن ذكرها على النحو التالي :

أولاً: إشكالية منهجية؛ تنبع من طبيعة المفهوم نفسه أي مفهوم الحركة بصفة عامة وما يكتنفه من غموض، حيث استخدمت الأدبيات المختلفة مفهوم الحركة الاجتماعية ليرمز إلى جماعات الضغط أو الحركات الدينية والعقائدية والتي تهدف إلى تغيير القواعد والقيم السائدة . كذلك ما يتعلق بمفهوم الحركات

بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت دور المرأة في المجتمع الليبي، خاصة تلك التي اهتمت بقضية عمل المرأة ومساهمتها في سوق العمل، إضافة إلى المشاركة السياسية لها، والمرأة المسلحة وكذلك الدراسات التي اهتمت بقضايا التحديث والتنمية، وتغير الاتجاهات نحو دور المرأة في المجتمع الليبي. إلا أن دراسة موضوع حركة المرأة في ليبيا ومحاولة رصد نشأتها وتطورها في ظل التفاعلات التاريخية التي حدثت في المجتمع عبر الفترات الزمنية المختلفة، والتي استهدفت الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تعتبر من أصعب الموضوعات التي يمكن

* قدمت هذه الورقة كورقة خلفية في الحلقة الدراسية حول " الحركات الاجتماعية النسوية في البلاد العربية " ضمن تقرير مركز المرأة العربية 2003 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، بيروت ، 2-5 ديسمبر 2003 .
** أستاذ العلوم السياسية المشارك ، كلية الاقتصاد ، جامعة قارونس ، بنغازي - ليبيا .
- قدمت هذه الورقة وقبلت للنشر عام 2005 ف .

النسائية والتي عرفت بأنها " مجموعة من ردود الفعل التلقائية المنظمة وغير المنظمة من جانب الآلاف من النساء"(2) وفقا لهذا المفهوم فإن حركة المرأة في ليبيا اتخذت شكل مبادرات فردية قامت بها مجموعة من النساء وبشكل تلقائي غير منظم في فترة ما، وذلك في سبيل تعزيز وضع المرأة والدفاع عن حقوقها.

ثانياً : لعب العامل الأيديولوجي الرسمي منذ عام 1969 دوراً هاماً في التجربة الليبية فيما يتعلق بتعزيز وضع المرأة، وتمكينها وتفعيل دورها، وانعكس ذلك في طبيعة العلاقة بين الدولة والمرأة كإحدى فئات المجتمع التي أولتها الأيديولوجية الليبية إهتماماً خاصاً. حيث نتج عن ذلك وجود فجوة بين الأطروحات الفكرية لقضايا المرأة والجوانب التنفيذية أو التطبيقية المعززة لدور المرأة في المجتمع.

ثالثاً : نقص المعلومات والبيانات التي تعكس دور وتطور حركة المرأة، ولعل ذلك ناتج عن غياب التوثيق بصفة عامة والتوثيق التاريخي لحركة المرأة بصفة خاصة(3).

رابعاً: غياب المراكز البحثية المتخصصة التي تهتم بدراسات المرأة ورصد تطور حركتها، والاهتمام بكل ما له علاقة بقضاياها(4).

وبصفة عامة فإن المتتبع لتطور أوضاع المرأة في ليبيا لا ينبغي أن يغفل طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت أو ساهمت في هذا التطور. وعليه فإن هذه الدراسة هي محاولة استكشافية، تهدف إلى التعرف على وجود حركة المرأة وتاريخها في ليبيا، وماهية الأسس التي ساهمت في تكوين هذه الحركة أو ساهمت في تطويرها، إضافة إلى ماهية اتجاهات هذه الحركة إن وجدت، وما هي العوامل التي تأثرت بها. وفي هذا الإطار فإن الدراسة ستركز على طبيعة التطورات التي حدثت في المجتمع الليبي عبر الفترات التاريخية المختلفة والتي انعكست بشكل مباشر على تطور حركة المرأة في ليبيا، كذلك تتطرق الدراسة إلى تطور أوضاع المرأة الليبية من خلال التركيز على خمس فترات زمنية هي فترة الحكم العثماني، وفترة الحكم الإيطالي، وفترة

الإدارتين البريطانية والفرنسية، ثم فترة الحكم الملكي وأخيراً فترة قيام الثورة منذ عام 1969 وحتى الوقت الراهن. كذلك تبرز الدراسة أثر العامل الأيديولوجي على تغير الاتجاهات نحو دور المرأة في المجتمع خاصة منذ عام 1969.

وأخيراً تتناول الدراسة الجوانب التقييمية لدور المرأة في المجتمع الليبي من خلال الأوضاع القانونية، ومن خلال المشاركة في العمل السياسي وخاصة في عملية صنع القرار، كذلك من خلال مشاركتها في سوق العمل، ثم من خلال تقلدها للمناصب القيادية المختلفة إضافة إلى المناصب القضائية.

أولاً: هدف و منهجية الدراسة:

هذه الدراسة هي محاولة استكشافية لتتبع والتعرف على وجود و تطور حركة المرأة في ليبيا، من خلال التحليل الوثائقي لأدبيات الموضوع خاصة ما يتعلق بالتطور التاريخي لأوضاع المرأة، كذلك يعتمد الجزء الأساسي من هذه الدراسة وهو المتعلق بتقييم دور المرأة وتطور أوضاعها في المجتمع على أحد تقنيات

البحث المساعدة والتي تعتمد على التركيز الجماعي على فئة أو فئات محدودة (Focus Groups) وهو أحد الأساليب الكيفية المساعدة التي تستخدم لاستكشاف توجهات الأفراد سواء عن طريق المقابلة المباشرة أم عن طريق الهاتف⁽⁵⁾.

أما في إطار هذه الدراسة فقد استخدم هذا الأسلوب، وذلك من خلال التركيز على مجموعتين من المهتمات بشؤون المرأة والمنخرطات في العمل النسوي، حيث تم اختيارهن بطريقة عشوائية وتتضمن كل مجموعة سبع مشاركات، وقد تمت مناقشة الجوانب المتعلقة بوجود حركة المرأة وتطورها وكذلك تقييم دورها.

تعتمد هذه الدراسة مفهوم حركة المرأة وهو على النحو التالي: هي مجموعة المبادرات الفردية والجماعية التي قامت بها النساء وبشكل تلقائي غير منظم في فترات تاريخية مختلفة، وذلك في سبيل تعزيز وضع المرأة والدفاع عن حقوقها.

ثانياً: المجتمع الليبي: نظرة تاريخية عامة

إن المتتبع لتطور أوضاع المرأة في ليبيا لا يمكنه أن يتجاهل طبيعة التطورات والتغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي عبر الفترات التاريخية المختلفة، والتي لعبت دوراً حاسماً في التأثير على البيئة الاجتماعية والثقافية والبنى السياسية والاقتصادية. عليه فإن فهم الخلفية التاريخية لليبييا يساعد على فهم العوامل والعناصر التي أثرت وساهمت في تحديد الأسس التي ساهمت في تطوير حركة المرأة.

تاريخياً خضعت ليبيا كغيرها من أقطار الوطن العربي للحكم العثماني منذ عام 1551، وظلت كذلك حوالي أربعة قرون حتى الغزو الإيطالي عام 1911، وإن تخلل هذه الفترة خضوع ليبيا للأسرة القرمانلية التي أعلنت قيام ملكية مستقلة استمرت من 1711 إلى 1835.

احتل الإيطاليون ليبيا عام 1911، واستمر احتلالهم حوالي ثلاثة عقود، وبعد عقد من سيطرة الإدارتين البريطانية والفرنسية، أصبحت ليبيا دولة مستقلة

وذلك في 24 ديسمبر 1951، تحت رعاية الأمم المتحدة. عرفت الدولة الجديدة بداية باسم المملكة المتحدة، وبعد ذلك أصبح اسمها المملكة الليبية. في عام 1969، ساهم المدخل العسكري في تغيير نظام الحكم ونتج عن ذلك إلغاء الملكية، وقيام الجمهورية العربية الليبية لتبدأ بعد ذلك حقبة جديدة من التاريخ السياسي الحديث لليبييا⁽⁶⁾. ووفقاً لذلك يمكن القول بأن هناك جملة من العوامل ساهمت عبر مراحل مختلفة في التأثير على طبيعة المجتمع الليبي والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولاً: نتيجة لخضوع ليبيا لاستعمار العديد من القوى الأجنبية عبر الفترات التاريخية المختلفة، فإن ذلك أثر على التجربة السياسية والثقافية خاصة ما يتعلق بنظم التعليم، والتي بدورها أثرت على طبيعة دور المرأة واتجاهات المجتمع الليبي تجاه هذا الدور.

ثانياً: لعبت العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في تشكيل التاريخ الليبي. فليبيا حتى الخمسينيات كانت مثالا جلياً للفقر العام في صورته المتطرفة، وذلك

كما وصفتها دراسة أجرتها الأمم المتحدة⁽⁷⁾. وكما وصف (Higgins) ليبيا في فترة ما قبل 1952 بأنها " النموذج الأصلي للبلد المتخلف"⁽⁸⁾، حيث بلغ متوسط دخل الفرد 30 دولارا في السنة عام 1951 و 100 دولار عام 1960.

ثالثاً: كان لاكتشاف النفط في أواخر الخمسينيات أثر كبير على تغير أوضاع الاقتصاد الليبي، والتي بدورها انعكست على البنية الاجتماعية. فالتغير الاقتصادي ساهم في بروز فئات جديدة لها طموحاتها ومطالبها للحصول على أدوار للمشاركة في العملية السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساهم التغير الاقتصادي في بروز الظاهرة الحضرية (الانتقال من الريف إلى المدينة). تلك الظاهرة التي نتج عنها زيادة عدد سكان المدن بشكل واضح؛ فبينما كان حوالي 80 بالمئة من الليبيين يعيشون في الأرياف يمارسون مهنتي الزراعة والرعي فإنه بحلول 1967 كان ثلثا السكان في ليبيا يعيشون في المدن والمناطق الحضرية، مما نتج عن ذلك زيادة الطلب على الإسكان والخدمات الصحية، إضافة إلى توسع

وزيادة الفرص التعليمية. ولقد كان التقدم في المجال التعليمي واضحا ومؤثراً⁽⁹⁾، خاصة بالنسبة للمرأة الليبية التي اعتبرت من الفئات الجديدة التي ساهم التعليم في توعيتها وخروجها للعمل.

رابعاً: أصبح التعليم أحد أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا، حيث ارتبط النظام التعليمي عبر الفترات التاريخية المختلفة ارتباطاً مباشراً مع النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فقد كان للتعليم كقناة رسمية للتنشئة السياسية والاجتماعية دور هام في تغيير أنماط القيم واتجاهات الأفراد في المجتمع خاصة تلك المتعلقة بدور المرأة في المجتمع⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: تطور أوضاع المرأة في المجتمع الليبي : مدخل تاريخي

إن محاولة التعرف على وضع المرأة الليبية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأحداث والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا خلال فترات تاريخية مختلفة. فيما يتعلق بهذا

الجانب، ولغرض الدراسة سيتم تقسيم مراحل تطور أوضاع المرأة في ليبيا إلى فترات شبيهة بتلك التي ينقسم إليها التاريخ العام للبلاد، وهي خمس فترات زمنية هي: فترة الحكم العثماني، وفترة الحكم الإيطالي، وفترة الإدارتين البريطانية والفرنسية، ثم فترة الحكم الملكي، وأخيرا فترة يام الثورة منذ عام 1969 وحتى الوقت الراهن.

الفترة الأولى : 1835-1911:

على الرغم من أن فترة الحكم العثماني لليبيا امتدت من 1551 إلى الاحتلال الإيطالي في عام 1911، يمكن القول بأن تأثير هذه الفترة انعكس بشكل واضح على طبيعة الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع خاصة تلك المتعلقة بالمرأة ، وبصفة عامة يمكن القول بأنه لم تتوفر أية معلومات عن دور المرأة في المراحل الأولى للحكم العثماني لليبيا ، وعليه سيتم التركيز على المراحل المتأخرة للحكم والتي بدأت بعد إنتهاء حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا عام 1835 .

وعلى الرغم من أنه لم يكن للمرأة دور في المجتمع خلال تلك الفترة ، إلا أنه يمكن رصد وجودها من خلال تتبع تطور النظام التعليمي في العهد العثماني ، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن التعليم في تلك الفترة اعتمد على التعليم الديني بدرجة خاصة ، وخلال المراحل الأولى كانت أبرز مراكز التعليم في ليبيا هي مؤسسات دينية تمثلت في الكتاتيب والزوايا . وكذلك فقد عانى التعليم من محدودية المناهج وغياب فرص التعليم أمام الإناث ، مما يعكس التمييز المجتمعي الأوسع بين الذكور والإناث . ورغم إنشاء مدرسة رشدية (إعدادية) واحدة للبنات في طرابلس ، إلا أن الهدف من إنشائها كان منع بنات ضباط الحامية التركية من الالتحاق بالمدارس الأجنبية⁽¹¹⁾ ، أي أن تلك المدارس لم تكن مفتوحة للجميع مما يعكس نخبوية التعليم في هذه الفترة . وعلى الرغم من تأسيس جمعية نسائية تحت اسم " جمعية النسوان العثمانية الخيرية " كان الغرض منها هو تهيئة أمهات المستقبل حيث يدخل في هذه التهيئة التعليم بصفة خاصة⁽¹²⁾ ، إلا أن ذلك لم يوسع قاعدة التعليم بالنسبة للمرأة .

وبصفة عامة لم يرق النظام العثماني بإدخال نظام تعليمي أكثر حداثة إلا في القرن التاسع عشر ، حيث كان الدافع الأساسي وراء ذلك هو توفير موظفين للدولة ، أي للإدارة البيروقراطية والجيش. كما أن التعليم ظل حكراً على النخبة التي تمتلك الموارد الاقتصادية الضرورية لتمكين أبنائها من الدراسة ، وكان بروز تعليم النخبة خاصة في مجال التعليم العالي يمثل وسيلة إعداد لهم ليكونوا جزءاً من نظام الدولة(13) .

صادرات طرابلس الغرب والتي تبلغ حوالي الف جنينه استرليني كل عام(14). ويبدو أن اهتمام المرأة بالعمل في مجال الغزل والحياكة والنسيج هو انعكاس لوضعها الاجتماعي، حيث أن ممارسة هذا العمل لا تتطلب الخروج من البيت وهو ما يتناسب مع طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الليبي خلال تلك الفترة والتي تتعلق بمسألة خروج المرأة.

الفترة الثانية: 1911-1943:

تمثل فترة الحكم الإيطالي، 1911-1943، الفترة الرئيسية الثانية، ويمكن تقسيم الفترة الإيطالية إلى مرحلتين أساسيتين تبدأ الأولى من 1911 إلى أكتوبر 1922 (فترة الانقلاب الفاشي في إيطاليا)، والثانية من 1922 وحتى هزيمة الإيطاليين في الحرب العالمية الثانية عام 1943.

خلال فترة الاحتلال الإيطالي، عملت الحكومة الإيطالية على زيادة عدد المدارس في جميع أنحاء البلاد، وكان الهدف الرئيس لإقامة هذه المدارس هو تعليم اللغة الإيطالية ونشر الثقافة الإيطالية

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمل، فيبرز دور المرأة البدوية أكثر وضوحاً من قاطنات المدن، وذلك من خلال مشاركتها في الرعي والزراعة، أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمل، فيبرز دور المرأة البدوية أكثر وضوحاً من قاطنات المدن، وذلك من خلال مشاركتها في الرعي والزراعة، وإن برز دور المرأة بشكل محدود في العهد العثماني الثاني من خلال عملها في الغزل والحياكة وصناعة الحصر خاصة في مناطق نالوت وطرابلس ومصراته. ففي تلك الفترة تعتبر المغزولات إحدى

بين الطلاب، حيث كان ذلك جزءاً من مشروع الطليحة الاستعماري من أجل خلق لبيبيين موالين لروما⁽¹⁵⁾. ولقد بذلت الحكومة الإيطالية جهوداً كبيرة من أجل توفير مدارس للحضانة ومدارس ابتدائية وثانوية وفنية، كما أنشأ الإيطاليون مدارس عربية كان لها هدف مزدوج وهو اجتذاب الطلاب العرب لتعلم الثقافة الإيطالية، إلى جانب تعليم الطلاب الإيطاليين اللغة العربية، مما سيساعد الإيطاليين على السيطرة على ليبيا⁽¹⁶⁾.

أما فيما يتعلق بتعليم المرأة فقد ساهمت المدارس اليهودية التبشيرية في تعليم البنات التطريز وأشغال الأبرة وما يلزمها في إدارة البيت مما جذب بعض العناصر الوطنية. وبصفة عامة فقد بلغ ما أنشأه الطليان من المدارس في ليبيا حتى عام 1939 تسعين مدرسة تضم 9433 تلميذاً و1055 تلميذة⁽¹⁷⁾. وقد بلغ عدد التلميذات في متصرفية طرابلس العامة 624 طالبة، وفي متصرفية مصراتة 130 طالبة، وفي متصرفية بنغازي 192 طالبة، وفي متصرفية درنة 70 طالبة، وفي مناطق الجنوب 39 طالبة⁽¹⁸⁾.

وفي إطار تعليم البنات افتتحت في عام 1936 مدرسة للبنات المسلمات في طرابلس وأعد بها قسم داخلي تأوي إليه البنات من مختلف مناطق ليبيا، كما أسند أمر هذا العهد إلى سيدات إيطاليات وعربيات. كما أنشئت مدرسة للممرضات المسلمات في يناير 1936، حيث انتسبت إليها في نفس العام 25 طالبة.

وقد كان الهدف من إنشاء هذه المدرسة ليس لتهيئة المرأة للعمل في مهنة التمريض رسمياً، بل السعي إلى غاية أخرى وهو نشر لمبادئ الصحة والإسعاف الصحي بين القبائل والمراكز الصغيرة⁽¹⁹⁾، وقد بلغ عدد الطالبات عند نهاية السنة الأولى 73 طالبة⁽²⁰⁾.

ومن خلال تحليل الأرقام وملامح التعليم المتعلقة بالمرأة في هذه الفترة، يلاحظ أن انخراط الليبيين وإقبالهم على التعليم في المدارس الإيطالية لم يبرز إلا بعد انتهاء حركة المقاومة الشعبية. حيث لم يكن هناك إقبال من الليبيين في تلك الفترة على التعليم الإيطالي، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب :

أولاً: لانشغال الليبيين بالحرب والمقاومة ضد إيطاليا، ثانياً: لعدم ثقة الأهالي في نوعية التعليم الذي كان يقدم في المدارس الإيطالية. وانعكس ذلك في محاربة المواطنين الليبيين للنظام التعليمي الإيطالي وسياسة الطليحة خلال السنوات الأولى من الاحتلال، إضافة إلى رفضهم إرسال أبنائهم إلى المدارس الإيطالية خشية أن يفقدوا ديانتهم الإسلامية وثقافتهم وتقاليدهم⁽²¹⁾.

وكانت ردة فعل سكان ليبيا تجاه "الطليحة" القسرية قد تمثلت في فتح أكبر عدد من الكتاتيب والمدارس القرآنية، التي تم تمويلها من ثرواتهم الشخصية، من أجل تعليم الأطفال الليبيين، والحفاظ على دينهم ولغتهم وتراثهم الثقافي عن طريق هذه المؤسسات⁽²²⁾. ولعل ذلك عزز ما يمكن أن نسميه بقوة الطرد الحضاري للمجتمع مما نتج عنه خلق وتعزيز الثقافة المقاومة. ومن خلال الإحصاء التقريبي لهذا النوع من المؤسسات خلال سنوات 1930-1933، وجد أن عدد تلاميذها بلغ 10738 تلميذاً، ففي بنغازي وحدها على سبيل بها المثال، كان يوجد ثلاثون كتاباً بها

نحو سبعمائة تلميذاً⁽²³⁾.

تأسيساً على ما سبق، فإن دور المرأة الليبية كان يبدو أكثر وضوحاً خلال فترة الاحتلال الإيطالي من خلال مشاركتها في حركة المقاومة؛ ويبرز دورها في الصفوف الخلفية للمجاهدين حيث كانت تقوم بالإستطلاع، وتساهم في عملية إمداد المجاهدين بالتموين والمياه وتقديم العون للجرحى والمصابين ورفع الروح المعنوية للمقاتلين، وفي عملية الاتصال ونقل المراسلات بين المجاهدين، كما شاركت المرأة في نقل أخبار العدو ورصد حركاته وتحركاته⁽²⁴⁾. ففي هذا الإطار وصف أنور باشا (وهو أحد الضباط الأتراك الذين شاركوا في مرحلة المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي في برقة) في مذكراته دور رجال القبائل ومشاركة المرأة على النحو التالي:

"كان لكل مجموعة تتكون من خمسة عشر مقاتلاً من قبيلة واحدة، خيمة واحدة ينامون فيها ويرأسهم عريف أو نائب عريف يعينه شيخ القبيلة. وكان يخصص لكل خيمة امرأة تقوم بخدمة الجنود وعمل ملابسهم وإعداد الطعام لهم أثناء راحتهم وحمل الماء

والطعام اللازم للمقاتلين في ميدان المعركة، إلى جانب إثارة همم الرجال أثناء المعركة وتضميد جراح المصابين ورثاء الشهداء منهم وذكر محاسنهم. وقد كان في معسكري عين أبي منصور والظهر الحمر عدد من المجاهدين يتراوح ما بين 450 إلى 500 مجاهدة⁽²⁵⁾.

ولعل الدور الاستثنائي الذي قامت به المرأة الليبية خلال هذه المرحلة يبدو طبيعياً في مواجهة الخطر الخارجي المتمثل بمشاركتها في حرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال الإيطالي، إلا أن هذا الدور سرعان ما تلاشى بعد انتهاء الحرب، وأصبح دورها محدوداً جداً في مرحلة ما بعد التحرير. ويمكن القول هنا بأن ذلك شبيه بأوضاع المرأة في حركات التحرر الأخرى، وينتهي دورها بانتهاء فترة المقاومة، حيث تترك ترتيبات مرحلة إرساء قواعد الدولة الوطنية ومرحلة ما بعد التحرر أو الاستقلال للرجل⁽²⁶⁾.

الفترة الثالثة: 1943-1951:

بعد هزيمة إيطاليا عام 1943 وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية،

خضعت ليبيا للإدارتين البريطانية والفرنسية، حيث خضع إقليم برقة وطرابلس لبريطانيا، وخضع إقليم فزان لفرنسا. ولعل من أبرز المشاكل التي واجهت ليبيا في تلك الفترة؛ اختلاف النظم الإدارية والاقتصادية والتعليمية.

وبصفة عامة يمكن ملاحظة العديد من التطورات الجوهرية خلال هذه الفترة، وأهمها: أولاً: انتشار الإدراك بأهمية التعليم بين السكان الليبيين بصورة أوسع، حيث بذل الليبيون جهودهم من أجل توفير فرص التعليم لأطفالهم. مما نتج عن ذلك تزايد المطالب بإعادة فتح المدارس التي أغلقت خلال الحرب⁽²⁷⁾.

ثانياً: حصلت الإناث على فرص أعظم للتعليم عن ذي قبل، ونتج عن ذلك إنشاء الإدارة البريطانية لعدد من المدارس لتعليم البنات، بلغ مجموعها في سنة 1948 أربع عشرة مدرسة، حيث بلغ عدد طالباتها 1459⁽²⁸⁾. وارتفع عدد الطالبات في المدارس الحكومية ليصل في سنة 1951 إلى ثلاثة آلاف فتاة، بما في ذلك طالبات كلية تدريب المعلمات التي أفتتحت في مدينة طرابلس في أوائل 1951. حيث

كان عدد الطالبات عند افتتاح الكلية 28 فتاة، تتراوح أعمارهن بين 12 و 15 سنة. وفي شهر أكتوبر من نفس السنة، زاد هذا العدد فأصبح 88، وقد الحقت بالكلية مدرسة ابتدائية لثلاثمائة من التلميذات الفقيرات، بقصد تدريبهن على التعليم وتشرف على دار المعلمات مديرة فلسطينية و 7 مدرسات فلسطينيات⁽²⁹⁾.

أما عن تعليم البنات في برقة خلال هذه الفترة، فقد أفتتحت مدرستان مع افتتاح مدارس الأولاد في كل من بنغازي ودرنة، ثم أفتتحت الثالثة بالمرج، ولقد تم تدريب ثلاث مديرات لمدارس البنات بمصر، وتولت كل منهن إدارة مدرسة⁽³⁰⁾.

في عام 1946 بلغ عدد الطالبات في بنغازي 888 تلميذة، أما عدد المدرسات فقد بلغ 25 مدرسة⁽³¹⁾. خلال هذه الفترة تم الاستعانة بالليبيات في مجال الإدارة التعليمية، حيث عينت السيدة حميدة محمد طرخان (المعروفة بحميدة العنيزي)، وهي من مواليد بنغازي 1892، كأول مديرة لأول مدرسة للبنات في عهد الإدارة العسكرية البريطانية. السيدة العنيزي كانت

قد استكملت دراستها في تركيا وبعد عودتها سنة 1912، رفض والدها السماح لها بالعمل في مدارس العهد الإيطالي، ولكنها فتحت بيتها لتعليم مبادئ القراءة والكتابة، ولتحفيظ القرآن الكريم، ولتعليم التطريز والحياسة⁽³²⁾. كانت السيدة العنيزي تعمل بنشاط واسع وكأنها جمعية بفردي، في وقت لا توجد فيه جمعيات، حيث ساهمت بمجهوداتها في تشجيع النساء والأخذ بأيديهن للتعلم واقتحام مجالات العمل المناسبة⁽³³⁾. كما كانت تحاول جاهدة اقناع أولياء الأمور لإدخال بناتهم المدارس وتكلمة تعليمهن الثانوي والجامعي في وقت كانت التقاليد تمنع الفتاة عن الخروج لطلب العلم والاختلاط. وبصفة عامة فإن أبرز ملامح هذه الفترة:

أولاً: مهدت هذه المرحلة لخروج المرأة للعمل خاصة في مجال التدريس، وبرز ذلك من خلال تزايد أعداد المعلمات الإناث، وإن اقتصر تعليم وخروج المرأة على النخبة في المجتمع.

ثانياً: ساهمت ظاهرة الهجرة العكسية إلى الوطن من قبل المهاجرين (الذين هاجروا من ليبيا إلى الأقطار العربية في أثناء

الاحتلال الإيطالي) في زيادة نسبة الوعي تجاه تعليم المرأة ودورها، من خلال تأكيد العائدين على فائدة تعليم البنات، واشتراك المرأة في الحياة العامة⁽³⁴⁾.

الفترة الرابعة: 1951-1969:

تمثل هذه المرحلة فترة الاستقلال الذي تم في 24 ديسمبر 1951، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، وكانت إيذانا لتكوين دولة جديدة هي المملكة الليبية المتحدة ثم أصبحت فيما بعد المملكة الليبية. من خلال تطور وضع المرأة خلال هذه الفترة يمكن ملاحظة أن التعليم ساهم بشكل واضح ومؤثر في خروج المرأة. وبشكل عام اعتبرت الحكومة الليبية في هذه الفترة أن التعليم يمثل تحدياً قائماً ومستمرًا، فكان من بين الخطوات الأولى التي تبنتها هي سن إصدار قانون التعليم رقم 5 عام 1952. حيث منح هذا القانون حق التعليم إلزامياً لجميع الأطفال، ذكورا وإناثاً⁽³⁵⁾.

ومن هنا أصبح الوالدان ملتزمين بإرسال أطفالهم إلى المدارس، ولقد استفادت الإناث من ذلك بدرجة أكبر من الذكور، على الرغم من أن أعداد البنات

في النظام التعليمي كانت أقل من الذكور خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وقد يرجع ذلك إلى الزواج المبكر للإناث.

خلال هذه الفترة، كان دور المرأة في قوة وسوق العمل محدوداً جداً باستثناء الفلاحة. وعلى الرغم من أن اللوائح الحكومية لم تميز ضد المرأة في الوظائف، فإن المرأة لم تكن تمتلك مؤهلات ومهارات تلك الوظائف، نتيجة لذلك فإن: "المرأة كانت مؤهلة للوظائف التي لا تتطلب تدريباً كبيراً، والتي يمكن القيام بها في مناطق منفصلة. وهكذا كانت المرأة في الغالب تعمل كعاملة في البيوت أو كعاملة نظافة في المكاتب"⁽³⁶⁾.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أثرت مجموعة من القوانين واللوائح على دور المرأة في المجتمع من الناحية النظرية، فعلى سبيل المثال، نالت المرأة حق اختيار زوجها من سن السادسة عشرة وحق طلب الطلاق مثل الرجل. كذلك حصلت المرأة على حق المشاركة في السياسة من خلال منحها حق

التصويت، وحق شراء وبيع العقارات، وحق إنشاء الروابط والجمعيات النسائية، التي بدأت تتكون في المراكز الحضرية الرئيسية⁽³⁷⁾. وعلى الرغم من أن المرأة قد تحصلت على هذه الحقوق من حيث المبدأ، فإن معظم هذه الحقوق كانت من الناحية العملية، حقوقاً على الورق فقط. حيث استفاد عدد قليل من النساء من هذه الحقوق، واستمرت النساء في عدم المشاركة في الأنشطة اليومية مقارنة بمشاركة الرجال⁽³⁸⁾.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نشاط المرأة في هذه المرحلة، هو نشاط قلة أو نشاط نخبة، اعتمدت فيه المرأة على الريادة والمبادرات الفردية في مختلف الجوانب التي ساهمت فيها هذه القلة من أجل توسيع دائرة المشاركة في جميع المجالات. فمن أبرز النشاطات التي تم رصدها خلال هذه الفترة:

1. تأسيس الجمعيات النسائية في ليبيا:
خرجت إلى حيز الوجود في سنة 1954 أول جمعية نسائية في ليبيا في مدينة بنغازي سميت (جمعية المرأة

الخيرية)، تكاثفت فيها مجموعة من سيدات المجتمع (ليبيات وعربيات مقيمات في ليبيا)، على رأسهن صاحبة الفكرة السيدة حميدة العنيزي، التي ترأست الجمعية. وكان تأسيس هذه الجمعية يهدف إلى النهوض بالمرأة ثقافياً واجتماعياً ومعنوياً، ولكن في حدود الإمكانيات غير المتيسرة آنذاك وفي غياب التشجيع من الهيئات الرسمية ومن المجتمع بشكل عام، وقد غلب على الجمعية الطابع الخيري، حيث أخذت على عاتقها مساعدة الأسر الفقيرة، كما سعت إلى إقامة حملات خيرية وحفلات ترفيهية لصالح نزلاء الملاجئ والمستشفيات، إضافة إلى تعزيز الوعي العام للمجتمع وذلك من خلال زيارة البيوت وتحريض الأهالي ومحاولة إقناعهم بضرورة تعليم بناتهم⁽³⁹⁾. وتشجيع المرأة للإنخراط في الجمعية ونشاطاتها، والتي منها دورات متعاقبة لتعليم فن التطريز والحياسة، والطبع على الآلة الكاتبة، والتدبير المنزلي، والموسيقى. إضافة إلى اهتمامها بالمشاركة في رعاية الأطفال اليتامى⁽⁴⁰⁾.

وفي عام 1964 تم الاعتراف

الإذاعة، والصحافة، والبريد، و التمريض وغيرها.

ومن بين الجمعيات النسائية التي تأسست في 16 أبريل 1967، جمعية المرأة العاملة وهي جمعية أهلية تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومقرها مدينة طرابلس⁽⁴⁴⁾. كان تأسيس الجمعية يهدف إلى، رعاية وحماية أطفال المرأة العاملة وذلك بتأسيس مقر يمكن أن يتسع لقسمين - داخلي وخارجي - وذلك حلا لمشاكل المرأة العاملة وتشجيعها على الاستمرار في عملها، وكذلك القيام ببرامج ترفيهية كالرحلات والحفلات للسيدات اللاتي حرمن منها، إلى جانب استقبال أطفال النساء غير العاملات في القسم الداخلي.

2. مخرجات حقل التعليم:

كان التعليم من أبرز العوامل التي ساهمت في خروج المرأة، وإن اعتبر خروج المرأة للعمل لا يذكر مقارنة بالدور الذي لعبه الرجل، ويمكن القول إن حقل التدريس قد لاقى إقبالا كبيرا من قبل المرأة، عزز ذلك

بالجمعية رسمياً من قبل الدولة وأصبحت هيئة اعتبارية لها لوائحها ونظامها الأساسي وأطلق عليها منذ ذلك الحين (جمعية النهضة النسائية)⁽⁴¹⁾. كما تم افتتاح عدة فروع من الجمعية في بعض المدن الأخرى، حيث تكونت جمعية النهضة بمدينة درنة في 6 مايو 1965⁽⁴²⁾. أما اختصاصات هذه الجمعية فلم يحد عن دور الجمعية الأم وهو الاهتمام بتدريب المرأة على فنون الحياكة والتفصيل والطهي، إضافة إلى إقامة حفلات خيرية لصالح الفقراء والأسر المحتاجة ومعاضدة المؤسسات الخيرية وزيارتها⁽⁴³⁾.

ولرسوخ ونجاح نشاط الجمعية تمكنت مؤسسها السيدة حميدة العنيزي، ومن خلال دعوتها وسعيها من تكوين أول إتحاد نسائي في ليبيا وهو "الإتحاد النسائي الليبي" عام 1965، وقد شاركت المرأة الليبية من خلال هذا الإتحاد في الكثير من المؤتمرات داخل وخارج ليبيا، كما ساهمت في العمل على فتح مدارس مسائية للبنات وكانت أول من دفع بالفتاة الليبية للعمل في مجالات عمل جديدة مثل

زيادة عدد الطالبات اللاتي التحقن بمعاهد
المعلمات⁽⁴⁵⁾.

أما على مستوى التعليم العالي، فقد
تم تأسيس جامعتين رئيسيتين في طرابلس
وبنغازي في الخمسينيات من القرن
الماضي، وقد تم تشجيع دخول المرأة
للجامعة، فبدأت الجامعة الليبية بأعداد
بسيطة من الطالبات ثم ازداد هذا العدد
خلال الفترات اللاحقة لتأسيس الجامعة⁽⁴⁶⁾.

3. مجال الإعلام والصحافة:

السيدة خديجة الجهمي إحدى رائدات العمل
الإذاعي والصحفي في ليبيا، درست في
المدرسة الإيطالية في بنغازي خلال
السنوات 1931 وحتى 1936 في
بنغازي، واصلت بعدها دراستها الثانوية
في القاهرة، عادت بعدها لتعمل في مجال
التدريس لمدة ثمان سنوات ثم اشتغلت
بالإذاعة الليبية سنة 1956. ازداد
اهتمامها بالعمل الصحفي فيما بعد، ترأست
بعد ذلك تحرير مجلة المرأة التي ظهر
أول عدد منها في 10 يناير 1965، كانت
فكرة إنشاء مجلة خاصة بالمرأة قد انبثقت
عن وزير الإعلام والثقافة في ذلك الوقت

الاستاذ خليفة التليسي، بعد استماعه
لبرنامج ركن المرأة بالإذاعة والذي تقدمه
السيدة خديجة الجهمي، وذلك حتى تتاح
للمرأة فرصة التثقيف الذاتي⁽⁴⁷⁾.

في مجال الإعلام، يمكن ذكر
أسماء بعض السيدات اللاتي ساهمن أيضا
قبل الإستقلال في الكتابة في الصحف
المحلية، منهن السيدة زعيمة الباروني،
السيدة خديجة الجهمي، السيدة مرضية
النعاس، والسيدة حميدة البراني، والسيدة
نادرة العويتي. أما في مجال الإذاعة فقد
اقتحمت مجموعة من السيدات هذا المجال
منهن السيدة خديجة الجهمي، السيدة نجية
الطرابلسي، السيدة حميدة بن عامر،
وكذلك السيدة حليلة الخضري، السيدة
ثرية الفقي⁽⁴⁸⁾.

الفترة الخامسة: 1969 حتى الوقت الراهن:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل
تاريخ ليبيا الحديث، وذلك نتيجة للتحويلات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي
شهدها المجتمع الليبي خلال هذه الفترة منذ
قيام الثورة في 1 سبتمبر 1969. وبرز

المجتمع لكل أفراد القادرين عليه والمحتاجين له رجلا ونساء ولكن ان يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه... وأن لا يظطر تحت العسف أن يعمل ما لا يناسبه" (50).

من أبرز النجاحات التي تحققت خلال هذه الفترة دور السياسة التعليمية خاصة تجاه المرأة، فقد جعل القانون التعليم إلزاميا حتى المستوى المتوسط "الإعدادي". نتيجة لذلك، ازداد عدد مدارس البنات في جميع أنحاء البلاد بعد 1969. ولقد أثر تزايد مستوى التعليم بين النساء خلال السبعينيات على عدة مجالات أخرى من حياتهن التقليدية. وكان هذا ملحوظا في انتشار ظاهرة نزع الحجاب بين النساء، خاصة في المناطق الحضرية، وفي تزايد خروج النساء للأسواق وقيادتهن للسيارات والسفر خارج البلاد بدون مرافق من الذكور، وشجعت المرأة على المشاركة النشطة في الحياة السياسية ضمن إطار النظام السياسي الليبي (المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية). كذلك، تم تشجيع المرأة على تشكيل لجان ثورية تعمل ضمن إطار اللجان الثورية مع تركيزها على تعزيز أدوار المرأة السياسية والإدارية.

تأثير هذه المرحلة على المرأة من خلال التغييرات المختلفة في السياسات المتعلقة بالمرأة، حيث سعت هذه السياسات إلى تمكين المرأة من المشاركة في بناء البلاد. مع ذلك، فإن أيديولوجيا النظام التي تركز على الكتاب الأخضر، أكدت في الوقت ذاته على الاختلافات الجسمانية والبيولوجية بين الذكر والأنثى، وأن هناك دورا لكل منهما يتناسب وطبيعته. كذلك اهتمت الأيديولوجيا من خلال الكتاب الأخضر بالأسرة كوحدة اجتماعية، حيث كان هناك احترام كبير لدور المرأة كأم، وكان من المفترض أن تكون المرأة مسؤولة بالكامل عن تربية الأطفال، وأكد العقيد معمر القذافي على هذه الفكرة قائلا: "إن بني الانسان لا تصلح له وتناسب طبيعته وتليق بكرامته إلا الأمومة الطبيعية... أي أن (الطفل تربيته أمه) (49).

من حيث المبدأ، لم يرفض الكتاب الأخضر عمل المرأة، ولكن اقتصره على الحقول التي تناسب طبيعتها. وفي هذا الإطار يؤكد معمر القذافي على أن:

"المسألة ليست أن تعمل المرأة أو لا تعمل فهذا طرح مادي سخيف- فالعمل يجب أن يوفره

منذ بداية الثمانينيات، قام النظام بتقديم عدد من الأفكار والسياسات الجديدة لتشجيع المرأة على تولي مكانة أكثر بروزاً داخل المجتمع⁽⁵¹⁾.

أولاً: أصبح على جميع الليبيين من الذكور والإناث الانخراط في التدريب العسكري العام إذا كانوا لائقين صحياً، ونصت المادة 3 من القانون رقم 3 على أن العلوم العسكرية هي إحدى المواضيع الرئيسية التي يجب أن يدرسها الطلاب في جميع المستويات التعليمية بعد الابتدائي. وكان إلزامياً على جميع الطلاب من الذكور والإناث إرتداء الملابس العسكرية والقيام بالتدريبات يومياً. وقد تقرر منذ عام 1990، الخدمة العسكرية بعد التخرج لمدة سنة وفقاً لأحكام القانون رقم 3 المتعلق بالشعب المسلح، وعدلت فيما بعد لمدة ثلاثة أشهر، أما الإناث فكان عليهن تطبيق الخدمة الوطنية لمدة ثلاثة أشهر بعد التخرج في أية مؤسسة أو مجال مدني.

ثانياً: تم تشجيع النساء على الإنخراط بالكلية العسكرية للبنات، التي انشئت عام 1979، وتمنح خريجات هذه الكلية رتبة

ملازم عند التخرج.

ثالثاً: تم تعزيز الوضع القانوني للمرأة عبر السنين، فقد تم إلغاء القانون 176 لسنة 1972 المتعلق بحقوق المرأة في الزواج والطلاق، وحل بدلا منه القانون رقم 10 لسنة 1984، الذي صاغه مؤتمر الشعب العام بناء على قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. ولكن نظراً لغياب المرأة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، على الرغم من تشجيع النظام، فقد تأثر القانون بوجهات نظر الذكور الذين كانوا يعارضون أي تغيير في وضع المرأة. ولكن بعد ذلك، تم تعديل بعض مواد هذا القانون بصدور القانون رقم 22 لسنة 1991. وكان الغرض من التغييرات في قانون الزواج والطلاق إعطاء المرأة وضعاً أفضل وحقوقاً أقوى داخل الزواج. لم يعد مسموحاً للرجل، وفقاً للمادة 23 من القانون رقم 22، أن يتزوج زوجة ثانية إلا بموافقة زوجته الأولى أو بإذن من المحكمة.

رابعاً: تم تشجيع المرأة منذ بداية التسعينيات، على المشاركة في النظام القضائي، ولم يكن في السابق يسمح بقبول النساء كقاضيات لأسباب ثقافية، ومنح

القانون رقم 8 لسنة 1989 المرأة حق تولي مناصب القضاء، بنفس الشروط التي يخضع لها الرجال، وشملت هذه الوظائف مناصب القضاة والمدعين العامين ووكلاء النيابة، وتم تعيين النساء لهذه الوظائف.

خامساً: إنضمام ليبيا إلى جميع المواثيق والعهود والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي تقرر المبادئ والسياسات المختلفة لمشاركة المرأة وضمان حقوقها، كما ارتبط ذلك بالتشريعات المحلية التي تسعى إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، كالوثيقة الخاصة بتقرير حقوق المرأة الصادرة في 1997، وكثير من القوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي والتي تشترط حصول المرأة على نسبة لا تقل عن 20% من الرخص المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية⁽⁵²⁾.

سادساً: تم تشجيع المرأة على تولي مناصب في النظام السياسي، إلا أن مشاركتها في السياسة والشؤون العامة لا تزال محدودة مقارنة بدورها في الأنشطة الأخرى ومقارنة بدور الرجل في هذا المجال. على سبيل المثال، تم تصعيد ست نساء فقط في أمانة مؤتمر الشعب العام (شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية في

مؤتمر الشعب العام)، واثنين فقط إلى اللجنة الشعبية العامة في (التعليم، الثقافة والإعلام) خلال الفترة 1977-2003. وتم تعيين عدد صغير من النساء كأمينات (سفيرات) لبعض المكاتب الشعبية في الخارج (السفارات).

سابعاً: أدخل النظام في ليبيا عددا من التنظيمات والمفاهيم التي تستهدف الترويج لدور "المرأة الجديدة"، ومن أهمها اللجان الثورية النسائية، والحرس الثوري النسائي، والراهبات الثوريات، الفعاليات النسائية، ومكاتب فتاة الجماهيرية بالروابط الطلابية، والروابط الشبابية. أدت هذه التنظيمات والمفاهيم إلى دخول بعض النساء اللبييات ضمن حلقة النخبة، ولكن لم تلق بعض هذه الأفكار قبولا بين النساء على مستوى القاعدة، ولا بين الغالبية العظمى من الليبيين بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص، اعتبرت فكرة الراهبات الثوريات فكرة غير مقبولة.

في منتصف الثمانينيات، أصبحت أنشطة الإسلاميين في ليبيا أكثر بروزا وعلى الرغم من تبني النظام لسياسات وإجراءات مختلفة للسيطرة عليهم، فلقد

ازداد عدد الإسلاميين، خاصة بين الجيل الأصغر سناً، بما في ذلك النساء. ولقد أثر ذلك على اتجاهات الجيل الجديد من النساء اللاتي تمت تنشئتهن تجاه الأيديولوجيا الثورية وقيمها، فانتشرت ظاهرة التـحجب، خاصة بين طالبات الجامعة، وتزايدت خلال التسعينيات، وهاجم العقيد القذافي الحجاب في العديد من خطباته، وأكد أنه على المرأة أن تحمي نفسها بالتعليم، ويجب أن تكون لها هوية ذاتية قوية، وأن تثق في قدرتها على أداء المهام التي كانت محجوزة تقليدياً للرجل.

على الرغم من جهود النظام في عرض أيديولوجيته وسياساته حول المرأة، فإنها لم تتول مسؤولية كاملة داخل المجتمع. وكان دور المرأة محدوداً مقارنة بما استهدفته السياسات المختلفة لتعزيز دور المرأة. فلا يزال عامل الثقافة التقليدية يلعب دوراً حاسماً في منع المرأة من أن تكون عضواً نشطاً في المجتمع، على الرغم من تواجدها الشكلي والموسمي الذي يفتقر إلى التنظيم، مما يقلل فعالية

هذا الوجود الذي كان نتيجة لأجواء التعبئة السياسية والتحريك الجماعي الموسمي⁽⁵³⁾.

رابعاً: العامل الأيديولوجي وتغير الاتجاهات نحو دور المرأة:

منذ سبعينيات القرن الماضي، كان وضع المرأة ودورها في المجتمع أحد أهم القضايا الاجتماعية المهيمنة في أيديولوجيا النظام في ليبيا، وذلك من أجل تمكينها وتفعيل دورها في المجتمع في مواجهة وجهات النظر والاتجاهات التقليدية التي لا تزال جزءاً من الثقافة السائدة، وتمثل هذه التوجهات التقليدية تحدياً عظيماً لعملية التغيير داخل المجتمع.

ومن بين القيم التقليدية التي لا تزال تشكل اتجاهات الأفراد في المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص، والتي تؤكد دونية المرأة منها على سبيل المثال: المرأة ضعيفة ذهنياً وجسدياً، المرأة جميلة ورقيقة ومزاجية، المرأة رمز للجنس ومصدر للعار، مكان المرأة البيت، وأعمال البيت

هي وظيفة المرأة، ومن العار على المرأة ألا تتزوج، فسيادة تلك القيم ساهمت بشكل كبير في إقصاء واستبعاد المرأة إلى وقت قريب من ممارسة دورها في المجتمع⁽⁵⁴⁾.

وبصفة عامة يمكن القول بأن النظام في ليبيا حاول تغيير قيم واتجاهات الجيل الجديد تجاه المرأة عن طريق استخدام النظام التعليمي وأدواته المختلفة مثل المناهج والمقررات الدراسية. مع ذلك، فإن الرسالة التي نقلتها هذه الأدوات عن المرأة كانت في البداية ضمن إطار القيم التقليدية، فإلى وقت قريب كانت أكثر الأفكار تكرارا وانتشارا في كتب القراءة خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، تلك التي تعكس الدور التقليدي للمرأة كأم وزوجة⁽⁵⁵⁾، وكان هناك تركيز أقل على السياسات الرسمية الأخرى حول المرأة. ويمكن تفسير ذلك:

أولاً: بأن لجان تثوير المناهج كانت مهتمة بالتركيز على الإنجازات السياسية والاقتصادية للنظام أكثر من تركيزها على تثوير دور المرأة.

ثانياً: من الممكن أن النظام كان يأمل في أن يعطي الأولوية للبرامج العملية لإقحام

المرأة في السياسة والأنشطة المختلفة في المجتمع (على سبيل المثال، المشاركة في المؤتمرات الشعبية وفي النظام القضائي) بصورة أكثر من إعلانها لتغيير وجهات نظر الأفراد حول دور المرأة في المجتمع.

وفي إطار ما سبق ذكره يمكن القول بأن دور النظام في تغيير توجهات الأفراد تجاه المرأة في المجتمع، تم اختباره من قبل الباحثة في دراسة استطلاعية شملت 500 مبحوث من طلاب وطالبات الجامعة⁽⁵⁶⁾. أما القضايا التي شملتها صحيفة الاستبيان التي غطتها الدراسة فهي:

المساواة في الحقوق الانسانية بين الرجال والنساء، دور الرجل والمرأة داخل الأسرة، تولي النساء وظائف تتضمن سلطة على الرجال؛ مشاركة المرأة في شؤون الحكم والسياسية، عمل المرأة في الجيش، وبعض القضايا الاجتماعية كزواج المرأة من غير الليبيين.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة المسحية فقد تبين أنه قد تم نقل أيديولوجيا النظام بدرجة كبيرة من النجاح في مجال

حقوق المرأة، خاصة عن طريق السياسات العملية للنظام تجاه دور المرأة في المجتمع، حيث أظهر الطلبة الليبيون الذكور اتجاهات تقدمية حول مسألة الاختلافات بين الجنسين، والتي عبروا عنها من خلال إجاباتهم باستثناء قضايا السلطة.

يبدو أن المبحوثات الإناث في الدراسة المشار إليها، كانت لهن وجهات نظر نسوية قوية وذات توجهات أكثر قوة نحو المساواة بين الجنسين، ولم يكن لدى الغالبية العظمى من الذكور والإناث أية مشكلة في قبول مبدأ المساواة في الحقوق الإنسانية بين الجنسين، وكانت إحدى الاختلافات الجوهرية بين الذكور والإناث من ذوي التوجهات الإسلامية. فمن الواضح أن التعبير عن الانتماء للإسلام يعني شيئا مختلفا تماما بالنسبة للرجل عنه بالنسبة للمرأة. فبالنسبة للنساء، فإن الإسلام والحقوق النسائية يسيران معاً، أما بالنسبة للرجال، فإنهما ليس كذلك.

مع ذلك، تجدر ملاحظة أنه في الوقت الذي أكدت فيه غالبية الطلاب على

مبادئ الحقوق المتساوية للنساء، فإن ذلك لا يعني التحول بالضرورة إلى سلوكيات فعلية. فعندما يتعلق الأمر بأمور الأسرة، والسلطة في الوظيفة، والمشاركة في القوات المسلحة، والأدوار السياسية للنساء، فإن غالبية المبحوثين من الذكور أكدوا على القيم التقليدية، وكانت النساء أكثر تأكيداً على المساواة في هذه الأمور العملية، ومن المثير للاهتمام على وجه الخصوص أن الإناث اللائي يعتبرن الإسلام المصدر الرئيس للهوية أيدين بصفة عامة حقوق المرأة.

تبين الاختلافات بين الجنسين أن أيديولوجيا النظام حول المساواة بين الجنسين قد التقطها الذكور والإناث بصور مختلفة، فعلى الرغم من أن أقلية من الرجال توافق على التطبيق العملي، فإن الأغلبية تزيد المساواة من حيث المبدأ فقط. أما بالنسبة للإناث فقد كان هناك التزام أقوى بالتطبيقات الحقيقية الصادقة، وينبغي القول هنا، إن الواقع في ليبيا يتطابق مع موقف الذكور، فالإناث يشاركن بدرجة أقل، كما أن لهن قدرة أقل على فرض تطبيق هذه القضايا.

خامساً: تقييم دور المرأة في المجتمع الليبي:

يمكن القول بأن أهمية هذا الجزء من الدراسة هو محاولة رصد للجانب الحقيقي أو الفعلي لتطور حركة المرأة. فاستناداً إلى نتائج الدراسة المشار إليها والتي تناوئت دور المرأة في المجتمع، كانت إحدى القضايا التي تناولتها هو وصف المبحوثين للوضع الحالي للمرأة في المجتمع الليبي، حيث سنل المبحوثون عما إذا كانت المرأة تمتلك حالياً حقوقاً كافية، فتبين من النتائج أن 69 بالمائة من المبحوثين يوافقون على ذلك⁽⁵⁷⁾. ولعل من المهم الإشارة إلى الاختلاف فيما يتعلق بهذه المسألة بين الإناث الحضريات والإناث الريفيات، حيث تبين أن الإناث الحضريات يطمحن إلى زيادة حقوقهن داخل المجتمع، بينما تدرك الإناث الريفيات حدود توقعاتهن، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن النساء في المناطق الريفية تعمل بالتساوي في كثير من الأحيان مع الرجال في العديد من الأنشطة خاصة الأنشطة الزراعية.

وفي إطار تقييم دور المرأة وحركتها في المجتمع الليبي، فقد تم الاعتماد على إحدى تقنيات البحث المساعدة، والتي تعتمد على التركيز الجماعي على فئة أو فئات محددة (Focus Groups)، وذلك لاستكشاف توجهات الأفراد عن طريق المقابلة المباشرة أو عن طريق الهاتف. وعليه فإن هذه الدراسة اعتمدت هذا الأسلوب، وذلك من خلال التركيز على مجموعتين من المهتمات بشؤون و قضايا المرأة بصفة عامة، حيث تم اختيارهن بطريقة عشوائية، وتضمنت كل مجموعة سبع مشاركات لمناقشة الجوانب المتعلقة بتقييم دور المرأة في المجتمع⁽⁵⁸⁾. وكان تقييم حركة المرأة ودورها في المجتمع الليبي من خلال العينة على النحو التالي:

1. رغم الإنجازات التي تحققت للمرأة على المستوى الرسمي والذي تمثل في سن القوانين المعززة لدور المرأة في ليبيا والتي تسعى إلى تمكين وتفعيل دورها، تبرز مشكلة جهل المرأة الليبية بحقوقها القانونية، والسبب في ذلك الجهل يعود إلى غيابها وعدم مشاركتها في عملية صنع القرار على الرغم من إتاحة الفرصة لها

لتشارك من خلال مؤسسات صنع القرار في ليبيا وهي المؤتمر الشعبي الأساسي، ما يفسر عزوف الذكور أيضا عن المشاركة في العملية السياسية، وكذلك عدم الاعتقاد بدرجة التأثير في عملية المشاركة السياسية، ذلك يجعل من المشاركة السياسية نشاط قلة فقط، مما يثير كثيرا من التساؤلات حول تفعيل وتطوير مؤسسات وبنى وهياكل المشاركة في العملية السياسية في ليبيا.

2. ما تم إنجازه على مستوى التشريع فيما يتعلق بقضايا المرأة لم يكن نتيجة التطور الذاتي والداخلي للعلاقات الاجتماعية، مما جعل الالتزام بتلك التشريعات وتطبيقها أمرا شكليا، زاد ذلك في توسيع الفجوة بين الواقع وما هو معلن.

3. ندرة مشاركة المرأة وتقلدها للمناصب السياسية على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، حتى وإن تم الدفع بها لبعض المواقع فإن توأجدها لا يتجاوز الشؤون الاجتماعية والتعليم والبحث العلمي. ذلك يعكس هامشية دور المرأة. كما أن ذلك يؤكد عدم تمثيل المرأة في العديد من المجالات بما يتناسب مع النسبة التي

تحتلها في عدد السكان أو مستوى التحاق المرأة بالتعليم بجميع مراحلها. وما يؤكد ذلك عمليا أنه منذ 1977 تقلدت 5 سيدات فقط مناصبا في أمانة مؤتمر الشعب العام، وهي شؤون المرأة أو الشؤون الاجتماعية منذ سنة 2000⁽⁵⁹⁾. أما على مستوى اللجنة الشعبية العامة، فقد ضمت التشكيلات المختلفة للجنة الشعبية العامة منذ 1969 سيدتين فقط، تقلدتا: أمانة التعليم والبحث العلمي، والإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية⁽⁶⁰⁾.

4. محدودية دور المرأة في العمل النقابي وإن كان وجودها في النقابات ملزما لانتسابها المهني لإحدى فئات العمل، إلا أن حضورها لم يترجم في مراكز اتخاذ القرار، وهذا يترجم غياب المرأة عن نشاطات العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة⁽⁶¹⁾.

5. لعل فكرة انخراط المرأة في مجال القضاء والنيابة من أهم الأفكار، إلا أنه يمكن القول بأن مساهمة المرأة في السلطة القضائية تبدو هزيلة مقارنة بدور الرجل في هذا الجانب، ناهيك عن النظرة التقليدية التي تأخذ من الدين ستارا للتقليل من أهمية هذا الإنخراط.

6. في إطار الانتقال بالمرأة في ليبيا إلى طور التفعيل، تم حل و الغاء الاتحاد العام للجمعيات النسائية، والجمعيات النسائية بمختلف المناطق، وذلك بحجة أن المرأة في ليبيا هي جزء وشريك في معظم المؤسسات كمؤسسات صنع القرار وهي المؤتمرات الشعبية. إضافة إلى أنه لا يوجد فصل بين الرجل والمرأة، وان الثورة أعطت المرأة حقوقها ومن هنا لا حاجة لوجود إتحاد نسائي للدفاع عن المرأة. وإن أي قضية تخص المرأة ينبغي أن تطرح في المؤتمرات الشعبية⁽⁶²⁾. في هذا الإطار تم تشكيل مؤتمرات شعبية نسائية في معظم المناطق، فكل مؤتمر شعبي للذكور يقابله مؤتمر شعبي للإناث، استمرت الفكرة لمدة سنتين ثم الغيت على أساس أن الرجل والمرأة ينبغي أن يكونا في مؤتمر واحد⁽⁶³⁾. وفي التسعينيات من القرن الماضي برز الاهتمام بنشاط المرأة من خلال أمانة مؤتمر الشعب العام عن طريق أمانة شؤون المرأة أو الشؤون الاجتماعية فيما بعد، وعلى مستوى المؤتمرات الشعبية حيث استحدثت أمانة شؤون المرأة أو الشؤون الاجتماعية. وهو منصب تتقلده النساء في مختلف

المؤتمرات. ويمكن القول بأن ظاهرة عدم إستقرار وإلغاء ودمج كثير من المؤسسات ومنها المؤسسات التي تسعى إلى تدعيم دور المرأة أدى إلى ترك فجوة على مستوى القاعدة⁽⁶⁴⁾. فبعد أن تم إلغاء الجمعيات النسائية صدر القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية. ووفقا لهذا القانون أنشئت جمعيات نسائية تتكون من النساء بالمؤتمرات الشعبية الأساسية والمواقع الخدمية والانتاجية. إضافة إلى تكوين رابطة الجمعيات النسائية بالشعبية من أمانات الجمعيات النسائية بالمؤتمرات الشعبية. وكذلك تكوين الاتحاد العام للجمعيات النسائية من أمانات روابط الجمعيات النسائية بالشعبيات⁽⁶⁵⁾.

7. على الرغم من محاولة إدماج المرأة وإقامتها في مختلف المجالات، إلا أن المشكلة تكمن في غياب الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها أسوة بما يتمتع به الرجل من اختصاصات⁽⁶⁶⁾.

سادساً: ملاحظات ختامية:

من خلال تتبع تطور حركة المرأة في

ليبيا عبر الفترات التاريخية المختلفة
يمكن إبراز الملاحظات التالية:

1. إن التطورات والتغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي عبر الفترات التاريخية المختلفة، والتي لعبت دوراً حاسماً في التأثير على البيئة الاجتماعية والثقافية والبنى السياسية والاقتصادية، كانت من ضمن العوامل والعناصر التي أثرت وساهمت في تحديد الأسس التي ساهمت في تطوير حركة المرأة في ليبيا.
2. اتسم نشاط المرأة بالطابع الريادي، الذي لا يتجاوزها إلى حركة فاعلة تكتسب وجودها من تطورها التاريخي الذي يعتمد على التواصل والاستمرارية والاستقرار.
3. غلبة الطابع الأيديولوجي على حركة المرأة في ليبيا خاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث انعكس ذلك على البنى المختلفة التي استهدفت نشاط المرأة، لتتحول بعض تلك البنى إلى أدوات تبشيرية دعائية أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تخص المرأة.
4. غياب التعاون وغياب الاتصال والتواصل بين القيادات على المستوى

الرسمي والقاعدة العريضة، إضافة إلى هيمنة الفرد الواحد على النشاطات المختلفة والمتعلقة بنشاطات المرأة المختلفة والتي تأخذ طابعاً موسمياً، مما جعل الكثيرات من الناشطات في هذا المجال يفقدن الوسط الذي يعملن به.

الهوامش :

- 1- يرى هشام شرابي بأن الحركة النسائية من بين أكثر الجماعات أهمية من حيث طاقتها الكامنة... ويمكن لحركة تحرير المرأة بأن تصبح رأس حربة التغيير الاجتماعي والثقافي... إن الحركة النسائية هي الفتيل المؤهل لإشعال المجتمع الأبوي المستحدث من الداخل. وإذا ما أتيح لها أن تتنامى ثم تستقل فإن هذه الحركة ستكون بمثابة الدرع الواقي من شراسة الأبوية والانتكاسات الرجعية، وسترسخ نفسها على أنها حجر الزاوية الذي سيقوم عليه نظام الحداثة. أنظر، هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993) ص. 147.
- 2- الكاكوران، "النسوية وما بعد" في النسوية وما بعد النسوية، في فهمة شرف الدين، كيف نقرأ الحركات النسائية العربية: دراسة استطلاعية، دراسة غير منشورة، ص. 8.
- 3- ساهم مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية في توثيق دور المرأة الليبية في الجهاد ضد الغزو الإيطالي خلال الفترة من (1911-1933) حيث أخذ هذا التوثيق طابع الروايات الشفوية والذي اعتمد أسلوب المقابلات الشخصية مع المجاهدين والمجاهدات من سكان الحضر والبادية والأرياف خاصة في المنطقة الشرقية لليبي. إلا أن هذا الجهد يبدو متواضعاً مقارنة بتوثيق الجوانب المختلفة لحركة النضال ضد الغزو الإيطالي. موسوعة روايات الجهاد: المرأة الليبية في الجهاد - عدد خاص، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية) (1991).

- 4- إن إنشاء مركز متخصص لدراسات وابحاث المرأة، كان من أهم الطموحات والتوصيات التي صدرت عن العديد من المؤتمرات وورش العمل التي تناولت بالدراسة والبحث دور المرأة في المجتمع، من بين تلك المؤتمرات على سبيل المثال: مؤتمر المرأة في المجتمع العربي الذي نظمه قسم علم الاجتماع بجامعة قاريونس ببنغازي في اكتوبر 1989.
- 5- How to Get Beneath the Surface in Focus Groups,(New York: Market Navigation), p.4 .
- 6-Amal Obeidi ,PoliticalLibia, (Surrey: Corzon Press ,2001),p30.
- 7-bid., p. 31.
- 8-Quoted in Omar I. El Fathaly, and Monte Palmer, Political Development and Social Change in Libya, (Lexington, MA ;Lexington Books 1980), p. 1.
- 9- محمد زاهي بشير المغربي، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية النظام الملكي الليبي: 1951-1969"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/الرابع، خريف/ شتاء 1993، ص 49-50 .
- 10- يعتبر التعليم والدين والمؤسسات الاجتماعية (مثل الأسرة والقبيلة والعشيرة...) من أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الثقافة السياسية لليبييا المعاصرة. ساهم التعليم وانتشاره في تغيير وخلق ثقافة سياسية جديدة، خاصة بعد قيام الثورة في 1 سبتمبر 1969، حيث أصبح أداة سياسية مهمة لنشر أيديولوجيا النظام الثوري بين أفراد المجتمع. انظر:
- Amal Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., pp. 29-61.
- 11- إبراهيم محمد الشافعي، المرجع في علوم التربية، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1978)، ص. 530.
- 12- المصدر السابق، ص. 530.
- 13-Amal Obeidi, op.cit., pp. 32-33.
- 14- الميجورانتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911، تعريب يوسف حسن العسلي، (طرابلس: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 1946)، الصفحات، 66، 134، 142.
- 15- ماركو رولاندي، طليانة الأفارقة: التعليم المحلي الحكومي في المستعمرات الإيطالية 1890-1937، تعريب، عبد القادر المحيشي،
- (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988)، ص. 26 وما بعدها.
- 16-Amal Obeidi, op.cit., p. 34
- 17- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1948)، ص 234.
- 18- مجلة ليبيا المصورة، العدد 5، فبراير-مارس 1937، ص. 45 .
- 19-المصدر السابق، ص. 51.
- 20- مجلة ليبيا المصورة، العدد 5، فبراير 1936 ص. 9.
- 21-Amal Obeidi., op.cit., 35 .
- 22- Marius K. Deeb and Mary Jane Deeb, Libya Since the Revolution: Aspects of Social and Political Development, (New York: Praeger Publishers, 1982), pp. 22-25.
- 23- مجلة ليبيا المصورة، العدد 5، فبراير-مارس 1937، ص. 53.
- 24- عقيد ركن بشير محمد رمضان، القيادة والامداد في حركة جهاد الليبي، (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين والدراسات الاستراتيجية، 1999) ص. 267-268.
- 25-Anwar Pasha, Mudhkarat Anwar Pasha fi Tarabulus al-Gharb quoted in A. S.El-Horair, Social and Economic Transformations in the Libyan Hinterland during the Second Half of the Nineteenth Century: The Role of Sayyid Ahmad al-Sharif al-Sanusi,(University of California, PhD thesis, 1981), p. 237.
- 26-See, Vicky Randall, Women and Politics: An International Perspective, (London: The Macmillan Press LTD, 1987), pp. 75-68.
- 27.Ama Obeidi ., op.cit,p35 .
- 28- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، (طرابلس: دن، 1953)، ص. 141 .
- 29- المصدر السابق، ص. 224.
- 30- أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والادارة العسكرية البريطانية في برقة (1939-1949)، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس ص 312 .
- 31- المصدر السابق، ص. 314.
- 32- مقابلة شخصية مع السيدة نجاته طرخان، منسقة رابطة قدامى المرشحات ببنغازي،

- بنغازي، بتاريخ 23. 11. 2003.
- 33-** أحمد محمد القلال، مصدر سابق، ص. 446.
- 34-** حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962)، ص. 405.
- 35-** Amalbeidi, op.cit, p36 .
- 36-** Mustafa O. Attir, "Ideology, Values Changes, and Women's Social Position in Libyan Society", in Eli-zabeth Warnock Fernea (ed), Women and Family in the Middle East: New Voice of Change, (Austin: University of Texas Press, 1991), p. 123.
- 37-** Ibid., p. 124.
- 38-** Amal Obeidi., p. 173.
- 39-** مقابلة شخصية مع السيدة ليلي طرخان، منسقة الفعاليات الشعبية النسائية بشعبية بنغازي، وإحدى النشاطات في مجال عمل المرأة، بنغازي، 2003. 11. 8 ف.
- 40-** أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة (1939-1949)، مصدر سابق، ص ص. 446-447.
- 41-** جمعية النهضة النسائية بنغازي بين الأمس واليوم: كتيب يعطي فكرة عن الجمعية وأهدافها ونشاطاتها وما أنجزته منذ تأسيسها، (بنغازي: مطابع الحكومة، 1965)، ص ص. 5-7.
- 42-** ترأست فرع الجمعية في درنة خلال هذه الفترة الأخت سلمى العجيلي.
- 43-** مجلة المرأة، العدد الثاني، 5 فبراير 1967، ص ص. 38-39.
- 44-** ترأست هذه الجمعية السيدة سهير الغرياني، رئيسة قسم الخدمات الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- 45-** من راندات مجال التدريس في ليبيا السيدة حميدة العنيزي، السيدة جميلة الإزملي، والسيدة خديجة الجهمي في بدايات حياتها العملية وقبل أن تلتحق بالعمل في مجال الإعلام والصحافة. وكذلك أيضا السيدة عائدة طالب وهي إحدى اثنتي عشرة طالبة كن أول فوج التحق بالتدريس عام 1948. ثم عملت مديرة مدرسة في عام 1952، ثم عينت مفتشة إدارية في محافظة طرابلس عام 1954، مجلة المرأة، العدد الخامس، 5 مايو 1967 ص ص 6-7 .
- 46-** وتعتبر السيدة؛ فوزية غرور أول فتاة ليبية التحقت بالجامعة الليبية وكان ذلك في سنة 1958، وأول المتخرجات منها سنة 1961، أنظر، المصدر السابق، ص ص. 28-29. كما أن أول فتاتين ليبيتين تخرجتا في مجال الهندسة من كلية الدراسات الفنية العليا سنة 1966، وهما أول فتاتين تتحصلان على مؤهل جامعي في الهندسة المدنية. لطيفة الأرنؤطي، وناجية السيد. أنظر مجلة المرأة، العدد الثامن، 5 أغسطس 1967، ص ص. 6-7.
- 47-** لقاء مع السيدة خديجة الجهمي، مجلة رسالة الجمعية (تصدرها جمعية النهضة النسائية بنغازي)، العدد الثالث، 1966، ص. 21.
- 48-** تعتبر السيدة حميدة بن عامر أول مذيعة في الإذاعة الليبية، حيث ساهمت في تقديم البرامج الاجتماعية ومن أبرز برامجها برنامج ركن المرأة، المصدر السابق، ص ص. 14-17.
- 49-** (معمر القذافي، الكتاب الأخضر (الفصل الثالث) ص 153.
- 50-** المصدر السابق، ص ص. 167-168.
- 51-** تعتمد المعلومات والتحليلات في هذا الجزء من الدراسة، على جزء من الفصل السابع "دور المرأة في المجتمع: تحول راديكالي" لدراسة الباحثة عن الثقافة السياسية في ليبيا الصادرة سنة 2001. انظر:
- Amal Obeidi, op.cit., 168-197.
- 52-** يوسف الصواني، "المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكاليات الممارسة" في حمدي عبد الرحمن (تحرير)، المشاركة السياسية للمرأة خيرة الشمال الأفريقي، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 2001)، ص ص. 74-75.
- 53-** المصدر السابق، ص 58 .
- 54-** Amal Obeidi., pp. 169-173.
- 55-** أمال سليمان محمود العبيدي، "التنشئة أثر المناهج الدراسية: السياسية للمرأة العربية دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة" مجلة قاريونس العلمية، العدد رقم 3- 4، ص ص 26-29 .
- 56-** Amal Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., pp. 168-197.
- 57-** Amal Obeidi., ibid., pp. 190-193.
- 58-** من المشاركات في مجموعتي النقاش: 3 عضوات هيئة تدريس جامعي؛ 3 موظفات، 2 من طالبات الجامعة، 1 من المحاماة الشعبية؛ 2 من المصعدات شعبيا (على مستوى اللجنة الشعبية

66- في هذا الإطار فإن المسألة لا تتعلق بإصدار القوانين أو اللوائح، ولكن المشكلة تكمن في تطبيق تلك القوانين وتنفيذها، فعلى سبيل المثال تجربة الأمانات المساعدات للجان الشعبية للقطاعات، وهي ظاهرة تميزت بها شعبية بنغازي دون سواها من الشعبيات حيث برزت الفكرة حين أعلن العقيد القذافي في خطاب له في سبتمبر سنة 2000، عن ضرورة تولي المرأة في شعبية بنغازي تحديدا إدارة القطاعات المختلفة، خاصة المناصب القيادية الإدارية على مستوى الشعبية، لأن الرجل أثبت فشله، وعدم قدرته إضافة إلى تورطه في كثير من الجوانب السلبية المتعلقة بالفساد الإداري. إلا أن الفكرة من الناحية الواقعية لم تطبق، وتم الإكتفاء بتعيين المرأة في منصب الأمين المساعد لكل قطاع من القطاعات فقط. واقعيا ليس للأمانات المساعدات اختصاصات واضحة، إضافة إلى غياب دورهن الفاعل، ويبقى تواجدهن مسألة شكلية فقط. مقابلة عن طريق الهاتف مع السيدة فاطمة المصري، أمين الشؤون الثقافية بالمؤتمر الشعبي لشعبية بنغازي، بتاريخ 2003.11.22.

المراجع: أولا: العربية:

أ. القوانين والقرارات:

1. القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية، الصادر عن أمانة مؤتمر الشعب العام. (وثيقة).
2. قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (92) لسنة 2002 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية. (وثيقة).

ب. الكتب:

1. الشافعي، إبراهيم محمد، المرجع في علوم التربية، (بنغازي: منشورات جامعة قارونس، 1978).
2. الصواني، يوسف، "المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكاليات الممارسة" في حمدي عبد الرحمن (تحرير)، المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الأفريقي،

لشعبية بنغازي، وعلى مستوى مؤتمر شعبي أساسي، من النشاطات والمهتمات بقضايا المرأة، واللائي كان لهن دور في إطار حركة المرأة في الستينيات والسبعينيات. 1. متطوعة في نشاطات جمعية الهلال الأحمر الليبي. بتاريخ 21-2003.11.22.

59- Ama Obeidi 'The Legislative & Executive Elites in Libya from 1969 to 2002' unpublished paper.

60- محمد زاهي المغربي "اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية التنفيذية في ليبيا 1969-2000" في عبد الجليل التميمي (محرر)، النخب في المغرب العربي، (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2002)، ص 173-179.

61- في هذا الإطار لعل ذكر جمعية الهلال الأحمر الليبي كاحد مؤسسات النشاط الأهلي التطوعي كنموذج يعزز غياب المرأة عن مثل هذه المجالات، خاصة في المناصب القيادية. فمن أصل 46 فرع تابع لجمعية الهلال الأحمر الليبي، تترأس المرأة ثلاثة فروع فقط هي طرابلس، وهون، وتازربو. مقابلة عن طريق الهاتف مع السيدة ماجدة كمبركي، قسم العلاقات الدولية، بالأمانة العامة لجمعية الهلال الأحمر الليبي، بنغازي 2003.11.22.

62- مقابلة مع السيدة ليلي طرخان، منسقة الفعاليات الشعبية النسائية بشعبية بنغازي، بنغازي، 2003.11.8.

63- مقابلة مع السيدة ليلي طرخان، بنغازي، 2003.8.11.

64- أثر عدم الاستقرار نتيجة الدمج والإلغاء على بعض البرامج والنشاطات المتعلقة بتطوير المرأة، منها نقل الجمعيات النسائية وضمها لأمانة التعليم، حيث سميت هذه الجمعيات بمراكز تدريب المرأة. كذلك الحال بالنسبة لبرنامج الأسرة المنتجة الذي تم ضمه إلى أمانة الصناعة. مقابلة مع السيدة ليلي طرخان، بنغازي، 2003.11.8.

65- أنظر القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية، الصادر عن أمانة مؤتمر الشعب العام، وكذلك قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم "92" لسنة 2002 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم "20" لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية.

(القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 2001).

3. القذافي، معمر، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1979).

4. القلال، أحمد محمد، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة (1939-1949)، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2002).

5. المغيربي، محمد زاهي، "اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية التنفيذية في ليبيا 1969-2000" في عبد الجليل التميمي (محرر)، النخب في المغرب العربي، (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2002).

6. جمعية النهضة النسائية ببنغازي بين الأمس واليوم: كتيب يعطي فكرة عن الجمعية وأهدافها ونشاطاتها وما أنجزته منذ تأسيسها، (بنغازي: مطابع الحكومة، 1965).

7. رشدي، راسم، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، (طرابلس: دن، 1953).

8. رمضان، عقيد ركن بشير محمد، القيادة والامداد في حركة الجهاد الليبي، (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين والدراسات الاستراتيجية، 1999).

9. رولاندي، ماركو، طليئة الأفارقة: التعليم المحلي الحكومي في المستعمرات الإيطالية 1890-1937، تعريب، عبد القادر المحيشي، (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988).

10. شرابي، هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

11. شكري، محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1948).

12. كاكيا، الميجورانتوني جوزيف، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911، تعريب يوسف حسن العسلي، (طرابلس: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 1946).

13. محمود، حسن سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962).

14. موسوعة روايات الجهاد: المرأة الليبية في الجهاد - عدد خاص، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991).

ج. الدوريات ودراسات غير منشورة:

1. العبيدي، أمال سليمان محمود، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية - دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة" مجلة قاريونس العلمية، العدد رقم 3-4، 1997.

2. المغيربي، محمد زاهي بشير، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية النظام الملكي الليبي: 1951-1969"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/الرابع، خريف/شتاء 1993.

3. شرف الدين، فهيمة، كيف نقرأ الحركات النسائية العربية: دراسة استطلاعية، دراسة غير منشورة.

4. مجلة رسالة الجمعية (صادرة عن جمعية النهضة النسائية ببنغازي)، العدد الثالث، 1966.

5. مجلة المرأة، العدد الثاني، 5 فبراير 1967.

6. مجلة المرأة، العدد الخامس، 5 مايو 1967.

7. مجلة المرأة، العدد الثامن، 5 أغسطس 1967.

8. مجلة ليبيا المصورة، العدد 5، فبراير 1936.

9. مجلة ليبيا المصورة، العدد 5، فبراير / مارس 1937.

د. المقابلات:

1. مقابلة شخصية مع السيدة ليلي طرخان، منسقة الفعاليات الشعبية النسائية شعبية بنغازي، وإحدى النشاطات في مجال عمل المرأة، بنغازي، بتاريخ 8. 11. 2003.

2. مقابلة شخصية مع السيدة نجاة طرخان، منسقة رابطة قدامى المرشحات ببنغازي، بتاريخ 23. 11. 2003.

3. مقابلة عن طريق الهاتف مع السيدة فاطمة المصري، أمين الشؤون الثقافية بالمؤتمر الشعبي لشعبية بنغازي، بتاريخ 22. 11. 2003.

4. مقابلة عن طريق الهاتف مع السيدة ماجدة كمبركي، قسم العلاقات الدولية، بالأمانة العامة لجمعية الهلال الأحمر الليبي، بنغازي، بتاريخ 22. 11. 2003.

ثانياً: الأجنبية:

1. Attir, Mustafa O., "Ideology, Values Changes, and Women's Social Position in Libyan Society", in Elizabeth Warnock Fernea (ed), Women and Family in the Middle East: New Voice of

Change, (Austin: University of Texas press,1991).

2. Deeb, Marius K. and Mary Jane Deeb, *Libya Since the Revolution: Aspects of Social and Political Development*, (New York: Praeger publishers, 1982)
3. El Fathaly, Omar I. and Monte Palmer, *Political Development and Social Change in Libya*, (Lexington, MA: Lexington Books, 1980).
4. El-Horair, A. S, *Social and Economic Transformations in the Libyan Hinterland during the Second Half of the Nineteenth Century: The Role of*

Sayyid Ahmad al-Sharif alSan-usi, (University of California, PhD thesis, 1981).

5. *How to Get Beneath the Surface in Focus Groups*, (New York: Market Navigation).
6. Obeidi, Amal, "The Legislative and Executive Elites in Libya from 1969 to 2002", Unpublished Paper.
7. Obeidi, Amal, *Political Culture in Libya*, (Surrey: Curzon Press, 2001).
8. Randall, Vicky, *Women and Politics: An International Perspective*, (London: The Macmillan Press LTD, 1987).

العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة

من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة

(دراسة ميدانية على مدينة بنغازي)

د. مصطفى بكار محمود*

أ. أمين مرعي الدرياق**

1 . المقدمة

سواءً من حيث تقييم المراجعين الخارجيين لمدى عدالة وتناسب الأتعاب مع ما يبذلونه من جهد وما يتكبذونه من تكلفة وما يتحملونه من مسؤوليات من جراء قيامهم بأعمالهم ، أو من حيث مدى شعور الشركات الخاضعة لعملية المراجعة بحصولها على عائد أو منفعة تبرر تحمل مثل هذه التكاليف (راضي، 1998:34).

وتعتبر الأتعاب التي يتقاضاها المراجع الخارجي أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر على إستقلالية وجودة الخدمة التي يقدمها . ففي ظل المنافسة الحادة تميل الأتعاب إلى الإنخفاض متأثرة بعوامل العرض والطلب ، مما يؤثر على

حيث أن خدمة المراجعة تُمثل سلعة اقتصادية، فإن أتعاب عملية المراجعة تعتبر مصدر الإيراد الأساسي لمكاتب المراجعة بل وسبب وجودها، وبالتالي بات تعظيم أتعاب عملية المراجعة الهدف الذي تسعى مكاتب المراجعة إلى تحقيقه بغية الحصول على أفضل عائد ممكن من ممارستها للمهنة. كما تمثل أتعاب عملية المراجعة عبئاً مالياً على الشركات الخاضعة لعملية المراجعة فتتوقع أن تحصل مقابله على منفعة تبرر ما تتحمله وفقاً لمبدأ التكلفة والعائد. ومن هنا أصبحت عملية تحديد الأتعاب مسألة حيوية لكل من المراجعين الخارجيين والشركات الخاضعة لعملية المراجعة

* أستاذ المحاسبة المشارك ، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا

** محاضر مساعد، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة عمر المختار ، البيضاء - ليبيا .

- قدم هذا البحث وقبل للنشر عام 2005 ف .

استقلالية المراجع الخارجي بشكل جوهري [Simunic, 1980: 188]. ومن النتائج الأخرى المحتملة لظاهرة شدة التنافس بين المراجعين الخارجيين وانخفاض الأتعاب توجه بعض العملاء نحو الضغط على المراجع الخارجي لتخفيض الأتعاب لتتناسب مع مستوى الأتعاب السائدة. وقد أظهرت العديد من الدراسات التي تناولت الأسباب المحتملة لتغيير المراجع الخارجي بأن تخفيض الأتعاب كان من الأسباب الرئيسية وراء ذلك، ويدل هذا على أن بعض العملاء قد لا ينظرون إلى طبيعة جودة الخدمة التي يقدمها المراجع الخارجي وبالتالي يتجهون إلى تغييره بمراجع خارجي آخر يتقاضى أتعاب أقل من أجل التوفير، مما يشير إلى أن هذه الفئة من العملاء تنظر إلى عملية المراجعة كمتطلب قانوني إلزامي أو كمتطلب شكلي أكثر منه حماية لكيان واستمرارية الشركة [أبو نصار، 1999 : 397].

ويمكن القول بأن العوامل التي ساهمت في زيادة حدة وأهمية موضوع

تحديد أتعاب عملية المراجعة تتلخص في [راضي، 1998 : 34]:

أولاً: عدم وجود أساس موضوعي عادل يمكن الاتفاق عليه بين المراجع الخارجي والشركة الخاضعة لعملية المراجعة يحقق للمراجع الخارجي عائداً معقولاً لما يقدمه من خدمة وفي ذات الوقت يحقق للشركة الخاضعة لعملية المراجعة العائد أو المنفعة التي تبتغيها.

ثانياً: التنافس القائم في الوقت الحالي بين مكاتب المراجعة، وأثر هذا التنافس على تحديد الأتعاب، وما يمكن أن يترتب عليه من قبول بعض المراجعين الخارجيين لأتعاب متدنية كسباً لبعض العملاء على أمل زيادتها مستقبلاً وهو ما قد ينعكس على أداء المراجع الخارجي في القيام بعملية المراجعة.

ثالثاً: محصلة تفاعل العاملين السابقين أدى إلى إلقاء الكثير من الشكوك حول استقلال المراجع الخارجي، وهو ما دفع الباحثين والمهتمين إلى إلقاء الضوء على موضوع تحديد أتعاب عملية المراجعة ومدى تأثيرها على سلوك واستقلال وكفاءة المراجع الخارجي .

وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة في العديد من الدول بدراسة الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي بما في ذلك نوعية تلك الخدمات والأسس والمعايير التي تحكمها وإجراءات تنفيذها، وكذا الهيكل الأساسي لتقدير أتعاب تنفيذها. وبناءً على ذلك قام العديد من الباحثين بإجراء عدة دراسات لتحديد العوامل الأساسية التي تؤثر على الأتعاب في دول مختلفة، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ونيوزلندا والدول العربية وغيرها [الحميد، 1988 : 71]، وأظهرت نتائج تلك الأبحاث وجود عوامل مشتركة بين هذه الدول تؤثر على تحديد أتعاب عملية المراجعة .

المسئولية المحدودة إعداد قوائم مالية يتم مراجعتها من قبل مراجع خارجي. وعلى الرغم من توجه الجماهيرية للقطاع الخاص على حساب القطاع العام (عن طريق الخصخصة) وما صاحبه من تطورات في الوحدات الاقتصادية الخاصة من حيث كبر حجمها وتعقيد عملياتها وتنوعها، إلا أن مهنة المراجعة لم تواكب هذا التطور ولم تعمل بصورة جادة للرفع من مستوى أداء أعضائها، ولم تعمل أيضا على إصدار أي معايير تعكس العوامل البيئية المحلية وتكون ملزمة بحيث تضمن بذل المراجع الخارجي لعناية الرجل العادي، وتضفي الحد الأدنى من الثقة على القوائم المالية التي يتم مراجعتها.

على النطاق المحلي فقد تبنت الجماهيرية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات توجهات في اتجاه خصخصة الأنشطة الاقتصادية وتوسيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام عن طريق زيادة عدد الشركات المساهمة الخاصة لدعم التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد. وإضافة الثقة على القوائم المالية، أوجب نظام الشركات المساهمة ذات

هذا ولم تتبنى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ولا التشريعات السائدة بالخصوص الإجراءات اللازمة لوضع أساس يحكم تحديد أتعاب عملية المراجعة، يحدد عائدا معقولا يعكس قدرات المراجع الخارجي وخبراته ويتناسب مع وقت عملية المراجعة وتكلفتها والمسئولية القانونية التي قد يتعرض لها المراجع الخارجي. كما أن نقابة المحاسبين

والتاسع عرض نتائج تحليل البيانات
والاستنتاجات .

2. منهجية الدراسة

تزوج الدراسة بين كل من المنهج
الاستنباطي (Deductive Approach)
والمنهج الاستقرائي (Inductive
Approach) لاختبار أدبيات الدراسة
(Theory Testing Approach)،
وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

- مراجعة الدراسات السابقة للتعرف على
العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب عملية
المراجعة بصورة عامة.

- تحديد الإطار النظري للدراسة
(Theoretical Framework) وذلك من
خلال الاعتماد على الدراسات السابقة
لتحديد المتغيرات المستقلة
(Independent Variables) وهي
العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب عملية
المراجعة، (المتغير التابع)
(Dependant Variables).

- الاسترشاد بالعوامل البيئية المحلية لتحديد
العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع
والمتغيرات المستقلة (صياغة الفرضيات).

والمراجعين الليبيين لم تتخذ الإجراءات
التي تكفل الحد من المنافسة بين
المراجعين الخارجيين في تحديد الأتعاب
من ناحية، وتكفل للمراجع الخارجي، من
ناحية أخرى ، أتعاباً متوازنة مع جودة
الخدمات التي يقدمها وتحقق للمساهمين
والمجتمع المنفعة والفائدة التي يتوقعونها
من عملية المراجعة.

وعليه فإن هذه الورقة تهدف إلى:

- التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد
أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر
المراجعين الخارجيين والشركات
المساهمة الخاصة في مدينة بنغازي.
- نظمت هذه الدراسة في تسعة أجزاء.
خصص الجزء الأول والثاني للمقدمة
ولبيان منهجية الدراسة على الترتيب،
وبين الجزء الثالث والرابع طريقة جمع
البيانات وتحليلها، واستعرض الجزء
الخامس الدراسات السابقة، وخصص
الجزء السادس للإطار النظري للدراسة،
والجزء السابع خصص لفرضيات
الدراسة، بينما تم في الجزء الثامن

- استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها وصياغة نتائج الجزء العملي للدراسة (الاستنتاجات العملية).
- مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة بالاستنتاجات النظرية (الفرضيات).

3 . طرق جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للجزء العملي للدراسة (اختبار الفرضيات). كما أن جميع أسئلة الاستبيان كانت مغلقة، وقد روعيت القواعد العامة في صياغتها تجنباً لعيوب الأسئلة المغلقة ووضع سؤالاً مفتوحاً في نهاية الاستبيان لإعطاء المشاركين فرصة لبيان أي عوامل أخرى يرون أهميتها في تحديد أتعاب عملية المراجعة لم يتم الإشارة إليها في الأسئلة المغلقة. وقسمت الاستمارة إلى جزئين بحيث حوى الجزء الأول الأسئلة الديموغرافية للمشاركين في الدراسة من حيث المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة الخ، والجزء الثاني كان للعوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة.

تم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات لترتيب إجابات المشاركين في الجزء الثاني من الاستبيان حسب أهميتها من هام جداً إلى غير هام على الأطلاق. تم استخدام نفس المقياس في دراسات أخرمشابهة [Mamud & Russell,2000] .

ويتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمراجعين القانونيين المشتغلين بمدينة بنغازي (عددهم 152 محاسباً ومراجعاً قانونياً)، وكذلك الشركات المساهمة الخاصة التي جددت قيدها بغرفة التجارة والصناعة والحرف خلال عامي 2000، 2001 (وعددها 87 شركة مساهمة خاصة). تم تحديد مفردات مجتمع الدراسة بالاعتماد على القوائم المتحصل عليها من نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، وغرفة التجارة والصناعة والحرف بمدينة بنغازي.

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة⁽¹⁾ من كلا الفئتين، تتكون العينة من 70 مفردة مقسمة بين الفئتين بالتساوي، ويمثل هذا العدد حوالي 23% من المراجعين الخارجيين وحوالي 40%

من الشركات المساهمة الخاصة
(جدول رقم 1).

جدول رقم (1)

حجم مجتمع وعينة الدراسة

النسبة	حجم العينة	حجم المجتمع	البيان
%23	35	152	المرجعين الخارجيين
%40	35	87	الشركة المساهمة الخاصة
%29	70	239	المجموع

5 . الدراسات السابقة

كان من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة دراسة قام بها كلٌّ من [Elliott and Korpi 1979] لتحديد أسباب التباين في أتعاب عملية المراجعة لمكاتب المراجعة الأمريكية لعام 1977 ، وذلك من خلال بناء نموذج انحدار تعتبر الأتعاب فيه عاملاً تابعاً وعوامل كمية وغير كمية عوامل مستقلة، واستخدم الباحثان استمارة استبيان لجمع المعلومات أرسلت إلى عينة تتكون من 102 من عملاء المكتب، ووجدوا أن هناك ارتباطاً إيجابياً هاماً بين الأتعاب وحجم

4 . الطرق الإحصائية المستخدمة في

تحليل البيانات

تم تطبيق معامل الثبات⁽²⁾ Alpha لقياس معامل الاتساق الداخلي للمقياس على العينة الاستطلاعية ومكونة من 6 مفردات من عينة الدراسة، كما تم حساب صدق المقياس⁽³⁾ باستخدام طريقة الصدق الذاتي⁽⁴⁾.

واستخدم الباحثان الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستنتاجي (اختبار T) لاختبار فرضيات الدراسة والتعرف على ما إذا كانت هناك أي فروق جوهرية بين إجابات المجموعتين.

الشركة ممثلاً في إجمالي أصولها، فكلما زادت قيمة أصول الشركة زادت معها قيمة أتعاب عملية المراجعة، وكذلك تعقيد عملية المراجعة ومركزية حسابات العميل [نقلاً عن الحميد، 1995 : 56-57].

ثم توالت الدراسات حيث قام الباحثان [Flesher and Soroosh 1980] بدراسة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين أنفسهم وذلك من خلال إرسال استمارة استبيان لـ 232 مراجعاً خارجياً. وخلص الباحثان من تلك الدراسة إلى اتفاق معظم المراجعين الخارجيين على أهمية وقت المراجعة الفعلي وكلفتها وأهمية عملية المراجعة للعميل كعوامل لتحديد أتعاب عملية المراجعة، كما لم تُظهر الدراسة أهمية عوامل أخرى كسمعة العميل وقدرته على الدفع والمحيط القانوني ومؤشر الأتعاب السابقة في التأثير على أتعاب عملية المراجعة [نقلاً عن الحميد ، 1995 : 57].

قام [Simunic 1980] بمحاولة بناء نموذج شامل لمحددات أتعاب عملية المراجعة، وذلك عن طريق أسلوب الانحدار المتعدد⁽⁵⁾ كانت فيه أتعاب عملية المراجعة عاملاً تابعاً ومجموعة عوامل أخرى عوامل مستقلة، وقام بتطبيقه على عينة مكونة من 397 شركة مساهمة مختلفة الأحجام لعام 1977 وذلك من خلال تحليل أتعاب عملية المراجعة لها، وقد بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين أتعاب عملية المراجعة وحجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة ممثلاً في إجمالي أصولها، فكلما زاد حجم أصول الشركة كلما زادت معه أتعاب عملية المراجعة والعكس صحيح. كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين تعقيد عملية المراجعة ممثلة في حجم المدنين والمخزون، وعدد الشركات التابعة، وحجم معاملاتها الأجنبية، و أتعاب عملية المراجعة.

وفي امتداد لدراسته السابقة قام [Simunic 1984] بدراسة العلاقة بين أتعاب عملية المراجعة وأتعاب الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة. أجريت

وفي دراسة لتحليل أتعاب عملية المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية،

الدراسة على عينة من الشركات المساهمة صغيرة وكبيرة الحجم لعام 1977. بينت النتائج أن أتعاب عملية المراجعة كانت أعلى لتلك الشركات التي تطلب خدمات أخرى بخلاف المراجعة.

وقام [Simon 1985] بدراسة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعاد تطبيق دراسة Simunic على مجموعة مختلفة من الشركات خلال الفترة 1978 - 1983، لمحاولة تحديد العلاقة بين أتعاب عملية المراجعة وعوامل كمية مستقلة تتمثل في حجم الشركة، وتعقيد عملية المراجعة وخطرها. أكدت هذه الدراسة النتائج السابقة بوجود ارتباط إيجابي مباشر بين أتعاب عملية المراجعة وحجم الشركة، وكذا تعقيد عملية المراجعة وأخطارها.

وفي دراسة على عينة من 126 شركة بالمملكة المتحدة من مختلف القطاعات تم تحليل قوائمها المالية عن الأعوام 1976 - 1977 وبناء نموذج انحدار متعدد تعتبر أتعاب عملية المراجعة فيه عاملاً تابعاً ومؤشرات مالية كعوامل

مستقلة. وكان من نتائج الدراسة أن حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة مقاساً بإجمالي الأصول أو المبيعات يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة، وكذلك تعقيد عمليات الشركة الخاضعة لعملية المراجعة ممثلاً في عدد الشركات التابعة لها، وأوضحت نفس الدراسة أنه ليس إجمالي الحجم فقط هو العامل المؤثر وإنما أيضاً مكونات الحجم أي مكونات الأصول أو مكونات المبيعات تؤثر بدورها في الأتعاب، واستدل على ذلك بأنه بالنسبة للشركات ذات الحجم المتماثل تختلف أتعاب عملية المراجعة تبعاً للاختلاف في العناصر الفرعية المكونة للحجم [Taylor and Baker, 1981].

كما توصلت دراسة أجريت في الولايات المتحدة على عينة مكونة من 150 شركة أمريكية لعام 1980 وذلك لمحاولة التعرف على العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب عملية المراجعة لديها، ومحاولة وضع نموذج تستطيع الشركة استخدامه للتعرف على مدى تناسب الأتعاب التي تدفعها مع ما تدفعه الشركات

المماثلة، أظهرت النتائج أن أتعاب عملية المراجعة تزداد كلما ازداد مجموع أصول الشركة، وحجم الاستثمارات الأجنبية، وعدد فروعها [Wallace, 1984].

ومن الدراسات المتعلقة بأتعاب عملية المراجعة التي أجريت في استراليا دراسة Francis [1984] حيث قام بتحليل أتعاب عملية المراجعة من خلال القوائم المالية لعينة تتكون من 150 شركة عن الفترة من 1974 - 1978م وذلك بتطبيق نموذج انحدار ، لاختبار مدى وجود تفاوت في قيمة الأتعاب بين مكاتب المراجعة الثمانية الكبرى⁽⁶⁾ والمكاتب الأخرى. أظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية بين فئتي المكاتب، حيث تبين أن الأتعاب التي تتقاضاها المكاتب الثمانية الكبرى تزيد عما تتقاضاه المكاتب الأخرى، ومن النتائج الأخرى للدراسة عدم وجود اختلافات جوهرية بين أتعاب عملية المراجعة في السنوات الأولى لتعيين المراجع الخارجي وأتعاب السنوات التالية .

وفي دراسة عن الشركات النيوزلندية

لتحليل أتعاب عملية المراجعة وطريقة تحديدها باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد على عينة من القوائم المالية لعدد 96 شركة عن الأعوام المالية 1981 - 1983م، وتوصلت الدراسة إلى أن أتعاب عملية المراجعة تتأثر بكل من حجم الشركة ودرجة تعقيد عملية المراجعة والخطر المصاحب لها، وهي نتائج مشابهة لنتائج تلك الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية [Firth1985] .

كما أعدت دراسة في الهند لتحليل أتعاب عملية المراجعة أجريت على عينة مكونة من 117 شركة حكومية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد على التقارير المالية المنشورة لها حيث اعتبرت أتعاب عملية المراجعة عاملاً تابعاً والمؤشرات المالية عوامل مستقلة . وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب عملية المراجعة وحجم الشركة ممثلاً في حجم أصولها، وتعقيد عملية المراجعة ممثلاً في نسبة المخزون والمدنيين لإجمالي الأصول، وعدد الشركات التابعة. كما بينت النتائج وجود تأثير مباشر لكل من مدى تحقيق الشركة

لخسائر والتحفظات في تقرير المراجع الخارجي في تحديد أتعاب عملية المراجعة، كما توصل الباحثون إلى نتيجة مفادها أن مكاتب المراجعة المحلية تقل أتعابها عن تلك المرتبطة بمكاتب عالمية [Simon et al., 1986].

مكاتب المراجعة الثمانية الكبار أعلى من غيرها من المكاتب الأخرى بالنسبة للشركات الصغيرة، أما الشركات الكبيرة فلا يوجد اختلاف ملحوظ بين مكاتب المراجعة في تحديد الأتعاب [Palmrose, 1986].

وفي دراسة أخرى أجريت في استراليا للتعرف على العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة، تبين أن لحجم أصول الشركة الخاضعة لعملية المراجعة وعدد فروعها ونسبة المخزون والمدنيين وربحية الشركة وطبيعة رأي المراجع الخارجي أثراً إيجابية على قيمة أتعاب عملية المراجعة، في حين ظهر أن لنسبة الملكية أثراً سلبية على قيمة الأتعاب [Francis and Stocks, 1986].

وفي دراسة لاختبار طريقة تحديد أتعاب عملية المراجعة للشركات المساهمة الصغيرة والتي لا يزيد حجم مبيعاتها على 125 مليون دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت النتائج ارتباطاً إيجابياً بين أتعاب عملية المراجعة وكل من حجم أصول الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، حجم الاستثمار الأجنبي في الفروع الخارجية للشركة، نسبة المخزون، المدنين، وطبيعة رأي المراجع الخارجي، كما بينت النتائج أن أتعاب عملية المراجعة لمكاتب المراجعة الثمانية الكبار تزيد عن أتعاب المكاتب الأخرى بغض النظر عن حجم أصول الشركة الخاضعة لعملية المراجعة وتعقيد عملية المراجعة وخطرها [Francis and Simon, 1987].

كما أظهرت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة تتكون من 361 شركة أثراً إيجابياً لكل من حجم أصول الشركة ونسبة الاستثمار الأجنبي في فروعها الخارجية وطبيعة رأي المراجع الخارجي على أتعاب عملية المراجعة. كما بينت الدراسة أن أتعاب

كما ناقشت دراسة أخرى في الولايات المتحدة تأثير تغيير المراجع الخارجي على أتعاب عملية المراجعة، حيث تمت مقارنة عينة مكونة من 214 شركة خاضعة لعملية المراجعة قامت بتغيير المراجعين الخارجيين لها خلال الفترة 1979 - 1984 مع عينة المراقبة وقدرها 226 شركة وهي التي لم تُغيّر المراجعين الخارجيين لها خلال نفس الفترة الزمنية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه خلال السنوات الثلاثة الأولى لارتباط المراجع الخارجي الجديد بالشركة الخاضعة لعملية المراجعة، فإن أتعاب عملية المراجعة يمكن أن تكون أقل مما يمكن أن يتوقع العميل دفعه في ظل الخصائص الملائمة لعملية المراجعة، وقد وجد أن متوسط الخصم في الأتعاب يصل إلى 24% في السنة الأولى للارتباط بعملية المراجعة وينخفض هذا الخصم إلى 15% في السنتين الأخريين ويختفي الخصم في السنة الرابعة [Simon and Francis, 1988]

وفي دراسة للعوامل المحددة لأتعاب عملية المراجعة لمؤسسات القطاع

العام في الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق النماذج المستخدمة لدراسة أتعاب عملية المراجعة لدى القطاع الخاص، أجريت على قطاع البلديات واستخدمت فيها أتعاب عملية المراجعة لعام 1982، وقد أرسلت صحيفة استبيان لعدد 449 مدينة يتراوح عدد سكانها ما بين 50,000 و 1,000,000 نسمة وقد تم اختيار 149 صحيفة صالحة لكي يتم إجراء الاختبارات الإحصائية عليها، وأظهرت النتائج أن أتعاب عملية المراجعة ترتبط إيجابياً مع كل من حجم البلدية، حجم سندات القروض الصادرة عنها، حجم الخدمات التي تقدمها، وعدد التقارير التي تصدرها [Rubin, 1988]

وقام [Turpen 1990] بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لموضوع تخفيض الأتعاب لتحديد ما إذا كانت مكاتب المراجعة تحدد أسعاراً متفاوتة لعملية مراجعة العملاء الجدد، وذلك بتطبيق أسلوب الانحدار على عينة مكونة من 327 شركة خلال الفترة 1982 - 1984 ومقارنتها بعينة مراقبة قدرها 327 شركة أيضاً، وتوصلت

كما بينت نتائج دراسة مشابهة في كندا وجود أثر إيجابي لكل من حجم أصول الشركة وعدد فروعها وحجم استثماراتها الخارجية ونسبة المخزون والمدينين وتكاليف المراجعة الداخلية مع أتعاب عملية المراجعة [Anderson and Zeghal, 1994].

هذا وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة المنافسة على خدمات المراجعة في المملكة المتحدة نتيجة للهيمنة المتنامية لعدد قليل من مكاتب المراجعة الكبرى فيها على أسواق هذه الخدمات [Briston and Kedslie, 1985; Peel, 1997]. وقد زادت حدة هذه الهيمنة بتزايد حالات الاندماج بين مكاتب المراجعة الكبرى في المملكة المتحدة خلال الخمسة عشر سنة الماضية [Beattie and Fearnley, 1994].

كذلك قام كل من Venkataraman & Govind [1996] بقياس أثر تركيز مكاتب المراجعة أو أثر الاندماج بين مكاتب المراجعة الثمانية الكبار على تحديد أتعاب عملية المراجعة

الدراسة إلى تقديم تأكيد إضافي على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، وتعقيدات عملية المراجعة وخطر عملية المراجعة وبين أتعاب عملية المراجعة، فضلاً عن تقديم عوامل أخرى قد تؤثر على تحديد أتعاب عملية المراجعة مثل خسائر الشركة ونوع الصناعة ودرجة مشاركة العميل في عملية المراجعة، وتأثير أتعاب الخدمات الأخرى خلاف عملية المراجعة المقدمة بواسطة مكتب المراجعة الرئيسي وكذلك أتعاب عملية المراجعة المقدمة بواسطة المراجعين الآخرين خلاف المراجع الرئيسي.

كما أجريت دراسة أخرى في المملكة المتحدة أظهرت وجود أثر إيجابي على أتعاب عملية المراجعة لكل من حجم أصول الشركة وعدد فروعها ومدى التنوع في منتجاتها وبعدها موقع الشركة عن مكتب المراجعة، في حين وجد ارتباط سلبي لأتعاب عملية المراجعة مع كل من ربحية الشركة ونسبة الملكية [Chan & Gwilliam, 1993].

في المملكة المتحدة. أجريت الدراسة على عينة من 270 شركة راجعتها مكاتب المراجعة الثمانية الكبار. بينت النتائج تبايناً بين الاستنتاجات النظرية والعملية للدراسة حيث كان يتوقع العملاء أن يؤدي الاندماج إلى تخفيض المنافسة بين مكاتب المراجعة، الأمر الذي يقيد من عملية الاختيار بين المراجعين ويؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في أتعاب عملية المراجعة. النتائج العملية لم تظهر أية زيادة ملموسة في أتعاب عملية المراجعة الخارجية بعد الاندماج.

وقد بينت نتائج الدراسات التي أجريت لتحديد الآثار المترتبة على الاندماج بين مكاتب المراجعة الكبرى أن الاندماج لم يخفض من حدة المنافسة في أسواق خدمات المراجعة، ولم يؤثر بالزيادة أو النقصان على تحديد أتعاب عملية المراجعة بين هذه المكاتب على المدى الطويل [Iyer and المتحدة] في كل من المملكة المتحدة [Iyen, 1996]، والولايات المتحدة [Menon and Williams,2001] .

وتم إجراء بعض الدراسات للتعرف على تأثير اسم المراجع الخارجي وحجم أعماله وخبرته وتخصصه في مراجعة نشاط معين وأنواع الخدمات التي يقدمها على تحديد أتعاب عملية المراجعة. حيث قام [1998 ؛ 1997] Cullinan بإجراء دراسة حول تأثير تخصص المراجع الخارجي في مراجعة نشاط معين على أتعاب عملية المراجعة في مناطق كان وجود مكاتب المراجعة الستة الكبار فيها محدوداً. وبينت نتائج الدراسة أن مكاتب المراجعة ذات الخبرة في مراجعة نشاط معين - بخلاف الستة الكبار - تحصل على أتعاب أكبر مقارنة بالمكاتب غير المتخصصة.

وفي دراسة أخرى على عينة كبيرة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في هونج كونج لوحظ وجود دليل على وجود تأثير لكل من اسم المراجع الخارجي وتخصصه في مراجعة نشاط معين في تحديد أتعاب عملية المراجعة للمكاتب الستة الكبار. كما بينت نتائج الدراسة أيضاً أن المكاتب الأخرى - باستثناء الستة الكبار - المتخصصة في

زيادة الجهد المطلوب من المراجع الخارجي في حالة التقارير الأقل تحفظاً.

وقد قام [Felix et al. 2001] بدراسة البيانات العامة المنشورة لعينة من مكاتب المراجعة الستة الكبار التي تعمل في مراجعة 29 نشاطاً. وتهدف الدراسة إلى فحص العلاقة بين المساعدة التي يمكن أن يقدمها نظام الرقابة الداخلية للمراجع الخارجي والتعرف على تأثير هذه المساعدة على تحديد أتعاب عملية المراجعة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في مراجعة القوائم المالية للشركة موضوع المراجعة يعتبر محدداً معنوياً في تحديد أتعاب عملية المراجعة، وأنه كلما زادت فعالية ومساهمة الرقابة الداخلية كلما أدى ذلك إلى تخفيض أتعاب عملية المراجعة بشكل ملموس.

وفي دراسة حديثة الإجراء [Matthews et al., 2003] في المملكة المتحدة استخدم الباحثون فيها

مراجعة نشاط معين تحصل على أتعاب أقل مقارنة بغيرها من مكاتب المراجعة [De Fand et al., 2000].

كما بين [Ward et al. 1994] من خلال دراستهم التي أجريت على الإدارات المحلية في الولايات المتحدة [US Municipalities] إلى أن خبرة المراجع الخارجي تؤثر تأثيراً إيجابياً على تحديد أتعاب عملية المراجعة.

وفي دراسة تطبيقية أخرى أظهرت النتائج أن أتعاب عملية المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية تتحدد بالارتباط بينهما وبشكل متزامن [Whisenant et al., 2003].

كما بين [Gul et al. 2003] من خلال استخدامه لبيانات بعض الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في هونج كونج أن متوسط أتعاب عملية المراجعة لتقارير المراجعة الأكثر تحفظاً تكون أقل من متوسط أتعاب عملية المراجعة في حالة التقارير الأقل تحفظاً. ويرجع السبب في ذلك بطبيعة الحال إلى

بيانات عن الشركات وسوق المراجعة في عام 1900 . اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 121 شركة مقيدة عام 1900 وأفصحت عن أتعاب مراجعتها في حساباتها المنشورة. تشير نتائج الدراسة إلى أهمية حجم الشركة ودرجة تعقيدها وطبيعة نشاطها في تحديد أتعاب عملية المراجعة، وهذه النتائج لا تختلف عن النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات التي استخدمت بيانات حديثة.

في المتوسط من أتعاب عملية المراجعة المثيلة بشركات القطاع الخاص التي تهدف إلى تحقيق الأرباح. ثالثاً، إن الأهمية النسبية لسوق القطاع الخاص بالنسبة للمراجع الخارجي تفوق الأهمية النسبية لسوق القطاع الخيري. هذا كما اقترح الباحثون تغيير التقرير عن أتعاب عملية المراجعة للمنظمات الخيرية حتى يبين مساهمة المراجع الخارجي في العطاء الخيري [Beattie et al.,2001].

هذا كما أجريت دراسة على أكبر 210 منظمة خيرية في المملكة المتحدة يبلغ متوسط الدخل السنوي لكل منها 27 مليون جنيه إسترليني للتعرف على العوامل المحددة لأتعاب عملية المراجعة في المنظمات الخيرية. وتوصلت الدراسة على الأقل إلى ثلاث نتائج مهمة. أولاً، إن أتعاب عملية المراجعة في المنظمات الخيرية تمثل دالة في حجم عملية المراجعة، تعقيد عملية المراجعة، تكاليف أداء عملية المراجعة، الخدمات الاستشارية، وأخيراً صعوبة عملية المراجعة. ثانياً، إن أتعاب عملية المراجعة للمنظمات الخيرية تمثل 50 %

أما فيما يتعلق بالدول العربية فقد أجريت دراسات تناولت أتعاب عملية المراجعة غير أنها كانت محدودة ومقتصرة على بعض الدول. فقد أجريت دراسة تهدف إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب عملية المراجعة للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، باستخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد. وقد طبقت الدراسة على أتعاب عملية المراجعة لعدد 46 شركة مساهمة يتم نشر أسعارها اليومية من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي في الصحف السعودية، وأظهرت الدراسة تبايناً في قيمة الأتعاب بين

قطاعات الشركات المختلفة، حيث وجد أن أعلى قيمة للأتعاب كانت للقطاع المصرفي، وأدناها للقطاع الصناعي، ومن النتائج المهمة الأخرى وجد أن هناك ارتباطاً إيجابياً هاماً بين الأتعاب وكل من أصول الشركة ونسبة المدينين والمخزون وإجمالي المدينين، وكذلك وجد ارتباط بين أتعاب عملية المراجعة وكون المراجع محلياً أو له اتصالات مع مكاتب أجنبية، حيث أن مثل هذه المكاتب ترتفع فيها الأتعاب عن المكاتب المحلية [الحميد، 1988].

الأصول، إجمالي المدينين، إجمالي المبيعات، نسبة المخزون لإجمالي الأصول وعدد الساعات المقدرة لعملية المراجعة. أما أهم العوامل غير الكمية التي ظهر لها تأثيراً على أتعاب عملية المراجعة فتتمثلت في مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، استخدام المعايير المحاسبية بثبات، مدى تعدد أنشطة العميل، خبرة المكتب السابقة في أعمال الشركة والمنافسة القائمة بين المراجعين الخارجيين [الحميد، 1995].

وفي المملكة العربية السعودية أيضاً أجريت دراسة أخرى للتعرف على العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة للوحدات الاقتصادية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين. استخدمت الدراسة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة مكونة من 139 مراجعاً خارجياً بمدينة الرياض وبلغت نسبة الردود الصالحة للتحليل 33%. وبينت نتائج الدراسة أن أهم العوامل الكمية المحددة لأتعاب عملية المراجعة هي مجموعة عناصر القوائم المالية التي تشمل إجمالي

وفي دراسة أجريت في دولة قطر على عينة مكونة من 12 شركة مساهمة، 12 مكتب مراجعة خارجية تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات للتعرف على مدى تأثير 22 عاملاً على تحديد أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر كلا من المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة. هذا وقد بينت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المحددة لأتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة في قطر تتمثل في التأهيل العلمي والخبرة العملية للمراجعين الخارجيين، مدى سلامة

نظام الرقابة الداخلية، حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، طبيعة نشاطها ومدى تعقيد هذا النشاط، نوع التقارير التي يصدرها المراجع الخارجي ونوع الخدمات المهنية التي يقدمها [الحمودي وإبراهيم ، 1996].

كما قامت دراسة استطلاعية تهدف إلى تحديد العوامل التي تؤثر على مستوى أتعاب عملية المراجعة وقياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر كل من المراجعين الخارجيين وعملاء المراجعة في مصر. وقد استخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة تتكون من 30 مراجعاً خارجياً و30 شركة عاملة في القطاع الخاص في كل من مدينتي القاهرة والإسكندرية. أظهرت نتائج الدراسة اتفاق كل من المراجعين الخارجيين والشركات الخاضعة لعملية المراجعة على أكثر العوامل أهمية في تحديد أتعاب عملية المراجعة، هي حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، مدى صعوبة عملية المراجعة،

ودرجة التعقيدات المصاحبة لها [راضي، 1998].

كذلك قامت دراسة أخرى في الأردن استهدفت تحديد أهم العوامل التي تساهم في تحديد أتعاب عملية المراجعة، وتقييم مستوى الأتعاب التي يتقاضاها المراجع الخارجي ومدى تناسبها مع الجهد المبذول. استخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة من عينة تكونت من 62 مراجعاً خارجياً و95 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، عدد فروعها، والوقت اللازم لإكمال عملية المراجعة هي من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد الأتعاب التي يتقاضاها المراجع الخارجي، وقد أظهر التحليل الإحصائي وجود اختلافات جوهرية بين المراجعين الخارجيين والشركات في تحديد أهمية العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب عملية المراجعة وتقييم مستوى الأتعاب [أبو نصار، 1999].

وغيرها من الدراسات التي لم يتعرض الباحثان لنتائجها بالتفصيل في هذه الدراسة يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة على النحو التالي:

- عوامل خاصة بالشركة أو الوحدة الخاضعة لعملية المراجعة: (حجم الشركة، حجم استثماراتها الأجنبية، طبيعة نشاط الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالشركة أو الوحدة الخاضعة لعملية المراجعة) [Elliottand and Korpi, 1979 ; Simunic, 1980 ; Walllac, 1984 ; Simon, 1988 ; Turpen, 1990 ; Chan and Gwilliam, 1993 ; Rubin, 1998 ; Beattie et al., 2000 ; Felix et al., 2001 ; Matthews et al., 2003]. الحمودي وإبراهيم ، 1996، راضي 1998، أبو نصار، 1999) .

هذا وقد تم التعبير عن حجم الشركة باستخدام إجمالي أصول الشركة [Brinm et al.1994;Firth,1997] ، أو إجمالي مبيعاتها [Haskino and Williams, 1988 ; Chan et al., 1993] أما في الدراسة

كما أجريت دراسة أخرى على 38 شركة مساهمة من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية بمملكة البحرين. تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة وذلك من خلال استخدام تحليل الانحدار. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الحجم (ممثلاً في لوغاريتم الأصول) محدد قوي لأتعاب عملية المراجع، الشركات ذات الخطر الأعلى (ممثلاً في نسبة المديونية) تدفع أتعاباً أكبر، التعقيد (ممثلاً في العمليات الأجنبية للعميل) تؤدي إلى زيادة أتعاب عملية المراجعة، الشركات ذات الربحية المرتفعة (ممثلة في معدل العائد على الأصول) أتعابها أكبر. وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن توقيت القيام بعملية المراجعة (ممثلاً في انتهاء السنة المالية للعميل وقت الذروة) ليس عاملاً معنوياً مؤثراً في تحديد أتعاب عملية المراجعة [Joshi and AL – Bastaki, 2000].

6 . الإطار النظري للدراسة

من استعراض الدراسات السابقة،

[Flesher and Soroosh, 1980 ; Taylor and Baker, 1981 ; Firth, 1985 ; Simon, 1985 ; Simon et al., 1986 ; Turpen, 1990 ; Beattie et al., 2000 ; Ioshi and AL – Bastaki, 2000 ; Matthews et al., 2003 . (الحمودي وإبراهيم، 1996 ؛ راضي، 1998 ؛ أبونصار، 1999) .

- عوامل خاصة بالمنافسة: (ممثلة في حدة المنافسة في أسواق خدمات المراجعة وتأثير تغيير المراجع الخارجي على أتعاب عملية المراجعة في السنوات الأولى واللاحقة) [Francis, 1984 ; Briston and Kedslie, 1985 ; Simon and Francis, 1988 ; Fearnley, 1994 ; Gregory and Collier, 1996 ; Iyer and Iyer, 1996; Venkataramm and Govind, 1996 ; Peel, 1997 ; Craswell and Francis, 1999 ; Mennon and Williams, 2001 ; Beattie and Pong, 2003]

7 . فرضيات الدراسة

من خلال اعتماد الباحثين على الإطار النظري للدراسة الوارد بالفقرة السابقة، وخبرتهما بخصائص البيئة اللبينية تم اختيار ثلاثة عشر عاملاً من العوامل التي تم دراستها سابقاً، منها ما أظهرته الدراسات السابقة أنه من العوامل الهامة

الخاصة بالمنظمات الخيرية فقد تم اعتبار إجمالي موارد المنظمة ممثلاً للحجم [Beattie et al., 2001] وفي الوحدات الحكومية المحلية أو البلديات فقد تم التعبير عن الحجم باستخدام عدد الأفراد المقدمة لهم الخدمات [Baber et al., 1987 ; Rubin, 1998] .

- عوامل خاصة بمكتب المراجعة الخارجية: (حجم مكتب المراجعة، خبرته، شهرته، تخصصه في مراجعة نشاط معين، أنواع الخدمات التي يقدمها، وطبيعة التقارير التي يصدرها) [Simunic, 1980 ; 1984 ; Francis, 1984 ; Francis and Stockes, 1986 ; Palmrose, 1986 ; Francis and Simon, 1987 ; Rubin, 1988 ; Ward et al., 1994 ; Cullina, 1997 ; 1998 ; Defand et al., 2000 ; Ferguson and Stokes, 2002 ; Firth, 2002 ; Gul et al., 2003 ; Whisenan et al., 2003]

- عوامل خاصة بعملية المراجعة: (توقيت القيام بعملية المراجعة، تعقيدها، الخطر المصاحب لها، والوقت الفعلي الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة) .

في تحديد أتعاب عملية المراجعة ومنها ما هو غير هام أو قليل الأهمية في تحديد أتعاب عملية المراجعة، وعليه تم صياغة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

((إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على عدة عوامل هامة يضعها المراجعون الخارجيون والشركات المساهمة الخاصة في الاعتبار عند تحديد الأتعاب))

ولاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم صياغة فرضيات فرعية معتمدة على العوامل المراد دراستها حسب التصنيف المبين أعلاه وهي:

عوامل خاصة بالشركة الخاضعة لعملية المراجعة:

- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة.
- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية.
- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على طبيعة نشاط الشركة، ومدى حاجتها لخبرات وكفاءات متخصصة.

- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على نظام تشغيل البيانات الذي تتبعه الشركة الخاضعة لعملية المراجعة.
- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على عدد المواقع المختلفة للشركة الخاضعة لعملية المراجعة.

عوامل خاصة بالمراجع الخارجي:

- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على حجم مكتب المراجعة وشهرته.
- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على خبرة المراجع الخارجي في مراجعة شركات مماثلة.
- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على مدى مسؤولية المراجع الخارجي بخصوص عملية المراجعة، ومدى تعرضه للمخاطر.

عوامل خاصة بعملية المراجعة:

- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على مدى صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها.
- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على

توقيت القيام بعملية المراجعة.

- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على درجة استعجال العميل لأداء الخدمة، ووضع تاريخ لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجع الخارجي.

عوامل خاصة بالمنافسة:

- إن أتعاب عملية المراجعة تعتمد على مراعاة مستوى الأتعاب المألوفة والأتعاب السائدة للشركة الخاضعة لعملية المراجعة.

هذا ويلاحظ أنه تم ترتيب الفرضيات الفرعية ترتيباً عشوائياً بالاستبيان.

8 . تحليل نتائج الدراسة

أظهرت العينة الاستطلاعية أن درجة ثبات المقياس تدعو للثقة حيث كان مستوى الاتساق الداخلي للمقياس $\alpha = 0.8495$ ، كما أظهرت أن معامل الصدق عالي لمتغيرات الدراسة حيث وصل معامل الصدق الذاتي إلى $0.9217^{(7)}$ وهو مؤشر جيد لصدق المقياس المستخدم في الدراسة.

وبالإطلاع على الجدول رقم (2) الخاص بخصائص عينة الدراسة يتبين فيما يتعلق بالوظيفة أن هناك ما نسبته 37.5% من المشاركين بالشركات المساهمة الخاصة هم بوظيفة رئيس قسم الحسابات وما نسبته 34.38% منهم بوظيفة مدير عام، كما أن نسبة 3.12% من المشاركين بوظيفة رئيس قسم المراجعة الداخلية و25% الباقية في وظائف أخرى.

وفيما يخص المؤهل العلمي تبين أن المراجعين الخارجيين جميعاً من المتحصّلين على شهادات جامعية أو شهادة دراسات عليا وبالنسبة للمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة فإن 78.12% منهم من الحاصلين على شهادة بكالوريوس، و 9.38% منهم حاصلين على درجة ماجستير وهذا مؤشر جيد على درجة المستوى العلمي لعينة الدراسة، أما نسبة 12.5% الباقية فهي من مؤهلات مختلفة مثل دبلوم متوسط وليسانس وغير ذلك.

وأظهر الجدول 2 (ملحق رقم 1) أيضاً

أن ما نسبته 48.57% من المراجعين الخارجيين تتجاوز سنوات خبرتهم 15 سنة، أما عن المشاركين من الشركات المساهمة الخاصة فكانت النسبة 43.75%.

بعد تفرغ استثمارات الاستبيان الخاصة بوجهة نظر المراجعين الخارجيين والمشاركين من الشركات المساهمة تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات كلٍّ من المراجعين الخارجيين والمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة كلٍّ على حدة، كذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي العينتين، كما تم ترتيب المتوسط الحسابي لإجمالي العينتين ترتيباً تنازلياً كما هو مبين في الجدول 3 (ملحق رقم 2) لتحديد الاتجاه العام لمدى أهمية العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة لكلا العينتين، حيث يظهر أن الاتجاه العام لوجهتي نظر المراجعين الخارجيين والمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة، يشير إلى أن سلامة نظام الرقابة الداخلية، وحجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة - عوامل خاصة

بالشركة الخاضعة لعملية المراجعة -، وصعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها هي عوامل هامة جداً في تحديد أتعاب عملية المراجعة - عامل خاصة بعملية المراجعة -، بينما اعتبرت باقي العوامل عوامل هامة في تحديد أتعاب عملية المراجعة. كذلك تم اختبار معنوية الفرق بين متوسطي المراجعين الخارجيين والمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة وذلك لتحديد ما إذا كانت الفروق بين متوسطي العينتين هي فروق ذات دلالة إحصائية أم أنها فروق عائدة للصدفة، ومن خلال نفس الجدول (3) يتضح بعد إجراء اختبار t لعينتين مستقلتين أن النتائج المتحصل عليها تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات المراجعين الخارجيين والمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة عند مستوى المعنوية 0.05 بإستثناء العامل (مسؤولية المراجع بخصوص عملية المراجعة، ومدى تعرضه للمخاطر)، حيث أظهر الاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهما.

1.8 تحليل وجهة نظر المراجعين الخارجيين

بعد أن تم تحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين إجابات المراجعين الخارجيين والمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة تم اختبار فرضيات الدراسة وتحديد أهمية كل عامل من العوامل من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة كل على حدة باستخدام اختبار t.

ومن خلال البيانات المعروضة بالجدول 4 (ملحق رقم 3) يتضح فيما يخص المراجعين الخارجيين أنه تم رفض الفرضية الصفرية H_0 لعشر عوامل كما هو مبين في الجدول وهذا يعني أن هذه العوامل تعتبر عوامل هامة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، ويمثل ذلك قبول الفرضية الرئيسية للدراسة فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية المرتبطة بهذه العوامل على أنها عوامل هامة يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ورفض الفرضيات

ولاختبار فرضيات الدراسة وتحديد أهمية كل عامل من العوامل من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة تم تطبيق اختبار t باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإظهار قيمة t المحسوبة عند متوسط المجتمع $3.0^{(8)}$ ، كما تم اختيار القيمة 3.0 كمتوسط نظري لكونها الحد الفاصل بين كون العامل هاماً أو غير هام حيث أن مستوى كون العامل هاماً يكون أكبر من 3.0 أما إذا كان 3.0 أو أقل صار العامل غير هام.

ولقبول أو رفض فرضيات الدراسة فقد تم إعادة صياغتها بشكل إحصائي لتصبح على الكيفية التالية:

$$H_0 : \mu \leq 3.0$$

$$H_1 : \mu > 3.0$$

الفرعية الباقية على أنها عوامل غير هامة.

وبترتيب العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة حسب المتوسط الحسابي لوجهة نظر المراجعين الخارجيين نحصل على جدول 5 (ملحق رقم 4) ومن خلاله يتضح أنه من ضمن العوامل الهامة هناك عوامل اعتبرت هامة جداً من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وعلى رأسها سلامة نظام الرقابة الداخلية، وهذا ما يخالف بعض الدراسات السابقة حيث أنها كانت أقل أهمية في نتائجها ولم ترد ضمن العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة في بعضها الآخر، وقد يرجع كونها عاملاً هاماً جداً عند تحديد أتعاب عملية المراجعة لدى المراجعين الخارجيين إلى احتمال أنهم يلاحظون أن هناك قصوراً في أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة، قد يكون هذا القصور سببه أن نظام الشركات المساهمة الخاصة يعد من الأنظمة الحديثة محلياً ولا يزال في طور التنظيم، لذا فإنهم يعطون أهمية خاصة لأنظمة الرقابة الداخلية لما قد يترتب عليها من اتساع نطاق المراجعة

وبالتالي زيادة في التكاليف، بينما تعتبر سلامة أنظمة الرقابة الداخلية في الدول الأخرى من الأمور المسلم بها.

يلي سلامة نظام الرقابة الداخلية في الأهمية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، ويلاحظ أن هذا العامل يرتبط بعامل آخر اعتبره المراجعون الخارجيون هاماً جداً وهو الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وهذا يعد من الأمور المنطقية حيث أنه كلما كبر حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة كلما تطلب الأمر وقتاً أكثر في تنفيذ العملية مما يترتب عليه تكاليف أكبر، وتشير النتائج أيضاً إلى أن صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها تُعد من العوامل الهامة جداً والتي تلي حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة، بينما اعتبر المراجعون الخارجيون أن باقي العوامل لا تُعد من العوامل الهامة جداً في تحديد أتعاب عملية المراجعة، ولعل هذه النتائج في مجملها تتفق مع النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة .

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أيضا بأن العوامل المرتبطة بتوقيت تقديم تقرير عملية المراجعة لا تحضي باهتمام يذكر لدى المراجعين الخارجيين عند تحديد أتعاب عملية المراجعة وهذه العوامل هي درجة استعجال العميل لأداء الخدمة ووضع تاريخ محدد لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة، وتوقيت القيام بعملية المراجعة، مما يؤكد على أن تقديم القوائم المالية في موعدها لا يشكل أهمية لدى الشركات المساهمة الخاصة والمستخدمين لقوائمها المالية، وما يدعم هذا الافتراض هو تأخر صدور القوائم المالي في بعض الأحيان إلى عدة سنوات.

2.8 تحليل وجهة نظر الشركات المساهمة الخاصة

من تحليل بيانات المشاركين من الشركات المساهمة الخاصة يُظهر الجدول رقم (4) نتائج الاختبارات التي أجريت عليها والتي تم فيها رفض الفرضية الصفرية H_0 لجميع العوامل، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة H_1 أي أن هذه

العوامل تُعد عوامل هامة من وجهة نظر المشاركين من الشركات المساهمة الخاصة، ويمثل ذلك قبول الفرضية الرئيسية للدراسة لعينة الشركات المساهمة الخاصة فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية جميعها على اعتبارها عوامل هامة من وجهة نظرهم.

ومن خلال الجدول رقم (5) والذي تم فيه ترتيب العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر المشاركين من الشركات المساهمة الخاصة بالنسبة لقيم المتوسط الحسابي لتحديد أكثر العوامل أهمية، نجد أن وجهة نظرهم تتماشى مع وجهة نظر المراجعين الخارجيين إجمالاً في أن سلامة نظام الرقابة الداخلية يُعد من العوامل الهامة جداً في تحديد أتعاب عملية المراجعة، وهذا يؤكد على أن نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة يعاني من قصور، لذلك يؤخذ في الاعتبار لما قد يترتب عليه من زيادة في نطاق عملية المراجعة وما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف، وكذلك تعبر وجهة نظر المشاركين من الشركات المساهمة

الخاصة على أن لحجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة أهمية تلي سلامة أنظمة الرقابة الداخلية، غير أن المشاركين من الشركات المساهمة الخاصة يرون أن نظام تشغيل البيانات الذي تتبعه الشركة الخاضعة لعملية المراجعة يُعد أيضاً عاملاً هاماً جداً في تحديد أتعاب عملية المراجعة يلي سلامة نظام الرقابة الداخلية وحجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة بخلاف ما أظهرته نتائج المراجعين الخارجيين.

9 . النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

من خلال الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج التي أيدت الفرضيات وانفقت في مجملها مع الدراسات السابقة من أن أتعاب عملية المراجعة تتأثر بعدد من العوامل.

أ- أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بشكل عام بين وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة وينفقون بوجه عام على أن:

- سلامة نظام الرقابة الداخلية .

- حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة.

- صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها.

هي من العوامل الهامة جداً في تحديد أتعاب عملية المراجعة، بينما اعتبرت باقي العوامل عوامل هامة.

ب- وبعد تحليل وجهة نظر كل من المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة أثبتت الدراسة أن كل العوامل هي عوامل هامة ، إلا أنها تختلف في درجة الأهمية، حيث رأى المراجعين الخارجيين أن:

- سلامة نظام الرقابة الداخلية.

- حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة.

- صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها.

- الوقت الذي تستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

تعد من العوامل الهامة جداً في تحديد أتعاب عملية المراجعة، بينما اعتبروا أن العوامل التالية تُعد عوامل هامة في تحديد أتعاب عملية المراجعة وهذه العوامل هي:

- عدد المواقع المختلفة للشركة الخاضعة لعملية المراجعة.

- طبيعة نشاط الشركة ومدى حاجتها لخبرات وكفاءات متخصصة.

- نظام تشغيل البيانات الذي تتبعه الشركة الخاضعة لعملية المراجعة.
- خبرة المراجع الخارجي في مراجعة شركات مماثلة.
- مراعاة مستوى الأتعاب المألوفة والأتعاب السائدة.
- مسؤولية المراجع الخارجي بخصوص عملية المراجعة، ومدى تعرضه للمخاطر.
- وهذا ما يؤيد فرضية الدراسة فيما يتعلق بهذه العوامل على أنها هامة في تحديد أتعاب عملية المراجعة، بينما كان رأيهم محايداً فيما يخص العوامل التالية:
- درجة استعجال العميل لأداء الخدمة، ووضع تاريخ لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجع الخارجي.
- توقيت القيام بعملية المراجعة.
- حجم مكتب المراجعة وشهرته.
- ج- أما فيما يتعلق بالمشاركين من الشركات المساهمة الخاصة فقد أثبتت الدراسة أن العوامل التالية تُعد من وجهة نظرهم عوامل هامة جداً وهذه العوامل هي:
- سلامة نظام الرقابة الداخلية.
- حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة.
- نظام تشغيل البيانات الذي تتبعه الشركة الخاضعة لعملية المراجعة.
- بينما اعتبرت باقي العوامل عوامل هامة في تحديد أتعاب عملية المراجعة وهي:
- عدد المواقع المختلفة للشركة الخاضعة لعملية المراجعة.
- الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
- خبرة المراجع الخارجي في مراجعة شركات مماثلة.
- طبيعة نشاط الشركة ومدى حاجتها لخبرات وكفاءات متخصصة.
- صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها.
- مراعاة مستوى الأتعاب المألوفة والأتعاب السائدة.
- مسؤولية المراجع الخارجي بخصوص عملية المراجعة، ومدى تعرضه للمخاطر.
- درجة استعجال العميل لأداء الخدمة، ووضع تاريخ لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجع الخارجي.
- حجم مكتب المراجعة وشهرته.
- توقيت القيام بعملية المراجعة.

المراجعة كوضع نموذج يمكن من خلاله مساعدة المراجعين الخارجيين والجهات الخاضعة لعملية المراجعة في تحديد أتعاب عملية المراجعة استناداً على النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة .

الهوامش :

- 1- تتصف العينة العشوائية البسيطة بأنها أية مجموعة جزئية من المجتمع ، وبحجم معين ، لها نفس الفرصة (الاحتمال) لتختار كعينة من ذلك المجتمع [أبو صالح و عوض ، 1990:133] .
- 2- يعرف الثبات " بأنه الاتساق داخل عبارات المقياس والتجانس الكلي للمقياس .
- 3- صدق المقياس المقصود به " هو قدرة ذلك المقياس على قياس ما وضع من أجله أو مقياس السمة ، أو الظاهرة المراد قياسها " [الغريب : 1977، 670] .
- 4- الصدق الذاتي " هو صدق الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقية" [الغريب : 1977 ، 683] .
- 5- تشير أساليب الانحدار إلى الطرق المستخدمة للتوصل إلى معادلة لتوفيق البيانات المتاحة ويمكن استخدام هذه المعادلة في التقدير والتنبؤ ويسمى المتغير الذي قد نرغب في التنبؤ به أو تقديره بالمتغير التابع بينما يسمى المتغير الآخر بالمتغير المستقل هذا ما يطلق عليه الانحدار البسيط، أما الانحدار المتعدد فيأخذ في اعتباره تأثير متغيرين مستقلين أو أكثر على المتغير التابع .
- 6- حدث دمج بين بعض المكاتب الثمانية الكبرى سنة 1992 وأصبح يطلق عليها مجموعة الستة الكبرى [venkataraman and Govind, 1996 : 124] .
- 7- يحسب الصدق الذاتي بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات [الغريب : 1977 ، 683] .
- 8- بعد احتساب قيمة t المحسوبة تم مقارنتها مع قيمة t الجدولية والتي تم استخراجها من جدول الاختبار t عند درجة حرية $V=n-1$ (n عدد مفردات العينة) ومستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وتحديدًا إذا كنا نرفض أو نقبل فرضيات الدراسة .

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة في تحديدها لأهم العوامل المؤثرة في أتعاب عملية المراجعة ولكي تعم الاستفادة من هذه الدراسة نوصي بالتالي:

أ - نقترح بأن تعمل جهات الاختصاص متمثلة في نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وجهاز التفتيش والرقابة الشعبية المالية في السعي من أجل وضع ضوابط لتحديد حدٍّ أدنى وحدٍّ أقصى لمستوى الأتعاب تتناسب مع الجهد المبذول من المراجع الخارجي اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة من تحديدها لأهم العوامل التي تأخذ في الاعتبار عند تحديد أتعاب عملية المراجعة باعتبارها تعبر عن وجهة نظر القائمين بعملية المراجعة وهم المراجعون الخارجيون والجهات الخاضعة لعملية المراجعة متمثلة في الشركات المساهمة الخاصة.

ب- زيادة الاهتمام بموضوع تحديد الأتعاب لما له من أثر على استقلالية المراجع الخارجي وكذلك تأثيرها على جودة الخدمة المقدمة، والدعوة إلى القيام بدراسات أخرى متعلقة بأتعاب عملية

services in the UK – a Descriptive study” British Accounting Review (26 : 1994) pp 301-322.

- 3) Beattie, V., Goodacre, A., Pratt, K., and Stevenson, J. “ The determinants of audit fees – Evidence from the voluntary sector” Accounting and Business Research, London (31 Autumn : 2001) pp 243 – 270.
- 4) Briston, R., and Kedslie, M. “ Must smaller firms continue to lose out? ” Accountancy (March : 1985) pp 163-164.
- 5) Chan, P. M., and D, Gwilliam. “ Determinants of Audit Fees for Quoted U. K. Companies” Journal of Business Finance and Accounting (20: 1993) pp 765 – 786.
- 6) Cullinan, C.p. “ Evidence of non-Big 6 market specialization and pricing power in a niche assurance service market” Auditing: A Journal of Practice and Theory (17 Supplement : 1998) pp 47-57.
- 7) Cullinan, C.p. “Audit pricing in the pension plan audit market” Accounting and Business Research (27 sprig :1997) pp 91- 98.
- 8) DeFond, M.L., Francis, J.R., and Wong, T.J. “ Auditor industry specialization and market segmentation: evidence from Hong Kong” Auditing: A Journal of Practice and Theory (19 : 2000) pp 49-66.
- 9) Felix, W. L. Jr., Gramling, A. A., and Maletta, M. J. “ The contribution of internal audits as a determinant of external fees and factors influencing this contribution” Journal of Accounting Research, Chicago (39: 2001) pp 513-534.
- 10) Firth, M., “ An Analysis of Audit Fees and Their Determination” Auditing: A Journal of Practice and Theory (Spring 1985) pp 23 – 37.

قائمة مراجع الدراسة : أولاً : المراجع العربية :

- 1) أبو صالح، محمد صبحي وعدنان محمد عوض. مقدمة في الإحصاء، (مركز الكتب الأردني، 1990).
- 2) أبو نصار، محمد حسين. العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة، مجلة دراسات، العدد 2، مجلد 26 (1999)، ص ص 397-411.
- 3) الحمود، تركي ومحمد إبراهيم. العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في دولة قطر، المجلة العلمية لكلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة قطر، عدد 7 (1996)، ص ص 53-80.
- 4) الحميد، عبد الرحمن إبراهيم. العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب المراجع القانوني : دراسة ميدانية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد 59 (سبتمبر 1988)، ص ص 71-95.
- 5) الحميد، عبد الرحمن إبراهيم. تحديد أتعاب المراجعة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة من وجهة نظر المراجعين القانونيين، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 7، العلوم الإدارية (1) (1995)، ص ص 53-97.
- 6) الغريب، رمزية. التقويم والقياس النفسي والتربوي، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، 1977).
- 7) راضي، محمد سامي. تحليل العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للمحاسبة، العدد 1، مجلد 2 (نوفمبر 1998)، ص ص 33-77.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1) Anderson, T., and D. Zeghal. “ The Pricing of Audit Services: Further Evidence from the Canadian Market” Accounting and Business Research (24: 1994) pp 195 – 207.
- 2) Beattie, v., and Fearnley, S. “The changing of the market for audit

- 11)Flesher, D. L. and Soroosh, J., " Factors Affecting Accounting Fees" The CPA Journal of Accountancy (July 1980) pp 27 – 32.
- 12)Francis, J. R., "The Effect of Audit Firm Size on Audit Prices a Study of The Australian Market" Journal of Accounting and Economics (August 1984) pp 133 – 151.
- 13)Francis, J. R., and D. T. Simon, " A Test of Audit Pricing in the Small – Client Segment of the U. S. Audit Market" The Accounting Review (January 1987) pp 145 – 157.
- 14)Francis, J.R., and D. J. Stocks. " Audit Prices Product Differentiation, and Scale Economies: Further Evidence from the Australian Market" Journal of Accounting Research (Autumn 1986) pp 383 – 393.
- 15)Gul, F. A., Chen, C. J. P. and Tsui, J. S. L. " Discretionary accounting accruals, managers' incentives, and audit fees" Contemporary Accounting Research, Toronto (20 Fall: 2003)pp 332-365.
- 16)Iyer, v., and Iyer, G. " Effect of Big 8 mergers on audit fees: evidence from the United Kingdom" Auditing: A Journal of Practie and Theory (15 : 1996) pp 123-132 .
- 17) Joshi, P. L., and Al-Bastaki, H. "Determinants of audit fees: evidence from the companies listed in Bahrain" International Journal of Auditing, (4 : 2000) pp 129-138.
- 18)Matthews, D. and Peel, M. J. " Audit fee determinants and large auditor premium in 1900" Accounting and Business Research, London (33 : 2003) p 137.
- 19)Menon, K., and Williams, D. D. " Long-term trends in audit fees" Auditing: A Journal of Practie and Theory (20 : 2001) pp 116-136.
- 20)Palmrose, Z., "Audit Fees and Auditor Size: Further Evidence" Journal of Accounting Research (Spring 1986) pp 97-110.
- 21)Peel, M. "UK auditor concentration: a descriptive note" Accounting and Business Research (27 : 1997) pp 311-322.
- 22)Rubin, M. A., "Municipal Audit Fee Determinants" The Accounting Review (2: 1988) , pp 219-236.
- 23)Simon, D. T. Ramanan, R. and Dugar, A., " The Market for Audit Services in India: An Empirical Examination" The International Journal of Accounting (Spring 1986)pp 27 – 35.
- 24) Simon, D. T., " The Audit Services Market Additionl Empirical Evidence" Auditing: A Journal of Practice and Theory (Fall 1985) pp 71 – 78.
- 25)Simon. D. T., and J. R. Francis, " The Effects of Auditor Change on Audit Fees: Tests of Price Cutting and Price Recovery" The Accounting Review (April 1988) pp 255 – 269.
- 26)Simunic, D., " Auditing Consulting and Auditor Independence" Journal of Accounting Research (Autumn 1984) pp 679 – 702.
- 27)Simunic, D.A, The "Pricing of Audit services: Theory and Evidence", Journal of Accounting Research, (Spring 1980), PP 161-190.
- 28)Taylor, M. and R. Baker., " An Analysis of the External Audit Fee" Accounting and Business Research (Winter 1981) pp 55-60.
- 29)Turpen, R. A., " Differential Pricing on Auditors Initial Engagements: Further Evidence" Auditing: A Journal of Practice and Theory (Spring 1990) pp 60 – 76.
- 30)Venkataraman, M. Iyer., and Govind, S. Iyer. " Effect of Big Mergers on Audit Fees Evidence From" The United

Kingdom, Auditing: A Journal of Practice and Theory (Fall 1996) pp 123 – 132.

31) Wallace, W. a., “ External Audit Fees: How Reasonable are They? ” Financial Executive (January 1984) pp 34 – 39.

32) Ward, D. D., Elder, R. J., and Kattelus, S. C. “ Further evidence on the determinants of municipal audit fees” The Accounting Review (69 April : 1994) pp 399-411.

ملحق 1
جدول رقم (2)
خصائص عينة الدراسة

سنوات الخبرة				المؤهل العلمي				الوظيفة			
الشركات		المراجعون		الشركات		المراجعون		الشركات		المراجعون	
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
18.75	6	5.71	2	78.12	25	80.00	28	0.00	0	100	35
21.88	7	31.43	11	9.38	3	17.14	6	34.38	11	0.00	0
15.62	5	14.29	5	0.00	0	2.86	1	37.50	12	0.00	0
25.00	8	11.43	4	12.50	4	0.00	0	3.12	1	0.00	0
18.75	6	37.14	13	--	--	--	--	25.00	8	0.00	0
100	32	100	35	100	32	100	35	100	32	100	35

ملحق 2
جدول رقم (3)
اختبار مدى التوافق والاختلاف بين إجابات المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة

نتيجة الاختبار	اختبار t لعينتين مستقلتين		Sig	الإحراف المعيول			المتوسط			البيان
	Sig (2-tailed)	Uneq		Equal	الإجمالي	الشركات	المراجعون	الإجمالي	الشركات	
لا توجد فروق	0.554	0.556	0.684	0.6503	0.6189	0.6835	4.6119	4.5625	4.6571	سلامة نظام الرقابة الداخلية .
لا توجد فروق	0.780	0.780	0.474	0.8134	0.8273	0.8117	4.3731	4.3438	4.4000	حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة .
لا توجد فروق	0.267	0.266	0.513	1.1862	1.2115	1.1581	4.0448	3.8750	4.2000	صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها .
لا توجد فروق	0.889	0.890	0.398	0.9127	0.7822	1.0290	3.9851	3.9688	4.0000	الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة .
لا توجد فروق	0.930	0.930	0.420	1.1862	1.2309	1.1617	3.9552	3.9688	3.9429	عدد المواقع المختلفة للشركة الخاضعة لعملية المراجعة .
لا توجد فروق	0.266	0.272	0.174	1.0663	0.8975	1.1966	3.8806	4.0313	3.7429	نظام تشغيل البيانات التي تتبعه الشركة الخاضعة لعملية المراجعة .
لا توجد فروق	0.629	0.631	0.619	1.1361	1.0583	1.2148	3.8358	3.9063	3.7714	طبيعة نشاط الشركة ومدى حاجتها للقرارات وكفاءات متخصصة في مجال معين .
لا توجد فروق	0.481	0.484	0.144	1.2901	1.1897	1.3842	3.8209	3.9375	3.7143	خبرة المراجع في مراجعة شركات مماثلة .
لا توجد فروق	0.176	0.180	0.154	0.9840	0.8701	1.0667	3.6119	3.7813	3.4571	مراعاة مستوى الأخطار المتوقعة والأخطار السائدة .
توجد فروق	0.419	0.425	0.028	1.3274	1.1426	1.4821	3.5821	3.7188	3.4571	مستوى المراجع بخصوص عملية المراجعة ، ومدى تعرضه للأخطار .
لا توجد فروق	0.367	0.374	0.083	1.1312	0.9136	1.3009	3.4328	3.5625	3.3143	درجة استغلال العميل لأداء الخدمة ، ووضع تاريخ محدد لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة .
لا توجد فروق	0.283	0.288	0.105	1.1255	0.9817	1.2401	3.2836	3.4375	3.1429	توقيت القيام بعملية المراجعة .
لا توجد فروق	0.130	0.133	0.135	1.1875	1.0453	1.2834	3.2090	3.4375	3.0000	حجم مكتب المراجعة وشهرته .

* تمت المقارنة عند مستوى المعنوية 0.05 لتحديد مدى التوافق والاختلاف .

ملحق 3

جدول رقم (4)

نتائج اختبار t على إجابات المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة

البيان	نتيجة اختبار t		قيمة t المحسوبة		الاحتراف المعياري		المتوسط	
	الشركات	المراجعون	الشركات	المراجعون	الشركات	المراجعون	الشركات	المراجعون
1 - حجم الشركة الخاصة لعملية المراجعة.	رفض	رفض	9.188	10.204	0.8273	0.8117	4.3438	4.4000
2 - حجم مكتب المراجعة وشهرته.	رفض	قبول	2.368	0.000	1.0453	1.2834	3.4375	3.0000
3 - خبرة المراجع في مراجعة شركات مماثلة.	رفض	رفض	4.458	3.053	1.1897	1.3842	3.9375	3.7143
4 - طبيعة نشاط الشركة ومدى حاجتها لخبرات وكفاءات متخصصة في مجال معين .	رفض	رفض	4.844	3.757	1.0583	1.2148	3.9063	3.7714
5 - نظام تشغيل البيانات الذي تتبعه الشركة الخاصة لعملية المراجعة .	رفض	رفض	6.500	3.673	0.8975	1.1966	4.0313	3.7429
6 - مراعاة مستوى الأتعاب المألوفة والأتعاب السائدة.	رفض	رفض	5.079	2.535	0.8701	1.0667	3.7813	3.4571
7 - عدد المواقع المختلفة للشركة الخاصة لعملية المراجعة .	رفض	رفض	4.452	4.802	1.2309	1.1617	3.9688	3.9429
8 - صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها .	رفض	رفض	4.086	6.130	1.2115	1.1581	3.8750	4.2000
9 - سلامة نظام الرقابة الداخلية .	رفض	رفض	14.281	14.343	0.6189	0.6835	4.5625	4.6571
10 - مسنولية المراجع بخصوص عملية المراجعة، ومدى تعرضه للمخاطر .	رفض	رفض	3.559	1.825	1.1426	1.4821	3.7188	3.4571
11 - الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.	رفض	رفض	7.006	5.749	0.7822	1.0290	3.9688	4.0000
12 - توقيت القيام بعملية المراجعة .	رفض	قبول	2.521	0.682	0.9817	1.2401	3.4375	3.1429
13 - درجة استعجال العميل لأداء الخدمة، ووضع تاريخ محدد لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة.	رفض	قبول	3.483	1.429	0.9136	1.3009	3.5625	3.3143

ملحق 4
جدول رقم (5)

ترتيب العوامل المؤثرة في تحديد اعباء عملية المراجعة حسب المتوسط الحسابي

ترتيب العوامل من وجهة نظر الشركات المساهمة الخاصة حسب المتوسط الحسابي		ترتيب العوامل من وجهة نظر المراجعين الخارجيين حسب المتوسط الحسابي	
المتوسط	العوامل المؤثرة في تحديد اعباء عملية المراجعة	المتوسط	العوامل المؤثرة في تحديد اعباء عملية المراجعة
4.5625	سلامة نظام الرقابة الداخلية .	4.6571	سلامة نظام الرقابة الداخلية .
4.3438	حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة .	4.4000	حجم الشركة الخاضعة لعملية المراجعة .
4.0313	نظام تشغيل البيانات الذي تتبعه الشركة الخاضعة لعملية المراجعة .	4.2000	صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها .
3.9688	عدد المواقع المختلفة للشركة الخاضعة لعملية المراجعة .	4.0000	الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة .
3.9688	الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة .	3.9429	عدد المواقع المختلفة للشركة الخاضعة لعملية المراجعة .
3.9375	خبرة المراجع في مراجعة شركات مماثلة .	3.7714	طبيعة نشاط الشركة ومدى حاجتها لخدمات وكفاءات متخصصة في مجال معين .
3.9063	طبيعة نشاط الشركة ومدى حاجتها لخدمات وكفاءات متخصصة في مجال معين .	3.7429	نظام تشغيل البيانات الذي تتبعه الشركة الخاضعة لعملية المراجعة .
3.8750	صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها .	3.7143	خبرة المراجع في مراجعة شركات مماثلة .
3.7813	مراجعة مستوى الأتعاب المألوفة والأتعاب السائدة .	3.4571	مراجعة مستوى الأتعاب المألوفة والأتعاب السائدة .
3.7188	مسؤولية المراجع بخصوص عملية المراجعة، ومدى تعرضه للمخاطر .	3.4571	مسؤولية المراجع بخصوص عملية المراجعة، ومدى تعرضه للمخاطر .
3.5625	درجة استيعاب العميل لأداء الخدمة، ووضع تاريخ محدد لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة .	3.3143	درجة استيعاب العميل لأداء الخدمة، ووضع تاريخ محدد لإنهاء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة .
3.4375	حجم مكتب المراجعة وشهرته .	3.1429	توقيت القيام بعملية المراجعة .
3.4375	توقيت القيام بعملية المراجعة .	3.0000	حجم مكتب المراجعة وشهرته .

إيجاد النموذج العشوائي للتنبؤ بمعدل درجات الحرارة العظمى
لمدينة بنغازي باستخدام أساليب التنبؤ الموسمي

د. فارس طاهر*

أ. عبدالرحمن العقيلي**

1. المقدمة

والتي تعتمد على الانحدار الذاتي والأوساط المتحركة الموسمية. ولذلك كان هدف هذا البحث هو إيضاح هذه الطرق الثلاثة للمعالجة الموسمية إيضاح هذه الطرق الثلاثة والحصول على أفضل النتائج في التنبؤات الموسمية من الطرق الثلاثة للتنبؤات بالمعدلات الشهرية لدرجات الحرارة العظمى لمدينة بنغازي وذلك لأهمية هذه الظاهرة في التأثير على الكثير من المجالات الصناعية والزراعية في الحياة البشرية .

و تُعد طريقة التحليل من أقدم طرق معالجة السلاسل الزمنية ، فقد اقترحت في أوائل القرن العشرين وتتألف من

تسلك الكثير من الظواهر الطبيعية سلوك الموسمية في ظهورها وذلك يأتي من طبيعة سلوك المواسم الأربعة و بذلك فإن الكثير من السلاسل الزمنية تظهر بمظهر الموسمية وهي ظاهرة إعادة السلسلة لنفسها بعد فترة من الزمن تكون دائماً متساوية، وهناك عدة طرق لمعالجة ونمذجة مثل هذا النوع من السلاسل الزمنية منها طريقة التحليل والتي تعتمد على النموذج الضربي أو النموذج الجمعي. أما الطريقة الثانية لمعالجة السلاسل الموسمية تسمى بطريقة ونتر الموسمية بثلاث معالم، فيما تتمثل الطريقة الثالثة لمعالجة السلاسل الموسمية في طريقة بوكس جنكنز المضاعفة الموسمية

* محاضر ، قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا .

** محاضر ، قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا .

- قدم هذا البحث وُقبل للنشر عام 2005 ف

اتجاهين الأول في دراسة الارتباطات
التتابعية بين المتغيرات والاتجاه الثاني
هو دراسة الدورية وبالتالي محاوله عزل
مركبة من التغيرات الموسمية والتغيرات
الأخرى . وكانت أول المحاولات التي قام
بها العالم Peyting عام 1884 وذلك
بإزالة الاتجاه وبعض التأثيرات الموسمية
عن طريق أخذ المعدلات ، وفي عام
1901 قام العالم Hooker باستخدام
طريقة أكثر دقة في إزالة الاتجاه ، وقد
تتابعت المحاولات من قبل كل من
Spencer عام 1904 وكذلك Anderson
و Nochmels عام 1914 والذي عمم
أسلوب إزالة الاتجاه ، وفي عام 1930
قدم Macauly أسلوب التحليل المعروف
اليوم وفي عام 1957 أوجد Skishkin
نظام باستخدام الحاسب الآلي لإيجاد
الحسابات اللازمة في طريقه التحليل .

أما طرق التمهيد فقد اشتقت عام
1956 من قبل Brown و Merey عام
1961 وكذلك Brown عام 1963 وأعمال
إضافيه قام بها Desopo عام 1961 وفي
عام 1976 قام الباحثان Box و Jenkins
باشتقاق نماذج ARIMA والتي سميت

بإسميهما والتي تطبق لغرض التنبؤ
والسيطرة.

2. الجانب النظري :

1.2 طريقه التحليل

decomposition method

تعتمد طريقة التحليل على تجزئة
السلسلة الزمنية إلى أربعة مركبات ،
وهي مركبة الاتجاه T_t ومركبة الدورية
 C_t ومركبة الخطأ E_t ومركبة الموسمية
 I_t وأن السلسلة الزمنية X_t يمكن أن
تجزأ بطريقتين الأولى تدعى بالنموذج
الجمعي بحيث يكون النموذج بالصيغة
الآتية:

$$X_t = I_t + T_t + C_t + E_t.$$

أما الثانية فتدعى بالنموذج الضربي
Multiplicative model بحيث أن
النموذج يأخذ الصيغة الآتية:

$$X_t = I_t * T_t * C_t * E_t$$

والتي تدعى بطريقة النسبة للأوساط
المتحركة The ratio-to-moving
average method .

2.2 طريقه ونتر للتنبؤ الموسمي

Winters method in seasonality forecasting

تبنى طريقة ونتر على ثلاث معادلات تمهيداً، الأولى للإستقرارية والثانية للاتجاه والثالثة للموسمية وبذلك فإن هذه الطرق تمتلك ثلاث معالم وهي α و β و γ وأن المعادلات الثلاثة تأخذ الشكل الآتي:

$$S_t = \alpha X_t / I_{t-1} + (1-\alpha)(S_{t-1} + b_{t-1})$$

$$I_t = \beta X_t / S_t + (1-\beta)I_{t-1}$$

$$B_t = \gamma(S_t - S_{t-1}) + (1-\gamma)b_{t-1}$$

أما معادلة التنبؤ للفترة $t+m$ فتكتب بالشكل الآتي:

$$F_{t+m} = (S_t + b_t m) I_{t-L+m}$$

حيث أن L تمثل طول الموسم و m الفترة المستقبلية بعد الفترة t لغرض التنبؤ . أما التقديرات الأولية بهذه الطريقة فتكون كما يأتي:

$$S_{t+1} = X_{L+1}$$

وتتلخص طريقة إيجاد المركبات بان نجد أولاً الأوساط المتحركة بطول الموسم M_t والتي تحتوي على مركبتي الاتجاه T_t و C_t ، ثم نفصل هاتين المركبتين في السلسلة الأصلية فنستخرج مركبتي الموسم والخطأ العشوائي وبعد ذلك نستطيع أن نجد مركبه الموسم من إيجاد متوسطات كل موسم للبيانات المتاحة وبذلك نستطيع أن نفصل هذه المركبة لتبقى مركبة الخطأ العشوائي فقط. ثم نقوم بإيجاد مركبة الاتجاه من تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS وبذلك نستطيع أن نفصل مركبة الاتجاه من M_t التي أوجدناها لتبقى مركبة الدورية C_t ونقوم باستخدام أسلوب القسمة في استخراج المركبات من النموذج الضربي وأسلوب الطرح في استخراج المركبات من النموذج الجمعي ، ويُعد حساب مركبة الدورية في المستقبل من أهم الحسابات لأنها تحتاج إلى معرفة مسبقة بالمستوى الاقتصادي أو النشاط الصناعي خلال الفترة التي ينبغي إجراء تنبؤات لها .

وكذلك فإن :

$$I_1 = X_1 / X^- \quad \text{و} \quad I_2 = X_2 / X^- \quad \dots$$

$$X^- = \sum X_i / L \quad \text{حيث أن} \quad I_L = X_L / X^-$$

وكذلك فإن :

$$b_{L+1} = \frac{(X_{L+1} - X_1) + (X_{L+2} - X_2) + (X_{L+3} - X_3)}{3L}$$

3.2 طريقه بوكس جنكنز الموسمية

The Seasonality Box Jenkins Method

تعد طريقه بوكس جنكنز من أفضل الطرق في بناء النماذج لتحليل السلاسل الزمنية ، وبنفس الوقت فإنها تحتاج إلي دراسة دقيقة وفهم دقيق لجميع مراحل الطريقة ، حيث يمكن أن نعلم مصطلحات نماذج ARIMA الاعتيادية إلي نماذج لغرض معالجة الموسمية ، وذلك بأن نقترح نماذج AR موسمية ذات الرتبة P ونماذج MA موسمية ذات الرتبة Q وكذلك أخذ الفرق الموسمي D، إذن يكتب النموذج الموسمي كما يأتي:

$$ARIMA(p, d, q)(P, D, Q)^s$$

و s يمثل طول الموسم وأن (p,d,q) تمثل الجزء غير الموسمي وأن (P,D,Q)^s تمثل جزء الموسم بطول S .

لنفرض إن السلسلة Z_T تحتوي على الموسمية وقد طبقنا النموذج غير الموسمي $\Phi_p(B)(1-B)^d Z_t = \Theta_q(B)b_t$ فإن سلسلة البواقي (b_t) سوف لا تكون سلسلة عشوائية ، وإنما تحتوي على ارتباطات غير موضحة بين الفترات ، وإذا فرضنا :

$$\rho_{js} = \frac{E(b_{t-js} - \mu_b)(b_t - \mu_b)}{\sigma_b^2}$$

$$j = 1, 2, 3, \dots$$

تمثل داله الارتباط الذاتي ل (b_t) فإنها تمثل العلاقة غير الموضحة بين الفترات الموسمية والذي يمكن أن يمثل كذلك بنموذج ARIMA كما يأتي:

$$\Phi_p(B^s)(1-B^s)^D b_t = \Theta_Q(B^s) a_t$$

where

$$\Theta_Q(B^s) = 1 - \Theta_1 B^s - \Theta_2 B^{2s} - \dots - \Theta_Q B^{Qs}$$

$$\Phi_p(B^s) = 1 - \Phi_1 B^s - \Phi_2 B^{2s} - \dots - \Phi_p B^{ps}$$

حيث تشير S إلى فترة الموسم ومثال ذلك النموذج $ARIMA(0,1,1)(0,1,1)_2$ والذي يمثل بالشكل الآتي:

$$(1-B)(1-B^2)Z_t = (1-\theta B)(1-\theta B^2)a_t$$

ولغرض تشخيص النماذج الموسمية، يمكن أن نستخدم دالة الارتباط الذاتي ACF ودالة الارتباط الذاتي الجزئي PACF، حيث أن دالة ACF لها خاصية القطع في نماذج الأوساط المتحركة عند الفترة (q) غير الموسمية و الفترة Q الموسمية وكذلك فإن دالة PACF لها خاصية القطع في نماذج الانحدار الذاتي عند الفترة p للنماذج غير الموسمية و الفترة P عند النماذج الموسمية، وقد ذكر العالم Wei عام 1990 أن ACF تعتبر من أفضل الأساليب في تشخيص النماذج الموسمية.

ولغرض تقدير معالم النموذج الموسمي يمكن أن نستخدم نفس طرق التقدير للنماذج غير الموسمية و التي منها طريقة العزوم Moment Method أو

هي متعددات حدود إلى B^s بجذور تقع خارج دائرة الوحدة وأن a_t يمثل حد الخطأ العشوائي بمتوسط صفري. ومن ذلك فإن النموذج الموسمي المضاعف لبوكس جنكنز يمكن أن يكتب كما يأتي:

$$\Phi_p(B^s)\phi(B)(1-B)^d(1-B)^{D_t} = \theta_q(B)\Theta_Q(B^s)a_t$$

حيث أن

$$Z_t = \begin{cases} Z_t - \mu & \text{if } d=D=0 \\ Z_t & \end{cases}$$

O/W

وأن الجزء $\Phi_p(B), \theta_q(B)$ يسمى عوامل الانحدار الذاتي والأوساط المتحركة الاعتيادية على التوالي وأن $\Phi_p(B^s), \Theta_Q(B^s)$ تسمى عوامل الانحدار الذاتي والأوساط المتحركة الموسمية على التوالي وأن النموذج يمكن أن نرمز له كما يأتي:

$$ARIMA(p, d, q)(P, D, Q)_s$$

و $\rho^{\wedge}_i^2$ يمثل الارتباط الذاتي للأخطاء
عند الفترة المزاحة (i) وأن

$$Q \propto \chi_{k-m}^2$$

أي أن هذه الاحصاءه تتوزع مربع كاي
بدرجات حرية (k-m) .

3. الجانب التطبيقي :

تم دراسة سلسلة معدلات درجات
الحرارة العظمى الشهرية لمدينة بنغازي
للفترة من سنة 1991 ولغاية نهاية سنة
2000 حيث كانت السلسلة مؤلفة من 120
مفردة تمثل المعدل الشهري لدرجات
الحرارة العظمى وقد تم رسم هذه السلسلة
في الشكل رقم (1) والذي يوضح شكل
الموسمية الموجودة في هذه السلسلة.

ويمكن أن نلاحظ وجود الموسمية
من رسم سلسلة البيانات وسوف يتضمن
الجانب التطبيقي الآتي:

طريقة الإمكان الأعظم التقريبية
Approximate Maximum Likelihood
Method أو طريقه الإمكان الأعظم
غير التقريبية Exact Maximum
Likelihood Method والتي تعتمد على
تعظيم الدالة .

$$\ln \ell(\phi, \Phi, \theta, \Theta, \mu, \sigma_a^2) = \frac{n}{2} \ln(2\pi\sigma_a^2) - \frac{S_*(\phi, \Phi, \theta, \Theta, \mu)}{2\sigma_a^2}$$

حيث أن :

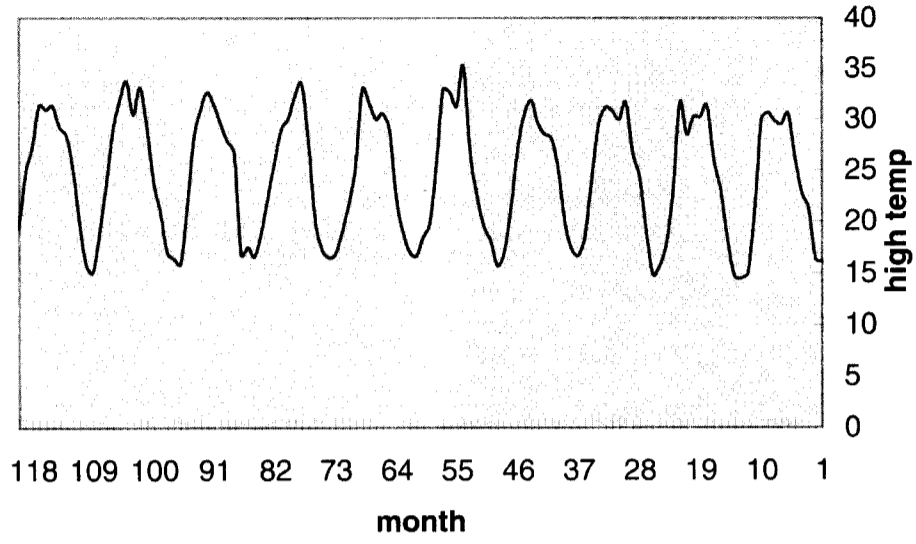
$$S_*(\phi, \Phi, \theta, \Theta, \mu) = \sum_{t=1}^n a_t^2(\phi, \Phi, \theta, \Theta, \mu | Z)$$

أما الاختبارات الخاصة بالمطابقة
Diagnostic Checking فتتم برسم دالة
ACF وكذلك دالة PACF للأخطاء
ونلاحظ هل يوجد نمط معين في هذه
الأخطاء وعندها نستطيع أن نحسب قبل
إحصاءه الاختبار المعدلة Q المقترحة من
Box و Pierce عام 1970 حيث أن:

$$Q = n(n+2) \sum_{i=1}^k (n-k) \rho^{\wedge}_i^2$$

الشكل رقم (1)
متوسطات درجة الحرارة العظمى لمدينة بنغازي

high temp.monthly mean



1.1.3 النموذج الضربي

Multiplicative Model

من تطبيق طريقة النموذج الضربي
للتحليل كانت معادلة خط الاتجاه العام
هي:

$$Y_t = 23.708 + 1.48E - 02 * t$$

وكانت مقاييس الموسمية Seasonal indices
كما يأتي:

1.3 تطبيق طريقة التحليل

Decomposition Method

تم تطبيق طريقة التحليل باستخدام
البرنامج الجاهز Minitab على البيانات
المؤلفة من 120 مشاهدة لسلسلة
متوسطات درجة الحرارة العظمى لمدينة
بنغازي باستخدام النموذج الضربي
والنموذج الجمعي كما يأتي:

Period	1	2	3	4	5	6
index	.653	.677	.773	.97	1.135	1.278
Period	7	8	9	10	11	12
index	1.226	1.282	1.247	1.123	.8935	.7403

وقد كانت دقة النموذج باستخدام مقاييس
متوسط الأخطاء النسبية والذي يرمز له
بالرمز MAPE مساوياً إلى 4.5066
وكذلك متوسط الانحرافات المطلقة MAD
مساوي إلى 1.0652 أما متوسط مربعات
الانحرافات فقد كان مساوي إلى 2.008 .
أما التنبؤات لمدة 24 شهراً فقد كانت كما
يأتي:

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
16.7	17.3	19.7	24.8	29	32.7	31.4	32.8	31.9	28.8	22.9	19
13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
16.8	17.4	19.9	25	29.2	32.9	31.6	33.1	32.2	29	23.1	19.1

Minitab وقد كانت معادلة خط الاتجاه
العام كما يأتي :

$$Y_t = 23.708 + 1.48E - 02 * t$$

وكانت مقاييس الموسمية كما يأتي :

2.1.3 طريقه النموذج الجمعي Additive Model

تم تطبيق طريقه النموذج الجمعي
للتحليل باستخدام البرنامج الجاهز

Period	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
indices	-8.7	-8.1	-5.5	-7	3.3	6.9	5.5	7	6.1	-1.3	-2.5	-6.5

وكانت التنبؤات لمدة 24 شهراً فقد كانت
كما يأتي:

أما مقاييس دقة النموذج فقد كانت كما
يأتي:

$$MAPE=4.559$$

$$MAD=1.0738$$

$$MSD=2.002$$

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
16.8	17.4	20.1	24.9	29	32.5	31.1	32.6	31.7	28.7	23.2	19.2
13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
17	17.6	20.2	25	29.1	32.6	31.2	32.8	31.9	28.9	23.3	19.4

$$MAPE=6.275$$

$$MAD=1.442$$

$$MSD=3.51$$

$$\alpha_1 = 0.1, \alpha_2 = 0.2, \alpha_3 = 0.1 \quad (2)$$

وكانت معايير الدقة المستخدمة كما يأتي:

$$MAPE=6.04$$

$$MAD=1.395$$

$$MSD=3.149$$

$$\alpha_1 = 0.2, \alpha_2 = 0.2, \alpha_3 = 0.2 \quad (3)$$

وكانت معايير الدقة المستخدمة كما يأتي:

$$MAPE=5.947$$

$$MAD=1.397$$

$$MSD=3.312$$

ويمكن أن نلاحظ أن دقة استخدام
الطريقتين متقاربة من بعضها في حالة
النموذج الجمعي أو النموذج الضربي.

2.3 طريقه ونترفي التنبؤ الموسمي

Winter Method in Seso-nality
Forecasting

تم تطبيق طريقة ونترفي التنبؤ
الموسمي باستخدام البرنامج الجاهز
Minitab وقد كانت النتائج حسب المعالم
مطابقه كما يأتي:

$$\alpha_1 = 0.1, \alpha_2 = 0.2, \alpha_3 = 0.3 \quad (1)$$

وكانت معايير الدقة المستخدمة كما يأتي:

كانت التنبؤات والحدود العليا والدنيا لمدة
24 شهراً كما يأتي :

والتي تعتبر أفضل المعالم لذلك تم
اختيارها كمعالم لنموذج ونتر الموسمي
بثلاث معالم وعند تطبيق التنبؤات فقد

Period	Forecast	Lower	Upper
1	16.6	13.2	20.1
2	17.3	13.8	20.8
3	20.0	16.4	23.6
4	25	21.3	28.6
5	29.5	25.7	33.2
6	32.9	29.1	36.8
7	32.7	28.7	36.6
8	33.7	29.6	37.7
9	33	29	37.3
10	29.6	25.4	33.8
11	24.4	20.1	28.8
12	19.5	15.1	24
13	17.5	13	22.1
14	18.2	13.5	22.9
15	21.1	16.3	25.9
16	26.3	21.4	31.2
17	31	26	36.1
18	34.7	29.5	39.9
19	34.4	29.1	39.7
20	35.4	30	40.9
21	34.9	29.3	40.4
22	31.1	25.4	36.8
23	25.7	19.9	31.5
24	20.5	14.6	26.5

3.3 طريقة بوكس جنكنز الموسمية

The Seasonality Box and Jenkins Method

تم تطبيق نموذج بوكس جنكنز الموسمي ولغرض اختيار أفضل نموذج تم تطبيق النماذج الآتية :

1. تم تطبيق النموذج $ARIMA(2,0,1)(2,0,1)$ وقد كانت مجموع مربعات البواقي S.S ومتوسط مربعات البواقي M.S كما يأتي:

S.S=304.905 , M.S= 2.698

2. تم تطبيق النموذج $ARIMA(2,0,0)(2,0,1)$ وكانت معايير الأخطاء كما يأتي:

S.S=309.849 , M.S=2.718

3. وكذلك تم تطبيق النموذج $ARIMA(2,0,2)(2,0,1)$ وكانت معايير الأخطاء كما يأتي:

S.S=269.832 , M.S=2.409

4. والنموذج $ARIMA(1,0,2)(2,0,1)$ S.S=309.548 , M.S=2.739

5. وقد تم تطبيق النموذج $ARIMA(3,0,2)(2,0,1)$ فكانت معايير الأخطاء كما يأتي:

S.S= 303.548 , M.S= 2.736

6. وكذلك تم تطبيق النموذج $ARIMA(2,0,3)(2,0,1)$ وكانت معايير الأخطاء كما يأتي:

S.S= 261.832 , M.S= 2.351

7. وأخيراً تم تطبيق النموذج الموسمي $ARIMA(2,0,3)(2,0,2)$ وكان النموذج يحمل أقل مجموع مربعات أخطاء كما في أدناه لذلك تم اختياره كنموذج ملائم للتنبؤ وقد تم تقدير المعالم الأولية والنهائية مع وجود الثابت كما يأتي:

$ARIMA(2,0,3)(2,0,2)_{12}$

Iter.	S.S.T	Param.										
0	4113	.1	.1	.1	.1	.1	.1	.1	.1	.1	.1	15.8
1	3342	.25	.21	.11	.09	.18	.24	.1	.08	.09	.09	10.7
2	2896	.4	.24	.1	-.06	.28	.31	.12	.05	-.06	-.06	8.48
...
25	266.3	1.73	-1	-.95	.05	1.5	-.53	-.25	-1.4	-.54	-.54	12.4

ومن ذلك فإن التقديرات النهائية

للمعالم كانت كما يأتي:

Type	Estimation	S.T.Dev
AR1	1.7328	0.0029
AR2	-1.000	0.0027
SAR 12	-0.9452	0.2609
SAR 24	0.0531	0.2612
MA1	1.4702	0.0223
MA2	-0.5247	0.0852
MA 3	-0.2512	0.0723
SMA 12	-1.4168	0.2176
SMA 24	-0.5397	0.2632
CONSTANT	12.4235	0.115
MEAN	24.5786	0.2274

أما مجموع مربعات الأخطاء
(البواقي) فقد كانت كما يأتي :

Residual S.S =253.986	M.s =2.309	DF=110
------------------------------	-------------------	---------------

وكان اختبار (Ljung-Box) كما يلي :

Modified	Box Pierce	(Ljung-Box)	Chi square	Statistic
Lag	12	24	36	48
Chi square	12.5(DF=3)	20.9(DF=15)	36.4(DF=27)	44.9(DF=39)

أما التنبؤات ولمدة 24 شهراً فقد
كانت كما يأتي مع حدود الثقة لكل تنبؤ
تحت مستوى معنوية 95% :

Period	Forecast	Lower	Upper
1	15.76	12.78	18.74
2	16.13	13.05	19.21
3	19.31	16.23	22.39
4	22.19	19.10	25.27
5	26.66	23.57	29.75
6	32.38	29.29	35.47
7	32.83	29.73	35.93
8	31.26	28.16	34.35

تابع الجدول السابق

Period	Forecast	Lower	Upper
9	30.50	27.40	33.60
10	26.47	23.37	29.57
11	23.50	20.39	26.60
12	19.58	16.47	22.69
13	16.51	13.09	19.97
14	16.62	13.14	20.11
15	18.47	14.98	21.96
16	23.8	20.30	27.29
17	26.85	23.35	30.36
18	28.58	25.07	32.09
19	32.27	28.76	35.79
20	32.34	28.82	35.85
21	30.57	27.05	34.09
22	26.64	23.11	30.17
23	22.45	18.91	25.98
24	18.28	14.74	21.83

2. إن طريقة التمهيد الأسي الثلاثي

الموسمية المعروفة بطريقة ونتر كانت أقل دقة من طريقة التحليل ، حيث حققت متوسط مربعات أخطاء أكبر من الطريقة السابقة ولكن تعتبر طريقة أسهل في عملية التطبيق من طريقة التحليل .

3. تعتبر طريقة بوكس جنكنز الموسمية من أفضل الطرق ، حيث حققت أقل مجموع مربعات أخطاء ، إضافة إلى

4. الاستنتاجات والتوصيات :

1.4 الاستنتاجات

1. إن استخدام طريقة التحليل بالنموذج الضربي أو بالنموذج الجمعي أعطت نتائج متقاربة من بعضها ، وقد كانت طريقة النموذج الجمعي أكثر دقة حيث كان متوسط مربعات الأخطاء أصغر في حاله النموذج الجمعي.

3 . عمل نماذج تنبؤ بمتوسطات درجات الحرارة العظمى الشهرية بمختلف أمانات الجماهيرية.

4. عمل نماذج تنبؤ بالظواهر المناخية الأخرى باستخدام نماذج بوكس جنكنز الموسمية .

قيامها بتحليل الأخطاء بشكل دقيق مما يوفر إمكانية دراسة خصائص الأخطاء الناتجة.

4. من استخدام طريقة ونتر الموسمية كانت المعالم التي تحقق أقل مجموع مربعات أخطاء هي :

$$\alpha_1 = 0.2, \alpha_2 = 0.2, \alpha_3 = 0.2$$

5. من استخدام طريقة بوكس جنكنز الموسمية كان النموذج المطابق ARIMA(2,0,3)(2,0,2)

$$\begin{aligned} & (1 - 1.733B + B^2)(1 + 0.945B^{12} - 0.053B^{24})x_t = \\ & 37 + (1 - 1.47B + 0.525B^2 + 0.25B^3)(1 + 1.417B^{12} + 0.54B^{24})a_t \end{aligned}$$

المصادر:

1. Abraham, B. and Ledolter, J. (1983), Statistical Method for forecasting, John Wiley New York.
2. Abraham and Ledolter, J. (1984), A note on inverse autocorrelations. Biometrika 71. 609-614.
3. Anderson, T. W. (1971) The Statistical Analysis of Time Series, John Wiley, New York.
4. Box, G. E. P and Pierce, D. A. (1970), Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive-Integrated Moving Average Time Series Models. JASA, 65, 1509-1525.
5. Box, G. E. P and Jenkins, G. M. (1976), Time Series Analysis: Forecasting and control, 2nd, Holden-Day, San Francisco.

2.4 التوصيات :

1. استخدام طريقه بوكس جنكنز الموسمية لغرض التنبؤ الموسمي والتي تعتبر من الطرق وأكثرها تقدما.
2. استخدام التنبؤات والنموذج المقترح في التنبؤ لدرجات الحرارة العظمى الشهرية لمدينة بنغازي في الدراسات المناخية .

6. Cuningood, L.A. and Wei, W.W.S (1986), Seasonal Adjustment of Time Series Using One Sided Filters, *Journal of Business and Economic Statistics*, 4, 473-484.
7. Fuller, W.A (1969) *Introductions to Statistical Time Series*, John Wiley, New York.
8. Hillmer, S.C An Approach to Seasonal Adjustment, *JASA*, 77, 63-70.
9. Pierce, D.A (1980) A survey of recent developments in Seasonal adjustment, *The American Statistician*, 34, 125-134.

الملحق

Year	JAN.	FEB.	MAR.	APR.	MAY	JUN.
1991	16.1	16.4	21.2	22.8	26.2	30.5
1992	14.5	14.7	18.2	23.0	26.0	31.3
1993	15.7	14.9	18.9	24.3	26.7	31.6
1994	16.7	17.3	19.9	25.2	28.1	28.5
1995	15.7	18.1	19.5	22.5	26.7	35.2
1996	16.7	17.0	18.9	22.3	29.0	30.5
1997	16.8	16.5	17.3	20.3	28.1	33.4
1998	16.6	17.5	16.8	26.6	27.8	29.5
1999	16.4	17.0	20.9	23.9	29.4	33.1
2000	15.1	15.8	20.0	25.1	28.4	29.2

Year	JUL.	AUG.	SEP.	OCT.	NOV.	DEC.
1991	29.5	29.8	30.6	30	21.1	15
1992	30.2	30.2	28.5	31.6	23.1	17.8
1993	29.9	30.8	31.1	29.5	24.3	18.7
1994	29.6	31.8	30.5	27.1	21.3	17.0
1995	31.3	32.6	32.9	25.5	19.8	18.4
1996	30.0	31.6	32.9	25.4	21.7	18.9
1997	32.2	30.0	29.0	25.9	22.4	18.6
1998	31.4	32.6	30.8	27.9	21.6	15.9
1999	30.4	33.7	31.8	28.9	23.6	18.9
2000	31.2	30.9	31.3	27.3	24.8	19.4

دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في تحفيز
الاستثمار في التقنية الملائمة للبيئة الليبية

د. سمير عبد الأمير الحسين *
أ. جاسم ناصر حسين **

تمهيد

يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي من الأنشطة المهمة ، لكون الزراعة من الفعاليات الاقتصادية التي لا يمكن الاستغناء عن منتجاتها مهما حدث من تطور تقني ، ولأنها المصدر الوحيد الذي يزود الإنسان والحيوان بالغذاء والمواد الأولية . وتتصف الزراعة بالمخاطرة واللايقين ، لتأثر النشاط الزراعي بالتغيرات البيئية التي تنعكس على الموارد الطبيعية من أرض ومياه وعوامل مناخية ، وما يقترن بذلك من أمراض وآفات قد تصيب المنتجات الزراعية ، وتؤدي إلى تدني الإنتاجية الزراعية .

لقد ساهم التطور العلمي في توفير التقنية الإنتاجية التي تتناسب مع الظروف البيئية ، وبالتالي تقليل درجة التقلبات في الإنتاجية إلى حد كبير مع توفير بعض الوسائل التنظيمية والأساليب العلمية في الإنتاج الزراعي ، ويتطلب نقل هذه التقنيات المناسبة للظروف البيئية تفاعل المؤسسات التمويلية والعلمية والإرشادية ، وتزداد أهميتها بسبب محدودية الموارد الطبيعية من أرض ومياه مقابل الزيادة المستمرة في السكان ، واستنادا لذلك فإن تنمية الإنتاجية في الوحدة الزراعية تعتبر من الأولويات من أجل رفع العوائد والدخول ، ولكي يتسنى تمويل مستلزمات

* استاذ مساعد ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا .

** محاضر ، قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا .

- قدم هذا البحث وقبل للنشر عام 2005 ف .

تطوير أساليب الري والإنتاج وإدخال التقنية بما يتناسب مع معطيات البيئة المحلية، ولهذا فإن بعض الباحثين يشير إلى أن تمويل إدخال التقنية في القطاع الزراعي عملية لا تتحمل التأجيل، إذ كلما مر الوقت دون الإعداد للمرحلة القادمة تفاقمت مشاكل الإنتاج، لان حضارة الموجة الثالثة تعتمد على التقدم التقني القائم على رفع الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، وباعتقادنا هناك ضرورة لإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي في ذلك للمبررات المشار إليها .

إن تحليل مؤشرات خطط التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الليبي يفيد بأن عملية تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي أعطيت الأولوية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة التوسع الأفقي والرأسي في الإنتاج الزراعي وصولاً لتحقيق ما يأتي :-

- 1- رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الاستراتيجية على الأقل .
- 2- توفير الموارد الأولية للصناعات

المحلية تحقيقاً لهدف التعويض عن الواردات .

3- تحقيق عدالة التوزيع بين الحضر والريف وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقائمة على الموازنة بين حقوق الأجيال الحالية والمقبلة تحقيقاً لمجتمع الرفاه .

وقد سعت إلى إدخال التقنية وتطوير المؤسسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف معتمدة على مصادر التمويل العامة والأهلية، مستهدفة من ذلك تحقيق ما يأتي :-

- زيادة الرقعة الزراعية وتطوير وتنظيم وسائل الري .

- إدخال ونشر التقنية الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية .

- تطوير أساليب جني المحصول للحد من فقدان .

- تطوير البنية التحتية في القطاع الزراعي والمتمثلة في الطرق الرئيسية والريفية .

- تطوير أساليب التسويق .

ورغم تحقق تطورات ملحوظة في بعض حلقات الإنتاج الزراعي، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الزراعي لا يتناسب مع الزيادة الطبيعية لسكان بالإضافة إلى تطوير وتحسين الطلب على الغذاء للفرد الواحد ساهم في زيادة حصة الفرد من الطلب على السلع الغذائية، مما أدى إلى نمو متصاعد في الواردات من السلع الزراعية الاستراتيجية، أدى إلى تكوين فجوة غذائية سجلت نموا سنويا مقداره (8.2 %) سنويا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، يتم تمويلها من عوائد النفط تلك الثروة الناضبة، وهذا يشكل ابتعاداً عن طموحات خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، ويعتقد بعض الباحثين بأن وراء ذلك ما يأتي :-

- 1- تدني إنتاجية الهكتار الواحد لمعظم المنتجات الزراعية بسبب :-
- عدم تناسب التقنيات المستخدمة مع الظروف الزراعية المحلية .
- عدم تفرغ الملاك للعمل المزرعي وبالتالي فقدان الطموح للتطوير .
- ضعف الترابط والتنسيق بين

المزارعين وأجهزة التمويل والإرشاد والبحث العلمي لنشر التقنية الملائمة للبيئة الليبية .

- 2 - المحددات الطبيعية للإنتاج الزراعي وتتجسد فيما يأتي :-
- محدودية الرقعة الزراعية وانخفاض الخصوبة في بعض المناطق .
- تدني معدلات هطول الأمطار وتذبذبها بين المواسم والسنوات .
- محدودية المياه الجوفية ويتوقع بأنها سوف تعجز عن مواكبة الطلب على المياه في المستقبل المنظور .

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور المصرف الزراعي على مستوى الجماهيرية وسهل بنغازي بشكل خاص انطلاقاً من الأهداف المرسومة له كمؤسسة تمويلية على رأس أهدافها تحقيق تنمية مستدامة في القطاع الزراعي وعدم اقتصار دوره على الأنشطة المصرفية من خلال تحليل المؤشرات الآتية :-

أ- دراسة نسبة تطور مبالغ قروض المصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي للقطاع الزراعي كمقياس لمدى تدفق التمويل لدفع عجلة الإنتاج والإنتاجية.

ب - تحليل الأهمية النسبية لتطور قروض المصرف الزراعي القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل مما يعكس فعالية المصرف في المساهمة في تحفيز الاستثمار لادخال التقنية المناسبة لمواجهة الشحة في المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة من خلال زيادة الاستثمار في المعدات الميكانيكية والاروائية والتقنيات البيولوجية والكيمائية .

ج - دور المصرف الزراعي في تحفيز الاستثمار في التقنيات الملائمة للبيئة اليبية من خلال توفير التمويل اللازم للمنتج الزراعي اليبية أو التشاركيات والشركات الزراعية لاقتناء مثل هذه التقنيات .

أولاً : أهمية دور المصرف الزراعي في تمويل الاستثمار في الدول النامية

تعتبر الزراعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن أن يستغنى عنها مهما حدث من تطور تقني ، لأنها المصدر

الوحيد للغذاء وربما الكساء في كل زمان ومكان . كما أن التطورات الاقتصادية في البلدان النامية قد زادت من الطلب على منتجات القطاع الزراعي ، ولكن في معظم هذه البلدان لا يتناسب نمو الإنتاج الزراعي مع نمو الطلب على منتجاته ، مما يزيد من الاعتماد على الاستيراد لسد هذه الفجوة ، ويعود ذلك إلى أن الزراعة في الدول النامية تعتمد على الأساليب الإنتاجية التقليدية ، وانخفاض نسبة المستخدم من رأس المال إلى بقية العناصر الأخرى نتيجة لانخفاض معدلات التراكم .

وتتمثل مظاهر هذا الانخفاض بما يأتي (1) :

- 1 . ضعف الهياكل الإنتاجية .
- 2 . انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مما انعكس على نسبة مساهمتها في الناتج القومي .
- 3 . انخفاض معدلات نمو رأس المال المستثمر في الزراعة ، إذ أن الزيادة السنوية المحققة في رأس المال عادة ما يذهب الجزء الأعظم منها إلى إحلال رأس المال العامل في الإنتاج .

اختلال هيكل توزيع رأس المال في
دخل القومي .

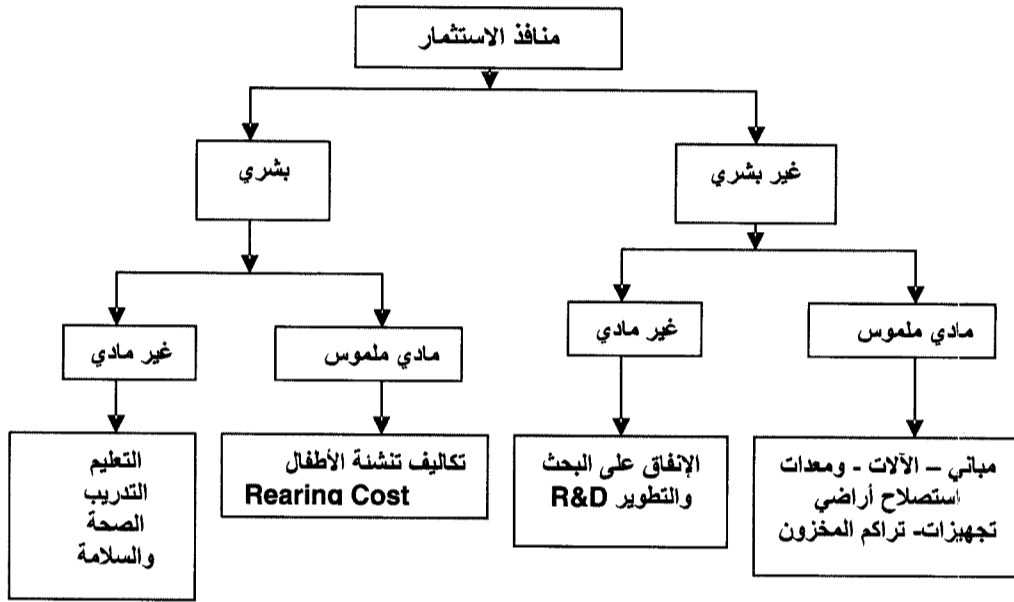
إن انخفاض معدلات الاستثمار
زراعي أدى إلى اعتماد أساليب إنتاج
ثيفة العمل واستخدام أقل قدر من رأس
مال . ويرجع ذلك إلى انخفاض مقدرة
مزارعين على الادخار نتيجة لما تنصف
ه الزراعة من تقلبات في الإنتاج بسبب
عوامل المناخية والطبيعية ، مع ارتفاع
و السكان وتصاعد الاستهلاك
مظهري، إلى جانب العوامل الذاتية
الموضوعية الأخرى . إذ يرى
(Herrick & Kindleberger) أن التقاليد
القيم الاجتماعية السائدة أكثر تأثيراً من
دخل نفسه على اتجاهات الاستثمار(2).

ونظراً لما يحتله رأس المال بشقيه
مادي والبشري في عملية التنمية
زراعية يؤكد كثير من الاقتصاديين على
همية تدفق التمويل للاستثمار في القطاع
زراعي ، وأن أي قصور في توفير
تمويل اللازم يعتبر عائقاً للنمو ويؤدي
لى آثار سيئة على الإنتاج والاستخدام(3)،

على أن يسبق ذلك قيام الدولة بالإففاق
على تطوير البنية الأساسية باعتباره
شرطاً أساساً للتنمية المستدامة ، والضعف
في ذلك يحد من تكامل الأسواق ويؤثر
سلباً على مؤثرات التنمية المكانية ، لما
لذلك من آثار ايجابية على نمو الاستثمار
الخاص(4)، كما أن تنمية الإنتاج والإنتاجية
في القطاع الزراعي تحتاج إلى التدفق
الاستثماري من خارجه لأنه يعاني أكثر
من غيره من القطاعات من انخفاض
مستوى دخل العاملين فيه إلى درجة لا
يتسنى لهم السيولة الكافية لاستخدامها في
تمويل شراء الآلات واستصلاح الأراضي
وتطوير أساليب الري والإنتاج وغيرها
من مستلزمات يتطلبها النشاط الزراعي
من أجل رفع الإنتاجية لزيادة العائد الذي
من شأنه أن يعمل على زيادة المدخرات
اللازمة لتمويل عملية الاستثمار فيه، لأن
عملية تمويل إدخال التقنية في القطاع
الزراعي عملية لا تتحمل التأجيل إذ كلما
مر الوقت دون الإعداد للمرحلة القادمة
تفاقت هموم التنمية لان حضارة الموجة
الثالثة تعتمد على التقدم التقني من أجل
رفع الإنتاجية في جميع القطاعات(5).

إن كل ما تقدم يؤكد على أهمية دور القطاع العام والأهلي لتمويل عملية الاستثمار في القطاع الزراعي ويعول على الجهازين المالي والمصرفي في ذلك من خلال القيام بالجهود لجمع المدخرات في الاقتصاد الوطني وتوجيهها لتمويل المشروعات في القطاعات المختلفة ومنها القطاع الزراعي . ولكن معظم المصادر تشير إلى أن القطاع الزراعي لم يحظ باهتمام المصارف التجارية إذ تتلأ في تقديم القروض لهذا النشاط بسبب

المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار في هذا القطاع (6). ومن هنا جاء اهتمامنا في هذه الدراسة بتحليل أهمية دور المصرف الزراعي في تمويل وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الزراعي ، إذ يمثل الاستثمار في هذا النشاط متغيراً تدفقياً يقابله التغير في تركيب رأس المال ونظيره الرصيدي ، والذي يصنف إلى عدة أشكال وفقاً للطبيعة أو الوظيفة ، والشكل التالي يمثل تصنيفات منافذ الاستثمار (7).



الشكل رقم (1) منافذ الاستثمار (8)

وتنميتها . ومن الصعب الفصل بين التأثيرات المتبادلة لكل من البيئة والنشاط الزراعي، فالبيئة تتأثر بالأساليب والأنماط الإنتاجية المختلفة لاستغلال الموارد(24) .

والتطور في الناتج المحلي الحقيقي بدوره يعتمد على مدى وفرة العناصر والموارد الطبيعية ، فضلا عن حجم المتاح من بيانات ومعلومات عن البيئة الزراعية والتي من خلالها يتم وضع السياسات وبرامج تطوير القطاع الزراعي وتحديد الأهداف . يضاف إلى ذلك أن توازن تلك السياسات واتجاه البرامج نحو تحقيق الأهداف التي ترمي إلى زيادة الإنتاجية .

حيث يعتمدان إلى حد كبير على تحليل الواقع والبيانات المتعلقة بالموارد الطبيعية السائدة في البيئة من حيث الكم والنوع ، والتوليفات الممكنة منها ثم القدرة على قياس تأثير مدخلات ومخرجات تلك البرامج على إمكانية تلك الموارد على التجدد والنمو المتواصل(25) .

وهنا تتشكل مساحة لوجود هيئات عامة لمراقبة نقل التقنية إلى البيئة المحلية

وتأثير ذلك بالإيجاب والسلب على الموارد الطبيعية ومحاولة تكييفها مع المتغيرات التي تحصل في البيئة(26) . وقد تمتد التأثيرات على الإنسان إذ هناك علاقة أساسية بين السكان والموارد الطبيعية والبيئة ، حيث حتمت المتغيرات المستجدة عالما يتطلب إدماج العنصر البيئي ضمن إشكالية السكان والموارد الطبيعية ، ومن هنا كان لابد من الأخذ بنظر الاعتبار البعد البيئي في برامج التنمية الزراعية .

2.3 مفهوم عملية البحث العلمي والتطوير الزراعي ومعايير اعتمادها لزيادة الإنتاجية .

البحث العلمي الزراعي عملية اقتصادية إنتاجية تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تطوير معرفة تقنية قائمة و/أو جديدة من شأنها التخفيف من حدة ضغوط العوامل المحلية المؤثرة على عملية الإنتاج الزراعي لسلعة معينة عبر رفع إنتاجيتها أو خفض تكلفة إنتاج الوحدة من السلعة أو الاثنين معا ، بشكل يتوافق مع الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ومن أجل معالجة هذه المشاكل
دعى بعض الباحثين إلى الحاجة
لتكييف هذه التقنيات لكي تتناسب مع البيئة
المحلية من خلال تعميق التعاون والتنسيق
بين مؤسسات ومعاهد البحث العلمي
والأجهزة الزراعية والإرشاد
والتمويل (23).

2 . 2 مفهوم البيئة وعلاقتها بالإنتاج الزراعي

إن زيادة الإنتاج الزراعي يمثل رافدا
مهما من روافد زيادة الإنتاج المحلي
الإجمالي في كثير من البلدان ، كما إن
الأنشطة الزراعية أكثر الأنشطة
الاقتصادية ارتباطا بالبيئة ، من تربة ومياه
ومناخ ومجال بيولوجي . وإذا كان توفر
الأراضي الزراعية والمياه العذبة يشكلان
شرطا ضروريا لوجود الإنتاج الزراعي ،
فإن درجات الحرارة والرطوبة وفترات
سطوع الشمس والكائنات الدقيقة
والعناصر الغذائية داخل التربة الزراعية ،
وكذلك الحيوانات والحشرات وغيرها ،
تشكل منظومة بيئية تعمل معا لتصنع
الشرط الكافي لقيام النشاط الزراعي

1- فقدان الأصناف المطورة من هذه
المراكز للمناعة الطبيعية التي تتصف بها
معظم الأصناف المحلية مما يؤدي إلى
استخدام كميات أكبر من المبيدات
الكيميائية التي تنعكس أثارها السلبية
على البيئة .

2- إن التوسع في استخدام الكيماويات من
أسمدة ومبيدات في الإنتاج الزراعي من
أجل رفع الإنتاجية الزراعية أدى إلى رفع
تكلفة الإنتاج وتورط المزارعين ذو
الدخول المحدودة بمشاكل المديونية .

3 - إن التوسع في استخدام المواد
الكيميائية أثر على جودة الأراضي
الزراعية والمياه الجوفية مما كان له أثار
سلبية على البيئة .

4- تركزت منافع هذه التقنيات لدى
المزارعين الكبار والمؤثرين اجتماعيا مما
وسع الفجوة في الدخل .

5 - التوسع في استخدام المكننة أدى إلى
استخدام الأراضي الحدية مما أثر على
الغطاء النباتي في الأراضي المخصصة
للرعي .

الإنسان في الأنشطة الطبيعية والإنسانية في ضوء توفر البيئة الأساسية للتقنية ، والتي تعتمد على وجود الكوادر العلمية والبحثية المدربة بالإضافة إلى مصادر التمويل الكافية وقواعد البيانات المتكاملة مما يساعد على استمرار البحث وظهور الابتكارات وتطوير التقنية(10).

والتقنية بهذا المفهوم ليست موجودة في التصاميم والتعليمات الفنية فقط بل تكون موجودة أيضا في طريقة تصرف وتفكير فريق إداري متكامل وكيفية تعامله مع البيئة المحيطة به، وهي بذلك تتعدى الأمور الفنية الصرفة لإنتاج مادة معينة إلى أمور أخرى تتصل بالمعرفة وكيفية استخدامها (Know-How)(11). والتقدم التقني يعود إلى التحسينات التي تطرأ على هذه المعرفة والتي تنعكس في التقدم الذي نلاحظه في ظهور مواد جديدة وطرق إنتاج ذات كفاءة عالية أفضل من السابق ونوعية أفضل من المنتجات والموارد وأي منتجات جديدة لم تكن معروفة أو لم يكن من الممكن إنتاجها في السابق ، أو إيجاد طرق تنظيمية جديدة وتحسين الموجود فيها . لذلك فان تأثير التقنية على الإنسان

لن يكون كما هو الآن إذا ما اعتبرناها فقط مجرد آلات ومعدات(12). وبالرغم من الفوائد التي تنتج عن اعتماد تقنية ما في مجالات مختلفة ولكن يقابل ذلك حصول تأثيرات سلبية أدت إلى ظهور العديد من الآراء التي تدعو إلى تقويم التقنية نتيجة لزيادة ظهور بعض التأثيرات السلبية على البيئة عند التطبيق وخصوصا بأن نقل التقنية هو التطوير التجريبي لنتائج البحث والتطوير العلمي(13).

إن المفاهيم العامة للتقنية المشار إليها أعلاه تمتد إلى التقنية الزراعية حيث إن الفصل بينهما يعتبر فصلا قسريا يتنافى مع طبيعة الأشياء(14). ويتجسد استخدام الأساليب الفنية المستحدثة في القطاع الزراعي بزيادة الإنتاجية للموارد الزراعية وتعظيم الاستفادة من مصدري الأرض والمياه ، أو تقليل الاعتماد على استخدام المبيدات الكيماوية أو الأسمدة أو الحصول على هجن أو تراكيب وراثية لنباتات مقاومة للأمراض أو متحملة للجفاف والملوحة أو تمتاز بالوفرة في الإنتاج تلبي احتياجات المستهلك بتكاليف أقل .

ومما تقدم يتضح بأن تمويل الاستثمار في إدخال التقنية لتنمية الإنتاج الزراعي ذات أبعاد مادية (ملموسة) وغير مادية ، وتكون أكثر فعالية في تحقيق أهدافها كلما زاد الترابط والتنسيق والتناغم بين المؤسسات المسئولة عن تنفيذها ، والمتمثلة بالجهات التمويلية والبحثية والتعليمية والتدريبية والإرشادية.

النصف الثاني من القرن العشرين عملية مخططا لها بصورة عقلانية من أجل تحقيق أهداف محددة (8). وقد ازدادت أهمية هذه الجهود بسبب محدودية الموارد الطبيعية من أرض ومياه مقابل الزيادة المستمرة في السكان ، ولابد هنا من تسليط الضوء أولاً على مفاهيم التقنية (التكنولوجيا).

ثانياً : أهمية التوازن بين التقنية والبيئة وأثره على الإنتاجية الزراعية

لقد كان للتطور العلمي أثر في توفير التقنية الإنتاجية التي تناسب المحيط البيئي ، لما لذلك من أثر في تقليل درجة التقلبات في الإنتاجية الزراعية من خلال تسهيل إدخال الوسائل التنظيمية والأساليب العلمية المناسبة للظروف البيئية ، وذلك بتفاعل المؤسسات التمويلية والعلمية والإرشادية .

وأصبحت برامج إدخال التقنية في البيئات المختلفة من دول العالم في

2- 1 مفهوم التقنية وسبل تكيفها

بادئ ذي بدء التقنية * تعني لغويًا بأنها علم التطبيقات العلمية ، أو إنها الأداء العلمي الآلي لممارسة الحياة (9) . أي أنها ترجمة نتائج البحث العلمي في صورة أساليب ووسائل وطرق فنية مستحدثة لأداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يتضمن الفكرة والتصميم والإنتاج ، كما يمتد أثر المستحدثات من الأساليب الفنية إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بما يؤدي إلى إنتاج السلع وتقديم الخدمات لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان ، وبما يساعد على تحكم

* تستعمل لفظة تقانة أو تكنولوجيا في كثير من الأدبيات كمرادفة لكلمة تقنية .

- التقنية البيولوجية والكيمائية ، وتشمل المبيدات ومتطلبات النمو بالإضافة إلى الهندسة الوراثية .

- التقنية العلمية وتتمثل بالخبرات العلمية والفنية القادرة على إدارة وتشغيل واستخدام هذه التقنيات بالشكل الصحيح والاستخدام الأمثل .

وبناء على ما تقدم فإن التقنية المؤدية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال التوسع في الكميات المستخدمة في الموارد الطبيعية الزراعية من ارض ومياه ، التي يتسم عرضها في معظم بلدان العالم بمرونة متدنية نسبيا ، أو الاقتصار على تطوير الإدارة المزرعية بواسطة تطبيق الدورة الزراعية مع إضافة بعض المخصبات لاغناء التربة لايمكن الاعتماد عليها في تحقيق نمو مستمر ومضطرد في الإنتاجية الزراعية ، لان السبيلين السابقين يتسمان بالمحدودية (18) . كما إن محاولات نقل التقنية الزراعية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، دون الأخذ بنظر الظروف المحلية ، قد أثبت عدم فعاليته نظرا لحساسية الإنتاج الزراعي للظروف البيئية (19) . لان التقنية الزراعية

التي تم تطويرها لظروف بيئية معينة تكون استجابة لمشاكل ومختنقات الإنتاج فيها ومحاولة للتخفيف من ضغوط ظروف البيئة الطبيعية على إمكانيات نمو الإنتاجية فيها (20) .

ولمواجهة هذه القيود على نقل التقنية إلى الدول النامية لرفع الإنتاجية الزراعية ، جرت محاولات في القرن الماضي لتكوين مراكز بحثية زراعية في بعض الدول النامية أنيطت بها مهمة إنتاج أصناف جديدة تتلائم وظروف بعض الدول النامية الطبيعية والمناخية وتعتمد على استخدام حزم تقنية جديدة تقوم على استخدام قدر أكبر من واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج التي يقدمها قطاعي البحث العلمي والصناعة ، مما يزيد التشابك الأمامي والخلفي بين القطاعات الاقتصادية وقد أطلق عليها الثورة الخضراء (Green Revolution) (21) . ولكن هناك مجموعة من الانتقادات وجهت إليها مشيرة إلى أنها لم تأخذ في الحسبان الاختلافات في المعطيات البيئية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستخدمة ، ويمكن إجمال

لأن التغيير في مستوى التقنية يؤدي إلى رفع الكفاءة الحدية لعناصر الإنتاج من وارد طبيعية ورأس المال والعمل⁽¹⁵⁾. أن لور الإنتاجية الزراعية دالة للتغيرات حاصلة في البيئة المحيطة بالنشاط زراعي وهذا لا يأتي من فراغ وإنما طلب الإنفاق على أصول رأسمالية يتوقع لها عائد⁽¹⁶⁾. ولذا فإن الاستثمار في تقنية يمثل تغيرا في تركيب رأس المال يصيده ذو أهمية كبيرة للتنمية الزراعية، بث ينصرف مفهوم التنمية الزراعية لال علاقتها بالتقنية إلى التحول في رق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج حديثة التي تعتمد في تفاعلها مع الموارد لبيعية (أرض ، مياه) على طرق إنتاج تمد على علم يتضمن محتوى تقنيا معينا اهم في الاستخدام الامثل للموارد أخذين عد الاقتصادي للمنظور التقني في عتبار ، وذلك بالمقارنة بين حجم ردود الاقتصادي للتغير التقني وتكلفة ونات هذا التغير مع ضرورة العمل إلى تحقيق التوازن في مجالات تطوير تنية بين الأنشطة الزراعية المختلفة ، راعة الندرة النسبية لعوامل الإنتاج مع نمة طبيعة التقنية للظروف البيئية

واستراتيجيات التنمية مع اعتماد الأسس التالية عند نقلها من بيئات خارجية⁽¹⁷⁾ :

- 1 - حسن الاختبار .
- 2 - توفير شروط النقل الفنية والاقتصادية والمالية .
- 3 - توافر القدرة المحلية للتطوير والتطبيق .
- 4 - تتم عملية النقل في ضوء اقتصاديات السوق وتكاليف الفرصة .
- 5 - تفادي الأضرار والمشاكل المرتبطة بالنقل وتأثيراتها الضارة على الأجهزة والمؤسسات المحلية والبيئية .
- 6 - التأكيد على النقل الرأسي يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلية . فالنتائج سوف تتسم بالمحدودية إذا لم تساندها مهارات وخبرة زراعية تتفاعل مع جهاز الإرشاد .
- 7 - البعد عن مبدأ التجزئة في تطبيق التقنية والأخذ بأسلوب الحزم التقنية الزراعية المتكاملة ، والتي تشمل العناصر التالية :

- التقنية الميكانيكية والألات والمعدات الزراعية ذات العلاقة بالحرث والتسوية للأرض والري .

إن عملية الاستثمار في البحث الزراعي يجب أن تناط بالقطاع العام لأن مخرجاتها سلع عامة تسعى لحل مشاكل ذات فائدة تعود على المجتمع وليس الأفراد،⁽²⁷⁾ ويشير (Ginson, J.E.) إلى إن البحث العلمي والتطوير يكملان بعضهما البعض . إذ أن البحث العلمي هو نشاط استكشافي يسعى لاستكشاف مبادئ الطبيعة في حين إن التطوير هو تطبيق للمبادئ العلمية الموجودة بما يتفق مع معدلات الاقتصاد والمحددات الأخرى ، لتصميم الأدوات والعمليات التي تفي بالحاجات الإنسانية ، ويمكن تقسيم البحث والتطوير إلى المكونات الآتية :

1- البحث الأساسي : وهو الاستقصاء المنظم للظواهر الطبيعية في مسعى لتعريفها بدقة ووضوح أكبر أو حد تأثير مبادئ الطبيعة في مجال علمي خاص .

2- البحث التطبيقي : هو البحث المنفذ خصوصا في حقل محدد أو ضمن متغيرات محددة لغرض الحصول على أساس راسخ للمعرفة لأجل إمكانية التطبيق .

3- التطوير الاستكشافي: هو الذي يختص بتنظيم المعرفة العلمية الموجودة لبيدع أساسا أو مفهوما لأداة جديدة أو عملية جديدة لإنجاز هدف مرغوب مجتمعا .

4- التطوير المتقدم : هو امتداد أو توسيع للمفاهيم المبدعة في التطوير الاستكشافي في الحدود التقنية المعروفة لخلق نموذج عامل لجهاز أو عملية .

5- التطوير الهندسي : تصميم المقياس الكامل ، هو تطبيق للمحددات العلمية للمتطلبات الاقتصادية والغرض النهائي في جانب التطوير الهندسي أن ينتج معالجة أو أداة لتسهيل الإنتاج الأكبر وعمليات الحقل، وننتهي إلى أن الخط الفاصل بين عمليتي البحث والتطوير يقع في مكان ما بين البحث التطبيقي والتطوير الاستكشافي .

ولذا فإن البحث العلمي الزراعي هو استثمار اقتصادي يتنافس مع بقية القطاعات الاقتصادية على الموارد المحدودة المتاحة لمجتمع ما. وهذا يتطلب وجود قوة علمية ضاغطة قادرة على بيان

على إن النمو الاقتصادي لم يعد يعتمد على كمية عناصر الإنتاج ، وإنما على المستوى التقني المستخدم في العمليات الإنتاجية والتي يساهم نشاط البحث والتطوير في تحقيقه ، ولكن المشكلة في البلدان النامية تتجسد في صعوبة حساب الكلفة الاقتصادية لعوامل الإنتاج المهمة القابلة للاستنزاف (مياه) أو القابلة للتقلص (الأراضي) بسبب غياب بعض عناصر جهاز السوق فيها ، وتلك المشاكل الإنتاجية تتراكم نتائجها السلبية مع مرور الزمن .

ومن غير المعقول أن تحس مجموعات المزارعين بالمشكلة بشكل مباشر ، مادام كل مزارع يحصل على كفايته في الوقت الحاضر من الماء ، وعدم درايته بالاستعمالات الأخرى للمياه وكيف هي حال توفرها بعد فترة زمنية . ومع ذلك قد تؤخذ بنظر الاعتبار المشكلة، ولكن تتم معالجتها من خلال طرق بعيدة عن تطوير لتقنية مستديمة بل تلجأ إلى حلول قصيرة أو متوسطة الأجل ، كحفر الآبار العميقة أو التوسع الأفقي في زراعة الأرض على حساب المراعي الطبيعية .

الفوائد الممكن جنيها من تطور ونمو جهاز البحث العلمي والتطوير . ورؤية للامكانيات المتاحة لتكييف التقنيات المتوفرة في السوق العالمية مع ظروف البيئة المحلية من أجل تطوير الإنتاج الزراعي من خلالها ، على أن يقترن ذلك بتوفير التمويل اللازم لذلك ، وطبيعي إن ذلك لا يأتي بشكل مباشر من داخل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعي. وإنما من خلال منظمات التمويل والبحث والإرشاد ، الذين يقومون بنقل مشاكل ومخترقات الإنتاج التي يواجهها المزارعون إلى جهاز البحث العلمي بكفاءة عالية ، وفي نفس الوقت الذي يقوم به جهاز الإرشاد بدوره المعتاد في توصيل المعرفة التقنية المناسبة للظروف البيئية المحلية من خلال إعداد الخطط ورصد الأموال اللازمة لذلك ، وصولاً لنماذج تقنية جديدة من شأنها خفض الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج النادر نسبياً واستبدال هذا العنصر بأخر أكثر وفرة مع التأكيد على كفاءة الاستخدام.

إذ يؤكد المفكرون الاقتصاديون

ورغم أن هذه الحلول عملية في حد ذاتها قد تكون ناجعة في المدى القصير أو حتى المتوسط ولكنها قد لاتفي بالغرض على المدى الطويل . ولا بد في هذه الحالة من محاولة تطوير تقنيات عن طريق تربية النباتات مستفيدين من الأصناف المحلية المقاومة للجفاف المقرونة بتقنين الطلب على المياه ، وطبيعي هذا السبيل يختلف عن استيراد مجموعة من الأصناف النباتية أو اعتماد تقنيات مستوردة ذات ملاءمة محدودة للبيئة المحلية ، وهي الحالة الغالبة في بلدان العالم النامي (28) .

إن العامل المشجع لإجراء البحث العلمي لتطوير التقنيات الزراعية ، ما تفيده الدراسات الاقتصادية لتقويم الاستثمار في هذا المجال بوجود عائد سنوي مجزي له ، وعلى سبيل المثال لا الحصر يقدر معدل العائد السنوي للاستثمار في البحث العلمي الزراعي في الولايات المتحدة بنسبة مؤوية تتراوح بين (65 - 130 %) (29) ، كما يقدر معدل العائد السنوي على الاستثمار في البحث العلمي الزراعي في اليابان (35 %) وترتفع إلى (75 %) بالنسبة للاستثمار في

بحوث الأرز(30)، وقد بلغ معدل عائد الاستثمار السنوي في بحوث القطن في البرازيل (77%) ، ويشير (Ruttan ، Hayami) إلى كبر عائد البحوث الزراعية في الدول النامية.(31) حيث بلغ عائد النشاط البحثي على إدخال التقنيات الخاصة لتطوير عمليات استصلاح وتحسين التربة في مصر (3.5 - 8.5 جنيهات) . كما أن إدخال بعض أساليب التقنية في الزراعة المصرية أدى إلى توفير كميات تصل إلى حوالي (50- 70 %) من المقننات العادية مقارنة بالنظم التقنية القديمة للري بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية المحصولية(32) . وبلاشك أن ذلك العائد هو النتيجة غير المباشرة لتطبيق نتائج البحث العلمي الذي ساهم في نقل التقنية المناسبة . ولذا فإن البلدان النامية منها ليبيا بحاجة إلى تقنيات زراعية مناسبة لبيئتها من أجل الوصول إلى حلول ناجعة لمشاكل ومختنقات الإنتاج الزراعي فيها ، وهذا لا يتم إلا من خلال التفاعل والتنسيق بين حلقات مؤسسات ومعاهد البحث العلمي والتمويل والإرشاد الزراعي . ويمثل الشكل رقم (2) التفاعل والتنسيق بين عناصر الاستثمار في التقنية .



الشكل رقم (2) التفاعل بين عناصر الاستثمار في التقنية (16)

2 - 4 محددات نقل التقنية الزراعية

يقل عدد الذين يجربون استخدامها .

3- مدى التزام المنشآت المنتجة أو المسوقة لهذه التقنية بتجربتها قبل الشروع في ضخها إلى الأسواق .

4- انخفاض درجة المخاطرة المحيطة مع مرور الزمن فكلما قلت مخاطر ذلك تزيد الاستخدام مع مرور الزمن والعكس صحيح .

5- سهولة استخدام التقنية وبساطتها ، فكلما كانت التقنية معقدة الاستخدام قل عدد الذي يبادرون إلى استخدامها .

6- السياسة الزراعية والتي تمثل حماية المزارع من تذبذبات الأسعار وبالتالي تشجيعه على تبني التقنيات الجديدة والاستمرار في الإنتاج الزراعي المجدي اقتصادياً .

إن عملية نشر التقنية الزراعية خاضعة لمحددات متعددة من أهمها، المخاطر الكثيرة ، مما يؤدي إلى أن المزارعين يجمعون أو يترددون في استخدامها ، ولكن تأثيرها على الإنتاجية ومن ثم على الأرباح النهائية يحفز بعض المزارعين على استخدامها ، والعوامل التي تحدد انتشار التقنية في البيئة الزراعية يمكن إجمالها بالآتي (33) :

1- الميزة الاقتصادية للتقنية الجديدة بالمقارنة مع الوسائل القديمة أصلاً .

2- درجة المخاطرة التي تحيط بالتقنية الجديدة فكلما كانت درجة المخاطرة عالية قل عدد الذين يستطيعون تحملها وبالتالي

7- كفاءة البناء المؤسسي للقطاع الزراعي والذي يتمثل في فعالية وكفاءة المؤسسات التمويلية والإرشادية والبحثية وتفاعلها من أجل إدخال التقنية الجديدة المناسبة بشكل متناغم .

وتختلف درجة انتشار استخدام التقنيات الجديدة من قبل المزارعين نتيجة لاختلاف المعايير الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها مستوى التعليم والخبرة ، توفر التمويل ، حجم المزرعة ، درجة انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية والرغبة في الاستعانة بمراكز الأبحاث والإرشاد الزراعي والاستفادة منها . وهذا يعتمد على درجة فعاليتها في القطاع الزراعي والتنسيق فيما بينها ، فكلما كان مستوى التعليم عاليا لدى المزارع ودخله كبير وعلى صلة بمراكز الإرشاد والمعلومات الزراعية كان من الرواد الأوائل ، ناهيك عن دور مصارف التنمية والتمويل الزراعي لتكون حلقة وصل بين المراكز البحثية والإرشادية لتعمق الترابط بين هذه الحلقات ، وتحفز على استخدام التقنيات المناسبة من خلال توفير التمويل اللازم لذلك .

ثالثا : دور المصرف الزراعي الليبي في تحفيز الاستثمار في التقنية :

1.3 تحليل واقع مدخلات الإنتاج الزراعي التي مصدرها الموارد الطبيعية

تبلغ مساحة الجماهيرية (1.76) مليون كم² تمثل الصحاري والسبخات (97.5%) وهذا يعني بأن الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز (2.5%) وتحتل الحبوب (القمح والشعير) مكانة بارزة في الزراعة الليبية من حيث المساحة التي بلغت (61%) من إجمالي المساحة المزروعة فعلا، حيث تمثل المساحة المزروعة بالشعير منها (40%) والذي يزرع بعليا وتتوزع زراعة القمح بين الزراعة البعلية والمروية ، وتتوزع باقي المساحات على الأشجار المثمرة (22.7%) والأعلاف(7.3%) والخضروات (5.7%) والمحاصيل الأخرى حوالي (3%)⁽³⁴⁾.
علماً بأن الزراعة في ليبيا تعاني محدودية الأراضي الزراعية وتدني مستوى الأمطار وسوء توزيعها خلال السنة إذ يبلغ معامل الاختلاف لسقوط الأمطار (32%) خلال الفترة (1969 1999)

الظروف المناخية . إذ أن المساحة المحصودة من الشعير تمثل نصف المساحة المزروعة منه تقريبا في اغلب السنوات⁽³⁵⁾. وبالرغم من وقوع ليبيا وتونس والمغرب في منطقة مناخية واحدة ولكن مستوى إنتاجية الهكتار لمعظم المحاصيل الزراعية دون مستوى تلك الدول والجدول رقم (1) يبين ذلك .

مع محدودية المياه الجوفية في المناطق الساحلية ، حيث الأراضي الخصبة يقابلها وفرة المياه الجوفية في المناطق الجنوبية، حيث الأراضي تتصف بضعف خصوبتها، مما يتطلب التوسع باستخدام الأسمدة والمياه مما يرفع من تكاليف الإنتاج ، كما يتسم مستوى الإنتاج الزراعي بالتذبذب نتيجة للتقلب الشديد في

جدول رقم (1)

مقارنة بين معدل إنتاجية الهكتار لبعض المنتجات الزراعية في شمال إفريقيا

البلد / إنتاجية الهكتار (كغم / هكتار)						المحصول
موريتانيا	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الحبوب
743	743	980	1215	1240	6681	
موريتانيا	ليبيا	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	الشعير
-	706	938	956	1019	2438	
موريتانيا	ليبيا	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	البطاطا
2077	6417	13834	14164	18694	19278	
موريتانيا	الجزائر	ليبيا	تونس	مصر	المغرب	الطماطم
-	16427	19321	28848	34490	43208	

تابع الجدول رقم (1)

موريتانيا	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	مصر	الفول*
-	431	695	759	1194	3215	
موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	مصر	بازلاء*
-	372	708	921	1724	2162	
موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	مصر	البقوليات
327	477	539	686	1269	3011	

المصدر: حسب من قبل الباحثين بالاعتماد على: Rome&F.A.O, Production year Books, Vol.52, 1998

إلى أنه رغم زيادة المساحة المروية في ليبيا بمقدار (7%) في عام 1995 إلا أنها مازالت غالبيتها تعتمد على الأمطار إذ تبلغ المساحة البعلية (غير المروية) (81%) من المساحة المزروعة مما يؤدي إلى تقلب الإنتاج الزراعي بسبب اختلاف مستويات الأمطار ومواعيدها .

كما أن نتائج التعداد الزراعي لعام (1995) تشير إلى أن مساحة الحيازات الزراعية بلغت ما جملته (2.06) مليون هكتار أي بانخفاض مقداره (4.4%) عن عام (1987) وذلك بسبب التصحر والتوسع العمراني⁽³⁶⁾. وفيما يتعلق بأساليب الري الزراعي فالتقارير تشير

جدول رقم (2)

تطور المساحة المزروعة حسب طريقة الري

النسبة %	1995	النسبة %	1987	البيان
26	482303	19	363666	مساحة مروية /هكتار
79	1337966	81	1570648	مساحة بعلية / هكتار
100	1860269	100	1934314	إجمالي المساحة /هكتار

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ، ليبيا ، 1999 .

* يعود ارتفاع إنتاجية الفول والبازلاء إلى زرع جزء كبير منه في الصوبات .

كما تشير الدراسات إلى توقع تصاعد العجز في المياه لتلبية الاحتياجات المائية والجدول الآتي يعكس ذلك .

جدول رقم (3)

كميات المياه المتاحة والاحتياجات الحالية والمستقبلية
(مليون متر مكعب / سنة)

البيان / السنة	2000	2010	2020	2025
الاحتياجات	5579	6576	7748	8965
الكميات المتاحة	2269	2881	2914	2934
العجز	3310	3695	4834	6031

المصدر : محمد عاشور الساعدي ، الموارد المائية في الجماهيرية وإدارتها وسبل الحفاظ عليها وتنميتها ، مجلة البحوث الصناعية ، العدد 10 ، الفاتح 2000 .

وكما تشير بعض الدراسات بأن انخفاض مستواها ، كان وسيكون ذات تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي، حيث يساهم هذا المصدر بنسبة (96%) من المياه المتاحة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4)

مصادر المياه في ليبيا

النسبة %	المساهمة / مليون متر مكعب	الموارد المائية
95.6	4670	المياه الجوفية
2.3	110	المياه السطحية
1.4	70.1	المياه المحلاة
0.7	36.05	المياه المعاد استخدامها

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ، ليبيا ، 1999 .

صغيرة المساحة والتي تتطلب تقنيات تتلاءم وهذه المساحات والإمكانيات المالية لمالكها .

كما أن طبيعة توزيع الحيازات راعية لها تأثير على طبيعة التقنية معتمدة لاستغلال الأراضي الزراعية ، لاحظ من الجدول الآتي سيادة الحيازات

جدول رقم (5)

نسب توزيع الحيازات الزراعية في ليبيا

النسبة %	فئة المساحة/ هكتار
45.9	أقل من 5
24.6	5
12.3	10
4.9	15
12.3	20 فأكثر

المصدر: تقرير التنمية البشرية ، طرابلس ، 1999

التمويلية والبحثية والإرشادية لإدخال التقنية الملائمة لتحفيز الإنتاج ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية في الاقتصاد الليبي .

3 - 2 تحليل واقع تطور الإنتاج الزراعي

استهدفت خطط وبرامج التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات (1970 - 2000) زيادة الإنتاج الزراعي رأسيا وأفقيا وتحقيق الاستغلال الأمثل

إن العوامل المتقدمة تزيد من أهمية ر المصروف الزراعي والأجهزة أخرى في تمويل عملية الاستثمار في قطاع الزراعي ، وذلك لإدخال التقنية مناسبة لمواجهة هذه الأوضاع خصوصا إذا علمنا بان مساهمة القطاع أهلي في تمويل عملية الاستثمار خلال فترة (1970-1999) كانت هامشية إذ غت مساهمته حوالي (12%) ، ومن نا تأتي الحاجة للتنسيق بين المؤسسات

للموارد الاقتصادية في القطاع الزراعي والعمل على تعميق التشابك الأمامي والخلفي بينه وبين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أ . رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الأساسية .

ب. توفير الموارد الأولية للصناعات المحلية تحقيقاً لهدف التعويض عن الواردات .

ج . تحقيق عدالة التوزيع بين الحضر والريف وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تنفيذ استثمارات بلغت (544) مليون دينار وبنسبة (17.5 %) من إجمالي الاستثمارات المنفذة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي كان مصدرها الأساس القطاع العام⁽³⁸⁾. وبالرغم من بعض التطورات التي حدثت في القطاع الزراعي ولكن كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة المذكورة ضعيفة ولم تتعدى (6.9 %)⁽³⁹⁾. في حين بلغ معدل النمو البسيط للناتج المحلي الزراعي الحقيقي (1.08 %) وهذا لا يتناسب مع النمو

السكاني الذي بلغ (3.5 %) خلال الربع الأخير من القرن العشرين .

مما تقدم يلاحظ أن نمو الإنتاج الزراعي لم يواكب التطور في الطلب الذي حصل بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، مما انعكس سلباً على الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الاقتصاد الليبي والمتاح للفرد كما يلاحظ في الجدول رقم (6) في الملحق ، وهذا بدوره أدى إلى تصاعد الاستيرادات الغذائية مما زاد في الفجوة الغذائية كما يلاحظ من الجدول رقم (7) في الملحق .

إن كل ما تقدم يعود إلى تدني الإنتاجية الذي كان وراءه جملة أسباب منها :

أ - عدم تناسب التقنية المستخدمة مع الظروف الطبيعية والفنية .

ب - عدم تفرغ معظم الملاك الزراعي للعمل المزرعي .

ج - عجز جهاز الإرشاد وضعف الترابط بين المزارعين وأجهزة البحث العلمي .

د- تتسم السياسات السعرية لكثير من المحاصيل لعدم الفاعلية لتحقيق أهداف

هـ- ضعف الهياكل المؤسسية المتعلقة بالتمويل والتسويق والتصنيع الزراعي⁽⁴¹⁾.
و - غياب البرامج المنظمة والمستمرة (حتى الآن) لإكثار وتوزيع البذور المطورة والتي تمت أقليمتها محليا، إذ أن المزارع في اغلب الأحيان يوفر البذور ذاتيا من إنتاج السنة السابقة وبمرور الزمن فإنه لا يمكن القول أن ما يزرع هو صنف محدد بذاته وخواصه الذاتية الأصلية⁽⁴²⁾. ونتج عن ذلك بان إنتاجية الهكتار من القمح والشعير المحققة لدى المزارعين لاتصل سوى (20%) من الإنتاجية المحققة في مراكز البحوث الزراعية⁽⁴³⁾ لذلك لابد من التأكيد على إن نقل التقنيات الزراعية المتطورة في بيئات تختلف عن البيئة الليبية ومحاولة أقليمتها قد لا تفيد كثيرا في إحداث تطور في الإنتاجية الزراعية بالقدر المطلوب. وتسليما بذلك فهناك حاجة لتنشيط البحث العلمي الزراعي لإنتاج تقنيات زراعية من شأنها إن تخفف من حدة الظروف الطبيعية وتتوافق والمعطيات الاقتصادية والبيئية الليبية. لأنه من المعروف بان أحد أهم مقاييس التقدم بالنسبة للدول هو نسبة ما

يخصص من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على نشاط البحث والتطوير والنسبة المقبولة التي يجب تخصيصها لهذا المجال لاتقل عن (3%) من الناتج القومي الإجمالي، وذلك لدعم مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية محليا والقدرة على تكييف التقنية للبيئة المحلية⁽⁴⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى انه بتتبع ودراسة خطط وبرامج التحول الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الليبي لا يوجد تركيز واضح على قضية البحث والتطوير بشكل مباشر، وإنما عبارة عن مخصصات مالية ضئيلة للبحث العلمي بشكل عام لم تتجاوز مبلغ (41.2) مليون دينار خلال الفترة (1970 - 1992) وهو ما يمثل نسبة (0.01%) من إجمالي المبالغ المنفقة على خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة⁽⁴⁵⁾. كما أكد ذلك ما ورد في التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 1998 حيث أشار إلى أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الإجمالي في ليبيا لم تتجاوز (0.2%) خلال الفترة (1981-1993)⁽⁴⁶⁾.

البيئية والاقتصادية للمناطق الجغرافية في ليبيا.

وإذ تشير الدراسات إن كثير من البلدان النامية التي تواجه عجزاً في المياه وتذبذباً في سقوط الأمطار وتقلصاً في المساحات الصالحة للزراعة ، كما إنها ذات طوبوغرافية مماثلة لما هو موجود في الاقتصاد الليبي ومنها الأردن على سبيل المثال تفيد بأن استعمال أنواع من التقنيات مثل (البيوت البلاستيكية والري بالتنقيط) ذات أثر إيجابي على الإنتاج والإنتاجية من خلال اعتماد بعض أساليب التحليل الكمي لمعرفة أثر التوسع في تقنية الري بالتنقيط على الإنتاجية من ثم الربحية لكل من الخضروات والطماطم . وذلك من خلال استخدام التحليل المسمى (مصفوفة تحليل السياسات (PAM) لحساب الميزة النسبية لإنتاج الطماطم في وادي الأردن تحت البيوت البلاستيكية وتحت الإنفاق البلاستيكية والري بالتنقيط والري السطحي (الانسياب) وقد كانت نتائج التحليل للموسمين (الخريفي والريعي) وللأساليب التقنية المختلفة المستخدمة لإنتاج الطماطم . وقد توصل إلى أن

ومن أجل دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في تحفيز الاستثمار في التقنية التي تحقق رفع الإنتاجية الزراعية خلال الربع الأخير من القرن العشرين في الاقتصاد الليبي نحاول في المبحث القادم اعتماد بعض أساليب التحليل الوصفي وبعض الأساليب الكمية التي تعكس هذا الدور ودرجة توافرها مع طموحات خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي .

3.3 تحليل العائد الاقتصادي للتقنية الحديثة

مما تقدم يتضح بأن النشاط الزراعي في الاقتصاد الليبي بأمر الحاجة لتغير تقني في أساليب الإنتاج ، لتمكين المزارع على إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات الزراعية باستخدام نفس الكميات من عناصر الإنتاج ، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج باستخدام كميات أقل من عنصر وأكثر من عناصر الإنتاج (المياه والأرض والمدخلات البيولوجية والكيمائية ومكونات رأس المال الأخرى) وعلى ضوء الظروف

نامل (DRC) والذي يقيس الميزة
سببية للإنتاج والذي يحسب
لا يلي (47) .

$$DRC = G / (E - F) \quad (1)$$

ويبين هذا المعامل نسبة ما تقوم
ولة باستبداله من المصادر المحلية
تاج سلعة ما ، مقابل كل وحدة نقدية
نبية يتم توفيرها نتيجة عدم استيرادها ،
نا كانت قيمة (DRC) اقل من واحد
إن للدولة ميزة نسبية في إنتاج تلك
سلعة ، أما إذا كان أكثر من واحد فإن
ولة لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج تلك
سلعة ، إما إذا كان مساويا الواحد فللدولة
إنتاج تلك السلعة أو عدم إنتاجها ، وكان
امل (DRC) في الأردن كما يأتي :

يلاحظ بأن معامل (DRC)
للعروتين ولجميع أساليب الإنتاج الزراعي
كان أقل من واحد ، مما يدل على أن
الزراعة المكشوفة التي تستخدم الري
بالتنقيط تعتبر أكثر الأساليب كفاءة في
الإنتاج في الموسم الخريفي ، حيث بلغ
معامل تكلفة الموارد المحلية (0.15) يليه
الزراعة تحت الإنفاق ثم الزراعة في
البيوت البلاستيكية حيث بلغ هذا المعامل
(0.37)، (0.58) على الترتيب ، إما في
الموسم الربيعي فتعتبر الزراعة تحت
أنفاق البلاستيك أكثر الأساليب المستخدمة
كفاءة ، حيث بلغ المعامل (0.06) ويليه
الري بالتنقيط ثم الري السطحي في
الزراعة المكشوفة حيث قدر معامل تكلفة
الموارد المحلية في، الزراعة المكشوفة

جدول رقم (8)

مؤشرات قياس الميزة النسبية حسب أسلوب الزراعة والري

ري	ري	أنفاق	بيوت	المعيار	العروة
سطحي	بالتنقيط	بلاستيكية	بلاستيكية		
2.05	0.15	0.37	0.58	DRC	خريفية
0.30	0.12	0.06	-	DRC	ربيعية

المصدر: القاضي ، عبد الفتاح ، محمد سمير الهباب ، تقدير الميزة النسبية للتقنيات الحديثة
في إنتاج الحقل في الأردن، مجلة دراسات ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، عمان،
المجلد 23 ، العدد 3 ، 1996 . ص 285 .

حيث قدر معامل تكلفة الموارد المحلية
(0.12)،(0.30) على الترتيب.

رابعاً : المؤشرات الوصفية والأساليب
الكمية المستخدمة في دراسة دور
المصرف الزراعي

يُعد المصرف الزراعي واحداً ،
لابل أكبر مؤسسة تمويلية ، توفر
الأموال للقطاع الزراعي ممثلاً
بالمزارعين أو الجمعيات الزراعية
المختلفة ، للاستثمار في النشاط الزراعي
من خلال توفير العناصر لهذا
النشاط كالمعدات والآلات ، معدات الري،
البذور والأسمدة وغيرها من مستلزمات
الإنتاج ، هادفاً من وراء ذلك إلى تحقيق
أهداف خطط التحول الاجتماعي
في تحقيق اكتفاء ذاتي أو تقليل الفجوة
الغذائية من خلال زيادة الإنتاج الزراعي.
وللتعبير عن دور المصرف الزراعي
في مجال تحفيز الاستثمار في مجال التقنية
خصوصاً وان المصرف الزراعي ليس
مؤسسة تمويلية فقط وإنما رسم له دوراً
مهماً في عملية التنمية ، هناك عدة
مؤشرات منها :

1.4 المؤشرات الوصفية :

هي مجموعة من المؤشرات التي
تعبر عن مقدار التطور الذي يرافق عملية
الاستثمار في القطاع الزراعي خلال
الفترة الزمنية (1969 - 1999) ومنها :

أ- نسبة القروض التي يمنحها المصرف
الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي للقطاع الزراعي (RI)

وتمثل هذه النسبة مقياس لمدى تدفق
التمويل لان رأس المال المرغوب فيه هو
دالة لمستوى الإنتاج ، وزيادة الناتج تشكل
حافزاً للمنشآت أو المزارعين لامتلاك
الأصول الرأسمالية أو الإنفاق على تطوير
الطرق الزراعية أو إدخال تقنية جديدة
تؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج وإكمال
الدورة الزراعية ، كما أشار (Gilis,G.)
إلى أن عملية تمويل الاستثمار بشكل كفوء
له أهمية كبيرة في عملية التنمية ، وأن أي
قصور في توفير المال اللازم يعتبر عائقاً
للنمو ويؤدي إلى أثار سلبية على الإنتاج
والاستخدام ، وكذلك فإن التوسع في
التمويل وتوفيره يعتبر داعماً للنمو ويساعد

الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية من الإنتاج والاستخدام (48) وتسمى هذه النسبة بنسبة رأس المال المطلوب (المرغوب فيه) إلى الناتج والتي تبنى على النظرية الاقتصادية التي تقول :

((إذا ظل مستوى الإنتاج على حاله (ثابتاً) فلا حاجة لوجود استثمار صافي وكل ما يجب عمله هو المحافظة على رصيد رأس المال الموجود وذلك عن طريق استثمار مبلغ معين يساوي قيمة استهلاك الآلات والمعدات ، إما إذا بدأ الإنتاج بالزيادة فإن الرصيد المرغوب فيه من رأس المال يزداد وهذا يعني بالطبع وجود استثمار صافٍ والعكس صحيح)) (49)

وعليه فإن :

$$RI_t = \frac{CR_t}{Y_t} \times 100 \quad (2)$$

ولقياس هذه النسبة تم استخدام إجمالي قيمة القروض السنوية التي يقدمها المصرف الزراعي بالأسعار الحقيقية (الثابتة) (CR_t) ، والقيمة الإجمالية للناتج الزراعي الحقيقي (Y_t) والتي يوضحها الجدول رقم (9) في الملحق والفترة (1999-69) .

ب - معدل الاستثمار (AI)

وهو عبارة عن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الزراعي الإجمالي ويعكس هذا المعدل حجم الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (96 - 1999) في القطاع الزراعي ولقياس هذا المعدل تم استخدام التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة (K_t) والذي تم احتسابه باستخدام العلاقة الآتية (50) :

$$K_t = I_t + (1 - c) K_{t-1} \quad (3)$$

وكذلك استخدام قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي الحقيقي (Y_t) لنفس الفترة كما جاءت في الجدول (9) في الملحق حيث أن :

$$AL = \frac{K_t}{Y_t} \times 100 \quad (4)$$

ج - معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (CU_t)

وهو عبارة عن كثافة استعمال الموارد المتاحة لقطاع الزراعة ، وتعتمد فكرة هذا المقياس على وجود علاقة

متناسبة مستقرة بين كمية رأس المال والإنتاج الممكن ، حيث تعزى التقلبات في نسبة الإنتاج إلى رأس المال بصورة كبيرة إلى انحراف الإنتاج الفعلي عن الإنتاج الممكن ، وهذا المعدل يكون (51) :

$$CU_t = \frac{Y_t}{K_t} \times 100 \quad (5)$$

ولقد تم تقدير هذا المعدل اعتمادا على البيانات التي يوضحها الجدول رقم (9) في الملحق .

د - طريقة المركبات الأساسية (PC)

لقد تم استخدام طريقة المركبات الأساسية * لتوضيح العنصر الذي له أكبر نسبة تأثير على الاستثمار في القطاع الزراعي من عناصر القروض التي يمنحها المصرف الزراعي حيث تم تصنيف القروض حسب فترة السداد إلى :

- قروض قصيرة الأجل: والتي تستخدم للحصول على البذور والأسمدة والأعلاف وغيرها من احتياجات موسمية وتسمى

قروض تشغيلية .

- قروض متوسطة الأجل: والتي تستخدم للحصول على الآلات الزراعية ، تربية النحل ، الآلات ووسائل نقل ، تربية الدواجن ، بناء الصوبات وأعمال الصيانة.

- قروض طويلة الأجل : وتمثل القروض التي تستخدم لشراء الآلات ومعدات استصلاح الأراضي الزراعية ، حفر الآبار وغيرها من مؤسسات البنية التحتية للقطاع الزراعي ، وللفترة (1970 - 1999) كما جاء في الجدول رقم (10) في الملحق .

ومن ثم تصنيف القروض حسب نوع النفقة الرأسمالية إلى عدة أنواع كما جاء في الجدول رقم (11) في الملحق وللفترة (1971 - 1980) .

2.4 دالة الإنتاج :

تصف دالة الإنتاج العلاقة الطبيعية بين مدخلات الإنتاج والمنتوج النهائي لفترة زمنية معينة ، وعند

* للمزيد انظر : Dillon,W.R.,&Goldstein,M.,Multivariate analysis methods and applications, John Wiley&Sons Inc., 1984, pp23-50.

النهائي لفترة زمنية معينة ، وعند مستوى معين من التقنية وعادة ما يعبر عنها بالشكل الآتي :

$$Y_t = F(X_{it}, T_i) \quad (6)$$

حيث أن Y_t = المنتج النهائي

X_{it} = مدخلات الإنتاج

t_i = الزمن .

ويفترض الاقتصاديون انه عند مستوى معين من التقنية فان دالة الإنتاج تصف التوفيقات المختلفة من عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج أكبر كمية ممكنة من سلعة أو خدمة معينة ، ومن هذا المنطلق فان التغيير التقني يعني مقدرة المزارع على إنتاج كمية أكبر من المنتج باستخدام نفس الكميات من عناصر الإنتاج⁽⁵²⁾ . ويمكن تقسيم هذا التغيير التقني إلى نوعين :

1 - تغيير تقني مضمن : وهو عبارة عن الزيادة أو التطور التقني الحاصل في عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض ومياه وغيرها ، وهذه التطورات يمكن تقديرها من خلال معرفة الزيادة

أو التطور الحاصل في هذه العناصر .

2 - تغيير تقني غير مضمن : وهو عبارة عن التطور التقني الذي يؤدي إلى تطوير الإنتاج نتيجة لتغيرات في طرق الإنتاج والأساليب التنظيمية واستخدام أنواع أفضل من عناصر الإنتاج تساعد على الحصول على أفضل التوفيقات أو التوليفات من عناصر الإنتاج . ويتم تقدير هذا النوع من التطور التقني باستخدام دوال الإنتاج على انه يمثل إزاحة زمنية في دالة الإنتاج تؤدي إلى ترابط كفاء في المدخلات ويمكن تقديره عند استخدام دالة إنتاج كوب - دوكلاس وبالشكل الآتي :

$$Y_t = A_0 X_{it}^{b_i} E^{mt} \quad (7)$$

وباستخدام الصيغة اللوغاريتمية يمكن تحويل الدالة إلى الشكل الخطي :

$$L_n Y_t = a_0 + B_i L_n X_{it} + mt,$$

$$a_0 = L_n A_0 \quad (8)$$

حيث أن (m) تمثل معامل التطور التقني غير المضمن (المحايد) والذي يمثل الاتجاه العام لتطور الإنتاج عبر الزمن ، أو هو مقدار التغيير السنوي في

الإنتاج بسبب التطور التقني غير المضمن في عناصر الإنتاج والذي يمثل التطور في الأساليب والطرق الزراعية ، واستخدام بعض الخامات المطورة تقنيا لزيادة الإنتاج .

ويمكن تقدير هذا المعامل باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تستخدم لتقدير دوال الإنتاج وتحت شروط وافتراضات دوال الإنتاج (53) . ولتقدير هذه الدالة تم استخدام البيانات الواردة في الجدول رقم (12) حيث تضمن المتغير المعتمد (Y_t) والمتغيرات الآتية تمثل المتغيرات المستقلة (التوضيحية) :

X_1 = يمثل المساحات المزروعة بالهكتار.

X_2 = يمثل معدل تساقط الامطار السنوي.

X_3 = رصيد تكوين رأس المال السنوي
بالأسعار الحقيقية .

X_4 = عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي

T = الزمن.

3.4 دالة الاستثمار :

الاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي يأخذ أشكال مختلفة

كإنشاءات جديدة ، آلات إنتاج معمرة وزيادة في المخزون ، ولقد ناقشت العديد من النظريات محددات الاستثمار مما أدى إلى صياغة نماذج مختلفة تمثل دالة الاستثمار اعتمادا على هذه النظريات وحسب الاقتصادات التي صيغت فيها هذه النماذج مما جعلها لا تناسب الاقتصاد في البلدان النامية ومنها ليبيا ، لذلك استدعت الحاجة إلى الاستفادة من هذه النظريات في صياغة دالة الاستثمار في القطاع الزراعي والتي تتناسب مع الاقتصاد الليبي والتي كانت بالشكل الآتي (54) .

$$I_t = A_0 + B_1 Y_{t-1} + B_2 \Delta Y_t + B_3 CR_t + B_4 EO_t + B_5 CU_t + B_6 K_t + U_t \quad (9)$$

حيث ان :

I_t = الاستثمار الزراعي الإجمالي الحقيقي في الفترة الزمنية (t) .

Y_{t-1} = الناتج الزراعي الحقيقي في الفترة السابقة كأحد المحددات للاستثمار الزراعي ، نظرا لأهمية التأثير في مستوى الاستثمار .

ΔY_t = معدل التغير في الإنتاج فانه يستخدم في نموذج المعجل لتوضيح العلاقة بين مستوى الإنتاج المراد تحقيقه وحجم الاستثمار المطلوب .

الإحصائية (MINITAB) وكانت النتائج كما يأتي :

1.5 المؤشرات الوصفية :

لقد تم استخدام البيانات في الجدول رقم (9) لحساب هذه المؤشرات وكانت النتائج كما في نفس الجدول حيث يلاحظ مايلي :

أ- كانت نسبة إجمالي القروض التي يمنحها المصرف الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تناقصية حيث بلغت أعلى مقدار لها (30.7%) في عام (1971) وأدنى مقدار لها كان (1.98%) عام (1994) وهذا يشير إلى أن الاستثمار في السنوات الأولى التي يمكن اعتبارها سنوات الإنشاء وفيها تكون كميات الاستثمار عالية والناتج لازل لم يتأثر بكميات الاستثمار ومع تزايد الإنتاج بسبب ظهور نتائج الاستثمار في السنوات الأخيرة تراجعت هذه النسبة ، ويتضح ذلك من خلال مقارنة معدل النمو المركب لإجمالي القروض حيث نجده يساوي (3.7%) مع النمو المركب للناتج الإجمالي الحقيقي الزراعي والذي بلغ (6.9%) ،

$CR_t =$ القروض والإعانات المقدمة للفلاحين والتي يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على الاستثمار في القطاع الزراعي لأنها تمثل مصدرا أساسيا من مصادر التمويل للاستثمار، وبالتالي يتوقع أن يزداد الاستثمار بزيادة حجم هذا المتغير .

$EO_t =$ إيرادات الدولة من النفط ، لأنها تمثل في ليبيا مصدر التمويل الأساسي لمشاريع التنمية الاقتصادية المختلفة ، وبالتالي يتوقع إن يكون لهذا المتغير تأثيرا كبيرا على الاستثمار في القطاع الزراعي.

$CU_t =$ معدل استخدام الطاقة الإنتاجية، لأنه يقيس كثافة استعمال الموارد المتاحة لقطاع الزراعة.

$K_t =$ رصيد رأس المال للفترة، وهو تراكم للاستثمار في الفترات السابقة. وسيتم استخدام البيانات في الجدول رقم (13) والتي تمثل المتغيرات أعلاه .

خامسا : تحليل النتائج

تم استخدام البيانات الموضحة في الجداول (9- 13) لتطبيق النماذج والأساليب الكمية وكذلك المؤشرات الوصفية التي تم استعراضها في المبحث السابق وذلك بالاستعانة بالمجموعة

وهذا لا يعني بعدم وجود استثمار، وإنما يعني شيئين : أولهما بأن نتائج الاستثمار السابق أدت إلى زيادة الإنتاج وربما بنسبة أكبر من زيادة الاستثمار وذلك لأن مردود الاستثمار الزراعي يأتي متباطئا ، والثاني إن الاستثمار الموجود بات فقط للإحلال أو تعويض الاستهلاك في تكوين رأس المال الثابت وبالتالي بات حجم الاستثمار لا يغطي شقي الاستثمار (الاحلالي ، وإضافة تقنيات جديدة) بل فقط للمحافظة على الاستثمارات القائمة تعمل ولو بالحد الأدنى أن ذلك كان المؤشر تناقصيا .

ب - معدل الاستثمار : يمكن إيراد نفس الملاحظات التي وردت على نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي بأنه كان معدلا تناقصيا حيث بلغ أعلى معدل له سنة 1974 وكان (508.9%) وكان أدنى معدل له هو سنة 1991 ، حيث كان (3.1%) ، ومما يؤكد ذلك هو كون معدل النمو المركب لتكوين رأس المال حيث كان سالبا (- 7.8%) سنويا .

ج- معدل استخدام الطاقة الإنتاجية : يلاحظ بأنه بدأ بالتناقص حيث وصل إلى أقل قيمة له (9.9%) عند سنة 1977 وعاد للارتفاع التدريجي حتى وصل إلى أعلى

قيمة له (27.8%) سنة 1999 ، وهذا يعني بأن مقدار ما يحققه الدينار الواحد في الاستثمار في بداية الفترة بدأ عاليا ، لأن قيمة تكوين رأس المال كانت في البداية عالية قياسا للإنتاج ثم أخذ بالانخفاض الى أن أصبح حجم الإنتاج كبيرا لأن معدل النمو المركب للإنتاج هو أكبر من معدل النمو المركب لرأس المال ، وربما يعزى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لكل وحدة مستثمرة .

د- تم استخدام طريقة المركبات الأساسية في حالتين لغرض تحديد العنصر الأكثر تأثيرا في الاستثمار من القروض التي يمنحها المصرف الزراعي ففي الحالة الأولى تم تقسيم القروض حسب فترة السداد إلى ثلاثة أنواع (قصيرة الأجل ، متوسطة الأجل ، طويلة الأجل) كما كانت في الجدول رقم (10) ، فكانت نتائج التحليل بأن القروض قصيرة الأجل (القروض التشغيلية) هي صاحبة النصيب الأكبر في هيكل قروض المصرف الزراعي ، وكذلك كانت تساهم بنسبة (71%) من التأثير في تغير الاستثمار بينما كانت القروض المتوسطة الأجل تساهم بنسبة (19%) وتأتي

2 - 5 تقدير دالة الإنتاج :

تم استخدام البيانات في الجدول رقم (12) وبالاعتماد على النموذج الذي اشرنا له في المبحث السابق توضح المعادلة رقم 10 نتائج التقدير لدالة إنتاج كوب دوكلاس :

يلاحظ من هذه النتائج بأن الدالة قد اجتازت جميع الاختبارات ، الجزئية منها على مستوى المعلمات عدا معلمة تساقط الأمطار حيث كانت غير معنوية إحصائياً لان قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ودرجة حرية (d.f=30) كانت تساوي (1.69) وعلى المستوى

بالمرتبة الأخيرة القروض طويلة الأجل بنسبة (10%) .

هذا يشير إلى إن القروض ذات الطبيعة الاستثمارية (المتوسطة ، الطويلة الأجل) والتي تؤثر على الإنتاج والإنتاجية ضعيفة في أولويات المصرف الزراعي حيث كانت الأولوية للقروض التشغيلية (الموسمية) . وعند توزيع القروض في القطاع الزراعي حسب الغرض منها ، او حسب ما يسمى بالنفقة الرأسمالية كما في الجدول رقم (11) وباستخدام طريقة المكونات الأساسية نجد أن استصلاح الأراضي واستزراعها والتي

$$\text{LN}Y_t = 19.9 + 0.34\text{Ln}X_1 + 0.157\text{Ln}X_2 + 0.105\text{Ln}X_3 + 4.24\text{Ln}X_4 - 0.027t \quad (10)$$

T (2.99) (1.16) (3.31) (5.29) (-1.76)
R²(adj.) = 95.4% F(5,25) = 126 D-W = 1.83

الكل نجد أن الدالة مقبولة إحصائياً ويمكن استخدامها في التقدير لان قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي (126) هي أكبر من قيمتها الجدولية ، وكذلك كان معامل التحديد (R²) المعدل يشير إلى إن المتغيرات التوضيحية قد فسرت (95.4%)

تمثل (الإنفاق التشغيلي) كانت بالمرتبة الأولى حيث كانت نسبة التأثير لها على الاستثمار (916%) وهذا يؤكد ما جاء أعلاه ، ثم جاءت بعدها شراء الآلات والمعدات بنسبة (5.4%) ثم باقي العناصر بنسب بسيطة .

3-5 تقدير دالة الاستثمار:

تم استخدام البيانات في الجدول رقم (13) والدالة التي تم تعريفها في المبحث السابق لتمثل الاستثمار ، ولتلافي بعض المشاكل التي واجهت تقدير الدالة تم إعادة التقديرات لأكثر من مرة بهدف تحسين النتائج لذلك تم إجراء أربع محاولات للتقدير كانت نتائجها كالآتي :

المحاولة الأولى :

تم استخدام جميع المتغيرات المذكورة في الدالة فكانت نتائج التقدير كالآتي :

$$I_t = 139 - 0.12Y_{t-1} + 0.53\Delta Y_t + 0.17K_t + 4.54CR_t + 0.07EO_t - 1018CU_t \quad (11)$$

T	(-0.69)	(0.83)	(1.14)	(1.46)	(4.21)	(4.39)
P	(0.49)	(0.42)	(0.27)	(0.16)	0	0
VIF	(3.8)	(1.7)	(4.2)	(1.3)	(3.1)	(1.7)
R^2 (adj.)	=84.7%		$F(6,23)=27.72$	$D-W = 1.63$		

No evidence of lack of fit ($p>0.1$)

ويلاحظ على هذا النموذج بأن معالم المتغيرات الأولى غير معنوية إحصائياً

من التغير الذي يحصل في المتغير المعتمد وهذه نسبة عالية ، كما أن مقياس درين - واتسن أشار إلى خلو المعادلة من الارتباط الذاتي لأن القيمة المحسوبة للمؤشر تقع ضمن منطقة القبول ، أما ما يتعلق بمعامل التطور التقني (m) فلقد كان سالبا وصغيرا جدا وهذا ما يؤكد التفسيرات التي جاءت بها المؤشرات الوصفية بأن الاستثمار في حالة تناقص مع مرور الزمن وخصوصا إذا تجاوزنا سنوات الإنشاء وبدايات التكوين للقطاع الزراعي، وهذا يعني احد أمرين اولهما إما عدم إدخال وإضافة تقنيات جديدة ، وثانيهم إدخال تقنيات بمعدلات صغيرة جدا يصعب ملاحظة تأثيرها أو ربما إدخال

تقنيات بفاعلية اقل لاتلائم والظروف البيئية في ليبيا .

من خلال اختبار (T) والذي بلغت قيمته الجدولية (1.697) عدا معلمتي الواردات النفطية ومعدل استخدام الطاقة الإنتاجية ، كذلك كان النموذج يعاني من وجود ارتباط خطي بين عنصري الإنتاج وتكوين رأس المال ، من جانب ولا يمكن اتخاذ قرار حول الارتباط الذاتي لأن

مقياس دربن - واتسن يقع في المنطقة التي لا يمكن اتخاذ قرار فيها لان ($d_L=1.02$) لذلك تم إعادة المحاولة مرة أخرى بعد حذف متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فكانت نتائج التقدير للمحاولة الثانية كالآتي :

$$I_t = 113 + 0.6 \Delta Y_t + 0.25K_t + 4.78CR_t + 0.06EO_t - 1012CU_t \quad (12)$$

T	(0.91)	(2.61)	(1.56)	(5.09)	(-4.42)
P	(0.37)	(0.013)	(0.13)	0	0

$R^2(\text{adj.}) = 85\%$ $F(5,24) = 33.9$ $D-W = 1.46$
No evidence of lack of fit ($p > 0.1$)

يلاحظ حدوث تغير طفيف ولكن نفس المشاكل التي كان يعاني منها النموذج في المحاولة الأولى لذلك تم حذف

تكوين رأس المال وإعادة عنصر الناتج المحلي الإجمالي فكانت النتائج للمحاولة الثالثة كالآتي :

$$I_t = 187 - 0.28Y_{t-1} + 0.64 \Delta Y_t + 4.75CR_t + 0.07EO_t - 1102CU_t \quad (13)$$

T	(-2.47)	(0.99)	(1.52)	(5.66)	(-4.98)
P	0.02	0.33	0.14	0	0

$R^2(\text{adj.}) = 84.5\%$ $F(5,24) = 32.6$ $D-W = 1.8$
No evidence of lack of fit ($p > 0.1$)

بالرغم من حصول تغير كبير على مستوى معالم النموذج جميعها عدا معلمة

التغير في الإنتاج فكانت غير معنوية إحصائياً لذلك تم إجراء المحاولة الأخيرة

بعد حذف المتغير الذي يمثل التغير في الإنتاج فكانت النتائج كالآتي :

$$I_t = 183 - 0.33 Y_t + 4.05 CR_t + 0.08 EO_t - 1046 CU_t \quad (14)$$

T	(-3.23)	(2.36)	(7.73)	(-5.0)
P	0.003	0.02	0	0
VIF	1.4	1.2	1.3	1.4
$R^2(\text{adj.})$	= 85.1%		$F(4, 26) = 43.9$	$D-W = 1.97$

NO evidence of lack of fit ($p > 0.1$)

حيث تساهم المتغيرات التوضيحية بتفسير (85%) من التغيرات في الاستثمار والباقي يعود لمتغيرات أخرى خارجة عن هذا النموذج ، ولقد اجتاز النموذج اختبار (F) لان القيمة الجدولية ($F_{(0.05,4,26)}$) = 2.82 ، ويشير مؤشر دربن - واتسن الى خلو النموذج من الارتباط الذاتي لان القيم الجدولية لهذا المؤشر كانت ($d_L = 1.16$) ، ولمعرفة مدى الاعتماد على النموذج في مجال التقدير والتنبؤ كان هناك اختبار قد اجتازه النموذج من خلال الشهادة التي تقول بأنه لا يوجد ما يؤكد نقص جودة التوفيق للنموذج ، لهذا يعتبر النموذج ممثلاً لدالة الاستثمار ، والتفسير الاقتصادي لمعالم هذا النموذج نجد بأن مرونة الاستثمار للإنتاج الزراعي في

ويلاحظ بأن نتائج المحاولة الأخيرة كانت جيدة جداً ، حيث اجتاز النموذج جميع الاختبارات الإحصائية على المستوى الجزئي لان القيمة الجدولية كانت ($T_{(0.05,30)} = 1.697$) لذلك كانت جميع معالم النموذج معنوية إحصائياً ، وكذلك أشار اختبار (P) حيث كانت قيمته لجميع المعالم اقل من (10%) ، أما الاختبار الثالث (VIF) فينص على أن المعلمة تعتبر معنوية إحصائياً كلما اقتربت قيمة المقياس من الواحد الصحيح والعكس كلما ابتعدت عن الواحد الصحيح لذلك تعتبر جميع المعالم على المستوى الجزئي قد اجتازت جمع الاختبارات الإحصائية . وعلى المستوى الكلي فإن يمتاز بنسبة جيدة من التفسير،

ترة السابقة كانت سالبة وتساوي -0.33) وهذا لا يتوافق مع النظرية اقتصادية ، ولكنه يتفق مع المؤشرات الوافية التي كانت تناقصية لأنها تعني كلما زاد الاستثمار بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بمقدار (0.33) ويعزى هذا إلى عدة أسباب منها زيادة الاستثمارات مخصصة للقطاع الزراعي عن الحد المطلوب أي أن الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعي أكبر مما يستوعب وهذا مقبول ، ولكن الاستخدام غير الكفوء لاستثمارات السابقة وتوجيهها إلى تقنيات أساليب زراعية لا تتناسب والمشاكل التي تعاني منها البيئة الليبية التي أشرنا إليها إلا وهي الشحة في المياه والنقص في أراضي الصالحة للزراعة واتجاه عبوة التربة نحو الترددي وضعف نسبق بين مؤسسات التمويل والبحث العلمي والإرشاد الزراعي وبالتالي نفاض مردودها على مر السنوات تتالية كان السبب في ذلك .

أما مرونة الاستثمار في القروض التي يقدمها المصرف الزراعي فيلاحظ أنها عالية ، لأن زيادة وحدة واحدة من

الاستثمار يحتاج إلى (4.05) وحدة من القروض ويعتبر هذا عامل غير مشجع للمزارعين للاقتراض من المصرف الزراعي لأن نسبة كبيرة من قروض المصرف الزراعي مخصصة إلى النفقات التشغيلية دون الاستثمار ، لذلك يفضل أن يعيد المصرف الزراعي النظر في هيكل القروض وخلق توازن بين عناصرها من خلال زيادة القروض الموجهة نحو الاستثمار لأن القروض الطويلة والمتوسطة الأجل والتي تكون ذات طبيعة استثمارية وتؤثر على الإنتاج والإنتاجية ضعيفة في أولويات المصرف الزراعي حيث كانت الأولوية للقروض التشغيلية (الموسمية) ، وهذا ما أكدته المؤشرات الوافية .

وكانت مرونة الاستثمار لإيرادات النفط بسيطة جدا حيث بلغت (0.08) وهذا يعود إلى توجهات الدولة لدفع القطاع الزراعي على الاعتماد على ما يحققه من إنتاج وما يحصل عليه من قروض وتسهيلات ائتمانية من مؤسسات التمويل ، وهذا يعكس توجهات الدولة في تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية

والأجيال القادمة لأن النفط مورد طبيعي
ناضب .

مبالغ القروض كما يلاحظ من الجدول
رقم (10) .

سادساً : الاستنتاجات والتوصيات 6 - 1 الاستنتاجات

لقد تم استعراض العديد من
المؤشرات الوصفية وكذلك تم استخدام
بعض الأساليب الكمية لدراسة وتحليل
دور المصرف الزراعي في تحفيز
الاستثمار في التقنية الزراعية ،
ومن خلال هذه المؤشرات تم التوصل إلى
جملة من الاستنتاجات والتوصيات تمثلت
بالاتي :

**1. اقتصر دور المصرف الزراعي على
منح القروض والإعانات للأغراض
الزراعية دون أكمال الدورة المطلوبة
والتي تتمثل في التخطيط لمنح القروض
والمتابعة لهذه القروض وتوجيه صرفها
للأغراض التي منحت من أجلها من خلال
التعاون والتنسيق بينه ومؤسسات الإرشاد
الزراعي لتلعب دورين أحدهما إرشادي
والآخر رقابي لجني نتائج هذه القروض
بتوجيهها نحو الاستثمارات المناسبة للبيئة
المحلية . وما يؤكد عدم التنسيق تذبذب**

**2. يلاحظ من الجدول رقم (10) أيضاً
بأن المصرف ركز على منح القدر الأكبر
من القروض على القروض قصيرة الأجل
(51 %) والتي تسمى الموسمية وتمثل
نفقات تشغيلية ولا يمكن تصنيفها ضمن
الاستثمارات لأنها تستخدم لتلبية احتياجات
موسمية من بذور وأسمدة وغيرها . مما
انعكس على دور المصرف في مجال
الاستثمار فكان ضعيفاً، كما أكدت طريقة
المركبات الأساسية على أن المرتبة الأولى
كانت للقروض قصيرة الأجل ، حيث
كانت نسبة تأثيرها على الاستثمار
تساوي (71 %) .**

**3. يلاحظ من الجدول رقم (9) بأن جميع
المؤشرات الوصفية تشير إلى أن
الاستثمار في مجال التقنية الزراعية في
تراجع مستمر وتناقص ويعزى هذا إلى
غياب التخطيط من قبل المصرف في
توجيه القروض نحو الاستثمارات لان
نسبة القروض الطويلة الأجل تشكل
(19%) من إجمالي القروض من جانب،
وكون القروض تمنح في فترات متقطعة**

وأحياناً متباعدة كتوجيه القروض خلال فترة معينة لاستصلاح الأراضي فقط ثم توجيهها خلال فترة أخرى لحفر الآبار وهكذا لمختلف الأغراض .

4. سيادة الحيازات الزراعية الصغيرة الحجم والتي تشكل نسبة (71.5 %) وكما يلاحظ من الجدول رقم (5) مما يشكل عائقاً أمام الاستثمارات الكبيرة ، إما لعدم توفر الامكانيات المالية للمالكين أو لعدم ملائمة التقنيات المستوردة لمثل هذه الحيازات وبالتالي ارتفاع كلفتها قياساً لحجم المزرعة مما ينعكس على الإنتاج وبالتالي على الاستثمار في مجال التقنية .

5. يشير تحليل دالة الإنتاج إلى أن معامل التطور التقني غير المضمن والذي يمثل التطور في الأساليب الزراعية واستخدام العناصر الإنتاجية المطورة كان في تراجع لان معلمته كانت تساوي (-0.027) ، وهذا يشير إلى غياب التنسيق بين المصرف الزراعي ومؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإرشاد الزراعي لغرض إجراء الدراسات العلمية في مجال اختيار التقنيات والأساليب الزراعية المناسبة للبيئة المحلية .

6. يشير تحليل دالة الاستثمار إلى أن مرونة الاستثمار في القروض الزراعية التي يمنحها المصرف الزراعي كانت عالية جداً حيث تحتاج كل وحدة واحدة من الاستثمار إلى (4.05) وحدات من القروض ، وهذا يتطلب من المصرف إعادة النظر في هيكل القروض الممنوحة لأنه كان يركز على القروض التشغيلية .

7. كذلك أشار تحليل دالة الاستثمار إلى عدم فاعلية الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي لان زيادة كل وحدة من الاستثمار تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة (0.33). وهذا يعود إما إلى كون الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي أكبر من الحجم المطلوب وبالتالي وجود فائض في الاستثمارات وهذا غير مقبول ، أو كون الاستثمارات لاتوجه بشكل صحيح في مجال اختيار التقنيات المناسبة للبيئة المحلية والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ، كندرة الأراضي الزراعية وشحة المياه ، والاستثمار في تقنيات منفردة دون الاستفادة من مميزات الحزمة التقنية .

8. ضعف الاستثمارات المقدمة لأغراض

البحث العلمي والتطوير التقني والذي يهتم إما بإيجاد أساليب جديدة أو وسائل وتقنيات تتناسب مع البيئة المحلية أو تطوير عناصر الإنتاج التي تتأقلم والبيئة الزراعية ومشاكلها ، حيث نجد أن نسبة ما مقدم لغرض البحث العلمي بشكل عام في عام 1998 قد بلغ (0.2%) من إجمال الإنفاق على مستوى الجماهيرية .

2-6 التوصيات

اعتماداً على الاستنتاجات السابقة نرى توجيه بعض المقترحات، ربما تساعد في إعادة هذه المبالغ الكبيرة نحو الاتجاه الصحيح للاستثمار لكي تحقق العائد المؤمل منها للمزارع من جانب وللمجتمع من جانب آخر تتمثل في الآتي :

1 - نقترح على المصرف الزراعي إعداد خطة متكاملة لتوجيه القروض التي يمنحها باتجاه الاستثمارات التي تحقق نتائج ايجابية وتتناسب مع البيئة المحلية وإعادة هيكلة القروض الزراعية من خلال توجيه أكبر قدر ممكن منها نحو مجال تطوير الإنتاج الزراعي .

2- تشجيع التشاركيات للاستثمار في المجمعات الزراعية لمعالجة مشكلة صغر الحيازات الزراعية وبالتالي تتوفر الامكانيات المالية والمساحات المناسبة لاستخدام التقنيات المتطورة والتي تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي .

3 - التنسيق بين المصرف الزراعي كجهة تمويلية ومؤسسات البحث العلمي في مجال الزراعة ومؤسسات الإرشاد الزراعي لغرض تكامل الأدوار في مجال دراسة الأساليب الزراعية وتطوير المناسب منها للبيئة المحلية ولمعالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي كشحة المياه وتقلص المساحات الزراعية .

4 - تخصيص مبالغ لغرض البحث العلمي الزراعي كعنصر من عناصر التمويل التي يحددها المصرف لتغطية نفقات البحث العلمي والتطوير التقني للتقنيات والأساليب الزراعية القائمة وتحديد المناسب منها واختيار وتحديد مكونات الإنتاج الزراعي التي تتناسب والبيئة المحلية.

5 - التأكيد على جانب المتابعة إما من قبل المصرف الزراعي وذلك بتشكيل وحدة

Exploitation of Modern Accounting For Aims of Development in Libya

Dr: SaLem Elhossade*

The Purpose of this Paper is to lay down the base of establishing an accounting model for the Libyan environment capable of enhancing economic and Social development.

To this end, a methodological approach, based on Logical analysis of related literature, has been used, whereby three Prepropositions had been examined, namely:

1. There are certain social values which contribute to the evolution of accounting in developed countries.
2. There are differences in environmental factors which led to differences in accounting models in developed countries.
3. The diversity of accounting models and their Literature may be useful for establishment of the accounting model which will be suitable for the Libyan environment.

In this regard , the content of the paper was organized in four major divisions as followed:

1. Aims of Development and the accounting function.
2. Accounting Literature related to comparative International Studies.
3. The status quo of accounting in Libya as a developing Country.
4. The Suitable base for the Libyan accounting model.

Accordingly, it was argued that the international accounting model with the modification suggested by (UNCTAD) Secretariat may be the best approach to initiate the start of developing an accounting model for the Libyan environment.

* Associate Professor , Accounting Dept , Garyounis University , Benghazi – Libya.

The Role of the International Reserves in Financing the Private Investment in Libya

Mr : Issa Al Fadhly (Lecturer)*

The Availability of international reserves in a suitable size is considered an important case for the economic activity in any country. Peter Clark argues that availability of reserves act as a buffer stock against future crises. It raises the trust in the country's financial management, enabling it to protect its level of consumption, production and economic growth against temporary and seasonally falls in the price and revenues of its exports and/or the unexpected rise in imports prices. In addition to that, it helps supporting the stability of exchange rate policy .

In spite of the importance of the reserves to the economy and the benefits of such availability, there is an opportunity cost for this policy. The foregone revenues that could be gained if those reserves were invested in short term or long term projects are the cost that should be considered .

This paper reviews the adequacy of international reserves in the Libyan economy and its role in attracting direct foreign investment as well as the investment opportunities of these reserves.

The paper concluded that :

- There is an excess of foreign reserves in Libya than what is required for economic stability.
- There is no relationship between holding excess reserves upon what is considered enough for Libya and the country's success in attracting direct foreign investment .
- The cost of holding excess reserves may be high for an economy which is looking for developing alternative sources of income. Thus, excess reserves should be used in increasing of production capacity, on the other hand the opportunity cost of holding such reserves will be minimized.

*Assistant Lecturer ,Economic Dept, Garyounis University , Benghazi -Libya.

**The Development of Women's Movement in Libyan Society
Between Empowerment and Activation:
A Documentation Study**

Dr. Amal Suleiman Obeidi*

The Historical Background of Libya provides some understanding of the factors and elements which have shaped the development of women's position in Libyan society. Each historical era has played a crucial role in affecting the women's movement in Libya. Therefore, this paper seeks to explore the development of the women's movement in Libya through five main stages: **first**, the Ottoman period 1551-1911; **second**, the Italian occupation 1911-1943; **third**, the British and French administrations 1943-1951; **fourth**, the monarchical period 1951-1969. **Finally**, from the finding of the revolution in September 1969 to date.

The findings of the study showed that the practical and widely-publicised official policies of the Libyan regime since 1969 towards women were aimed at encouraging women to play a significant role in social, political and economic changes within Libyan society. However, the reality in Libyan society corresponds to the male position. Women lack authority and participate less, so have less capacity to activate the decision making process within the society.

* Assistant Prof , Political Science Dept , University of Garyounis, Benghazi - Libya

**Factors Affecting the Determination of Audit Fees As Perceived by
External Auditors and Limited Responsibility Companies
Working in Benghazi**

" Theoretical Analysis and Empirical Investigation "

Dr: Mustafa B . Mahmud *

Mr: Amin M. Darbag (Lecturer) **

The purpose of this study is to investigate different factors affecting the determination of audit fees in Benghazi as perceived by a sample of external auditors and private limited responsibility companies.

A questionnaire was used as a data collection method the answer of respondents show that internal control efficiency, size of the auditee and auditing difficulty and complexity are the main factors affecting audit fees.

* Associated Prof , Accounting Dept, Garyounis University , Benghazi - Libya .

** Assistant Lecturer , Accounting Dept, Omer Al Mokhtar University ,Al Bayda - Libya .

The Forecasting Stochastic Model of Maximum Temperature Mean for Benghazi City Using Seasonal Forecasting Methods.

Dr: Faris Taher *

Mr: Abdulrahman Aguli (Lecturer)**

The seasonal forecast have many methods to apply ,we want to find out which method is the best and which of them can be applied for forecasting the high temperature mean for Benghazi city , we made a study for the decomposition,winter's and box-Jenkins seasonal methods.

we compared these three methods to conclude that the box -Jenkins method is the best along with determining the forecasting stochastic model of high temperature mean of Benghazi city.

* Lecturer, statistics dept , Garyounis University , Benghazi – Libya .

** Lecturer, statistics dept , Garyounis University , Benghazi – Libya.

Study and Analysis of Agriculture Bank Position in Motivated Investment of Technologies Appropriate with Libyan Environment "applied study"

Dr: Semeir Abed Alameer*
Mr: Jassim Nassir (Lecturer)**

The Agriculture Bank was one of big financial companies provide the financial to agriculture sector (farmers and farming society) to investment in the agriculture utilities to provide the factors for this utility like equipments and tools, equipments of irrigation, seeds and fertilizers and other requirements of production. From all of these it wants to provide the aims of population transformation planning in provide self-sufficiency or decrease feeding gap by increasing the agriculture production. The Agriculture Bank has a position in motivated the investment in the technologies filed, because it is not financial state only but it has an important position in the development operation.

This study aims to evaluate the position of agriculture bank in Benghazi city, starting from the aims drawing to it as a financial

state aims to provide continuous development in the agriculture sector, without limited itself on banking utilities, by analysis the following parameters:

1. Development proportion of bank loans amount to total local production of agriculture sector (RI_t): which, is a measure of follow of financial, sometime called as proportion of requested capital (R_t) to production (Y_t):

$$RI_t = \frac{CR_t}{Y_t} \times 100$$

2. Average of Investment (AI_t): it is proportion of fixed capital forming in the agriculture sector (K_t) to total local production of it (Y_t):

$$AI = \frac{K_t}{Y_t} \times 100,$$

where $K_t = I_t + (1 - c) K_{t-1}$.

* Assistant prof, Economics dept , Garyounis University , Benghazi – Libya .
**Lecturer , Economics Dept , Garyounis University , Benghazi – Libya .

3. Average of production capacity utility (Cut):

it is a density of allowing resources utility in the agriculture sector:

$$CU_t = \frac{Y_t}{K_t} \times 100$$

4. Principal components method (PC): we used this method to explain which component of loan is has the most influence on the investment in the agriculture sector.

5. Production Function: it is describe the natural relation between production inputs and the final production for specific period, and at specific level of technology. Which express of it as:

$$Y_t = F(X_{it}, t_i) \quad \text{where ,}$$

Y_t = final production,
 X_{it} = production inputs,
 t_i = time.

6. Investment Function: Investment is that part of national production which take different shapes like; new buildings, long-evous equipments of production or increasing in storage. We can express of it as:

$$I_t = A_0 + B_1 Y_{t-1} + B_2 \Delta Y_t + B_3 CR_t + B_4 EO_t + B_5 CU_t + B_6 K_t + U_t .$$

Where: I_t = total agriculture investment, Y_{t-1} = Lagged agriculture production, ΔY_t = average changing in production, CR_t = loans and grants pay to farmers, EO_t = oil incomings, CU_t = Average of production capacity utility, K_t = fixed capital forming in the agriculture sector, U_t = Random variables.

We used the data for the period(1969–1999) about the agriculture bank and production of agriculture sector and using the statistics package (MINITAB), we calculate these parameters and reach to many conclusions.

The study includes six sections, **First** devoted to Historical summery and importance of agriculture bank, **second** involve the importance of balance between technologies and environment and its influences on production, **third** consist the position of Libyan agriculture bank in motivation the investment in the technologies, **fourth** devoted to diagnostic the variables and the quantitative methods for analysis, **fifth** consist applied these methods and calculate the parameters, **finally** the conclusions.

Political Participation: A Developmental Perspective

Dr: Ali Abbas Murad *

The collapse of the Soviet Union and the disintegration of the Socialist camp have put a decisive end to the dichotomy of the world to be divided into two camps: capitalist and socialist. Yet, it has not brought to an end another dichotomy by which the world had divided into two blocks-advanced and under developed.

No matter how those who are interested in underdevelopment matter may seem to be at odds with its definition and aspects, they still agree that it is a comprehensive and complex phenomenon, the negative effects of which may prevail in all systems and institutions of the society. This imposes on the societies that suffer from underdevelopment to try to confront it and deal with it in a comprehensive and complex way through a process of development.

This study is in line with the prevailing point of view held currently on this issue. It supports the thought that sees the first and most important reason for underdevelopment is political underdevelopment, and that the first and most significant reason for political underdevelopment is the absence or loss of political participation in the underdeveloped countries. Thus, the solution to the crisis of political participation in them would be the basis for solving this crisis.

In addition, the recent circumstances the world is witnessing and which have been arising under the influence of the policies of globalization and their applications, give additional importance to the political participation. Confrontation with these policies and applications imposes on these countries the development of their capabilities, which

*Associated Prof , Political Science Dept, Garyounis University , Benghazi - Libya .

entails the achievement of political stability that is a prerequisite for achieving development, because the development also entails the existence of efficient regimes, which should be capable of implementing and administering it. However, efficiency is sorely

available for dictatorial regimes in which the political participation is very absent. This should provide new additional reasons for emphasizing the importance of political participation and its necessity for achieving development in the underdeveloped countries.

THE STANDARDS THAT RULE THE INTERNAL AUDITORS OF THE INDUSTRIAL COMPANIES IN THE CITY OF BENGHAZI

Dr. Masoud Abdelhafid Elbadry *

The development of the role played by internal auditors in recent years from auditing documents and books to controlling and evaluating all faces of internal control either financial or managerial, had led the writer to conduct this study.

The aim of this paper is to focus the attention on the standards that should exist to rule the function of the internal control in assisting management to carry out its responsibilities.

These standards are :
independency , efficiency , extend of internal audit work, internal audit performance and internal audit management. Even though these standards have been developed too much in the Libyan

companies they are still weak.

Therefore the researcher conducted imparical study to emphasize this fact using theory testing approach.

Questionnaire was used as a main tool to collect data. The results of the descriptive analysis of collected data were:

1. Lake of independency of internal auditors.
2. Lake of efficiency and proficiency of internal auditor.
3. The scope of work standards are not available.
4. Management performance audit was not existed.

From the results arrived by the study the following recommendations was deduced:

*Assistant Prof of Accounting , Accounting Dept, Garyounis university , Benghazi -Libya

1. The necessity to develop internal audit sections.
2. The necessity to enhance internal audit independency.
3. The necessity to enhance the role of the university such as teaching, scientific conferences and meetings .

4. The necessity to issue laws that organize internal audit proficient.
5. The necessity to follow the modern internal control that emphasizes auditing management performance.

دراسات

في الاقتصاد والتجارة

مجلة علمية محكمة

2004 - 2003

المجلدان الثاني والعشرون والثالث والعشرون

المقالات والبحوث

- تسخير المحاسبة الحديثة لخدمة غايات التنمية في البيئة الليبية .
د . سالم إسماعيل الحصادي
- دور الاحتياطات الدولية في تمويل الاستثمار الخاص المحلي في ليبيا .
أ . عيسى صالح الفضلي
- تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل "دراسة توثيقية"
د . أمال سليمان العبيدي
- العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة "دراسة ميدانية على مدينة بنغازي"
د . مصطفى بكار محمود أ . أمين مرعي الدرياق
- أيجاد النموذج العشوائي للتنبؤ بمعدل درجات الحرارة العظمى لمدينة بنغازي باستخدام أساليب التنبؤ الموسمي .
د . فارس طاهر أ . عبدالرحمن العفيلي
- دراسة وتحليل دور المصرف الزراعي في تحفيز الاستثمار في التقنية الملائمة للبيئة الليبية .
د . سمير عبدالأمير الحسين أ . جاسم ناصر حسين
- المشاركة السياسية "منظور تنموي"
د . علي عباس مراد
- المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي .
د . مسعود عبدالحفيظ البدري

عرض الكتب

- أساسيات الاقتصاد القياسي
د . فتحي صالح بوسدره
- الإدارة الاستراتيجية وسياسات الأعمال
د . فيصل سالم الكيخيا

الملخصات

- الافتراضات النظرية والنظريات الداعمة لبحوث العلوم الاجتماعية "تحليلات نظرية"
د . مصطفى بكار د . بوب ليون
- الاقتصاد الأردني تحت تأثير تطبيقات اتفاقية الشراكة الأوروبية .
د . بلال خلف العمري

دليل رسائل الماجستير

جامعة قاريونس - كلية الاقتصاد - بنغازي - ليبيا

DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL . 22-23

2003 - 2004

○ **Articles**

- Theoretical Assumptions and Theoretical Backing for Science Research :
Theoretical Analysis .
Dr. Mustafa Bakar Mahmud Dr. Bob Lyon
- Jordan Economy under the EU Association Agreement Implementations.
Dr. Bilal Khllaf Al Omari

○ **Abstracts**

- Exploitation of Modern Accounting for Aims of Development in Libya.
Dr. Salem Elhossade
- The Role of the International Reserves in Financing the Private Investment in Libya.
Mr . Issa Al fadhly
- The Development of Women's Movement in Libyan Society Between Empowerment and
Activation : A Documentation Study .
Dr. Amal S. Obeidi
- Factors Affecting the Determination of Audit Fees As Perceived by External Auditors
and Limited Responsibility Companies Working in Benghazi
"Theoretical Analysis and Empirical Investigation."
Dr. Mustafa B. Mahmud Mr. Amin M. Darbag
- The Forecasting Stochastic of Maximum Temperature Mean for Benghazi City Using
Seasonal Forecasting Methods.
Dr. Faris Taher Mr. Abdulrahman Aghuili
- Study and Analysis of Agriculture Bank Position in Motivated Investment of
Technologies Appropriate with Libyan Environment "Applied Study".
Dr. Semeir Abed Alameer Mr. Jassim Nassir
- Political Participation : A Developmental Perspective.
Dr. Ali Abbas Murad
- The Standards that Rule the Internal Auditors of Industrial Companies in the
City of Benghazi.
Dr. Masoud Abdelhafid Elbadry

Garyounis University, Faculty of Economics, Benghazi - Libya

2005-6-7	العلوم السياسية	د. عبدالله مسعود الدرسي د. عبدالحميد محمد النعيمي د. صالح المنزسي حمد	سعاد عبد العاطي الفاندي	الأمن القومي العربي ودول الجوار .
2005-6-26	المحاسبة	ديونيس محمد احتشاد د. مصطفى محمد صالح د. أحمد عبدالله بيت المال د. بشير محمد عاشور	أحمد علي فرج الكاديكي	مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسل الأموال .
2005-6-26	إدارة الاعمال	د. سالم مفتاح القماطي د. الصديق منصور بوسينية د. عبدالقادر عياد عامر د. بشير محمد عاشور	أسماء سليمان عبدالحميد	مستويات ادراك مديري فروع المصارف التجارية للمخاطر الائتمانية المصرفية .

* المصدر : مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية الاقتصاد .

2005-5-19	العلوم السياسية	د. عبد الله مسعود الدرسي د. علي محمد شمش د. كاظم هانم نعمة	سليمان علي محمد	استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية .
2005-5-19	العلوم السياسية	د. عبد الله مسعود الدرسي د. سالم حسن البرتوي د. كاظم هانم نعمة	طارق شعيب الأمين	السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول منطقة الخليج العربي دراسة في الأهداف والوسائل 1979-2002 .
2005-5-21	الاقتصاد	د. إبراهيم صالح الرفاعي د. محمد خليل قياض د. فتحي صالح بوسرة د. مصطفى عبد الله اليوسفي	خلود علي عبد السلام	محددات الطلب على الكهرباء في ليبيا " دراسة تطبيقية للفترة 1980-2002 " .
2005-5-29	المحاسبة	د. عبد السلام علي كبلان د. خالد علي كاجيجي د. يونس محمد احشاد د. عبدالعزيز أبو بكر عبيد	عادل عباد الفلاح	دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الليبية .
2005-6-2	العلوم السياسية	د. عبد الله محمد مسعود د. ميلاد مفتاح الحارثي د. منصور محمد الشكري	المبروك فرج فضل الله	مشكلة الصحراء الغربية وفعالية اتحاد المغرب العربي .
2005-6-5	إدارة الأعمال	د. بن عيسى أحمد حودانه د. سالم مفتاح القماطي د. عبد الجليل آدم المنصوري د. محمد عمار الترهوني	علي محمد جعونة	مستوى رضا العملاء عن الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف التجارية .

2005-4-26	الاقتصاد	د. علي عطية عبد السلام د. ابراهيم صالح الرفادي د. عبدالفتاح عبدالسلام ابوحنبل د. مصطفى عبدالله اليوسفي	نجوى حامد ابراهيم	أثر التمويل على نمو الناتج الزراعي الليبي .
2005-5-11	إدارة الاعمال	د. عبدالجليل آدم المنصوري د. عمار الطيب كشرود د. عبدالقادر عياد عامر د. محمد عمار الترهوني	هند خليفة سالم	تكيف الفرد في المنظمة وعلاقته بالإنترام التنظيمي.
2005-5-11	إدارة الأعمال	د. مصطفى محمد الناطلي. د. محمد عمار الترهوني. د. عبدالقادر عياد عامر.	السنوسي سليمان بوخريص	دراسة تطبيق نظم المعلومات الإدارية بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية بالمصارف التجارية بشعبية بنغازي .
2005-5-12	الاقتصاد	د. أحمد سعيد الشريف د. أبو القاسم عمر الطبولي د. علي عطية عبدالسلام د. محمد عبدالكريم الكيلاني	عبير فضل الله بوخطوة	أهمية إنشاء سوق للأوراق المالية لدعم برامج الخصخصة وجذب الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي .
2005-5-12	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسنيبة د. إنعام علي الشهريلي د. عبدالقادر عياد عامر د. سليمان محمد مرجان	نبيلة عثمان القائل	استخدام أسلوب البرمجة الخطية في تحديد المزيج السلعي الأمثل وأثره على العائد الاقتصادي بالمؤسسات الصناعية الليبية الواقعة في نطاق مدينة بنغازي .
2005-5-12	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسنيبة د. عبدالقادر عياد عامر د. عمار الطيب كشرود	خيرية محمد عوض الصالحين	علاقة سلوكيات المواطنة التنظيمية بالرضا الوظيفي "دراسة ميدانية على العاملين في الفروع الرئيسية للمصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي .

2005-2-15	إدارة الأعمال	د. فاضل جميل طاهر د. الصديق منصور بوسنيينة د. عبدالقادر عياد عامر د. سليمان محمد مرجان	مبروكة عبدالمسيد احمد	دراسة العوامل المؤثرة في صناعة اللواحي وعلاقتها بإنتاج مستوى الإنتاج الفعلي عن المستهلك خلال الفترة 1993-2003.
2005-2-16	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. فاضل جميل طاهر د. الصديق منصور بوسنيينة د. سليمان محمد مرجان	عزيزة محمد الزوي	كفاءة الاتصالات الإدارية وفق تصور العاملين بالمصارف التجارية وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية.
2005-3-10	الاقتصاد	د. أبو القاسم الطويلي د. أحمد سعيد الشريف د. علي محمد الهوزني د. محمد سالم كتيبة	أميمة نجيب الشبخي	إنتاجية العمل ومدى استغلال الطاقة الإنتاجية تطبيق على مصانع الشركة العامة للداين والأسفنج الصناعي ومناقجته للفترة 1980-2002.
2005-3-19	إدارة الأعمال	د. عبدالجليل أم المنصوري د. عبدالسلام علي كلان د. عبدالقادر عياد عامر د. محمد عمار الترهوني	خالد محمد صالح الرفاعي	الرقابة عن طريق معدل العائد على الاستثمار في المصارف التجارية الليبية.
2005-4-13	المحاسبة	د. مسعود عبدالغنيط البدري د. عوض أحمد الروياتي د. محمود محيي الدين باهي د. بشير محمد عاشور	عبدالناصر مصطفى محمد	موقف ومسئولية المراجع الخارجي في ليبيا عند عدم التأكد من سريلان فرض الاستثمارية
2005-4-21	المحاسبة	د. محمود محيي الدين باهي د. قاسم شرح الأبال عزوز د. عبدالسلام علي الجحاري	مفتاح حامد حمور الزوي	برامج الخصخصة في ليبيا متطلبات ومواقف نماذج للتقييم والأساليب : دراسة تحليلية .

دليل رسائل الماجستير *

من الفترة 1-1-2005 إلى 30-6-2005

تاريخ المناقشة	القسم	لجنة المناقشة	اسم الطالب	عنوان الرسالة
2005-1-1	المحاسبة	د.مصطفى بكار محمود د.الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. محمد عبدالله بيت المال	صبري عبدالسيد الربيعي	دراسة تحليلية للعلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الشركات المساهمة اليبية الواقعة في نطاق مدينة بنغازي .
2005-1-2	المحاسبة	د. محمود مجبي الدين بادي د. مصطفى محمد صالح د. محمد عبدالله بيت المال	محمد الهادي سالم مادي	الأثار المترتبة عن استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الانتمائية في المصارف التجارية .
2005-1-6	الاقتصاد	د.عبد الفتاح عبدالسلام بوحليل د. علي عطية عبدالسلام د. عمر محمد أبو صبيح	ايمان عبدالقادر غوقة	تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي وأثارها على الاقتصاد الليبي .
2005-1-26	العلوم السياسية	د. عمر ابراهيم العفاس د. فتحي محمد البعجة د. عبدالحميد محمود النعمي	إبتهال عبدالله الشحومي	تنبئة النظام السياسي المصري في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 1970-2002 .
2005-1-30	الاقتصاد	د. عبد الفتاح عبدالسلام بوحليل د. عبدالمنعم محمد بحيري د. أحمد محمد جلاله	أميمة يوسف عصمان	انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية وأثارها الاقتصادية على القطاع الزراعي .

دليل رسائل الماجستير

L

التجارية مثل الغذاء ، والتعدين ،
والفوسفات ، وأدوات الطباعة
والنشر الخ .

يظهر الانحراف الحاد في تجارة
الاسمنت ، حيث أن سياسة الحماية لهذا
القطاع ستتصرف من 150% - 120%
خلال السنوات الأولى ، وستقترب من
85% في المرحلة الثانية ، ولتصل إلى
40% في المرحلة الثالثة ، ولتبلغ مستوى
سالبة في المرحلة الرابعة بما يعادل 16%
أما قطاع التخميل فيظهر أيضا انحرافا
حادا حيث سينخفض من 118% إلى
64% ثم إلى 12% على التوالي ،
ولينتهي بقيمة سالبة تصل إلى -17% .
وكذلك يظهر قطاع النقل تأثره بانخفاض
يتراوح من 88% إلى 75% ، ثم من
59% إلى صفر % خلال المراحل الأربع
، في حين أن قطاع الزجاجيات سيبقى
محافظا على أقل نسبة ضارة حيث سيصل
إلى 90% في آخر مرحلة .

على الرغم من أن أغلب القطاعات
ستتخفف قيمة عوائدها ، إلا أن هذا
الانخفاض لن يكون سلبيا خلال المراحل

الثلاثة الأولى ، مما يشير إلى رصانة
المنهج الأردني في إعادة هيكلة التعرفة
الجمركية مع دول الإتحاد الأوروبي في
عملية تحرير التجارة . بناءً على تقليص
واردات الأردن من عوائد الجمركية ، في
حين أن هذه العوائد ستعود بالنفع على
المواطن الأردني بشكل أو بآخر .

ديبلال خلف العمري*

افتترضت الدراسة أن التعرفة الجمركية سيتم تخفيضها بما يعادل 25% خلال كل ثلاث سنوات ، وعلى أساس أن جوهر اتفاقية الشراكة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي يقوم على إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010 ف ، من خلال التخفيض التدريجي للتعرفة الجمركية الذي سيقضي إلى تجارة حرة عام 2010 ، وتم تقسيم هذه الفترة الزمنية إلى أربعة مراحل، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (conometrics Views) على أساس (Proportional annuluscs linear) لتمكن من تحليل هذه النتائج .

أشارت نتائج التحليل إلى أنه خلال السنوات الثلاث الأولى لتطبيق الاتفاقية أن عائدات الأردن من التعرفة الجمركية ستخفض بما يعادل 10% حيث تشير الأرقام إلى أهمية بعض القطاعات

يتجه العالم نحو الاندماج الاقتصادي وإزالة معوقات التجارة ، لذلك شارك الأردن في هذه التوجيهات من خلال ثلاثة محاور أساسية اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية ، المناطق الصناعية التجارية الحرة مع الولايات الأمريكية وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (الجات)، تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل أثر اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية على الاقتصاد الأردني .

ولدراسة ذلك عمدت الدراسة إلى استخدام (Effective Rate of Protection Model) الذي يعد قادراً على التزويد بمعلومات رقمية حول التغيرات التي تطرأ على التعرفة الجمركية لقطاعات التجارة نتيجة للتخفيض الجمركي لهذه القطاعات ، بالإضافة إلى قدرة هذا التحليل على تحديد علاقات مدخلات الإنتاج .

* محاضر ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، الخمس - ليبيا .

عليهم الإفصاح عن هذه الافتراضات بوضوح كامل والتأكد من انسجامها مع معتقداتهم الشخصية . بذلك يستطيع الباحثون استيعاب وجهات النظر المختلفة، وفهم الظاهرة موضوع البحث أو الدراسة بصورة أفضل ، وتوضيح التصميمات المختلفة لأبحاثهم العلمية ، وبيان أن معتقداتهم الشخصية ، الافتراضات النظرية ، النظريات الداعمة جميعها مترابطة من ناحية ومناسبة لموضوع البحث من ناحية أخرى .

نموذجاً بيئياً (Environmental model) للمتغيرات المستقلة التي تؤثر في موضوع البحث المفترض كمتغير تابع .
د. استخدام أدب المحاسبة والتنمية (accounting & economic development literature) وأدب النتائج الاقتصادية للمعايير أو المبادئ المحاسبية (economic consequences of accounting standards) لتطوير النموذج البيئي ودعم التحليلات النظرية للبحث المفترض .

تبين من التحليلات النظرية للمقالة أن الافتراضات النظرية للبحوث المختلفة ، والمحاسبة ليست استثناءً ، ليست دائماً موضوعية أو محايدة اجتماعياً . فوجهات نظر الباحثون وإدراكهم وفهمهم للأمور المختلفة تتأثر بخبراتهم العملية ومؤهلاتهم الأكاديمية ومعتقداتهم وخصائص العوامل البيئية التي تحيط بهم .

عليه فإنه يجب على الباحثين أن يكونوا على دراية كاملة بالافتراضات النظرية التي تؤثر في وجهات نظرهم وفهمهم للظواهر المختلفة . كما يجب

الافتراضات النظرية والنظريات الداعمة لبحوث

العلوم الاجتماعية : تحليلات نظرية

د. مصطفى بكار *

د. بوب ليون **

الكلمات الدلالية : الافتراضات النظرية ، النظريات الداعمة ، وبحوث العلوم الاجتماعية . يبدأ تقييم أي مشروع بحثي باختيار الموضوع والنموذج (Paradigm) بالإضافة إلى ذلك ، فإن طرق جمع المعلومات والمنهجية والنظريات الداعمة للبحث العلمي يجب تعريفها بدقة .

تهدف هذه المقالة إلى شرح الافتراضات النظرية التي اقترحها (Burrell & Morgan,1979) ، مناقشة المعيار المستخدم لإختيار نموذج البحث بصورة عامة ، وأخيراً بيان أن معتقدات الباحث (values or Beliefs) ، الافتراضات النظرية ، النظريات الداعمة وطرق جمع معلومات البحث يجب أن تكون مترابطة (Related to each other) ومناسبة لموضوع البحث .

للمقالة فإن الباحثان يفترضان أنهما :
أ . يبحثان تأثير المحاسبة على التنمية الاقتصادية لدولة نامية (مشروع البحث المفترض) .
ب . العمل من خلال أكثر من نموذج (Mciltili-Paradigm) وبالتالي استخدام طرق جمع معلومات من النموذج الوظيفي أو التجريبي (fuctionalist – paradigm) والنموذج التفسيري (interpretive paradigm) .
ج . تبني منهجية استنباطية استقرائية لإختيار أدبيات الدراسة ولتطوير واختيار

* أستاذ المحاسبة المشارك ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا .

** رئيس قسم المحاسبة والتمويل التجاري ، كلية اقانون والمحاسبة ، جامعة داندي ، اسكتلندا ، المملكة المتحدة .

الملخصات

مثل هذا النوع من المنظمات . وينتهي الفصل بعرض الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام في مثل هذه المنظمات .

ويتضمن الجزء السادس من الكتاب فصلاً واحداً (الفصل الرابع عشر) ، الذي يبرز مجموعة من التقنيات والمقترحات والإرشادات المختلفة في كيفية دراسة وتحليل الحالات ، باستخدام حالات عملية تساعد في تفهم عملية صنع وتنفيذ القرارات الاستراتيجية .

أما الجزء الأخير (حالات في الإدارة الاستراتيجية) ، فإنه يحتوي على خمسة أجزاء ، يتناول كل جزء منها مجموعة من الحالات العملية والتطبيقية التي تتكامل على نحو جيد مع المفاهيم التي يتم استعراضها في كل فصل من فصول هذا الكتاب . وذلك فيما يتعلق بالإدارة العليا لمنظمات الأعمال وبعض القضايا العامة والبيئية في الإدارة الاستراتيجية ، والإدارة الاستراتيجية الدولية . إضافة إلى بعض القضايا ذات العلاقة بالمنظمات غير الهادفة للربح . والتي تهدف إلى كيفية تطبيق المفاهيم

والمبادئ العلمية للإدارة الاستراتيجية في المجالات الوظيفية المختلفة (التسويق ، التمويل ، الإنتاج ، الشراء ، الموارد البشرية ،) ، وكيفية خلق درجة عالية من التكامل بين فروع المعرفة المختلفة .

من خلال استعراضنا لهذا الكتاب بأجزائه المختلفة ، نؤكد على أهمية هذا الكتاب لكل من الباحثين والممارسين على حد سواء ، نظراً لما يقدمه من تغطية شاملة لكافة الجوانب العلمية والمفاهيمية للإدارة الاستراتيجية ، واستناد مؤلفيه واعتمادهما آخر النظريات والبحوث القيمة في هذا المجال .

الأفراد وتدريبهم ، وكيفية ارتباط عملية تطبيق الاستراتيجية بالموارد البشرية المتاحة بالمنظمة . وأهمية توجيه الأفراد نحو استخدام مهاراتهم بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهداف المنظمة ، من خلال إدارة ثقافة المنظمة وإدارة الجودة الشاملة .

وينفرد الفصل العاشر بمناقشة موضوع التقييم والرقابة في الإدارة الاستراتيجية من حيث تحديد المراحل المختلفة لعملية تقييم ورقابة الأداء ، وتحديد معايير الأداء لقياس الأداء الخاص بمنظمات الأعمال ، والمقاييس المستخدمة في عملية القياس والمشاكل المرتبطة بها . وأخيراً أنواع أنظمة الرقابة والأساليب التي يمكن لمنظمات الأعمال استخدامها للقيام بالرقابة الاستراتيجية .

وينطوي الجزء الخامس على ثلاثة فصول (الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر) ، يتناول الفصل الحادي عشر بعض القضايا الاستراتيجية التي توضح كيف يمكن لمنظمات الأعمال أن تكون ناجحة ، من خلال إدارة التكنولوجيا والابتكارات والتي تؤثر بدورها في

عمليات الفحص البيئي وصياغة وتنفيذ الاستراتيجية وتقييمها ورقابتها باستخدام العديد من الأمثلة ، مؤداها أن منظمات الأعمال قد تواجه مشاكل عديدة في تنمية وتسويق المنتجات الجديدة نتيجة عدم اهتمام وتركيز استراتيجياتها على كيفية إدارة التكنولوجيا والابتكار أو التطوير لمنتجاتها .

ويقدم الفصل الثاني عشر الأفكار الاستراتيجية في مشروعات الاستثمار المشترك والمشروعات الصغيرة ، وكيفية الاستفادة من نموذج الإدارة الاستراتيجية في كلا النوعين من المشروعات . إضافة إلى بعض القضايا الخاصة بعمليات الفحص البيئي وصياغة الاستراتيجية وتنفيذها لهذه المشروعات وأهم العوامل المؤثرة في نجاحها . أما الفصل الثالث عشر فتناقش موضوعاته منظمات الأعمال غير الهادفة لتحقيق الربح ، والاختلافات الرئيسية بينها وبين تلك التي تهدف إلى تحقيق الربح ، وأثر هذا الاختلاف في إجراءات الإدارة الاستراتيجية . إضافة إلى كيفية الاستفادة بمفاهيم وأساليب الإدارة الاستراتيجية في

والاستراتيجيات التعاونية التي تحدد كيف يمكن للمنظمات أن تحقق ميزة تنافسية عن غيرها من المنافسين . إضافة إلى مخاطر هذه الاستراتيجيات ، وبعض القضايا المرتبطة بها .

ويستعرض الفصل السادس استراتيجيات المنظمة المختلفة ، الاستراتيجيات الموجهة Directional Strategies وكيف يمكن للمنظمة أن تنمو من خلالها ، واستراتيجيات التنويع Diversification Strategies ، وأهمية تحليل هذا التنويع لتنمية استراتيجية المنظمة ورفع مستوى أدائها ، واستراتيجيات الشركة الأم للمنظمة Corporate Parenting Strategies ، وكيفية تحقيق التوافق والتعاون بين وحدات الأعمال والشركة الأم التابعة لها .

أما الفصل السابع فيتناول الاستراتيجية الوظيفية للمنظمة والخيارات الاستراتيجية ودورها في تعظيم إنتاجية الموارد وتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة أو وحدة الأعمال . كذلك يستعرض هذا الفصل الاستراتيجيات الوظيفية المختلفة

كالتسويق، والتمويل، والإنتاج ، والشراء ، والإمداد والموارد البشرية ، ونظم المعلومات . إضافة إلى كيفية تحديد واختيار أفضل استراتيجية للمنظمة ، والمعايير التي يمكن استخدامها في اختيار استراتيجياتها . وينتهي الفصل بتقديم سياسات التطوير كدليل واضح لتطبيق الاستراتيجيات المختارة .

ويضم الجزء الرابع ثلاثة فصول (الثامن والتاسع والعاشر) تتناول عملية تنفيذ ورقابة الاستراتيجية . يغطي الفصل الثامن تنفيذ الاستراتيجية من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة تمثل المحاور الرئيسية لهذا الفصل والتي تتمثل في :

1. من الذي يقوم بتنفيذ الاستراتيجية ؟ (Who)
2. ما الذي يجب فعله لتنفيذ الاستراتيجية ؟ (What)
3. كيفية تنفيذ الاستراتيجية ؟ (How) .

فيما يستعرض الفصل التاسع عملية الإشراف وتنمية الموارد البشرية ، من خلال تناول العديد من القضايا مثل تعيين

كما يتناول الفصل أيضاً قضايا عديدة مختلفة في استراتيجية التسويق، والتمويل، والبحوث والتطوير، والموارد البشرية، والعمليات ونظم المعلومات. وأخيراً كيفية الربط بين العناصر الداخلية المترتبة عن هذا التحليل.

ويناقد الجزء الثالث من الكتاب موضوع صياغة الاستراتيجية في ثلاثة فصول (الخامس والسادس والسابع) يعرض الفصل الخامس أربعة محاور رئيسية، يتمثل المحور الأول في تحليل الموقف (SWOT) من خلال إيجاد توافق استراتيجي بين الفرص والقوى الداخلية من ناحية، وبين التهديدات الخارجية من ناحية أخرى باستخدام مصفوفة ملخص تحليل العوامل الاستراتيجية الداخلية والخارجية (SFAS). وفيما يتمثل المحور الثاني في عملية مراجعة رسالة المنظمة وأهدافها، فإن عملية تحديد الاستراتيجيات البديلة باستخدام مصفوفة (TOWS) تمثل المحور الثالث. أما المحور الرابع فيتناول استراتيجيات الأعمال وأنواعها المختلفة مثل الاستراتيجيات التنافسية "لبور تر"

وتحليل التطورات التي تحدث فيها بالنسبة لهذه المنظمات. كما يتناول أيضاً عملية تحليل الصناعة والمداخل المستخدمة في تحليلها. وتقييم وتصنيف الصناعات الدولية والمخاطر المرتبطة بها، وتحديد المجموعات الاستراتيجية (وحدات أعمال ومنظمات). كذلك يناقش هذا الفصل موضوعات هامة أخرى مثل، التجسس التنافسي كطريقة لجمع المعلومات عن المنافسين، وعملية التنبؤ بالاتجاهات وأساليبها المختلفة في التخطيط والإدارة الاستراتيجية. وأخيراً كيفية الربط بين جميع العوامل الخارجية في بيئة منظمات الأعمال.

أما الفصل الرابع فقد خصص لتحليل البيئة الداخلية للمنظمة والمراحل التي تمر بها دراسة الأداء الداخلي لها، وتحديد أثرها على مسار ومستقبل المنظمة، والمؤشرات الإنتاجية التي يمكن استخدامها في تحليل هذا الأداء، وكذلك الأساليب المستخدمة في إجراء هذا التحليل. إضافة إلى المداخل المختلفة للقيام بعملية التحليل مثل مدخل الموارد وتحليل سلسلة القيمة، وفحص الموارد الوظيفية.

جاء هذا الكتاب فيما يقرب عن ألف صفحة متضمناً أربعة عشر فصلاً ومقسماً إلى سبعة أجزاء رئيسية على النحو التالي:

1. مقدمة عن الإدارة الاستراتيجية وسياسات الأعمال .
2. دراسة وفحص البيئة .
3. صياغة الاستراتيجية .
4. تنفيذ ورقابة الاستراتيجية .
5. بعض القضايا الاستراتيجية .
6. مقدمة في تحليل الحالات .
7. حالات في الإدارة الاستراتيجية .

يتضمن الجزء الأول من هذا الكتاب فصلين إثنيين ، يغطي الفصل الأول المفاهيم الأساسية للإدارة الاستراتيجية (تعريفها ، مراحلها ، مزاياها) ، وطبيعة نشاطها ودورها في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية . كما يعرض هذا الفصل أيضاً النموذج الأساسي للإدارة الاستراتيجية ، محدداً عناصره والمراحل الأساسية التي تمر بها الإدارة العليا للمنظمة عند تطبيق مفهوم الإدارة الاستراتيجية . إضافة إلى ذلك ، يبرز الخصائص المميزة للقرارات في ظل الإدارة الاستراتيجية .

أما الفصل الثاني فيتناول حوكمة الشركة (Corporate Governance) ودور مجلس الإدارة (الإدارة العليا) ومسئولياتهم في الإدارة الاستراتيجية ، كذلك تأثير العولمة على عملية تسمية وتشكيل هذه المجالس وتنظيمها . فضلاً عن ذلك ، يوضح هذا الفصل المسؤولية الاجتماعية لصانعي القرارات الاستراتيجية ، ووجهات النظر المختلفة حيال مسؤوليات منظمات الأعمال ، وتأثيرها على تحقيق الأرباح للمنظمة . بالإضافة إلى عملية صنع القرار الأخلاقي والأخلاقيات النسبية ، وكيفية اختلافها باختلاف الشخص أو المجتمع أو الثقافة .

وتدور موضوعات الجزء الثاني من الكتاب (الفصل الثالث والرابع) ، حول فحص وتحليل البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة من حيث مفهومها وتحديد متغيراتها لتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها ، ونقاط القوة والضعف في أدائها ، وأهمية قيام منظمات الأعمال بهذه العملية ، حيث يستعرض الفصل الثالث البيئة الخارجية للمنظمة وأهم الطرق التي يمكن الاستفادة منها في تحديد متغيراتها

Thomas L. Wheelen & J. David Hunger : **Strategic Management and Business Polisy** , 8thed., Prentice Hall ,Upper Saddle River , New Jersey, 2000.

عرض الدكتور : فيصل ستالم الكيخيا
محاضر ، قسم إدارة الاعمال ، جامعة قاربيونس

عالم الغد ، وكيفية تحقيق نتائج مرغوبة
على مستوى المنظمة ككل ، من خلال
تفاعلها مع بيئة الأعمال .

ويهدف هذا الكتاب إلى الربط بين
المفاهيم النظرية للإدارة الاستراتيجية من
ناحية ، والتطبيق العملي من ناحية أخرى ،
وذلك من خلال تعزيز وتطوير تفهم متى
وكيف يمكن عملياً لمنظمات الأعمال ،
تطبيق هذه المفاهيم والنظريات في
مجالات التسويق ، والمحاسبة ، والتمويل ،
والإدارة ، والإنتاج ، ونظم المعلومات ،
من خلال عرضها وشرحها وتأكيد دورها
في تعميق الفهم لعملية الإدارة
الاستراتيجية .

يتناول كتاب الإدارة الاستراتيجية
وسياسات الأعمال أحد الموضوعات
الهامة وهو الإدارة الاستراتيجية
" Strategic Management " والذي
يُعد أحد المفاهيم الحديثة في مجال الإدارة.
يقدم الكتاب أحدث المفاهيم والنماذج في
الإدارة الاستراتيجية وتوضيح أبعادها لكل
من الباحثين والممارسين في ظل العولمة
وتكنولوجيا المعلومات (الإنترنت) ،
وأثرهما على أنشطة منظمات الأعمال ،
حيث يعطي رؤية شاملة عن الجوانب
العلمية والعملية لكل المجالات الوظيفية
للمنظمة ، في محاولة لإظهار كيف يمكن
للمنظمات الكبيرة والصغيرة - على حد
سواء - أن تكون أكثر فاعلية وكفاءة ،
ليس فقط في عالم اليوم ، بل أيضاً في

من الملاحق الخمس الواردة في نهاية الكتاب، تتناول الثلاثة الأولى شرح بعض المفاهيم الأساسية في الاحتمالات، في المصفوفات، وكذلك عرض لنماذج الانحدار الخطي باستخدام المصفوفات. أما الجداول الإحصائية المختلفة فهي موضوعة في الملحق الرابع. أما الملحق الخامس فيورد عدة مواقع على شبكة الانترنت يمكن اللجوء إليها عند البحث عن بيانات اقتصادية عن الولايات المتحدة.

أخيراً لا يفوتني الإشارة إلى قائمة المراجع المختارة والمصنفة طبقاً للمستوي من بساطة إلى متقدمة وإلى متخصصة والتي تُعد مهمة للباحث القياسي والتي وردت في نهاية الكتاب.

بعد هذا العرض السريع لأهم النقاط التي بحثها الكتاب نشير إلى أهمية هذا المرجع للباحث القياسي بالنظر لشموليتها لكافة الجوانب الممكن أن يصادفها أثناء القيام بالدراسة.

الجزء الثالث من الكتاب والذي يغطي الفصول الأربعة التالية (من الرابع عشر إلى السابع عشر) يتناول مباحث إضافية في الاقتصاد القياسي. نماذج الانحدار غير الخطية وطرق تقدير معالمها مغطاة في الفصل الرابع عشر. يتناول الفصل التالي (الخامس عشر) نماذج الانحدار الإيجابي النوعي، حيث يناقش النموذج الاحتمالي الخطي، النموذج اللاجسستي وغيرها من النماذج. يتناول الفصل السادس عشر دراسة النماذج التي تجمع بين بيانات من سلاسل زمنية وكذلك من دراسات مقطعية. أما الفصل الأخير من هذا الجزء فيتناول النماذج الديناميكية والتي تشمل نماذج الانحدار الذاتي، نماذج الإبطاء (من خلال نموذج كويك ، ونموذج تعديل التوقعات، ونموذج التعديل الجزئي، ونموذج آلمون لفترات الإبطاء). أساليب تقدير معالم هذه النماذج هي موضوع البحث في هذا الفصل.

الجزء الرابع من الكتاب والذي يغطي الفصول الخمسة التالية (من الثامن عشر إلى الثاني والعشرون) يتناول نماذج المعادلات الأنوية أي النماذج التي يوجد بها

تأثير مزدوج، حيث يؤثر متغير ما في آخر أو في متغيرات أخرى والتي تؤثر بدورها في المتغير الأول. يبدأ الفصل الثامن عشر في توضيح طبيعة تلك النماذج باستخدام عدد من الأمثلة وكذلك لتوضيح عدم ملائمة طريقة المربعات الصغرى للحصول على مقدرات معالم تلك النماذج. مشكلة التمييز هي موضوع الفصل التاسع عشر الذي يوضح متى لا يمكن الحصول على مقدرات لمعالم معادلة قي نموذج آني (المعادلة غير المميزة) وكذلك شرح للشروط اللازم توفرها (شرط الترتيب و شرط الرتبة) لكي تكون المعادلة مميزة والتأكد من ذلك قبل البدء في عملية التقدير. أما الفصل العشرون فيعرض طرق تقدير معالم نموذج آني وما لكل منها من مزايا وما عليها من نقاط ضعف.

الفصلين الأخيرين من الكتاب يتناولان بالدراسة والتحليل السلاسل الزمنية، حيث تناقش المفاهيم الأساسية في الفصل الحادي والعشرون، أما استخدام السلاسل الزمنية في التنبؤ فهو الموضوع الذي يتناوله الفصل الثاني والعشرون.

يتناول الفصل السادس مناقشة صور أخرى لنماذج الانحدار ذات المعادلة الواحدة، ومنها الدوال اللوغاريتمية المزدوجة، نصف اللوغاريتمية، المقلوبة. أما نماذج الانحدار ذات المعادلة الواحدة والتي تضم عدد من المتغيرات المستقلة (أي نماذج الانحدار المتعدد) فهي موضوع البحث في كل من الفصلين السابع والثامن. حيث يتناول الفصل السابع مشاكل التقدير لمعالم هذه النماذج، أما الاستدلال الإحصائي والاختبارات المتعددة لها فيتناولها الفصل الثامن. يختم الجزء الأول بدراسة المتغيرات الصورية الواسعة الاستخدام في الدراسات القياسية في الفصل التاسع. الاستخدامات المختلفة لهذه المتغيرات سواء لتوضيح انتقال الدالة المدروسة، أو لتوضيح تغير ميلها، أو لتوضيح تغير كل من الميل والموقع، وأيضاً استخدامات تلك المتغيرات في السلاسل الزمنية وغير ذلك من النواحي.

يتناول الجزء الثاني من الكتاب دراسة الثلاث مشاكل الرئيسية التي يواجهها الباحث في الدراسات القياسية

وهي تلك الناجمة عن عدم توفر أحد الافتراضات الأساسية للنموذج والمتعلقة بالخطأ العشوائي.

يضم الجزء الثاني أربعة فصول (من الفصل العاشر إلى الثالث عشر) يتناول كل من الفصول الثلاثة الأولى منها مشكلة معينة حيث يحدد طبيعتها والآثار المترتبة على وجودها، الاختبارات المختلفة الممكن اللجوء إليها لمعرفة وجود المشكلة من عدمه وأخيراً الإجراءات الممكن إتباعها للتغلب على المشكل محل البحث. تم اتباع هذا الأسلوب في مناقشة مشكلة تعدد العلاقات الخطية (الفصل العاشر)، مشكلة اختلاف التباين (الفصل الحادي عشر)، مشكلة الارتباط الذاتي (الفصل الثاني عشر).

أما الفصل الأخير من هذا الجزء (الفصل الثالث عشر) فيتناول مشكلة تحديد النموذج والاختبارات الممكن استخدامها في هذا الصدد. يناقش الفصل أخطاء التصميم، وأخطاء القياس سواء في المتغير التابع أو في المتغيرات المستقلة، وكذلك معايير اختيار النموذج.

Damodar N. Gujarati : **Basic Econometrics**, 4th ed., McGraw – Hill ,
New York, 2003 .

عرض الدكتور : فتحي صالح بوسدره
أستاذ الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة قاريونس .

الثاني والثالث فيعرضان نماذج الانحدار التي تضم متغيرين فقط (متغير تابع ومتغير مستقل) موضحان طبيعتها ومشاكل تقدير معالم المعادلة (أى الجزء المقطوع من المحور الرأسي وكذلك ميلها) باستخدام طريقة المربعات الصغرى. يضيف الفصل الرابع فرضية التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي وبذا يصبح النموذج "نموذج الانحدار الخطي التقليدي" من ثم يعرض الفصل خصائص مقدرات المربعات الصغرى في هذا النموذج.

يتضمن الفصل الخامس مناقشة اختبارات الفروض سواء باستخدام فترات الثقة، اختبار المعنوية الإحصائية لأحد مقدرات المعالم، أو لجميع تلك المقدرات أنياً لاختبار وجود العلاقة ذاتها من عدمه.

تأتي الطبعة الرابعة من الكتاب فيما يقرب من ألف صفحة، مقسمة إلى "22" فصلاً تشتمل أغلبها على ملحق أو أكثر في نهاية الفصل، هذا بالإضافة إلى مقدمة عامة عن طبيعة الاقتصاد القياسي و"5" ملاحق عامة. في نهاية الكتاب.

قسم الكتاب الى أربعة أجزاء رئيسية وهي:

- 1) نماذج الانحدار ذات المعادلة الواحدة .
- 2) المشاكل الرئيسية في القياسي .
- 3) مباحث أخرى في القياسي .
- 4) نماذج المعادلات الآتية .

يغطي الجزء الأول الفصول التسعة الأولى من الكتاب.. يتناول الفصل الأول طبيعة تحليل الانحدار والبيانات الضرورية له ومصادرها ، أما الفصلان

عرض الكتب

القسم الثاني: خاص بالعاملين كمراجعين داخليين:

أولاً / الاهتمام بالتأهيل العلمي والخبرة العلمية للمراجعين الداخليين:

الدرجة الموجودة في رأيكم

ممتازة	جيدة	مقبولة	ضعيفة	لا توجد	معايير التقييم
4	3	2	1	0	-1- درجة كفاية الدورات التدريبية .
4	3	2	1	0	-2- درجة معرفتكم بنظم الرقابة الداخلية .
4	3	2	1	0	-3- درجة معرفتكم بمعايير المراجعة الداخلية.
4	3	2	1	0	-4- مدى كفاية المراجع والنشرات المهنية المتوفرة لكم
4	3	2	1	0	-5- درجة الاستفادة من المكتبة إن وجدت .
4	3	2	1	0	-6- مدى التشجيع لانضمامكم للمنظمة المهنية .
4	3	2	1	0	-7- مدى توافر الخبرة بالمشاكل المحاسبية .
4	3	2	1	0	-8- مدى توافر الخبرة للمشرف على المراجعة .

ثانياً / الاهتمام بمعايير العمل الميداني :

4	3	2	1	0	-1- مدى كفاية برامج المراجعة في تحقيق أهدافها .
4	3	2	1	0	-2- مدى كفاية إجراءات تقييم الرقابة الداخلية .
4	3	2	1	0	-3- درجة كفاية المراجعة الاختبارية للعمليات والأرصدة .
4	3	2	1	0	-4- درجة كفاية عدد فريق المراجعة .
4	3	2	1	0	-5- درجة كفاية ساعات العمل المخصصة .
4	3	2	1	0	-6- درجة كفاية الاتصالات بين فريق المراجعة والإدارة .
4	3	2	1	0	-7- درجة الاهتمام باكتشاف الملاحظات وتحقيق والنتائج .
4	3	2	1	0	-8- مدى القدرة على تقييم نظم الرقابة الداخلية في حالة إعداد الحسابات عن طريق الحاسب الآلي.

12- حدد أهمية المراجعة الداخلية لشركتكم:

- غير مهمة أبداً () غير مهمة () مهمة ()
مهمة جداً () مهمة جداً جداً ()

13- حدد نوع الخدمات التي يقدمها قسم المراجعة الداخلية بشركتكم:

- خدمات مالية ومحاسبية فقط () .
- خدمات مالية ومحاسبية بالإضافة لتقييم الكفاءة الاقتصادية () .
- مراجعة مستندية قبل الصرف () .
- مراجعة مستندية قبل الصرف بالإضافة لمراجعة القيود والدفاتر () .

14- هل توجد لجنة مراجعة بشركتكم؟:

- نعم () لا () .

15- هل تأخذ الإدارة العليا بتوصيات واقتراحات قسم المراجعة الداخلية؟

- تأخذ بالتوصيات والمقترحات الخاصة بالنواحي المالية والمحاسبية () .
- تأخذ بالتوصيات والمقترحات الخاصة بالكفاءة الاقتصادية والإدارية () .
- لا تأخذ بهذه التوصيات أو المقترحات أبداً () .

- العمل على إيجاد التنسيق المناسب بين مجهودات المراجعة الداخلية والخارجية ().

9- ضع علامة أمام المناسب ليعكس معيار أو معايير أداء المراجعة الداخلية "يمكن اختيار

أكثر من إجابة":

- القيام بالتخطيط والتوثيق لكل عملية من عمليات المراجعة ().
- القيام بتجميع وتحليل وتفسير وإعداد المستندات عن المعلومات الخاصة بالمراجعة ().
- القيام بإعداد تقرير عن نتائج أعمال المراجعة التي تم أداؤها ().
- متابعة ما جاء في تقرير المراجع الداخلي ().

10- ضع علامة أمام المناسب مما يلي ليعكس اهتمامكم بالإشراف على عملية المراجعة

الداخلية:

- المشاركة في عمليات المراجعة في جميع المراحل التي تمر بها ().
- القيام بزيارات كافية للاطمئنان على سير عمليات المراجعة ().
- القيام بإجراءات كافية لفحص أوراق العمل ومتابعة تنفيذ برامج المراجعة ().
- القيام بدرجة كافية بدراسة الملاحظات وقيود التسويات التي أسفرت عنها المراجعة ().
- القيام بمتابعة عملية إعداد التقارير ثم توجيهها إلى الجهات المختصة بذلك ().

11- عند تكليف المراجع الداخلي للقيام بعملية مراجعة معينة فإنه يجب مراعاة ما يلي

" يمكن اختيار أكثر من إجابة":

- عدم وجود تعارض محتمل بين مصالح المراجع الداخلي ومصالح الجهات التي يقوم بمراجعتها ().
- عدم قيام المراجع الداخلي بتأدية جزء من العملية المراد مراجعتها ().
- ألا يكون المراجع الداخلي قد سبق وأن قام بتنفيذ العملية التي سيقوم بمراجعتها قبل تكليفه بفترة قصيرة ().

5- حدد تبعية مكتب أو قسم إدارة المراجعة الداخلية حسب موقعها في الهيكل التنظيمي للشركة

بوضع علامة أمام المناسب:

- لمدير المالي ()
أمين اللجنة الشعبية ()
مدير عام الشؤون المالية والإدارية ()
جهة أخرى اذكرها.....

6- خبرة المراجعين الداخليين لديكم:

- أكثر من 15 سنة () العدد =.....
أكثر من 10-15 سنة () العدد =.....
أكثر من 5-10 سنوات () العدد =.....
أكثر من 1-5 سنوات () العدد =.....

7- الرجاء وضع علامة أمام المناسب ليعكس مجال عمل المراجعة الداخلية بشركتكم

"يمكن اختيار أكثر من واحدة":

- دراسة مدى تكامل المعلومات المالية والتشغيلية وإمكانية الاعتماد عليها ().
- الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح ().
- حماية الأصول ().
- الاستخدام الاقتصادي والكفاء للموارد ().
- تحقيق الأهداف الموضوعية للعمليات أو البرامج ().

8- حدد مسؤوليات مدير المراجعة الداخلية بشركتكم بوضع علامة أمام المناسب مما يلي

"يمكن اختيار أكثر من إجابة":

- الحصول على وثيقة مكتوبة ومعتمدة من الإدارة عن أهداف وسلطات ومسؤوليات قسم المراجعة الداخلية ().
- إعداد الخطة اللازمة للتنفيذ حسب ما ورد في الوثيقة السابقة ().
- توفير معلومات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات كدليل عمل للعاملين بالقسم ().
- وضع البرامج اللازمة لاختيار وتنمية الموارد البشرية ().

صحيفة استبيان موجه للعاملين بالمراجعة الداخلية

الأخ المشارك الكريم حيث أننا بصدد إعداد بحث بعنوان المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية بشعبية بنغازي ، لذا فإننا نرجو من سيادتكم الإجابة على أسئلة الاستمارة التالية خدمة للبحث العلمي وللنهوض والتطور بمهنة المراجعة الداخلية بهدف الرقي والتقدم بشركائنا الصناعية وإننا إذ نشكر تعاونكم معنا ونعدكم بأن هذه المعلومات ستحاط بكامل السرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

◀ القسم الأول: خاص بإدارة المراجعة الداخلية بالشركة:

1- حدد حجم شركتكم عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

رأس المال =

المبيعات السنوية =

عدد الفروع إن وجدت =

عدد العاملين بالشركة =

2- حدد مستوى المراجعة الداخلية بالنسبة للهيكل التنظيمي للشركة بوضع علامة أمام

المناسب مما يلي:

مكتب () قسم () إدارة ()

3- عدد الموظفين بالمكتب أو القسم أو الإدارة حسب ما ورد في رقم (2)

4- المؤهل العلمي للمراجعين الداخليين لديكم:

دكتوراه محاسبة () العدد =

ماجستير محاسبة () العدد =

بكالوريوس محاسبة () العدد =

دبلوم متوسط () العدد =

أية شهادة أخرى..... العدد =

(ثانياً) المراجع الاجنبية :

- 1)The Institute of Internal Auditors, Standards for Professional Practice of Internal Auditing (Altamonte Springs Folorida, 1984).
- 2)Donald H, Taylon and G, William Glezen AUDITNG :An Integrated

Concepts and Procedures, Fifth Edition (John Wiley and Sons, 1991) .

- 3)The Institute of Internal Auditors (IIA, Inc) “Statement of Responsibilities of Internal Auditor” .(Florida :IIA, Inc.1971).

9) الفين ارينز وجيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة : محمد محمد الديسطنى واحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، 2002 .

ب- الدوريات :

- 1) سوزان جمال الدين عبد الرحمن ، تقييم امكانية اعتماد المراجع الخارجى على وظيفة المراجعة الداخلية ، *المجلة المصرية للدراسات التجارية* ، المجلد 19 ، العدد 2 ، 1995 .
- 2) ابراهيم عبد الوهاب ، موضوعية وكفاءة المراجع الداخلى من وجهة نظر المراجع الخارجى *مجلة الإدارة العامة* ، العدد 76 ، لسنة 1992 .
- 3) محمد على حماد ، المعايير التى تحكم عول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى ، *المجلة المصرية للدراسات التجارية* ، المجلد 12 ، العدد 5 ، الجزء 2 ، 1988 .

ج- البحوث والرسائل العلمية :

- 1) محمود محي الدين بادي ، الرقابة بين النظرية والتطبيق ، بحث مقدم إلى ندوة دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية والرقابة المالية بنغازي 1990 .
- 2) كاميليا مسعود سالم ، " المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية " (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، ربيع 1995 .
- 3) بشير محمد عاشور " تقييم دور المراجع الداخلى في الشركات الصناعية الليبية " (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، ربيع 1990 .
- 4) عادل عبد الحميد محمد المشاط ، " إمكانية تطبيق مفهوم الرقابة الشاملة على وحدات الخدمات العامة في ليبيا " ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، ربيع 1998 .
- 5) انس عبد القادر عامر ، " مقومات تطبيق المراجعة الإدارية من قبل المراجع الداخلى في الشركات الصناعية الليبية " ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، خريف 2003 .

الخارجي، مجلة الإدارة العامة ، العدد 76 سبتمبر 1992 ، ص 128 .
16) يرجع إلى :

- كاميليا مسعود سالم ، " المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية " (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، ربيع 1995 .
- بشير محمد عاشور " تقييم دور المراجع الداخلى في الشركات الصناعية الليبية " (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، ربيع 1990 .
- عادل عبد الحميد محمد المشاط ، " إمكانية تطبيق مفهوم الرقابة الشاملة على وحدات الخدمات العامة في ليبيا " ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، ربيع 1998 .

المراجع

(أولاً) المراجع العربية :

أ- الكتب :

- 1) د. احمد نور ، *مراجعة الحسابات* ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع (1992) .
- 2) د. إدريس عبد السلام اشتيوى ، *المراجعة معايير وإجراءات* ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع (1996) .
- 3) د. عبد الفتاح الصحن ، *أصول المراجعة الداخلية والخارجية* ، مؤسسة شباب الجامعة (1982) .
- 4) د. محمد عبد الرحمن العايدى ، *أصول المراجعة* ، مكتبة الجلاء الحديثة ببورسعيد (1995) .
- 5) وليم توماس و امرسون هنكى ، *المراجعة بين النظرية والتطبيق* ، تعريب ومراجعة د. احمد حجاج ، د. كمال الدين سعيد ، الرياض ، دار المريخ 1989 .
- 6) محمد وجدى شركس ، *المراجعة المفاهيم والإجراءات* ، دار ذات السلاسل 1978 .
- 7) عبد الفتاح الصحن وفتحى السوافيرى ، *الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية* ، الدار الجامعية ، 2004 .
- 8) محمد سمير الصبان ، *نظرية المراجعة واليات التطبيق* ، الدار الجامعية ، 2002-2003 .

الداخلية وحل مشاكل التعارض بين

المراجعين الداخليين والإدارة العليا .

- ضرورة الاهتمام بالتعليم المستمر

للمراجعين الداخليين عن طريق توفير

المراجع العلمية والنشرات المهنية الحديثة

وإقامة الدورات والندوات العلمية لهم .

- التأكيد على متابعة تقارير المراجعة

الداخلية ووضعها موضع التنفيذ لتحقيق

أهدافها .

- ضرورة تحديد مسنوليات إدارة المراجعة

الداخلية وخاصة في مجال تنمية الموارد

البشرية وتوفير خطة مكتوبة توضح

السياسات والإجراءات كدليل عمل للمراجعين

الداخليين بالإضافة إلى العمل على إيجاد

التنسيق المناسب مع المراجعة الخارجية .

الهوامش :

(1) حسن محمد حسين أبو زيد ، دراسات في المراجعة ، دار الثقافة العربية، القاهرة الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، بدون تاريخ ، ص 144 .

(2) محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة واليات التطبيق ،الدار الجامعية ،2002 - 2003 ، ص 205 .

(3) The Institute of Internal Auditors (IIA, Inc) "Statement of Responsibilities of Internal Auditor" . (Florida :IIA, Inc.1971) P 2 .

(4) محمود محي الدين بادي ، الرقابة بين النظرية والتطبيق ، بحث مقدم إلى ندوة دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية والرقابة المالية بنغازي 1990 منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،ص 9 .

(5) اتس عبد القادر عامر ، مقومات تطبيق المراجعة الإدارية من قبل المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، خريف 2003 ، ص 26 .

(6) ادريس عبد السلام اشتوي ، المراجعة معايير وإجراءات ، دار النهضة العربية بيروت الطبعة الرابعة 1996 ص 54 .

(7) عبد الفتاح الصحن ، فتحى السوافيري ، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية ،الدار الجامعية، 2004 ص 212 .

(8) سوزان جمال الدين عبد الرحمن ، تقييم مدى إمكانية اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 19 ، العدد الثاني 1995 ص 186 .

(9) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : - نشرة معايير المراجعة رقم 9 الصادرة عام 1975 بعنوان تأثير وظيفة المراجعة الداخلية على نطاق اختبارات المراجع الخارجي .

- نشرة معايير المراجعة رقم 65 لعام 1991 الصادرة عن (CPA) بعنوان اعتبارات المراجع بالنسبة لوظيفة المراجعة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية .

وتحدد هاتين النشرتين معايير المراجعة المنظمة لإمكانية اعتماد المراجعين الخارجيين على عمل المراجعين الداخليين

(10) محمد سمير الصبان ،مرجع سابق،ص30-31.

(11) محمد عبد الرحمن العايدى ، أصول المراجعة، مكتبة الجلاء الحديثة ببورسعيد 1995 ص ص 75-79 .

(12) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

The Institute of Internal Auditors , " Standards for profetional practice of Internal Audting "(Flouda : The I . IA , Inc,1995)pp.9-88

(13) ألفين ارنيز وجيمس لوبك ، المراجعة، مدخل متكامل، ترجمة محمد محمد الديسطي واحمد حامد حجاج،دار المريخ للنشر ،2002 ، ص 27 .

(14) محمد وجدي شركس ، المراجعة المفاهيم والإجراءات ، دار ذات السلاسل الطبعة الأولى 1978 ، ص 120 .

(15) إبراهيم عبد الوهاب ، موضوعية وكفاءة المراجع الداخلي من وجهة نظر المراجع

- عدم الاهتمام الكافي بالإشراف على عملية المراجعة .

- من الناحية التنظيمية يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية فهو يتبع أعلى سلطة في الشركة ولكنه ليس كذلك من الناحية العملية لأنه لا يؤخذ بتوصياته وخاصة في نواحي الكفاءة الاقتصادية والإدارية وهناك تعارض واضح بين مصلحة الإدارة العليا ومصلحة المراجع الداخلي .

- تنحصر خدمات المراجعة الداخلية في المراجعة المستندية قبل الصرف بالإضافة لمراجعة القيود والدفاتر ولا يوجد أي اهتمام بتقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية .

- لا توجد أي لجنة مراجعة بالشركات الصناعية .

5.4 التوصيات :

زاد الاهتمام في العالم بالمراجعة الداخلية فلم تعد وظيفة فقط ، بل أصبحت مهنة لها كيان وتنظيم وأداة فعالة للمساهمة في ترشيد الأداء للوحدة الاقتصادية ولم تعد قاصرة فقط على مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي بل تعدت ذلك إلى فحص الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات والأنشطة

المختلفة ، ولذلك وللنهوض بهذه المهنة في الشركات الصناعية الليبية فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة توفير الاستقلال الكافي للمراجعين الداخليين عن طريق إصلاح الإدارات العليا التي يتبعها المراجع الداخلي ، والرفع من مستوى المراجعين الداخليين علمياً وعملياً .

- إقناع الإدارات العليا بمدى تفوق العائد من خدمات المراجعة الداخلية على تكلفة أدائها كلما تمتعت بقدر كاف من الاستقلال داخل الوحدة الاقتصادية .

- وضع التشريعات اللازمة التي تنص على الاهتمام الكافي لأنشطة المراجعة الداخلية .

- الاهتمام بتدعيم أركان المراجعة الداخلية كمجال مهني يجب أن يكون له قواعده ومعاييره المتعارف عليها أسوة بالمراجعة الخارجية .

- ضرورة أن تلعب الجامعات والهيئات العلمية دوراً مهماً في تدريس المراجعة الداخلية وتطويرها بالدخول إلى الاتجاهات الحديثة لها .

- تطوير دور المراجعة الداخلية في ليبيا من مراجعة مالية وحسابية إلى مراجعة الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات .

- ضرورة تكون لجان للمراجعة بالشركات لها من دور بارز في تدعيم المراجعة

من حيث التوصيات والمقترحات الخاصة بالكفاءة الاقتصادية والإدارية فيؤخذ بها بنسبة 20 % وفي بعض الأحيان لا يؤخذ بكل التوصيات وبنسبة 10 % ولقد لوحظ من المقابلات الشخصية أن هناك تعارض بين مصلحة الإدارة العليا ومصلحة المراجع الداخلي .

وعن الاستقلال الموضوعي للمراجع الداخلي تبين الآتي :

- عدم وجود تعارض محتمل بين مصالح المراجع الداخلي ومصالح الجهات التي يقوم بمراجعتها 40 % .

- عدم قيام المراجع الداخلي بتأدية جزء من العملية المراد مراجعتها 50 % .

-ألا يكون المراجع الداخلي قد سبق وأن قام بتنفيذ العملية التي سيقوم بمراجعتها قبل تكلفه بفترة قصيرة 60 % .

10.3.3.4 وعن نوع الخدمات التي

يقدمها قسم المراجعة الداخلية تبين إنها لا تتعدى المراجعة المستندية قبل الصرف بالإضافة لمراجعة القيود والدفاتر (نسبة 90 %) وأما خدمات تقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية فلا يتعدى 20 % من عينة الدراسة.

11.3.3.4 لا توجد لجنة مراجعة في أي شركة من عينة الدراسة على الرغم من أهميتها القصوى بالنسبة للشركة وبصفة خاصة بالنسبة للمراجعة الداخلية .

4.4 نتائج الدراسة :

في ضوء أهداف الدراسة واتباع منهجيتها أمكن التوصل للنتائج التالية :

- عدم الاهتمام بالمراجعة الداخلية في الشركات الصناعية .

- هناك أوجه قصور في التأهيل المهني للمراجعين الداخليين ، ولا يوجد اهتمام التعليم المستمر لهم .

- عدم توفر الخبرة الكافية للمراجعين الداخليين ، وعدم كفاية الدورات التدريبية .

- ينحصر دور المراجعة الداخلية في الأهداف التقليدية للمراجعة الداخلية ، حيث لا يتم الاهتمام بالاستخدام الاقتصادي والكفاء للموارد .

- لا يتم الاهتمام بوضع البرامج اللازمة لاختيار وتنمية الموارد البشرية .

- عدم توفر معلومات مكتوبة توضح السياسات والخطط اللازمة لاداء المراجعة .

- معايير الاداء منخفضة ، حيث أن هناك نقص في التخطيط والتوثيق وفي تجميع وتحليل وتفسير المعلومات وإعداد المستندات.

- القيام بتجميع وتحليل وتفسير وإعداد المستندات 50 % .

- القيام بإعداد تقرير عن نتائج أعمال المراجعة 70 % .

- متابعة ما جاء في تقرير المراجع الداخلي 20 % .

8.3.3.4 وللتأكد من الاهتمام بالإشراف على عملية المراجعة تبين الآتى:

- المشاركة في عمليات المراجعة في جميع المراحل التي تمر بها 70 % .

- القيام بزيارات كافية للاطمئنان على سير عمليات المراجعة 50 % .

- القيام بإجراءات كافية لفحص أوراق العمل ومتابعة تنفيذ البرامج 50 % .

- القيام بدراسة كافية بدراسة الملاحظات وقيود التسويات 50 % .

- القيام بمتابعة عملية إعداد التقارير ثم توجيهها 60 % .

9.3.3.4 وعن استقلالية المراجع الداخلي تبين إن 100 % من عينة الدراسة يتبع فيها المراجع الداخلي أعلى سلطة في الشركة (أمين اللجنة الشعبية) وهذا يؤكد استقلالية المراجع الداخلي من الناحية التنظيمية وأما من الناحية العملية فإنه لا يؤخذ بتوصياته إلا في النواحي المالية والمحاسبية وبنسبة 70 % وأما

4.3.3.4 تبين أنه لا يهتم بالاستخدام الاقتصادي والكفاء للموارد حيث إن 20% فقط من عينة الدراسة يقومون بذلك وينحصر دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول بنسبة 60 % وفي مدى تكامل المعلومات المالية بنسبة 50 % وتحقيق الأهداف الموضوعية بنسبة 50 % والالتزام بالسياسات والإجراءات القانونية واللوائح بنسبة 70%.

5.3.3.4 تبين أنه لا يوجد اهتمام بوضع البرامج اللازمة لاختبار وتنمية الموارد البشرية حيث إنها لا تتجاوز 10 % من عينة الدراسة وأنه يتم العمل على إيجاد التنسيق المناسب بين مجهودات المراجعة الداخلية والخارجية بنسبة 20% فقط .

6.3.3.4 وعن توفير معلومات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات كدليل عمل للعاملين بالمراجعة الداخلية وجد إنها تمثل 30 % من عينة الدراسة ويتم إعداد الخطة اللازمة لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بنسبة 40 % .

7.3.3.4 وعند الاستفسار عن معايير أداء المراجعة الداخلية تبين الآتى :

- القيام بالتخطيط والتوثيق بنسبة 30 % .

تم استخدام صحيفة استبيان مقسمة إلى قسمين : القسم الأول خاص بالمراجعة الداخلية للشركة ، وأما القسم الثاني فهو خاص بالعاملين كمراجعين داخليين ، ومرفق في ختام هذا البحث نسخة من صحيفة الاستبيان .

3.3.4 تحليل البيانات :

تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات ، ولقد أسفر هذا التحليل على ما يلي :

1.3.3.4 تبين إن 50% فقط من عينة الدراسة يعتبرونها مهمة جداً بينما 10% من العينة يعتبرونها مهمة جداً وأن 30% يعتبرونها مهمة فقط و10% يعتبرونها غير مهمة ، كما أن عدم الاهتمام يتضح من أنه توجد علاقة بين حجم الشركة ومستوى تنظيم المراجعة الداخلية ، حيث أن شركة رأسمالها 11500000 وبها 600 عامل بها مكتب للمراجعة الداخلية يتكون من مراجعين اثنين فقط ! وتوجد شركة واحدة فقط بها إدارة للمراجعة الداخلية .

2.3.3.4 تبين إن ما نسبته 62 % فقط من عينة الدراسة يحملون شهادة بكالوريوس محاسبة ، بينما 26 % منهم يحملون شهادة دبلوم متوسط وأن 2 % يحملون ماجستير في المحاسبة ولا يوجد اهتمام بالتعليم المستمر ، حيث إن درجة الاستفادة من المكتبة لا توجد بنسبة 85 % وأن مدى كفاية المراجع والنشرات المهنية المتوفرة لا تتعدى 35 % ، كما أنه لا توجد منظمة مهنية تضم المراجعين الداخليين لتهتم بتعليمهم وتقييمهم باستمرار .

3.3.3.4 بالنسبة للخبرة المطلوبة للعمل بقسم المراجعة الداخلية تبين الآتي :

1- 5 سنة نسبة 34 % من عينة الدراسة
5- 10 سنة نسبة 31% من عينة الدراسة
10- 15 سنة نسبة 25% من عينة الدراسة
أكثر من 15 سنة نسبة 10 % من عينة الدراسة . وهذا يدل على عدم توفر الخبرة الكافية للمراجعين الداخليين بالإضافة أن هناك قصور في درجة كفاية الدورات التدريبية حيث إنها لا توجد بدرجة كافية بنسبة 85 % .

باستقراء ما تم بالأدب المراجعى بالكتب والدوريات وغيرها لاستخلاص معايير المراجعة الداخلية ثم تطبيق ذلك على مدينة بنغازي ميدانياً لمعرفة مدى تطابق ما هو مطبق في الشركات الصناعية الليبية مع ما ورد في الأدب المراجعى واستنتاج النتائج بعد ذلك .

وأمكن تقسيم الجانب الميداني كالتالي :

1.3.4 مجتمع وعينة الدراسة :

بالبحث في سجلات غرفة التجارة والصناعة بمدينة بنغازي أمكن التعرف على 40 شركة صناعية وتم اختيار عدد 25 شركة كعينة للدراسة ، وتم الاتصال بإدارات وأقسام ومكاتب العاملين بالمراجعة الداخلية ، وتم اختيار أما مدير المراجعة الداخلية إن وجد أو رئيس قسمها أو مكتب المراجعة الداخلية ، وثلاثة من العاملين بها وتم توزيع صحائف استبيان عليهم لتحقيق هدف الدراسة ، وكانت نسبة الردود 100% .

2.3.4 أسلوب جمع البيانات :

عملياً يكاد لا يؤخذ برأيه إلا في النواحي المالية والمحاسبية وهذا الافتقاد راجع إلى عدم متابعة هذه الوحدات الاقتصادية للاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية . بالإضافة لما أثبتته الدراسات السابقة⁽¹⁶⁾ وما توصلت إليه من عدم توفر المقومات الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية ، ولهذا فإن مشكلة الدراسة تتلخص في السؤال التالي :

ما هي المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية في شعبية بنغازي ؟

2.4 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بهدف تقديم التوصيات والمقترحات للرقى بهذه المهنة والنهوض بها وتطويرها .

3.4 منهجية الدراسة :

تم إتباع المنهج الاستقرائي الاستنباطي حيث تم وضع الإطار النظري للدراسة

أمين اللجنة الشعبية، ويرفع تقاريره إلى هذه الجهات .

- يجب أن تكون للمراجع الداخلي كامل الصلاحيات للقيام بمهامه كطلب المعلومات والبيانات والرد على كافة الاستفسارات .
- يجب ألا يكون للمراجع الداخلي أية علاقة بالعمليات أو الأنشطة التي يقوم بمراجعتها .

إن الاستقلالية تتيح الفرصة للمراجعين الداخليين بأن يصدروا أحكاماً عادلة وغير متحيزة ، وبصفة أساسية تتيح القيام بالإدارة الصحيحة لأعمال المراجعة، وهذه الأمور جميعاً تحقق من خلال الوضع التنظيمي والموضوعية⁽¹⁵⁾ .
وهذا ما دعت إليه معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية وجعلتها أمرين ضروريين لضمان استقلال المراجع الداخلي .

4. الدراسة الميدانية

الدراسة النظرية وحدها لا تكفي للوصول إلى الحقائق العلمية لذا يفضل القيام بالدراسة الميدانية لمعرفة مدى تطابق التطبيق العملي مع الإطار النظري ولهذا قام الباحث بهذه الدراسة الميدانية

بهدف استكشاف المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية في شعبية بنغازي .

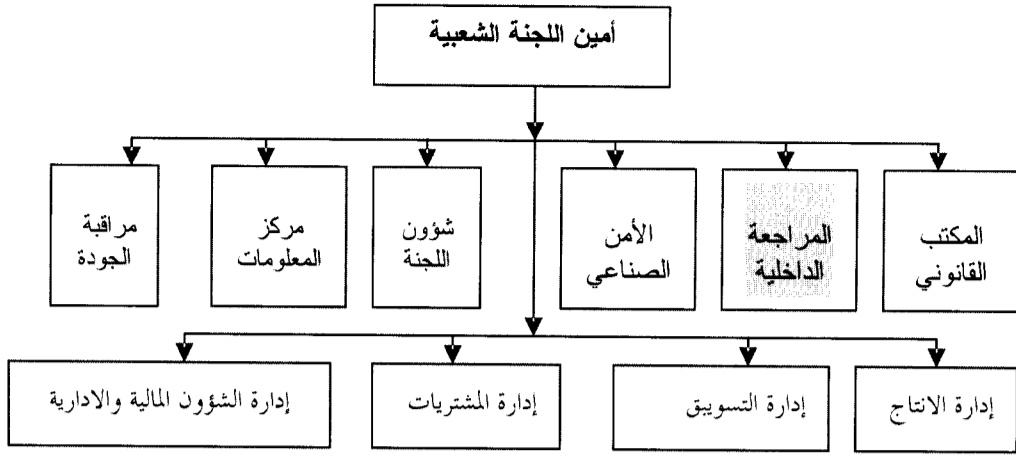
وبناءً عليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى

مايلي:

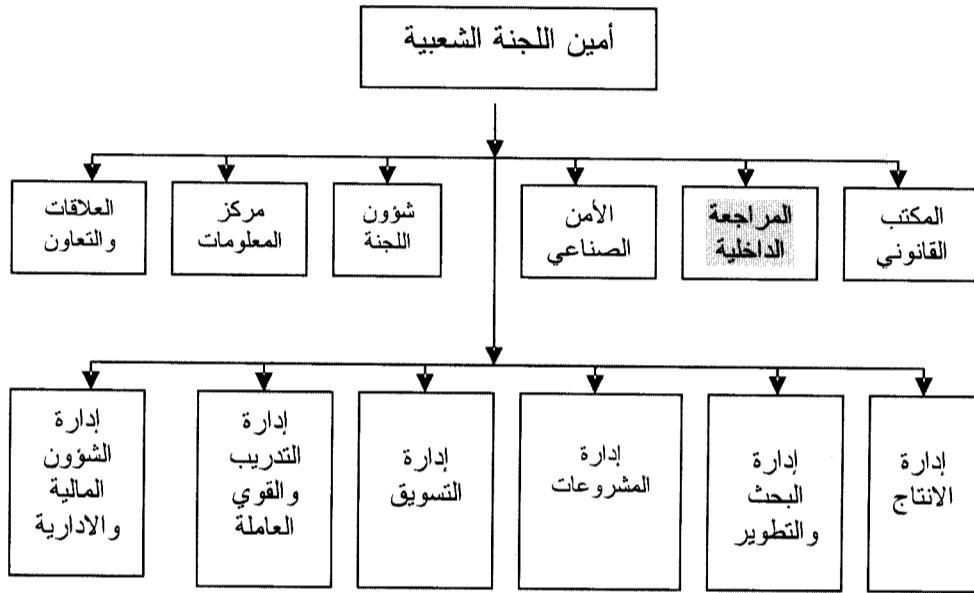
- مشكلة الدراسة
- هدف الدراسة
- منهجية الدراسة
- نتائج الدراسة
- التوصيات

1.4 مشكلة الدراسة :

على الرغم من تزايد الاهتمام في العالم بالمراجعة الداخلية كوظيفة وكيان وأداة فعالة للمساهمة في ترشيد القرارات الاقتصادية ، إلا أن اهتمام الشركات الصناعية في ليبيا وفي شعبية بنغازي بصفة خاصة بها يكاد يكون مفقداً فالمتتبع لوظائفها وخدماتها يتبين أنها تكاد تكون محصورة في مجرد المراجعة الحسابية للمستندات والقيود الدفترية ، وأن قسم المراجعة الداخلية على الرغم من تبعيته تنظيمياً لأعلى سلطة في المشروع إلا أنه



شكل (2) الهيكل التنظيمي للشركة العامة للمشروعات



شكل (3) الهيكل التنظيمي النمطي لشركات أمانة الصناعة

تبعية المراجع الداخلي للإدارة
واستقلاليته؟

فإذا طبقنا المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية، وهو أنها تقوم بخدمة المنشأة ككل، وأن هدفها الأساسي رفع الكفاءة الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية، فإنه ليس للإدارة مصلحة في أن يبدي المراجع الداخلي رأياً لا يحقق الكفاءة المنشودة، طالما أن الإدارة يهتمها كفاءة عملياتها والوصول إلى الكفاءة والفعالية كما يسعى إليها المراجع الداخلي.

وطالما أن الإدارة العليا في المنشأة هي المسؤولة الأولى عن تحقيق الأهداف، ويهتمها ذلك، فإنه يمكن الحفاظ على استقلالية المراجع الداخلي بأن يكون تابعاً لها مباشرة، وبشرط أن يرفع تقاريره إلى هذا المستوى الإداري، والذي يجب ألا يقل عن أعلى سلطة إدارية في المنشأة، وهي مجلس الإدارة أو المدير العام أو اللجنة الشعبية، والهدف من ذلك هو تحرير المراجع الداخلي من تدخل أو ضغوطات أية جهة قد يكون لها مصلحة في صدور تقرير المراجع بشكل معين.

إن التبعية الوظيفية للمراجعين الداخليين تضعهم تحت ضغوط مادية وأدبية مما يؤثر على نوعية التقارير والآراء التي يبديونها، وعلاجا لذلك يجب الاهتمام بقدرات وخبرات الأشخاص المراد تعيينهم كمراجعين داخليين، كما أنه يجب من الناحية التنظيمية عدم تبعيتهم لأية إدارة من إدارات المنشأة، على أن يكونوا تابعين مباشرة وتحت سيطرة أعلى سلطة في المنشأة⁽¹⁴⁾، (أمين اللجنة الشعبية مثلا)، ويمثل الشكل 2 الهيكل التنظيمي لإحدى الشركات وهي الشركة العامة للمشروبات، كما يمثل الشكل 3 الهيكل التنظيمي النمطي لشركات أمانة الصناعة ويمكن بوضوح ملاحظة أن المراجعة الداخلية تتبع أمين اللجنة الشعبية للشركة مباشرة.

وملخص القول ، ولزيادة فعالية واستقلالية المراجع الداخلي فإنه يتوجب الآتي :

- أن يكون تابعاً للإدارة العليا للمنشأة مباشرة
ممثلة في المدير العام أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة أو

3.5.2 السياسات والإجراءات:

" يجب على مدير المراجعة توفير معلومات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات المتبعة في القسم كدليل عمل للعاملين بالقسم."

4.5.2 إدارة وتطويرا لعاملين بالقسم:

" يجب على مدير المراجعة وضع البرامج اللازمة لاختيار وتطوير وتدريب وتنمية الموارد البشرية بقسم المراجعة، بما يكفل تحقيق أهداف إدارة المراجعة."

5.5.2 المراجعون الخارجيون:

" يجب على مدير المراجعة أن يعمل على إيجاد التنسيق المناسب بين مجهودات المراجعة الداخلية والخارجية، بما يضمن تحقيق التغطية الشاملة لكافة أنشطة المنشأة، وتفادي حدوث أي ازدواج في أداء العمل".

3- استقلالية المراجع الداخلي

من المعروف أن المراجع الداخلي، كما يفهم من هذا التعبير اللفظي، موظف بالمنشأة يربطه بها عقد عمل، فالإدارة هي

التي تقوم بتعيينه وتحديد أتعابه، ولها وحدها حق عزله أو منحه علاوات دورية أو حرمانه منها. وهذا يعني أنه يتحتم أن يكون له ميل إداري، بمعنى أن يرى المشكلة من وجهة نظر الإدارة، وقد تتعارض مصالحته مع مصلحة الإدارة، الأمر الذي يؤثر في استقلاله في اتخاذ قراراته، بما يخدم أهداف المراجعة الداخلية، وهذا يعني أنه تابع للإدارة.

وحتى يؤدي المراجع الداخلي دوره على نحو فعال يجب إن يكون مستقلا عن الوظائف التنفيذية داخل الشركة التي يعمل فيها ، ولكنه لا يستطيع إن يكون محايدا عن الوحدة الاقتصادية مادام تربطه بها علاقة عمل (13) .

ولتحقيق أهداف المراجعة الداخلية يجب أن يكون المراجع الداخلي أمينا مع نفسه ومع الآخرين، ويقوم بعمله بما يمليه عليه الضمير والواجب وأن يكون غير ذي مصلحة في إبداء رأي معين، بمعنى أن يكون موضوعياً في أحكامه وألا ينحاز لجانب الإدارة في موضوعات تكون في مصلحة المنشأة. فكيف يمكن التوفيق بين

1.4.2 تخطيط المراجعة:

على وعي تام بالأخطار المترتبة على عدم تنفيذ هذه الإجراءات."

5.2 معيار إدارة قسم المراجعة:

وينص هذا المعيار الرئيس على أنه "يعتبر مدير المراجعة الداخلية مسؤولاً عن إدارة العمل بقسم المراجعة بطريقة سليمة."

وينقسم هذا المعيار الرئيسي إلى مجموعة المعايير الفرعية التالية:

1.5.2 الهدف والسلطة والمسؤولية:

"يجب أن يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية وثيقة توضح الهدف من إنشائه وسلطاته ومسؤولياته، ويعتبر مدير المراجعة هو المسؤول عن الحصول على هذه الوثيقة مكتوبة ومعتمدة من الإدارة."

2.5.2 التخطيط:

"يجب على مدير المراجعة وضع الخطط اللازمة لتنفيذ مسؤوليات قسم المراجعة على أن يتم إعداد هذه الخطط في ضوء ما جاء بوثيقة المراجعة الداخلية وبما يتفق مع الأهداف العامة للمنشأة."

"يجب على المراجع الداخلي القيام بالتخطيط والتوثيق لكل عملية من عمليات المراجعة."

2.4.2 فحص وتقييم المعلومات:

"يجب على المراجع الداخلي القيام بتجميع وتحليل وتفسير المعلومات والبيانات وإعداد المستندات اللازمة عن المعلومات الخاصة بعملية المراجعة لتدعيم نتائج المراجعة."

3.4.2 توصيل النتائج:

"يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بإعداد تقرير عن نتائج أعمال المراجعة التي قام بأدائها."

4.4.2 المتابعة:

"يجب على المراجع الداخلي متابعة ما جاء في تقرير المراجعة للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية قد حققت النتائج المرجوة منها، وفي حالة عدم تنفيذ هذه الإجراءات يجب على المراجع أن يتأكد من أن الإدارة المختصة ومجلس الإدارة

4.3.2 الاستخدام الاقتصادي والكفاء

للموارد:

" يجب على المراجع الداخلي القيام بتقييم مدى الاقتصاد والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة."

5.3.2 تحقيق الأهداف الموضوعية

للعمليات أو البرامج:

" يجب على المراجع الداخلي فحص العمليات أو البرامج للتأكد مما إذا كانت النتائج متماشية مع الأهداف الموضوعية، وما إذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها وفقا لما هو مخطط لها."

4.2 معيار أداء أعمال المراجعة

الداخلية:

ينص هذا المعيار الرئيسي على أنه " يجب أن تشمل أعمال المراجعة تخطيط عملية المراجعة وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج ومتابعتها."

وينقسم هذا المعيار إلى مجموعة

المعايير الفرعية التالية:

" يجب على المراجع الداخلي دراسة مدى تكامل المعلومات المالية والتشغيلية وإمكانية الاعتماد عليها، وتقييم الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وعرض هذه المعلومات."

2.3.2 الالتزام بالسياسات والخطط

والإجراءات والقوانين واللوائح:

" يجب على المراجع الداخلي فحص الإجراءات المطبقة في المنشأة للتأكد من تمسيتها مع السياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير هام على العمليات التشغيلية وتقارير النشاط، وعلى المراجع الداخلي أن يتأكد من أن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها تلتزم بتلك السياسات والنظم والخطط واللوائح والقوانين."

3.3.2 حماية الأصول:

" يجب على المراجع الداخلي دراسة وتقييم طرق حماية الأصول والتحقق من الوجود الفعلي لتلك الأصول."

2.1.2.2 المعرفة والمهارات

والتخصصات:

" يجب أن يتوافر لإدارة المراجعة الداخلية أن تحصل على المعرفة والمهارات والتخصصات التي تحتاج إليها للقيام بمسؤولياتها ".

3.1.2.2 الإشراف:

" يجب على إدارة المراجعة الداخلية أن تتأكد من توافر الإشراف الكافي على أعمال المراجعة ".

بالنسبة للمراجع الداخلي:

1.2.2.2 الالتزام بمعايير وآداب المهنة:

" يجب على المراجع الداخلي أن يلتزم بمعايير السلوك المهني والتي تتطلب أن يتوافر للمراجع الداخلي مستوى عالي من الأمانة والموضوعية والاجتهاد والإخلاص ".

2.2.2.2 الاتصالات والعلاقات الإنسانية:

" يجب أن يتوافر للمراجع الداخلي القدرة على التعامل مع الأفراد والاتصال بهم بطريقة فعالة .

3.2.2.2 التعليم المستمر:

" يجب على المراجع الداخلي أن يحافظ على كفاءته الفنية من خلال التعليم المستمر، ويعتبر المراجع مسؤولاً عن متابعة تعليم نفسه لكي يحافظ على كفاءته ".

4.2.2.2 العناية المهنية المعقولة:

" يجب على المراجع الداخلي أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند أدائه لأعمال المراجعة ".

3.2 معيار مجال العمل:

يقضي هذا المعيار أن " مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وجودة الأداء في تنفيذ المهام المحددة ".

وينقسم هذا المعيار إلى مجموعة من المعايير الفرعية التالية:

1.3.2 تكامل المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها :

ونتداول فيما يلي ملخصاً لمعايير
المراجعة الداخلية لأقسامها الخمسة (12) :

1.2 معيار الاستقلال:

وينص المعيار على أنه " يجب أن يتوافر للمراجع الداخلي الاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها، ويعتبر المراجع الداخلي مستقلاً عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية. والاستقلال يساعد المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة".

ويتحقق هذا الاستقلال من خلال معيارين فرعيين هما:

1.1.2 الاستقلال التنظيمي:

يجب أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع في المنشأة يسمح بالقيام بواجبات وظيفتها.

2.1.2 الاستقلال الموضوعي:

يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعياً عند أدائه لأعمال المراجعة ، ولا يتأثر هذا إلا بمنحه الصلاحيات اللازمة للمراجعة سواء أكانت تتعلق بالسجلات أو الأفراد أو الممتلكات ،

وبما يجعله يتصرف بما يمليه عليه
الضمير والواجب.

2.2 معيار الكفاءة المهنية:

وينص المعيار على أنه " يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بكفاءة وفي إطار العناية المهنية المعقولة، وتعتبر الكفاءة المهنية مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية وكل مراجع بها، وعلى ذلك يجب أن تخصص إدارة المراجعة لكل عملية مراجعة فريق العمل الذي يتوافر له المعرفة والمهارة والتخصص الذي يمكنه من أداء أعماله بصورة مرضية".

وينقسم المعيار إلى مجموعة من المعايير الفرعية لكل من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي.

بالنسبة لإدارة المراجعة الداخلية:

1.1.2.2 التوظيف:

"يجب على إدارة المراجعة الداخلية أن تتأكد من توافر التأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين بما يتلاءم مع أعمال المراجعة المطلوب أدائها".

- التأكد من كيفية الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي .

ولتنفيذ الأهداف السابقة للمراجعة الداخلية يتطلب الأمر أن يقوم المراجع الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للمشروع بحيث يتولى المهام التالية :

- رقابة قبل الصرف للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف .

- رقابة بعد الصرف (لاحقة) للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في الأغراض المحددة والمرتبطة بأعمال المشروع .

- التأكد من مسايرة العاملين بالمشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعية .

- التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة العليا .

2- معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية:

مرت عملية إعداد معايير المراجعة

الداخلية بعدة مراحل، بدأت في سنة 1974 بتشكيل لجنة لمعايير ومسؤوليات المراجع الداخلي بمجمع المراجعين الداخليين، عهد إليها بوضع إطار متكامل لمعايير أداء المراجعة الداخلية، ولقد انتهت اللجنة من وضع إطار متكامل للمعايير في عام 1977، وتم اعتمادها وإصدارها في عام 1978.

ولقد تضمنت المعايير خمسة معايير رئيسية هي (11) :

المعيار الأول: الاستقلال.

المعيار الثاني: الكفاءة المهنية.

المعيار الثالث: مجال عمل المراجعة الداخلية.

المعيار الرابع: أداء أعمال المراجعة الداخلية.

المعيار الخامس: إدارة قسم المراجعة الداخلية.

وينقسم كل معيار رئيسي إلى مجموعة من المعايير الفرعية الموضحة له، وكذلك مجموعة من القواعد المرشدة التي توضح الوسائل المناسبة للعمل وفقا للمعيار.

استقلال المراجع الداخلي فيما بعد بشيء من التفصيل.

2.1 أهداف المراجعة الداخلية:

أن الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية كما عرفه مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين هو مساعدة جميع العاملين بالمنشأة في أداء واجباتهم بصورة فعالة بإمدادهم بالتحليل والتقييم المناسب عن الأنشطة التي يتم مراجعتها.

واستناداً لما سبق يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالأهداف التالية (10):

- فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة وجودة الأداء للمسؤوليات المحددة ، ويعتبر هذا الهدف من الأهداف الحديثة للمراجعة الداخلية .
- التأكد من الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع .

بالتنسيق مع إدارة الشركة حيث تقوم الإدارة بالاستعانة بالمراجعين الداخليين وتقسيمهم لفرق عمل في المجالات التي قد يجهلها المراجع الخارجي لمدته بالبيانات والمعلومات.

وعلى الرغم من أهمية المراجعة الداخلية للمراجع الخارجي فإن وجود تنسيق وتعاون كامل بينهما أمر ضروري لا بد من تحقيقه، إلا أنه يجب الاحتفاظ دائماً باستقلال كل منهما عن الآخر، وألا يعتبر المراجع الداخلي مكملًا للمراجع الخارجي أو أنه يوجد في المنشأة لخدمته ومساعدته، وفي رأينا أن هناك شرطين أساسيين يجب على المراجع الخارجي أن يتأكد من توافرها في المراجع الداخلي حتى يمكن الاعتماد عليه، وهذان الشرطان هما (9):

- مدى قدرة واستعداد المراجع الداخلي للقيام بمساعدة المراجع الخارجي أي كفاءة المراجع الداخلي .
- مدى الاستقلال الذي يتمتع به المراجع الداخلي والسلطات الممنوحة له والمستوى الإداري المسؤول أمامه، وسنتناول

العصر الحديث من مراجعة تفصيلية كاملة إلى مراجعة اختبارية تعتمد على العينات⁽⁶⁾، وذلك بسبب كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها وتعقدها، سعياً إلى تخفيض التكلفة لعملية المراجعة، إن وجود المراجع الداخلي كأحد العاملين في الوحدة الاقتصادية طوال الفترة الزمنية وعلى مدار العام كله يعطيه الفرصة للقيام بإجراء الفحوص التحليلية التفصيلية بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختبارية وليست الشاملة والتي يمكن خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي على مدار العام⁽⁷⁾ مما يجعله يقلل من اختبارته فيؤدي إلى توفير في تكلفة المراجعة، بيد أن الوفورات في التكلفة والتغطية الأفضل للمراجعة ليست الفوائد الوحيدة الممكنة فقط، فهناك فوائد عديدة أخرى يمكن أن يجنيها المراجع الخارجي من المراجعة الداخلية ومن أهمها⁽⁸⁾ :

- يستطيع المراجعون الخارجيون الحصول على نفاذ بصيرة أفضل على عمليات العميل في المجالات المتخصصة مثل المجالات القانونية والهندسية والطبية

وغيرها من خلال خبرة ومعرفة المراجعين الداخليين.

- إمكانية إنجاز مختلف أعمال المراجعة في وقت قصير وذلك لأن وجود المراجعة الداخلية الجيدة يسهل أعمال المراجعة ويوفر وقتاً وجهداً كبيرين.

- يسمح للمراجعين الخارجيين بالتركيز على أكثر المجالات أهمية، أي الاستفادة من مبدأ الأهمية النسبية وذلك بالاطمئنان على المجالات التي تم التركيز عليها من قبل المراجع الداخلي والاهتمام بغيرها .

- يتم تحسين العلاقات مع العميل بسبب الشعور بالشمول ويقصد بذلك بالطبع عدم التشابك أو التداخل من خلال التعاون وتنسيق الجهود لكلا الطرفين، ويتم ذلك بعد إن يتأكد المراجع الخارجي من موضوعية وكفاءة أداء المراجع الداخلي فيحصل بينهما نوع من التعاون والتشاور وفي هذه الحالة يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على عمل المراجع الداخلي في كثير من الأمور وهذا يوفر عليه كثير من الوقت والجهد .

- يحصل المراجعون الخارجيون على تدريب مفيد من تنسيق وتوجيه فريق مراجعة من المراجعين الداخليين ويتم ذلك

إلى من فوضت إليهم سلطاتها، وأن أصول المنشأة في أيدي أمينة، ورغبة الإدارة في التخفيف من مسؤولياتها التي أصبحت جسيمة.

- إشراف الدولة المتزايد على المشروعات والمنشآت، جعل من الضروري التأكد من صحة ودقة البيانات والمعلومات، وحتى تخلي الإدارة مسؤولياتها عن هذه البيانات كان لابد من الاهتمام بالمراجعة الداخلية، وخاصة بعد ظهور اللوائح والقوانين والتشريعات المختلفة المتعلقة بالدولة والنشاطات.

2.1.1 أهمية المراجعة الداخلية للمراجع الخارجي:

إن نظام المراجعة الداخلية من الأمور الهامة بالنسبة للمراجع الخارجي والذي يقدم تقريره الفني المستقل عن القوائم المالية للمنشأة، وذلك لأن المراجعة الداخلية تعتبر من العناصر الهامة لنظام الرقابة الداخلية، والذي تعتبر مهنة المراجعة الخارجية دراسته احد معاييرها الهامة والمتعارف عليها. ومن المعروف أن المراجعة الخارجية قد تحولت في

تصمم المراجعة الداخلية أصلاً داخل المنشأة لضمان حسن سير العمل، وللتأكد من سلامة الأصول وحفظها من الإهمال أو الضياع أو الإسراف أو الاختلاس. كما أنها تصمم لزيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات، والأمور التالية توضح مدى أهمية المراجعة الداخلية للإدارة:

- كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها وتعقيدها أدى إلى فقدان الصلة المباشرة بين الإدارة والعاملين في مختلف المواقع والأقسام. ولهذا كان لابد من وجود نظام للاتصال داخل المنشأة ليتمكن الإدارة من متابعة الأحداث بصورة منتظمة، وكانت المراجعة الداخلية خير وسيلة للقيام بهذه المهمة، وكننتيجة لهذا الاتصال ظهرت الحاجة للبيانات والمعلومات، وكان لابد من التأكد من دقة هذه المعلومات والبيانات. وهذا ما تقوم به المراجعة الداخلية.

- لما كانت الإدارة مسؤولة عن حماية أصول المنشأة وممتلكاتها، ونظراً لزيادة حجم المشروعات وازدياد المسؤوليات والاختصاصات الملقاة على عاتق الإدارة، الأمر الذي اضطر الإدارة إلى الاطمئنان

وتطوير طرق الأداء مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا هو المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية.

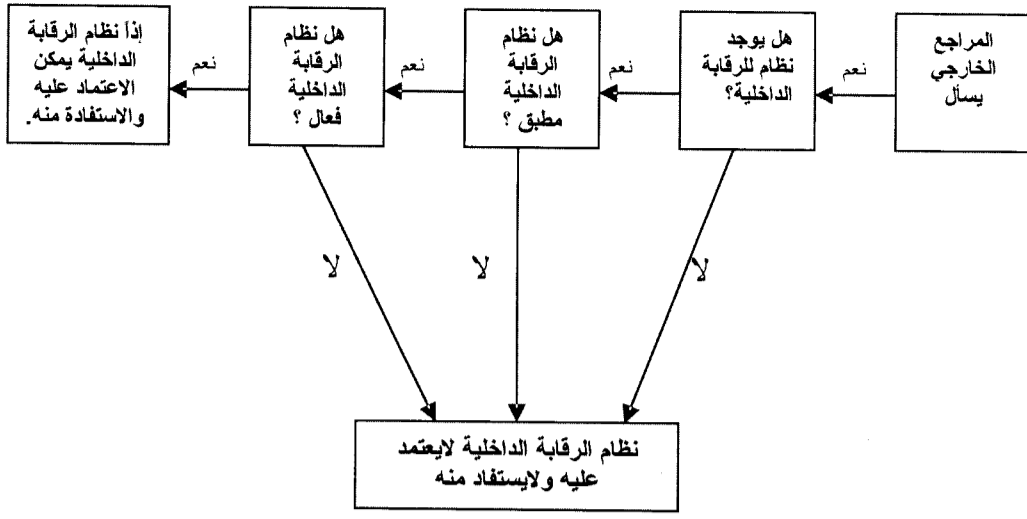
- المراجعة الداخلية نظام شامل و تمتد مسؤولية المراجع الداخلي لتشمل كل النواحي المالية والإدارية والاقتصادية، ولا تقتصر مهمته في الإدارة المالية فقط، حيث أصبح هدف المراجعة الداخلية هو ضمان سلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية بشقيه المالي والإداري، والتحقق من أن هذا النظام يعمل كما هو مخطط له في جميع النواحي. فمن الأنشطة التي تغطيها المراجعة الداخلية وفقاً للمفهوم الحديث لها على سبيل المثال عمليات: الشراء، الشحن، التأمين، الإعلان والتسويق وغيرها من النشاطات. وتتوقف أهداف المراجعة الداخلية على احتياجات الإدارات المختلفة من المعلومات، فوظيفة المراجع الداخلي هي التعرف على أثر القرارات التي تصدرها الإدارة على نواحي النشاط عن طريق المعلومات والتوصيات التي يوصى بها لتتخذ الأخيرة ما تراه من قرارات تصحيحية إذا تطلب الأمر ذلك⁽⁵⁾ وهذا ما يعرف بمراجعة

الأداء أو مراجعة الأنشطة. ونظراً لاتساع إجراءات المراجعة الداخلية فقد استفادت أنظمة المراجعة الداخلية الحديثة من تطبيق أسلوب العينات الإحصائية لتحقيق أهدافها.

1.1 أهمية المراجعة الداخلية:

أن الغرض الرئيسي من المراجعة الداخلية في أية منشأة هو ضبط أعمالها الجارية وإحكام مسارها في الاتجاه الصحيح حتى تصل إلى الأهداف المخطط لها، ولذلك فالمراجعة الداخلية من الأمور الحيوية لكل من الإدارة والمراجع الخارجي، طالما أن الطرفين يهتمها التأكد من دقة الأعمال وسيرها في الطريق السليم الذي يحقق أهداف المنشأة. ولقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة كنتيجة طبيعية لزيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية. ويمكن تقسيم هذه الأهمية من وجهة نظر الإدارة والمراجع الخارجي إلى الآتي:

1.1.1 أهمية المراجعة الداخلية للإدارة:



المستقلة تتشأها الإدارة لمساعدتها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وتتميز خدمات المراجعة الداخلية بالآتي:

- أنها وقائية، أي أنها تهدف إلى حماية مصالح المنشأة من أخطار الغش والضياع والانحراف عن السياسات والخطط واللوائح الموضوعة من قبل الإدارة، وكذلك اختيار الأساليب الواجب إتباعها لحماية أصول المنشأة، وهذا يمثل المجال التقليدي للمراجعة الداخلية.
- أنها بناءة، وذلك بإحداث تغييرات إيجابية في الأداء من خلال الفحص والتقييم للأوضاع القائمة في المنشأة، وتقديم المقترحات التي تؤدي إلى تحسين

بذلك نؤكد على أهمية المراجعة الداخلية ودورها في فحص وتقييم هذا النظام. فالمراجعة الداخلية تعتبر إحدى وسائل الرقابة المحاسبية طبقاً للمفهوم الضيق لها، إلا أنها تطورت في الوقت الحاضر وأصبحت تلعب دوراً رئيسياً في كل فروع وأدوات الرقابة الداخلية، وذلك لما لها من دور بارز في رفع الكفاءة الإنتاجية وتنمية السياسات الإدارية بجانب دورها التقليدي في دعم الدقة الحسابية وحماية أصول المنشأة.

- المراجعة الداخلية أساس لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة، فهي أساساً مجموعة من الأنظمة أو النشاطات

لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة، كما أنها نوع من الرقابة تمارس وظيفتها من خلال قياس وتقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى، وتهتم أساساً بالجوانب المحاسبية والمالية⁽³⁾.

اتسع مفهوم المراجعة الداخلية وتطور بشكل ملحوظ، حيث لم تعد قاصرة على خدمة الإدارة فقط، ولكنها أصبحت كنظام لخدمة المنشأة ككل، إذ أن جميع المستويات الإدارية والإنتاجية تتعرض للفحص والتقييم من قبل المراجعة الداخلية. وهذا يعني أن نطاق المراجعة الداخلية قد امتد ليشمل النواحي الإدارية بجانب النواحي المالية والمحاسبية. ويعرفها البعض بأنها هي **عملية فحص وتدقيق مستمر للدفاتر والسجلات، وتقييم فعالية الأداء وكفاءة التشغيل ومراجعة نظام الرقابة الداخلية وقواعد الضبط الداخلي.**

وتعتمد الإدارة على مجموعة من المؤشرات للاطمئنان والتأكد من سلامة الأصول ودقة البيانات وكفاءة الأداء والالتزام بالسياسات الإدارية، وتستمد

هذه المؤشرات من نظام الرقابة الداخلية، وتعتبر المراجعة الداخلية العمود الفقري لهذا النظام لأنها الوسيلة التي تتأكد بها الإدارة من إن نظام الرقابة الداخلية مطبق بكفاءة وفعالية، وذلك لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

ومن استقراء تعريف مجمع المراجعين الداخليين لمفهوم المراجعة الداخلية يمكن استخلاص الآتي :

المراجعة الداخلية نشاط تقييمي هام

وهي مهمة لأنها تختص بالتقييم، ومن المسلم به أن أي نشاط لا يخضع للتقييم مصيره للزوال لامحالة. فالتقييم أو الرقابة نشاط لاغنى عنه في مختلف المنشآت والمؤسسات العامة منها أو الخاصة، وذلك لما له من فوائد عديدة وتهتم المراجعة الداخلية بالتطبيق السليم والفعال لنظم الرقابة الداخلية في المنشأة، وذلك كما يتضح من الشكل التالي⁽⁴⁾ :

وقد تم تناول الموضوعات التي شملتها هذه الورقة كما يلي :

أولاً : التعريف بالمراجعة الداخلية (مفهومها - أهميتها - أهدافها) .

ثانياً : المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية .

ثالثاً : استقلالية المراجع الداخلي .

رابعاً : الدراسة الميدانية .

خامساً : النتائج .

سادساً : التوصيات .

1. تعريف المراجعة الداخلية :

للتعريف بالمراجعة الداخلية سيتم تناول هذا الموضوع من حيث مفهوم المراجعة الداخلية وأهميتها وأهدافها.

تختص المراجعة الداخلية بالتحقق من البيانات المحاسبية، الواردة بالتقارير والقوائم المالية ، وتحديد مدى الدقة فيها وإمكانية الاعتماد على البيانات بالتقارير والقوائم المالية. ولقد عرف مجمع المراجعين الداخليين بأمريكا المراجعة الداخلية بأنها " نشاط هام للتقييم داخل المنشأة لمراجعة النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات، كأساس

واستقامة باقي عناصر النظام ، كما تضمن أيضاً سلامة البيانات المستخرجة وبالتالي فهي تعتبر عنصر من عناصر نظام المعلومات في المنشأة .

ولقد أدى التطور المستمر في الرقابة الداخلية إلى زيادة الثقة فيها وبالتالي زيادة الثقة فيها وبالتالي زيادة درجة اعتماد المراجع الخارجي عليها عند تنفيذ إجراءات المراجعة الخارجية .

ولقد أصبح واضحاً لدى المراجعين الخارجيين أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في نظام الرقابة الداخلية وازداد اعتمادهم عليها سواء في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية أو في جميع أوجه التعاون الأخرى ، حيث إن نطاق عمل المراجع الداخلي امتد ليشمل مد الإدارة بالمعلومات عن الكفاءة التي يتم بها الأداء داخل كل قسم من أقسام المنشأة وعن كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي⁽²⁾، ويمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على ذلك ، ولكن هذا لا يتم إلا بوجود مجموعة من المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية وتكسب الثقة فيها ،

المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية
في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي

د. مسعود عبدالحفيظ البدري *

مقدمة :

عليها ، ورفع كفاءة الأداء وضمان
الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية .

والمراجعة الداخلية تعتبر مقوم هام
من مقومات أنظمة الرقابة الداخلية ،
وأن هذا النظام بدون وظيفة
المراجعة الداخلية لا يعد كافي ،
حيث لا يوجد ضمان لكفاءة التنفيذ
ولاجودة العملية الادارية ، حيث
تعمل المراجعة الداخلية على تقييم مدى
فاعلية أوجه الرقابة الأخرى وفقاً لما هو
مخطط ومحدد (1) .

ويرى الباحث إن مكانة
المراجعة الداخلية داخل نظام الرقابة
الداخلية هي بمثابة العمود الفقري داخل
جسم الانسان ، فهي التي تضمن سلامة

تُعد مهنة المراجعة من المهن التي
تتمتع بميزة التنظيم الذاتي ووضع القواعد
والأسس التي تزاوّل المهنة بموجبها ،
بالإضافة إلى فرض شروط الانتماء إليها
من حيث التمسك بالأخلاق المهنية
واكتساب المهارة اللازمة لتمكين
المراجعين من مزاولة عملهم بما يتماشى
مع سمعة المهنة .

وتعتبر المراجعة الداخلية أحد
عناصر نظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر
من أهم المقومات الرئيسية لأي نظام
محاسبي .

وتهدف الرقابة الداخلية إلى حماية
الأصول وضمان دقة وسلامة البيانات
والمعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد

* أستاذ مساعد ، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا .
- قدم هذا البحث وقبل للنشر عام 2005 ف .

45. المرجع السابق . ص 260 .
46 . الفين توفلر . مرجع سبق ذكره .
ص 502-503 .

ط 1990 . ص 471 .
42 . المرجع السابق . ص 503 .
43 . توماس ل . فريدمان . مرجع سبق ذكره .
ص 223 .
44 . المرجع السابق . ص 256 .

- الوحدوي.. حول بناء نظام إسلامي عربي جديد. مجلة شؤون عربية. بيروت. عدد3. س1. 1981.
8. المرجع السابق.
9. محمد المجذوب. الإنماء والأنظمة السياسية العربية. مجلة قضايا عربية. بيروت. عدد3((خاص)). س6. 1979.
10. مـايرون فينـر. التغيـر السياسي. آسيا. أفريقيا. الشرق الأوسط. عن: محمد زاهي بشير المغربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة. مرجع سبق ذكره. ص 111-143.
11. محمد زاهي المغربي مرجع سبق ذكره. ص186.
12. المرجع السابق. ص186.
13. المرجع السابق. ص186.
14. المرجع السابق. ص 14-23.
- انظر لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم التنشئة السياسية ومعانيها المتعددة:
- LUCIAN PYE ASPECTS OF POLITICAL DEVELOPMENT. BOSTON. LITTLE BROWN & COMP. 1966. PP 31-42.
15. A. F. ORGANSKI. THE STAGE OF POLITICAL DEVELOPMENT. NEW YORK. 1965. PP 45-66.
16. محمد زاهي المغربي. مرجع سبق ذكره. ص171.
17. LUCIANW PYE OP. CIT. PP 45-66.
18. SUMUEL p. HUNTINGTON. POLITICAL ORDER IN HANGING SOCIETIES NEW HEAVEN. YALE UNIVERSITY. 1976. PP 32-35.
19. السيد الزيات. التحديث السياسي والمسألة الديمقراطية. مجلة الوحدة. الرباط. عدد85. سنة8. 1991.
20. المرجع السابق.
21. نبيل السمالوطي. بناء القوة والتنمية السياسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1978. ص149.
22. عبد المطلب غانم. دراسات في التنمية السياسية. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة. 1981. ص135.
23. محمد علي محمد. علم الاجتماع السياسي. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية. 1975. ص390.
24. صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي وأبعاده. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. 1986. ص281.
25. عبد اللطيف القصير. التنمية السياسية. محاضرات قسم الدراسات العليا. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. 1978.
26. علي الدين هلال. مرجع سبق ذكره.
27. أرسطو. السياسة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط2. 1979. ص424.
28. ماريا لويزا برنيري. المدينة الفاضلة عبر التاريخ. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. عدد225. 1997.
29. روبرت بيلو. المواطن والدولة. منشورات عويدات. بيروت. ط3. 1983. ص182.
30. S. P. HUNTINGTON. OP. Cit.
31. L.W. PYE. OP. Cit .
32. عمر الخطيب. مرجع سبق ذكره.
33. علي الدين هلال. مرجع سبق ذكره.
34. سعد الدين إبراهيم. المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 1988. ص186.
35. انظر للتفاصيل:
- عبد الهادي الجوهري. أصول علم الاجتماع السياسي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1996. ص25.
- طارق محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية. دار غريب. القاهرة. ط1. 1999. ص149.
36. كريم أبو حلاوة. إشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة-التطور-التجليات. الأهالي للطباعة والنشر. دمشق. ط1. 1998. ص86.
37. توم بوتومور. علم الاجتماع السياسي. دار الطليعة. بيروت. ط1. 1986. ص35.
38. انظر للتفاصيل: طارق محمد عبد الوهاب. مرجع سبق ذكره. ص150.
39. برهان غليون. الديمقراطية العربية. جذور الأزمة وآفاق النمو. في: برهان غليون وآخرون. حول الخيار الديمقراطي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 1994. ص142.
40. توماس ل. فريدمان. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون. محاولة لفهم العولمة. الدار الدولية للنشر والتوزيع. القاهرة. ط1. 2000. ص79.
41. الفين توفلر. صدمة المستقبل. المتغيرات في عالم الغد. نهضة مصر للطباعة والنشر. القاهرة.

ونتاؤها لتؤثر في حياته حاضراً ومستقبلاً، مما يستدعي بل ويستوجب، مشاركة الإنسان في إختيارها وتوفير متطلباتها وتعيين وسائلها وأساليبها وأهدافها، لتكون المشاركة السياسية في النهاية شرط تحقيق التنمية وركنها التأسيسي، والتجسيد العملي للعلاقة العضوية الثابتة بين المشروعين التنمويين الاجتماعيين، الاقتصادي والسياسي، إذ لا يمكن أن يتحقق أي منهما في غياب الآخر أو من دونه.

الهوامش :

1. فؤاد مرسي. التخلف والتنمية.. دراسة في التطور الاقتصادي. دار الوحدة. بيروت. ط1. 1982. ص13.
2. بيتر وورسلي. العوالم الثلاث. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط1. 1987. ج1. ص24-25.
3. علي الدين هلال. نحو إطاري نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي. مجلة قضايا عربية. بيروت. عدد1. س8. 1981.
4. المرجع السابق.
- انظر أيضاً: انطونيوس كرم. العرب أمام تحديات التكنولوجيا. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1982. ص160-176.
5. عمر إبراهيم الخطيب. التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية. مجلة المستقبل العربي. بيروت. عدد40. 1982.
6. محمد زاهي بشير المغربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة. قراءات مختارة. جامعة قاريونس. بنغازي. ط1. 1998. ص33.
7. حامد ربيع. الظاهرة الإنمائية والتطور

هكذا تكون المشاركة السياسية في شتى صورها وآلياتها الضامنة لحق المجتمع المدني ودوره في صنع حياته واتخاذ قراراتها، غاية ووسيلة وضرورة في آن واحد. لأنها الشرط اللازم للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني، ومقتضيات شرعيتها وتوازنها من جهة، وهي من جهة ثانية الوسيلة الوحيدة لتحديد أهداف هذه العلاقة وحل مشكلاتها وفقاً لإرادة المجتمع المدني وتعبيراً عن خصائصه واحتياجاته، من خلال المشاركة الإرادية الحرة لأفراده ومؤسساته، وأدوارهم الإيجابية الفاعلة في كل مفردات النشاط الحياتي العام وتفصيله، وهو ما يتطلب توفر شروط أساسية :

- إرادة المشاركة السياسية .
- قدرة المشاركة السياسية .
- اشتراطات المشاركة السياسية .

وتفترض هذه الشروط وجود الإنسان الحر الواعي الفاعل الذي تحتاجه التنمية والمشاركة، وتخلقه التنمية والمشاركة . فالتنمية تتعلق أولاً وأخيراً بالإنسان، لأنها تستهدفه وتستخدمه، وتوجه نشاطاتها

في اعتقاد بعضنا ساذجة وغير عملية، إلا إن وقائع العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة والحملة الدولية ضد ما يسمى بالإرهاب، أكدت تهافت هذا الاعتقاد، والبطلان الكامل للرأي الذي ينطلق منه والقائل بإمكانية استمرار حكم المجتمعات واتخاذ القرارات التي تصنع اتجاهات حياتها، بمعزل عن مشاركة هذه المجتمعات أو بخلاف إرادتها. والأكثر سخفاً من ذلك، ما تروج له وتدعيه الأنظمة الاستبدادية، من إن المشاركة السياسية أو حتى مجرد المطالبة بها، مما يخدم مصالح القوى الدولية وأهدافها، فهذا الادعاء يتناقض كلياً مع سياق الأحداث ومساراتها، التي أثبتت أن آخر ما تريده هذه القوى والأنظمة، هو التحقيق الفعلي لأي شكل من المشاركة السياسية، لما في ذلك من تهديد مباشر لمصالحها ووجودها في آن واحد، وفي كل زمان ومكان. أما تعدد عناصر التظابق بين المشاركة السياسية والديمقراطية، وتنوع دواعي تفعيلها وتوسيع نطاقها، فهي أدلة مضافة

على إن المجتمعات المتخلفة في تطبيقها للمشاركة السياسية، ليست ملزمة بالأخذ بأشكالها المعتمدة في النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي. فلهذا النموذج سياقات ولادته وتطوره الخاصة، والتي لا تبدو متاحة في ظروف المجتمعات المتخلفة، لأن (أشكال الديمقراطية السياسية التي ظهرت في الغرب، لم تظهر لأن قلة من العباقرة قد أرادوا لها أن توجد، أو لأن الإنسان قد أظهر غريزة لا تخمد إلى الحرية، بل أنها ظهرت لأن الضغط التاريخي في اتجاه التنوع الاجتماعي ونحو نظم أسرع، قد تطلب تغذية مرتدة اجتماعية حساسة.. والديمقراطية السياسية بإشراكها أعداداً أكبر فأكثر في صنع القرارات الاجتماعية، تيسر هذه التغذية المرتدة)(46).

وبحكم التحولات الكبرى التي طالت كل أوجه الحياة المعاصرة وأنظمتها، فقد كان من الطبيعي أن تطال أيضاً أوجهها وأنظمتها السياسية، التي ستغدو في كل المجتمعات، بما في ذلك المتقدمة والديمقراطية منها، بحاجة (لابتكارات أدوات سياسية جديدة)(47).

من الآليات والوسائل المناسبة للتعاطي مع تلك القرارات وسياساتها ومؤسساتها. فحتى (نمساك بزمام التغيير المتسارع، سوف نحتاج إلى ترتيبات أكثر تقدماً وأكثر ديمقراطية، لتوفر تدفقاً أيسر ودوراً أكبر...في صنع القرارات) (42). وهذا ما يعنيه القول بأنك في عصر العولمة تحتاج إلى (دولة أفضل، دولة أذكى، ودولة أسرع) (43)، وهذه هي الدولة الديمقراطية، إذ (كلما كان مجتمعك أكثر انفتاحاً وديمقراطية، زاد ما تحصل عليه دائماً من مردود، وكانت فرصتك أفضل لإجراء تصحيحات في منتصف الطريق، قبل أن تتعثر في منحدر شاهق) (44). وإذا كان الاستنتاج المنطقي هنا، إن لا تنمية دون ديمقراطية (45)، والاستنتاج السابق إن الديمقراطية هي المشاركة السياسية، أو إنها لا تتحقق بدونها، فسيكون الاستنتاج النهائي إنه لا تنمية دون مشاركة سياسية.

إن الدعوات المتزايدة للأخذ بالمشاركة السياسية، أو لتفعيلها وتوسيع نطاق مساهمتها في صنع اتجاهات الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل، قد تبدو

تفرض على الأنظمة المتعاطية مع هذه الوقائع والتغيرات، إمتلاك خصائص إن لم تكن متطابقة معها، فليس أقل من أن تكون مقاربة لها. ناهيك عن التسارع المفرط في تلك التغيرات، وضرورات الاستجابة له من خلال الأخذ بالمزيد من قيم المشاركة السياسية وتطبيقاتها، لأن (الحكومات، بما فيها تلك التي تضم أطيب النوايا، تبدو عاجزة عن توجيه التغيير الوجهة الصحية) (41)، مما يستلزم مشاركة الإرادة الحرة للمجتمع في التخطيط لتحديد وجهة ذلك التغيير وأهدافه ووسائله وأساليبه. فتسارع التحول في المجتمعات الحديثة، وزيادة تعقيدها على مستوى الأفكار والمصالح والعلاقات، يتطلبان المزيد من القدرات والخبرات للمشاركة في اتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة، التي قد تنجح الأنظمة الحاكمة الفردية أو الفئوية في اتخاذها أحياناً، لكنها لن تنجح في ذلك دائماً. لذلك لا بد من مشاركة الإرادة المجتمعية في اتخاذ القرارات التي تكون تلك الإرادة أدواتها وموضوعها وغايتها، مثلما أنه لا بد

حياتهم الاجتماعية⁽³⁶⁾، وهو ما يسمح بالقول إن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية وروحها المتجسدة في (الدور الذي يقوم به الناس لاختيار نموذج الدولة التي تحدد الحقوق والواجبات لكل المواطنين طبقاً للتشريعات والقوانين والدستور)⁽³⁷⁾. يؤكد ذلك اشتراكهما في ذات الأساس المتمثل في الاعتراف بالحريات والحقوق المدنية والسياسية المتساوية للشعب /المواطنين/أفراد المجتمع المدني ومؤسساته، وفي مقدمتها حقوقهم في:

- المشاركة في اختيار نظام الحكم في مجتمعهم وتحديد قيمه وأهدافه.
- المشاركة في اختيار هياكل النظام السياسي ومؤسساته وشخصه وآليات عمله.
- المشاركة في صنع السياسات العامة وتنظيم قواعد وآليات مراجعتها وتغييرها سلمياً ودورياً.

ومن ثم فإن عناصر التطابق بين المشاركة السياسية والديمقراطية، والأسس المشتركة بينهما، تجعل منهما شيئاً واحداً، ويكون وجوده الحقيقي والفاعل، ضرورة

حيوية لازمة لشرعية أنظمة الحكم، وقدرتها على التعبير عن إرادة مجتمعاتها المدنية وخياراتها الحرة، والمتجسدة في مشاركتها في كل مفردات العملية السياسية ومراحلها، سواء أكانت هذه المشاركة منظمة أو عفوية، مؤقتة أو متواصلة، شرعية أو غير شرعية، ناجحة أو فاشلة، فالمهم في النهاية هو وجود المشاركة وطوعيتها، لأنها إن لم تكن طوعية، فقدت معناها وغايتها⁽³⁸⁾.

وتكتسب المشاركة السياسية بالنسبة للدول المتخلفة، ضرورة أخرى مضافة، لكونها أنسب الأطر الفكرية والمؤسسية والإجرائية لتلبية متطلبات معالجة مشكلات التخلف فيها، حيث توفر لها (أرضية صحية لمناقشة هذه المشاكل وبلورة الحلول العقلانية، وتكوين الإجماع الوطني الذي يحتاجه تطبيق هذه الحلول ومواجهة المشكلات)⁽³⁹⁾. فضلاً عن ذلك، فإن الطابع الديمقراطي الغالب على وقائع العولمة والتغيرات الناتجة عنها والمصاحبة لها، والمتمثلة في:

- ديمقراطية التكنولوجيا /الاتصالات.
- ديمقراطية التمويل /الاقتصاد.

العليا تعبيراً عن الإجماع الشعبي متمثلاً في المناقشة والتدبير الشعبي (30). وهي عند باي و الموند (مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية..... وإن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية بإشترك الجماهير في العمل السياسي....) (31). ويرى عمر الخطيب في المشاركة السياسية بمعناها العام والبسيط مرادفاً للديمقراطية، لأنها هي أيضاً تعني (حكم الشعب من الشعب والى الشعب...إنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب، وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها) (32). ويذهب علي الدين هلال إلى إنها (المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ إما شكل المشاركة الديمقراطية.. وإما شكل التعبئة الشمولية) (33). ويعتقد سعد الدين إبراهيم أن المشاركة السياسية هي (قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني والحر في عملية اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر) (34).

إن مقارنة الصيغ المتنوعة للمشاركة لمفهوم الديمقراطية، ليست أمراً دون مسوغ أو بلا أساس. فالارتباط بينهما يعود بالأساس إلى إن المشاركة السياسية هي التجسيد العملي لفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها المتنوعة (المباشرة، غير المباشرة، شبه المباشرة، والشعبية)، والتي تدور كلها حول محور أساسي هو حكم الشعب لنفسه بنفسه، من خلال إشراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية، في كل جوانب العملية السياسية ومراحلها (35)، كما يعود هذا الارتباط إلى أن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجرائي الضامن لتحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها، مثلما إن المشاركة السياسية هي شرط أساسي لتطبيق الديمقراطية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها. فالديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً واجتماعياً، مثلها مثل المشاركة السياسية، من حيث إنها تستهدف (توسيع المساحة التي يستطيع أعضاء مجتمع ما حكم أنفسهم من خلاله وفي إطاره عن طريق المشاركة بصورة تامة وحررة في تنظيم

لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع⁽²¹⁾. ويرى عبد المطلب غانم أن التنمية السياسية (هي مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)⁽²²⁾. وطابق محمد علي محمد بين التنمية السياسية والتحديث السياسي، من حيث إن التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة، ومن ثم فهي (العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي)⁽³²⁾.

ويمضى صادق الأسود في ذات الاتجاه، مؤكداً إن (الدراسات الحديثة في التنمية السياسية تنصب بصورة مباشرة على النظام السياسي بحد ذاته، باعتباره مجموعة بنى متميزة عن البنى الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، فكما إن النظام الاقتصادي مثلاً، تجري عليه تعديلات

فيغدو عسرياً، كذلك النظام السياسي يتطور، ويتحول، ويتكامل. ففيماء وراء عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية، توجد عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية... وهذه العملية الأخيرة التي يعبر عنها بعناصر متعددة تؤثر مرور نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي عصري⁽²⁴⁾. ونظر عبد اللطيف القصير إلى التنمية السياسية من حيث هي فعالية تهدف إلى (زيادة جدوى النظام السياسي وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه، عبر إعادة جدولة القيم والافضليات، وفقاً للإطار الفكري للنظام القائم، وبالتالي توسيع النشاط المتعاون، عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة في وضع جدولة القيم والافضليات تلك)⁽²⁵⁾. ويقارب علي الدين هلال التنمية السياسية من حيث هي (تطور حركي) يتضمن (زيادة قدرة النسق السياسي..على التأثير على باقي النسق الفرعية للمجتمع، فالنظام المتقدم يفترض قدرات أكبر لمؤسسات النسق السياسي في مجالات الأداء والإنجاز والفاعلية والتنفيذ المحكم.. ويتضمن ثلاثة عناصر أساسية، أولها التنمية وتفترض

ومن هذه التعاريف استخلص باي العناصر المشتركة بينها ، والتي تمثل في رأيه جوهر التنمية السياسية ومرتكزاتها ، وهي :

- المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي.
- تمايز وتخصص البنى والمؤسسات والعمليات السياسية.
- قدرة النظام السياسي في علاقتهم مع محيطه.

وحدد صامويل هنتنجتون العناصر الأساسية للتنمية السياسية في (18) :

- ترشيد السلطة وعقلنتها.
- تمايز الوظائف والمؤسسات السياسية وتطويرها وتفعيلها.
- المشاركة السياسية لخلق علاقة متوازنة ومستقرة بين السلطة والمجتمع.

ثم استخلص من تعريفات باي أربعة عناصر مشتركة ، رأى فيها مقومات التنمية السياسية وأركانها وهي (العقلانية، الاندماج القومي، الديمقراطية، التعبئة أو المشاركة). والملاحظ على هذه التعاريف، موازاتها بين مفهومي (التحديث السياسي والتنمية السياسية) ، الأمر الذي

يمكن إرجاعه إلى مطابقتها بين أركان التحديث وشروطه ، وأركان التنمية السياسية وشروطها ، وهو ما تعكسه أيضاً تعاريف التحديث السياسي عند بعض الباحثين ، مثل كوليمان الذي رأى فيه (العملية التي تبغى تحقيق التمايز بين المؤسسات، وإضفاء الطابع العقلاني على الثقافة السياسية ، بما من شأنه تعزيز قدرة النظام السياسي للمجتمع)⁽¹⁹⁾ . و ايزنشتاد الذي حدد مظاهر التحديث السياسي في (20) :

- ترشيد بناء السلطة السياسية.
- تمايز البنيات والوظائف السياسية.
- تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي.
- تسيد روح المساواة في الحقوق والواجبات واستغراقها المجتمع بأسره.

وأقرب الباحثون العرب من المفاهيم الغربية للتنمية السياسية أو التحديث السياسي، حيث يصفها نبيل السمالوطي بأنها (تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات... إلى جانب تمثيل الجماهير

- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على حماية النظام العام (Order) ، وكبح التوترات الناجمة عن الحركة الاجتماعية ، ومطالب المشاركة السياسية ، ومدى تحكم النظام السياسي بتلك التوترات وقدرته على ضبطها وتوجيهها.

- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على الجمع بين حماية النظام العام (Order) ، وإمكانية صنع السياسات العامة العقلانية الرشيدة وتنفيذها.

لقد ظهرت في إطار هذه المراحل صيغ متعددة ومتنوعة لتحديد مفهوم التنمية السياسية وتعيين أركانها. حيث رأى *أورجانسكي* إنها تتمثل في (زيادة كفاءة الحكومة على استخدام الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية، وهي جانب من جوانب التنمية الاجتماعية)⁽¹⁵⁾. وذهب *الموند* و *بويل* في كتابهما (السياسة المقارنة مدخل تنموي) ، إلى أنها تتجسد في (استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديد استجابة النظام لتحديات

بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع)⁽¹⁶⁾ ، مؤكداً أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، وأن معايير إنجازها هي التمايز البنيوي، واستقلالية النظم الفرعية ، وعلمانية الثقافة. وقدم *لوسيان باي* قائمة بعشرة تعاريف أساسية للتنمية السياسية هي (17) :

- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء وإرادة الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الشعبية.
- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنتظم.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.
- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغير الاجتماعي المتعدد الأبعاد.

المساواة ، واستخدام النظام السياسي
لسلطته وقدراته لانتهاك مبادئ المواطنة
والعدالة والمساواة بين الأفراد
والجماعات، وليس لتحقيقها وضمانها .

أزمة التغلغل:

وهي الأزمة الناجمة عن عجز
النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن
تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها،
مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره
على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة
السياسية أفقياً ، أو في كامل مستويات
البنية المجتمعية عمودياً. ويترتب على
ذلك عجزه عن إنجاز وظائفه والقيام
بمسؤولياته ، ومن ثم غيابه عن تفاعلات
الحياة الاجتماعية إلا بقدر ما يفرض نفسه
عليها بالقوة ، ويضمن وجوده واستمراره
فيها قسرياً.

أزمة الاندماج:

وهي الأزمة الناجمة عن عدم سعي
النظام السياسي لتحقيق الاندماج والتكامل
الاجتماعي ، أو فشله في ذلك المسعى ،
بفعل عدم تجسيده للإرادة المجتمعية ،
وعجزه عن توحيد قيمها وأهدافها والتعبير

عنها . مما يؤدي إلى وقوع القطيعة بين
المجتمع والنظام السياسي ، ليصبح الصدام
بينهما ، هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً.

وتأسيساً على ما تقدم ، فإن ظهور
مفهوم التنمية السياسية وتعيين أزماتها
والحلول المناسبة لها ، استلزم تقديم
معالجات نظرية مستقلة للتنمية السياسية ،
تعبّر عن مضمونها وتحدد مقوماتها . إلا
أن هذه المعالجات النظرية ما كان لها أن
تولد من فراغ أو تتطور في فراغ، فعلاقة
التفرع والاستتباع بين التنمية السياسية
(الفرع/الجزء) والتنمية الشاملة
(الأصل/الكل) ، فرضت على تلك
المعالجات أن تبدأ من الكلي وصولاً إلى
الجزئي ، أي أن تؤسس بالتنمية الشاملة
للتنمية السياسية ، مما جعل مراحل نشأة
مفاهيم التنمية السياسية وتطورها ، جزءاً
من مراحل تطور مفاهيم التنمية الشاملة
ونظرياتها، وهي المراحل التي شملت (14) :

- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية
بدلالة خصائص المأسسة والشرعية
والاندماج ، والأخذ بالنموذج الغربي
للممارسة السياسية في صورته
الديمقراطية الليبرالية .

والولاء لها ، في مقابل حضور وقوة إحساسهم بالانتماء والولاء للجماعات الاجتماعية الفرعية التي يرتبطون بها (الاثنيات، القبائل، الديانات، المذاهب، الطوائف، الطبقات، الأقاليم)، فتضعف أو تغيب لديهم مشاعر المواطنة والولاء القومي أو السياسي المركزي.

أزمة الشرعية:

وهي الأزمة الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورها المجتمعية أو القانونية أو الإنجازية أو كلها معاً، وعجزه عن تجسيد الإرادة الاجتماعية والتعبير عنها، لعدم صدوره عن هذه الإرادة ابتداءً، أو فشله في تحقيق قيمها وأهدافها لاحقاً . ومن ثم رفض المجتمع للخضوع الإرادي لسياسات هذا النظام وقطيئته معه ومعارضته له. وحيث أن الدولة مفهوم مجرد يجسده النظام السياسي بشخصه وأفكاره ومؤسساته ونشاطاته، فإن غياب الشرعية عن هذا النظام ينسحب بآثاره في الكثير من الأحيان عن الدولة نفسها ، لتغيب عنها هي الأخرى شرعية الوجود والاستمرار والفعل.

أزمة المشاركة:

وهي الأزمة الناجمة عن شكلية أو انعدام التشريعات والمؤسسات والآليات الضامنة للمشاركة الشعبية في العملية السياسية ، وعدم استجابة النظام السياسي للمطالب المتزايدة لتحقيق هذه المشاركة أو تفعيلها ، أو استجابته لها بصيغ شكلية، تجردها من كل محتوى حقيقي، لتصبح العملية السياسية منفصلة عن الإرادة الاجتماعية الشعبية ومتعارضة معها. وبذلك يكون القمع والخوف أو ما يسميه جون لوك (سلام المقابر)، هو أساس العلاقة بين السلطة والمجتمع في الأنظمة الاستبدادية ، وتغيب السياسة فكراً وممارسة كأساس ومرتكز لهذه العلاقة.

أزمة التوزيع:

وهي الأزمة الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار والموارد والحقوق والواجبات ، بين أفراد المجتمع وجماعته وأقاليمه ، مما يترتب عليه استئثار فرد أو جماعة أو إقليم بالحصة الأساسية منها، على حساب باقي الأفراد والجماعات والأقاليم ، ومن ثم إختلال التركيبة المجتمعية ، نتيجة للشعور بالغبين وعدم

العامّة ، فإن التنمية السياسية وهي الفرع ، معالجة للمشكلات السياسية الخاصة ، التي لاحظ العديد من الباحثين ، معانات المجتمعات المتخلفة من اتساع نطاقها ، وتنوع مظاهرها وأبعادها ، وتعدد آثارها السلبية وأضرارها ، لتشمل قائمة طويلة تبدأ بفقدان النظم السياسية للشرعية ، وعدم استقرارها ، ومحدودية تخصصها الوظيفي ، وضعفها وقلّة فاعليتها ، وافتقارها إلى الإجراءات المؤسسية السلمية والمستقرة لتداول السلطة ، وحظرها أو تعطيلها لصيغ المشاركة السياسية الشعبية وآلياتها ، وعجزها عن تجسيد المصالح العامّة لمواطنيها ، وافتقارها للقواعد العادلة لتوزيع الأدوار والموارد وتنظيم علاقات الحقوق والواجبات ، وتدخلها المفرط في حركة المجتمع ونشاطاته ، مروراً بتبعيتها للإرادات والمصالح الخارجية ، وعدم قدرتها على صنع سياسات مستقلة عنها ، وفشلها في خلق الهوية الوطنية الموحدة إلخ⁽¹⁰⁾ .

وقد تعددت المسميات التي أطلقت على المشكلات السياسية للبلدان المتخلفة،

وتنوعت تصنيفاتها، فأسماءها جابرييل الموند تحديات التنمية السياسية (Challenges) ، وصنفها إلى أربعة تحديات (بناء الأمة، بناء الدولة، المشاركة، والتوزيع)⁽¹¹⁾ . وأطلق عليها روستو تسمية متطلبات التنمية السياسية (Requirements) وصنفها إلى ثلاثة متطلبات هي (الهوية للأمة، السلطة للدولة، المساواة للحدثة)⁽¹²⁾ . واتفق لوسيان باي ولجنة السياسة المقارنة الأمريكية ، على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها أزمات التنمية السياسية (Crises)⁽¹³⁾ ، التي حددتها اللجنة بخمس أزمات ، أضاف إليها باي (أزمة الاندماج) لتشمل أزمات التنمية السياسية لديه (أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل، أزمة الاندماج) ، حيث يتجسد محتوى هذه الأزمات في :

أزمة الهوية:

وهي الأزمة الناجمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشاركة بين أفراد المجتمع السياسي/الدولة ، مما يُضعف أو يُغيّب لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الدولة

جهة، ومن جهة ثانية إعادة بناء الأفكار والقيم والمؤسسات التقليدية فيها ، بما يناسب متطلبات إقامة هذه الدول .

2. إن خيار/ قرار التنمية هو ابتداء وبالأصل خيار/ قرار سياسي، لأن التنمية في جوهرها وفي النهاية (تخطيط والتخطيط بدوره هو إرادة سياسية ، تتبع من مفهوم الاختيار من جانب والفاعلية النظامية من جانب آخر)⁽⁷⁾ ، مما يجعل مشكلة التنمية (مشكلة سياسية) أولاً وقبل كل شيء⁽⁸⁾ ، لتكون الإرادة السياسية ومؤسساتها ، هي المسئولة نظرياً وعملياً عن اتخاذ قرار التنمية وتعيين نموذجها التطبيقي ، وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية ، وتنفيذها وتحقيق أهدافه ، ولأن قرار التنمية قرار سياسي أساساً ، فهذا يعني أن تحقيق التنمية الشاملة مشروطاً (بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل وتضع المخططات العملية لتطبيق هذه الفلسفة)⁽⁹⁾ ، لتكون هذه المؤسسات قادرة على اتخاذ قرار التنمية وتنفيذه وتوفير متطلبات نجاحه مادياً ومعنوياً. لذلك لا يمكن للسياسة أن تحقق التنمية مالم تتحقق التنمية في

السياسة أولاً وابتداءً ، مما يعطي للتنمية السياسية ، كمنشآت تنموي فرعي متخصص ، موقع الصدارة بين مجموعة الأنشطة التنموية الفرعية ، وتتمتع بالأولوية عليها . لفهم أوضح للتنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الشاملة وضرورتها لتحقيقها واشتراطها لإنجازها، لابد من تحديد النطاق التخصصي للتنمية السياسية ، وتعيين شروطها ومستلزماتها، والمشكلات التي تسعى لحلها ومعالجتها.

التنمية السياسية..

لما كانت (التنمية السياسية) مفهوماً تطبيقياً فرعياً ، مشتقاً من مفهوم (التنمية) ومرتبطاً به ، فمن الطبيعي إذاً أن تأتي نشأة المفهوم الفرعي لاحقة لنشأة المفهوم الأساسي الذي يحتويه ويؤطره ، وهو ما حدث فعلياً بعد أن اتضحت الأبعاد السياسية لعملية التنمية الشاملة ، على مستوى المقدمات والنتائج ، وتأكد ارتهاق إنجاز هذه العملية بالتنمية الأفكار والقيم والمؤسسات والأنشطة السياسية في المجتمعات المتخلفة (النامية). ولأن التنمية وهي الأصل ، معالجة لمشكلات التخلف

اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والتعليم والأخلاق والنظام السياسي والاجتماعي والسياسة الخارجية ، إلى غير ذلك من اعتبارات (4) . فشمولية التحدي (التخلف) ، تفرض شمولية الاستجابة (التممية) ، مما يوجب أن تكون هذه التتمية (أشمل من مجرد التتمية الاقتصادية التي تعتبر جزءاً لا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وأن تنمية البني التحتية.. لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنمية البني الفوقية.. بل أنه إذا لم تكن الثانية شرطاً لتنمية الأولى، فلا أقل من أن تتزامن وتتوازي معها في الكم والكيف)(5) .

نستنتج من هذا ، إن التتمية هي " المجموع الكلي المتفاعل للأنشطة الفرعية المتخصصة ،المسئولة عن تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية " .لتكون " التتمية الكلية الشاملة " هي محصلة المنجزات المتكاملة والمتفاعلة لهذه الأنشطة التتموية الفرعية ، التي تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية ، وتعيد تشكيلها

وفقاً للنموذج التتموي المعتمد . وإذ سادت الأوساط الأكاديمية ، كما أكد جابرييل الموند ، فناعة مبكرة تفيد بأن التتمية في بلدان العالم الثالث المتخلفة ، لا تتطلب سياسات اقتصادية فقط ، بل وتتطلب أيضاً وجود مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمالية ، حيث تتمتع المتغيرات السياسية في هذه البلدان بنفس أهمية المتغيرات الاقتصادية. فإن ذلك يجعل تحقيق التتمية الاقتصادية أمراً متعذراً في غياب التتمية السياسية(6) ، والتي ستكون وفقاً للمفهوم السابق ، نشاطاً تتموياً فرعي متخصصاً ، تنحصر مسؤوليته في تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية .

وتؤكد أهمية التتمية السياسية وضرورتها وأولويتها لتحقيق التتمية بفعل عاملين آخرين هما:

1. إن غالبية المجتمعات المتخلفة ، تواجه لأول مرة تجربة بناء الدولة العصرية وفقاً للنموذج الغربي، مما يقتضي البدء فيها ببناء الأفكار والقيم والمؤسسات الجديدة اللازمة لذلك من

بدلالاتها أصبحت بلدان العالم الثالث ،
تصنف وتوصف بأنها (بلدان متخلفة) .
مما يجعل من مفهوم التخلف (مفهوماً
نسبياً) ، لأنه في الجانب الأساسي منه ،
تخلف مصنوع ، تبلورت ملامحه ،
وتجذرت نتائجه ، بفعل مؤثرات وقوى
خارجية . ولأنه أيضاً (تخلف بالنسبة إلى
ما أنجزته الرأسمالية ، ناهيك عن
الاشتراكية ، من نمو اقتصادي واجتماعي
شامل معنى هذا إنه لا يوجد تخلف
مطلق⁽¹⁾ . ومن ثم فإن تخلف أي مجتمع
(لا يعني عدم التطور ، لأن المجتمعات
كلها حصيلة لآلاف من سنوات التطور .
إنها متخلفة بالنسبة إلى الأقطار الصناعية
المتقدمة .. إن تخلفها اليوم ليس أمراً
طبيعياً ، بل حالة غير طبيعية ، أي حالة
اجتماعية هي نتاج للتاريخ⁽²⁾ .

وإذا كان هناك من اختلاف بشأن
حدود التخلف ومعاييره ومظاهره ، فمن
المؤكد أن هناك اتفاقاً على طبيعته الشاملة
والمركبة كظاهرة مرضية تعم بآثارها
الضارة ، كل أنظمة المجتمع ومؤسساته ،
أفقياً وعمودياً ، وتطال بنتائجها السلبية كافة
نواحي الحياة الإنسانية وفي أكثر مفرداتها

جزئياً وتفرعاً . لذلك فإن التخلف بالنسبة
للمجتمعات التي تعاني منه ، يمثل تحدياً
شاملاً لا مناص لها من مواجهته مواجهة
شاملة ، بما يتناسب مع طبيعته ، ويستجيب
لمتطلباته ، وهي المواجهة التي اجتمعت
صيغها وأشكالها المختلفة تحت مفهوم
(التنمية) .

ولأن التخلف (ظاهرة كلية شمولية
أو حقيقة مركبة تتناول كافة جوانب البناء
الاجتماعي .. لذلك يجب التأكيد على أن
قضية التنمية هي قضية تغيير حضاري
شامل يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره ،
وتتضمن جوانبه المادية وغير المادية⁽³⁾ .
فمن المؤكد إن المعالجات الشاملة هي
السبيل الوحيد لحل المشكلات الشاملة ،
ومن ثم فإن تطبيقات التنمية ونتائجها ،
كفعل إرادي غائي لمواجهة التخلف
ومعالجة مشكلاته ، يجب أن تمتد أفقياً
 وعمودياً ، لتشمل كل أنظمة المجتمع
ومؤسساته ، فالتنمية (ليست مجرد رفع
مستوى الدخل ، وليست مجرد تحقيق
أهداف اقتصادية ، بل إن النجاح في رفع
مستوى الدخل لا يتوقف على ظروف
اقتصادية وحسب ، بقدر ارتباطه بظروف

وبتساوي أطراف هاتين المعادلتين وتمائل نتائجهما عكسياً، ستكون أزمة المشاركة السياسية في المعادلة الأولى، سبب أزمة التخلف الشامل ومصدرها، مثلما أن المشاركة السياسية في المعادلة الثانية هي شرط التنمية الشاملة وقاعدتها.

وقد انعكس المنظور المركب لهذه الفرضية ومعادلاتها، على منهجية الدراسة، التي استجابت لاجتماع وتفاعل الجزئي والكلي / الفرعي والأساسي، والحركة المتناوبة بينهما، بجمعها بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، بقصد الانطلاق من الكل إلى الجزء، ثم العودة من الجزء إلى الكل، في دورة حركية متناوبة، عالجت موضوعها في ثلاثة محاور هي: **التخلف والتنمية، التنمية السياسية، والمشاركة السياسية.**

التخلف والتنمية :

تقدم القول بأن ظهور مفهوم (التنمية)، أمر استدعاه الظهور الأسبق لمفهوم (التخلف)، الذي يشير إجمالاً إلى ظاهرة ذات بعدين:

الأول : إيجابية الأوضاع في الدول الرأسمالية الغربية، وسلبيتها في الدول حديثة الاستقلال، والمقارنة بينهما على أساس أن الإيجابي هو النموذج القياسي والأداة المعيارية للسلب، لتكون نتيجة ذلك، التمييز بين الأولى كدول (متقدمة)، والثانية كدول (متخلفة).

الثاني : التشوهات التكوينية والاختلالات البنيوية والوظيفية في بلدان العالم المتخلفة (العالم الثالث)، بحكم معاناتها من الآثار السلبية الناجمة عن المسارات السلبية لسياقات تطورها التاريخي وظروفها الذاتية من جهة، وخضوعها من جهة ثانية للظاهرة الاستعمارية في صورها القديمة والجديدة، المباشرة وغير المباشرة.

أما محصلة ذلك، فهي حضور الدول الرأسمالية الغربية وسياساتها الاستعمارية ونزعة مركزية الذات الأوروبية لديها، في ظاهرة التخلف مرتين، الأولى لأنها أهم أسباب تبلور هذه الظاهرة واتساع نطاقها وتفاقم مظاهرها وآثارها، والثانية لأنها النموذج المعياري المستخدم لتعيين مستويات التطور في المجتمعات الأخرى، والأداة القياسية التي

وإذا حاولت الدول المتخلفة تجاوز مشكلاتها وإيجاد الحلول والمعالجات لها، فقد استدعى ذلك صياغة مفهوم " التنمية " كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة الإيجابية لهذه المحاولات وتعبر عنها ، ثم شاع استخدامه أيضاً كصفة إيجابية لصيقة بالدول التي تحتاج إلى تلك المحاولات وتعتمدها ، لتظهر في الأدبيات السياسية تسمية (الدول النامية) ، وهي الصيغة المعدلة أو الملطفة للتسمية الأولى (الدول المتخلفة).

(إن أحد أهم أسباب التخلف الشامل ، هو أزمة التخلف السياسي ، وأن جوهر التخلف السياسي ومصدره ، هو غياب المشاركة السياسية الشعبية ، أو شكليتها وانعدام فاعليتها . لذلك فإن حل أزمة المشاركة السياسية في البلدان المتخلفة ، هو الأساس لحل أزمة التخلف السياسي فيها ، وحل أزمة التخلف السياسي هو الأساس لحل أزمة التخلف الشامل في هذه البلدان) .

ومن منظور ظاهرة التخلف الشامل، ونقيضها ظاهرة التنمية الشاملة، تقارب هذه الدراسة موضوعها (المشاركة السياسية الشعبية) وتعالجها إنطلاقاً من فرضية مفادها:

وبعبارة أخرى ، إن تحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها في البلدان المتخلفة ، هو شرط تحقيقها للتنمية الشاملة، وبذلك نكون أمام معادلتين تعبران عن علاقة إرتباطية واحدة بصورتين متعاكستين :

المعادلة الأولى :

أزمة المشاركة السياسية ← أزمة التخلف السياسي ← التخلف الشامل

المعادلة الثانية:

المشاركة السياسية ← التنمية السياسية ← التنمية الشاملة

المشاركة السياسية.. منظور تنموي

د. علي عباس مراد*

تمهيد..

فلم يتغير شيء حقيقي في أوضاع هذه الدول، ولم تحل أي من مشكلاتها التي ولدت معها، إن لم تصبح تلك المشكلات، أكثر اتساعاً وعمقاً من ذي قبل وأشد تعقيداً، وأعصى على المعالجة مما كانت عليه في بدايتها.

وفي سياق الجهود النظرية والعملية، لمقاربة مشكلات العالم الثالث والتعاطي معها، جاءت نشأة مفهوم (التخلف) كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة السلبية لتلك المشكلات وتعبّر عنها، ثم شاع استخدامه كصفة سلبية لصيقة بالدول التي تعاني مثل هذه المشكلات، لتظهر في الأدبيات السياسية مسميات مثل (الدول المتخلفة) و (المجتمعات المتخلفة).

منذ أن شهد القرن العشرين ظهور مجموعة الدول حديثة الاستقلال، أو ما عرف بـ (دول العالم الثالث) نسبة إلى نشأتها التاريخية اللاحقة لنشأة العالمين الأول (الرأسمالي) والثاني (الاشتراكي)، منذ ذلك الحين وأوضاع هذه الدول وظروفها العامة والخاصة، موضع عناية الساسة والأكاديميين واهتمامهم، داخل هذه الدول وخارجها، بقصد تحديد خصائصها، والكشف عن مشكلاتها، والتعرف على أسباب تدني قدراتها ومنجزاتها جزئياً أو كلياً، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية، مقارنة بمثيلاتها في الدول الرأسمالية الغربية.

إلا أن مرور عقود عديدة تراكمت فيها نتائج تلك الجهود، وتتابع السياسات العلمية المتعلقة بها، لم يأت معه جديد.

* أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا .
- قدم هذا البحث وقبل للنشر عام 2005 ف .

48. Gilis,m.,Opct,pp328.
49. أبو حبيب ، عبد الفتاح ، التحليل الاقتصادي، مصدر سابق،ص219 .
50. أبو حبيب ، د. عبد الفتاح ، الاستثمار وتكوين ، مصدر سابق ، 1990 .
51. البوسيفي ، مصطفى عبد الله ، الاستثمار في القطاع الزراعي الليبي محدثاته وأثره على الإنتاج الزراعي في الفترة (1962- 1982) ، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، ص 50 .
- 52- Intriligator , M.D., Econometric modes, Techniques & Applications, prentice-all, Inc., New Jersey, 1978, pp288
53. د. عبد الحمود عبدالرحمن ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1997، ص76.
54. البوسيفي ، مصطفى عبد الله ، مصدر سابق، ص 49.
44. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن ، استراتيجية البحث والتطوير ، المعالم الأساسية لخطط وبرامج التنمية الصناعية في ليبيا، 1999، ص 15 .
45. شامية عبدالله ، البحث والتطوير والتدريب كأدوات للاستثمار البشري ، مركز البحوث الاقتصادية ، مؤتمر الاستثمار البشري ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بنغازي ، 1995 ، ص 10 .
46. The World Bank , World development indicators, U.S.A., the International Bank for Reconstruction and development, Mar. 1998, pp298.
47. الهباب، محمد سمير، عبد الفتاح القاضي ، تقدير الميزة النسبية للتقنيات الحديثة في إنتاج الحقل في الأردن ، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 23، العدد 3، 1996. ص 284 .

31. Ager, H. & Schuh, G., Social research, the case of cotton research in Sow Paulo Brazil, American journal of agricultural economics, V.54, Nov. 1992.
32. علام، سعد طه، مصدر سابق، ص 218.
- 33- Devid Metcalf, the Economics of Agriculture, England, Harmonds worthe, penguin, modern Economics, 1990, pp64.
34. جلاله، أحمد محمد، الانتاجية الزراعية والتطور التقني، مركز البحوث الاقتصادية، ندوة الانتاجية في الاقتصاد الليبي، بنغازي، 1996.
35. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد)، مشروع البذار المحسن للقمح والشعير في الجماهيرية العربية الليبية، 1987.
36. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 55.
37. الطبولي، د. أبو القاسم عمر، استشراف دور القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية في ليبيا المرحلة المقبلة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، طرابلس، 2002.
38. ليبيا، ليبيا الثورة في 30 عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2000، ص 255.
39. لبيبان اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية خلال عشرون عاما، طرابلس.
40. الظافري، صالح شعيب، غسان هاشم، دراسة تقييمية للسياسة السعرية في الجماهيرية، مركز البحوث الاقتصادية، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، الماضي والمستقبل، طرابلس، 2002.
41. الظافري، صالح شعيب، غسان هاشم، المصدر السابق، ص 10.
42. الختيم، سام إبراهيم، الإنتاج الزراعي وكفاءة مدخلات الإنتاج في الوطن العربي، مركز البحوث الاقتصادية، ندوة الانتاجية في الاقتصاد الليبي، بنغازي، 1996.
43. جلاله، أحمد محمد، مصدر سابق، ص 13.
- الطلب الاستثماري، جامعة الجبل الغربي، 997، ص 172.
18. Evenson, R., Spillover, Benefits of Agricultural research, Evidence from U.S.A. Experience, American journal of agricultural economics, .77, No.2, 1989.
19. Ruttan, V., Models of agricultural development in the third world, Eicher, c.i stats, s., New york. John Hopkins university press, 1989, pp75.
20. جلاله، أحمد محمد، دور البحث العلمي الزراعي في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، المجلد السابع، العددان الاول والثاني، 1996.
21. Hayami, Y., Ruttan, V., Agricultural development, International perspective, part 5, the Johns Hopkins press, 1971.
22. Ruttan, V., Agricultural Research policy, University of Minnesota, 1984, pp148.
23. جلاله، أحمد محمد، مصدر سابق، ص 199.
24. U.N., Conference on Environment and Development Promoting sustainable Agriculture, ch.14, Adj-cnda 21, 1972, pp76.
25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة القومية لاحصاءات البيئة الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، 1977، ص 11.
26. العكش، د. فوزي عبد الله، مصدر سابق، ص 47.
27. Gibson, J.E., Managing Research Development, U.S.A., John wiley & Sons, inc, pp143.
28. البرجيني، صالح، مضامين العولمة على التنمية الصناعية، ندوة الصناعة الليبية بين الواقع ومواكبة العصر، المنعقدة في مصراته، المعهد العالي للصناعة، ص 90.
29. Redclift, M., Sustainable development, Exploring contradictions methneu & co., London & New York, 1982.
30. جلاله، أحمد محمد، مصدر سابق، ص 102.

4. Mosh, H.P.&Lindo,A.A., The Impact of Government policy on macroeconomic variables, A case study of private investment in Tanzania, African Economic research consortium,1999, pp89.

5.Pension,Jr, &others ,Agricultural finance concept, prentice- Hall Inc.,1980.

6 . الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، واقع تطور الاقراض الزراعي في الاردن، مجلة الزراعة والتنمية ، عمان ، 1992 ، ص27

7. الامم المتحدة ، المصدر السابق ص 34.

8. أبو حبيب ، د. عبد الفتاح عبد السلام الاستثمارات وتكوين وقياس رأس المال المادي غير البشري الليبي ، مجلة البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ربيع 1990 ، ص 4 .

9. العكش، د. فوزي عبد الله ، إدارة التكنولوجيا في الدول النامية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين ، 1981 ، ص 19 .

10. علام ، د. سعد طه، الأفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، القاهرة ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 2001 ، ص 209 .

11. solo,R .,Rogers,E ,(ed),introduce-ing Technological change for Economic Growth and Development, Michigan,1973,pp3.

12. العكش، د. فوزي عبد الله، مصدر سابق ، ص 14 .

13.Emmanual,G., Methene, Technological change, its impact on man and society, Cambridge mass, Harvard university press, 1970, pp25.

14. العكش، د. فوزي عبد الله ، مصدر سابق ، ص 29 .

15. علام ، د. سعد طه ، مصدر سابق ، ص 210 .

16- عبد الله ، د. محمد حامد ، اقتصاديات الموارد البيئية ، الرياض، جامعة الملك سعود ، الرياض 2000 ، ص 179 .

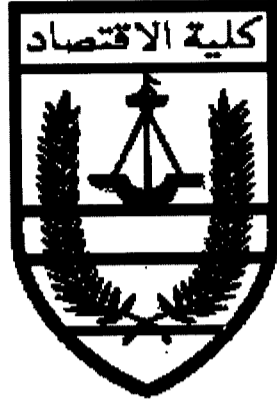
17. أبو حبيب ، د. عبد الفتاح ، الاقتصاد الكلي،

متابعة وتقويم لغرض التقويم السنوي لاستثمارات المصرف الزراعي ، أو بالتنسيق مع مؤسسات الإرشاد الزراعي لغرض توجيه الاستثمارات إلى الأغراض التي صرقت من أجلها وإرشاد المزارعين إلى الوسائل والطرق الصحيحة للاستثمار .

6- توجيه الاستثمار نحو الحزمة التقنية وعدم الاكتفاء بالاستثمارات الفردية والتي لا تحقق التكامل بين عناصر الحزمة من آلات ومعدات زراعية وعناصر إنتاج مطورة وأساليب وطرق زراعية حديثة جميعها تتناسب واحتياجات البيئة المحلية وتستجيب لمشكلاتها من شحة في المياه وتذبذب كميات الأمطار وتقلص في المساحات الصالحة للزراعة .

الهوامش والمراجع :

1. الخطيب، د. فاروق صالح ، العوامل المؤثرة في الاستثمار الزراعي بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة ، العدد الأول ، 1996 ، ص 55 .
2. Herrick & Kindleberger, Economic development, McGraw-hill book co., Newyork, U.S.A, 1983, pp 115-118.
3. Gilis, M, et., Economics of Development, Newyork, ent, New, York W.W. Note nco, 1983, pp328-340.



DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editorial Staff

Editor

EL Kilani A. EL Kilani ,Ph.D

Associate Editors

Fathi S. Abusedra, Ph.D
Saleh Alsnoussi, Ph.D

Salem E . Elhossade, Ph.D
Faisal S. El kikhia, Ph.D

Editorial Assistant

Basma M. Elzawi

Advisory Committee

Ben Issa A. Hudanah, Ph.D
Amal S . Obedi, Ph.D

Mahmud M. Baadi, Ph.D
Ibrahim S. Elrifadi, Ph.D

All Correspondences Should be Directed to :
Editor in Chief,Dirasat in Economics and Business,Garyounis University,
Benghazi .
Tel : 218-61- 2240737
Fax : 218-61-2240737
E – mail Dirrasateb@ yahoo.com. UK

Contents

Introduction

○ Articles

- Theoretical Assumptions and Theoretical Backing for Social Science Research :Theoretical Analysis5
Dr. Mustafa Bakar Mahmud Dr. Bob Lyon
- Jordan Economy under the EU Association Agreement Implementation..... 44
Dr . Bilal Khllaf Al Omari

○ Abstracts

- Exploitation of Modern Accounting for Aims of Development in libya.....75
Dr. Salem Elhossade
- The Role of the International Reserves in Financing the Private Investment in Libya76
Mr. Issa Al fadhly
- The Development of Women's Movement in Libyan Society Between Empowerment and Activation : A Documentation Study 77
Dr. Amal S. Obeidi
- Factors Affecting the Determination of Audit Fees As Perceived by External Auditors and Limited Responsibility Companies Working in Benghazi "Theoretical Analysis and Empirical Investigation".....78
Dr . Mustafa B. Mahmud Mr. Amin M. Darbag
- The Forecasting Stochastic of Maximum Temperature Mean for Benghazi City Using Seasonal Forecasting Methods..... 79
Dr. Faris Taher Mr. Abdulrahman Aghuili
- Study and Analysis of Agriculture Bank Position in Motivated Investment of Technologies Appropriate with Libyan Environment " Applied Study "80
Dr. Semeir Abed Alameer Mr. Jassim Nassir
- Political Participation : A Developmental Perspective82
Dr. Ali Abbas Murad
- The Standards that Rule the Internal Auditors of the Industrial Companies in the City of Benghazi84
Dr. Masoud Abdelhafid Elbadry .

Introduction

It gives great pleasure to the office of research and consultation , at the faculty of economics – university of garyounis to contribute by this modest effort in the field of scientific research , through publication of Journal of " Dirasat in Economics and Business " volums 22-23 for years of 2003-2004 . these volumes include several researchs , and essayes , which were submitted and accepted for publication during 2005 . These articles are in the area of economics, management ,accounting , finance , political science , and statistics .

This ,issue also includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period of January – June 2005 , for the purpose of facilitating research function by post graduate students in libya .

This journal accepts , theoretical and applied researches in the related fields of interest . It also welcomes all scientific criticism , comments and discussions.

It is our hope that this journal will be ascientific mean for comm.-unications between all interestd parties in the field of scientific reseach in the area of economics , business , political science , and quantitative methods in libya and abroad .

The Editors

ARTICALES

**THEORETICAL ASSUMPTIONS AND THEORETICAL BACKING
FOR SOCIAL SCIENCE RESEARCH:
THEORETICAL ANALYSIS**

MUSTAFA BAKAR MAHMUD *
BOB LYON**

KEY WORDS: THEORETICAL ASSUMPTION, THEORETICAL
BACKING, AND SOCIAL SCIENCE RESEARCH .

1. INTRODUCTION

The design of a research project starts with the choice of a topic and a paradigm (Creswell, 1994). Further, methods , methodology and theory of any research project should be all defined (Ryan et al., 2002, p.8; Summerfield and Eye, 2003; and Dale, 2004)

The purpose of this article is to explain the assumptions underlying the paradigms suggested by Burrell and Morgan (1979), discuss the criteria for selecting a paradigm in general and to show that researchers' own values, theoretical assumptions , theoretical backing and

research methods should be all related to each other and to the aim of the research and clearly defined.

For conducting the theoretical analysis, the researchers assume that they: (a) investigate the effect of accounting on national economic development of a developing country (the assumed research project); (b) choose to work within a multi-paradigm and accordingly, use methods from the functionalist and interpretive paradigms; (c) employ theory testing approach and a process of deduction induction approach to develop and emp-

* ASSOCIATE PROFESSOR OF ACCOUNTANCY, FACULTY OF ECONOMICS,
GHARYOUNIS UNIVERSITY, BENGHAZI, LIBYA .

** HEAD OF DEPARTMENT OF ACCOUNTANCY AND BUSINESS FINANCE, FACULTY
OF LAW AND ACCOUNTANCY, UNIVERSITY OF DUNDEE, SCOTLAND, UK.

-SUBMITTED AND ACCEPTED FOR PUBLICATION IN 2005.

irically test an “environmental model” for the assumed research project; and (d) use accounting and economic development literature and economic consequences of accounting standards literature to develop an environmental model and backup the theoretical analysis for the assumed research project.

This article consists of five sections. Section one presents the introduction. Section two explains theoretical assumptions of social science in general and for the assumed research project in particular. Sections three and four discuss accounting and economic development literature and “economic consequences” of accounting information which influence the research approach throughout the assumed research project. Section five presents the conclusion.

2. THEORETICAL ASSUMPTIONS OF SOCIAL SCIENCE

2.1 THE DEFINITION OF THEORETICAL ASSUMPTIONS(PARADIGMS)

A paradigm “is the mental window through which the researcher views the world. Gener-

ally, what he or she sees in the social world is what is objectively out there, as interpreted by his or her paradigm of concepts, categories, assumptions, and biases” (Bailey, 1978, p.18). In other words Paradigms “advance assumptions about the social world, how science should be conducted, and what constitutes legitimate problems, solutions, and criteria of “proof”(Creswell, 1994, p.1).

Thus, different researchers looking at the same thing from different paradigms may show notably different accounts. For example, if each of four researchers is looking at a house from a different angle, they are likely to describe it differently. All descriptions may be accurate in terms of where each of them stands because they have different paradigms from which to observe the same phenomenon.

The social science literature, especially sociology, has reported a number of competing paradigms (Burrell and Morgan, 1979; Blaikie, 1993; Silverman, 1993; Creswell, 1994). This could mainly be attributed to a number of factors taken into account by social scientists. These embrace

concepts, assumptions, scope, area and aim of related research, branch of enquiry within the social science and methodology (Bailey, 1978; Blaikie, 1993). Competing paradigms may be healthy phenomena and may stimulate research, because no single paradigm will be sufficient to explain all of the problems of social science. However, competition between paradigms might produce some problems when proponents of different paradigms are unable to communicate effectively with each other, or when each group considers the other views are incorrect (Bailey, 1978, pp.19-20).

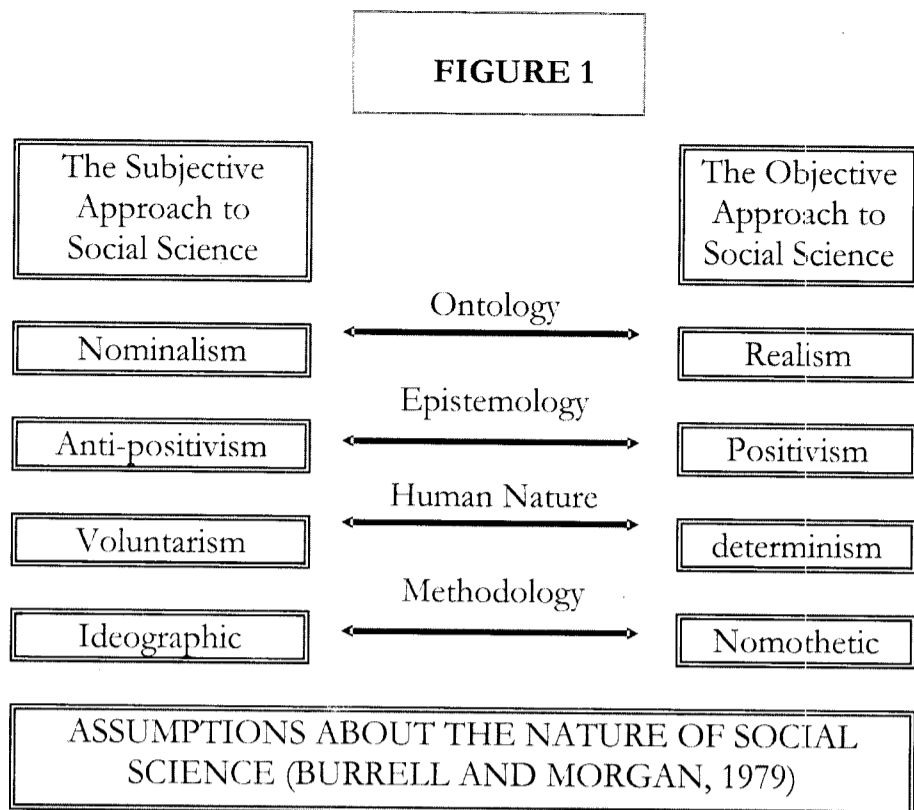
The Burrell and Morgan framework is utilised in this paper to review and group principal theoretical and philosophical assumptions relating to social and organisational aspects of accounting research. The framework is very much applicable to accounting (Belkaoui, 1992, p.514). It is discussed widely in the literature (Cooper,1983; Tomkins and Groves 1983a; &1983b; Hopper and Powell,1985;Chua,1986; Belkaoui, 1987; Ibrahim, 1992; Laughlin and Lowe,1990; Macintosh, 1994; Laughlin, 1995). The following analysis of theoretical assumptions underpinning social science

and accordingly accounting is based on the work of Burrell and Morgan (1979).

2.2 THE BURRELL AND MORGAN FRAMEWORK

The Burrell and Morgan framework is developed from two independent dimensions based on two sets of philosophical assumptions regarding the nature of social science and the nature of society respectively. The four paradigms are founded upon mutually exclusive views of social reality. Each paradigm generates its own theories and perspectives of social life which are in essential conflict to those generated in other paradigms.

The social science assumptions consist of four distinct but related elements: assumptions about ontology, epistemology, human nature and methodology. These assumptions can also be thought of in terms of the subjective-objective dimension. The objective dimension emphasises the objective nature of reality, knowledge and human behaviour whereas, the subjective one emphasises the subjective aspects (Hopper and Powell, 1985, p.432) as shown in Figure1.



The ontological assumptions concern the form and nature of "reality" to be investigated. Thus, researchers ask, "is social reality external to individuals (imposing itself on their consciousness) or is it the product of individuals' consciousness?"; "is reality of an objective nature, or the result of individual cognition?"; "Is it 'out there' in the world or is it created by one's mind?" (Cohen and Manion, 1995, p.6). The answer to these

ontological questions requires a consideration of the nominalism-realism debate. The nominalism viewpoint is based on the assumption that the social world (or the object of thought) is a product of individuals' consciousness and consists simply of absolute names, concepts and labels which are structured by people to assist them understand reality and negotiate a shared conception of its nature with others. Realism, on the other

extreme, regards the social world (or the object of thought) and its structures as real out there, factual, hard and having an empirical concrete existence, external to individual cognition, ordered and patterned and independent of any observational bias (Burrell and Morgan, 1979, p.4).

The epistemological assumptions are concerned with the grounds and the nature of knowledge - what form it takes, how it can be obtained and communicated, and how it can be sorted as "true" or "false". The researchers ask, "is it possible to identify and communicate the nature of knowledge as being of an objective nature and capable of being transmitted in tangible form?"; "is knowledge soft, subjective and based on experience and insight of a unique and basically personal nature?" (Cohen and Manion, 1995, p.6). The answer to these epistemological questions determines whether knowledge is something which can be acquired as in "positivism", or something of a subjective nature which has to be personally experienced as in "anti-positivism" (Burrell and Morgan, 1979). Thus, epistemological assumptions involve engaging in

the anti-positivism / positivism debate. The debate "focuses on the utility of a search for laws or underlying regularities" in the world of social affairs (Belkaoui, 1992, p.513). Positivist epistemologies seek to explain and predict what happens in the field of social affairs "by searching for regularities and causal relationships between its constituent elements" (Burrell and Morgan, 1979, p.5). In contrast, anti-positivism rejects the utility of the above mentioned search and argues for individual participation in the activities that are to be studied as a condition of understanding the social world (Burrell and Morgan, 1979).

Assumptions about human nature refer to the relationship between human beings and their environment and involve the voluntarism-determinism debate. The debate revolves around the issue of whether human beings and their behaviour and experiences are completely determined and constrained by their external environment, as in determinism, "or are the result of their free will, as in voluntarism" (Belkaoui, 1992, p.513).

The ontological, epistemological, and human-nature assu-

mptions have a direct impact on the methodological approach adopted by researchers (Hopper and Powell, 1985). A researcher's methodological approach should be arrived at after due consideration has been given to the ideographic-nomothetic debate. This debate focuses on whether the methodology involves the analysis of the subjective accounts generated by "getting inside" situations, as in the ideographic approach, or whether the methodology involves a process of testing hypotheses in accordance with the canons of scientific rigour, as in the nomothetic approach. For example, a social science researcher might view the social world as the same as the physical or natural world whereas, another might view it as being much softer, personal and possessing a more subjective quality. The focal point of the former view is an analysis of relationships and regularities between the different elements of the social reality under investigation. In this case the principal methodological issues are the identification and definition of these elements, their measurements and the identification of the universal laws which explain and govern the observed reality. Then, such a researcher might

use methods from the natural sciences to locate, explain and predict social regularities and patterns. These methods often include: (a) the use of questionnaires and surveys to collect data, and (b) the utilisation of statistical techniques to test hypotheses and to analyse collected data (Hopper and Powell, 1985, p.431). The latter view is likely to focus upon the subjective experiences of individuals and the way in which they construct, modify and interpret the world in which they live. In methodological terms the latter approach emphasises "the relativistic nature of the social world to such an extent that it may be perceived as "anti-scientific" by reference to the ground rules commonly applied in the natural sciences" (Burrell and Morgan, 1979, p.3). Alternatively, the researcher is likely to reject natural scientist methods and employ methods that allow insight into individuals' inner worlds such as participant observation and in-depth interviews (Hopper and Powell, 1985, p.431)..

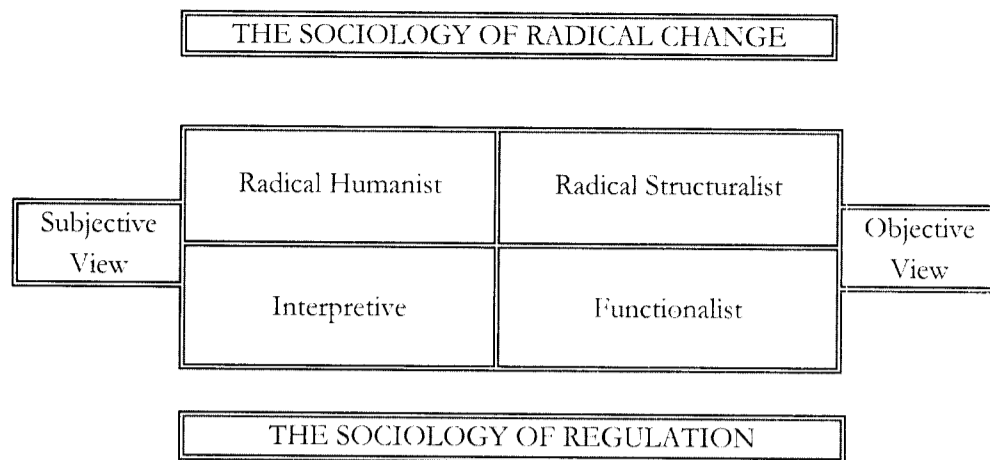
The nature of society assumptions needs to be seen in terms of a continuum ranging from what Burrell and Morgan call a "regulation" to a "radical

change” debate. Burrell and Morgan’s “sociology of regulation” seeks to explain society by emphasising its unity and cohesiveness and the need for regulation, order and stability in human affairs. According to Burrell and Morgan it is a sociology concerned with: “(a) the status quo,(b) social order,(c)consensus(voluntary and spontaneous agreement of opinion),(d)social integration and cohesion,(e)solidarity,(f)need satisfaction” (focus upon satisfaction of individual or system “needs”), and “(g) actuality. Their “sociology of radical change” on the other hand, sets out to explain why society seeks the potential for “radical change” and focuses on the fundamental divisions of “(a) radical change,(b) structural conflict, (c) modes of domination, (d) conflicts, (e) liberation, (f) deprivation, and (g) potentiality” (conflicts and unequal distributions of power that provide the potential for “radical change”) (Burrell and Morgan, 1979, p.18).

As argued by Burrell and Morgan (1979) , any social science discipline , including accounting, can be analysed based on theoretical assumptions about: (a) the nature of social science, in terms of the subjective-objective dime-

nsion, and (b) the nature of society, in terms of a regulation radical change dimension .Using these two independent dimensions, Burrell and Morgan developed four mutually exclusive frames of references for the analysis of social theory, including accounting.The frames consist of four distinct paradigms, labelled as“radical humanist”, “radical structuralist” “interpretive” ,and “functionalist ”.The scheme is illustrated in Figure 2. Figure 2 shows that “each of the paradigms shares a common set of features with its neighbours on the horizontal and vertical axes in terms of one of the two dimensions but is differentiated on the other dimension” (Burrell and morgan ,1979,p.23). Furthermore, the four paradigms outline four views of the social reality "based upon different theoretical assumptions with regard to the nature of science and society” (Burrell and Morgan, 1979, p.24).The functionalist paradigm represents a perspective which is firmly rooted in the “sociology of regulation” and explains the social world from a realist, positivist, determinist, and nomothetic point of view .The functionalist views the social world ,including accounting phenomena,as composed of a relatively concrete

FIGURE 2



real world and relationships which can be identified, studied and measured through scientific explanation and prediction (Burrell and Morgan, 1979, p.26).

The theoretical thrust of the functionalist paradigm is mainly theory testing rather than theory construction. Within the theory testing context, a researcher starts with theory from previous research in the problem area and employs logically deductive reasoning to move from the general to the particular. Previous theory (integrated with the researcher's beliefs) is used to predict possible relationships among the several factors which have been identified as important to the

investigated problem area. The predicted network of relationships can then be tested using appropriate statistical analysis. If the predicted relationships are correct this lends support to the theory, or else either the theory is wrong or the researcher's prediction was illogically derived from the theory (DeVaus, 1991, p.12). Thus, most of the research conducted within the functionalist paradigm is termed as the quantitative⁽¹⁾ the traditional, the positivist, the experimental, or the positivist, the experimental, or empiricist research (Creswell, 1994, p.5).

Theorists located within the interpretive paradigm view the

social world from a “sociology of regulation” perspective. The interpretive paradigm focuses on approaching and explaining the social order from a nominalist, anti-positivist, voluntarist and ideographic point of view. It is interested in understanding the social world, including accounting, at the level of subjective experience. “It seeks explanation within the realm of individual consciousness and subjectivity, within the frame of reference of participant as opposed to the observer of action” (Burrell and Morgan, 1979, p.28). Most of interpretive research is qualitative (Creswell, 1994, p.4). Theory building in the interpretive paradigm is inductive by nature (Ibid, p.5). Thus, the interpretive research process mostly involves theory construction rather than theory testing. The theory construction approach starts at the empirical level with a set of observations and moves forward to develop theories of these observations. It is also called grounded theory because the theory comes after the observation rather than before it (DeVaus, 1991, p.12).

The radical humanist paradigm places most emphasis upon radical change, modes of domination, emancipation, deprivation,

and potentiality from a “subjectivist” stand point. Much like the interpretive paradigm, it views the social world from a nominalist, anti-positivist, voluntarist, and ideographic perspective (Burrell and Morgan, 1979, p.32). The basic notion underlying this paradigm is “that the individual creates the world in which he/she lives and tries to change it to escape alienation or false consciousness” (Belkaoui, 1992, p.516), which prevents human fulfilment.

The radical structuralist paradigm places emphasis on forms of radical change from an objectivist standpoint. The paradigm shares many similarities with the functionalist one, but it is directed at fundamentally different ends. Radical structuralism is committed to “radical change, emancipation and potentiality using an analysis emphasising structural conflict, modes of domination, contradiction, and deprivation” (Belkaoui, 1992 p.516). It approaches these general concerns from a realist, positivist, determinist and nomothetic standpoint (Burrell and Morgan, 1979). Figure 3, summarises the goals, theoretical concerns, and theory-building approaches of the four paradigms.

However, the framework is not problem free. For example, Hopper and Powell (1985) challenged the mutually exclusive nature of the radical structuralist and the radical humanist paradigms. They pointed out that such separation is based on a distinct epistemological break between the earlier and the later work of Marx. In their opinion, such a distinction does not adequately consider efforts that have been made by some radical theorists to philosophically integrate the objective and subjective epistemologies of Marx (e.g. Habermas, 1974; 1976; Giddens, 1976; 1979: cited, Hopper and Powell, 1985). Consequently, they regard the objective-subjective dimension as a spectrum and divide studies relating to the organisational and social aspects of accounting into three main paradigms-functional, interpretive and radical. Although, Laughlin and Lowe (1990, p.36) adapted the Burrell and Morgan framework in their work they criticised the framework from the following two points of view:

- The inability of the framework to capture a comprehensive picture of alternative approaches;*
- The framework does not set the*

functionalist paradigm as “objective and true” and all the other paradigms as “relative and false”. However, they pointed out that, Burrell and Morgan “are posing the view that choices have to be made on key assumptions, and once made, form the basis for alternative perspectives, on a relatively defined “firm foundation” (Laughlin and Lowe, 1990, p.36).

2.3 CRITERIA FOR PARADIGM SELECTION

Keeping in mind that different paradigms are based upon different theoretical assumptions, paradigm selection would depend on at least four sets of factors. These are the researcher, the nature of the problem to be investigated, the objective of the study, and the audience for the study (Creswell, 1994, pp.8-10).

Social science researchers, including accounting researchers, approach their subject via their basic ontological beliefs (Guba and Lincoln, 1994). These ontological beliefs are explicitly or implicitly reflected in their research (Chua, 1986). For example, a researcher who believes in “objective social reality” and “sociology of regulation” is most likely to work within the functionalist par-

adigm(Burrell and Morgan1979) .

Furthermore, some researchers are interested in scientific explanations and understanding of the social reality as it is within the subjective experience of individuals, whilst others are interested in challenging, critiquing and changing prevailing social norms. The former are presumably to work within the context of the critical perspectives (radical humanist and structuralist paradigms) while the latter would presumably work within the context of the interpretive paradigm (Chua, 1986).

Different paradigms require different research methodology and accordingly different research methods and requisite skills. It is useful for a researcher to consider data collection and analysis methods to be associated with the chosen paradigm. He or she should either have the required skills through his/her present training and experience, try to acquire them, or to work within the context of a paradigm whose research methods match his/her skills (Tagoe, 1996, p.57). For example, a researcher who sees reality as objective, is trained or experienced in the use of official statistics and Factual questionnaires to

collect data, and is able to utilise computer statistical programs to test predicted possible relationships and to analyse collected data should choose the functionalist paradigm.

The central role of social research, and accounting research is no exception, is to try to answer two fundamental questions about social reality or the investigated problem: (a) "*what* is going on (descriptive research), and (b) "*why* is it going on (explanatory research)" (DeVaus, 1991, p.11). The objective of such kinds of research is to describe and understand social reality. The development of a good description and understanding of the research problem area involves two related processes: theory construction and theory testing⁽²⁾ (Ibid).For example, where theory is well developed, a researcher would apply theory testing processes and accordingly research methods associated with the functionalist paradigm. In such a case, a body of literature exists on which the researcher can build. Furthermore, variables influencing the problem to be investigated are known, and theories may exist that need to be tested and verified. The explanation and use to which the findings are put

FIGURE 3
PARADIGM DIFFERENCES AFFECTING THEORY BUILDING

Paradigm Differences	Functionalist	Interpretivist	Radical Humanist	Radical Structuralist
Goals	To search for regularities and test in order to predict and control	To describe and explain in order to diagnose and understand	To describe and critique in order to change (achieve freedom through revision of consciousness)	To identify sources of domination and persuade in order to guide revolutionary practices (achieve freedom through revision of structures)
Theoretical Concerns	relationships Causation Generalisation	Social construction or reality Reification Process interpretation	Social construction of reality Distortion Interest served	Domination Alienation Macro Forces Emancipation
Theory-Building Approaches	Refinement through causal analysis	Discovery through code analysis	Disclosure through critical analysis	Liberation through structural analysis

Source: Gioia and Pitre, 1990, p.591.

forward, however, depend on the researcher's theoretical assumptions.

The audience for the research is the final factor to be taken into consideration. The selected paradigm must be sensitive to the audience. In other words, it must be "one the audience understands or at least supports as a viable, legitimate methodology" (Creswell, 1994, p.11). Furthermore, the researcher should use "research methods that would enhance his credibility and the relevance of the findings to the audience" (Tague, 1996, p.59).

2.4 PARADIGM SELECTION FOR THE ASSUMED RESEARCH PROJECT

The main objective of the assumed research project is to model and test processes which affect the development of accounting practice and national economic development in a developing country. In other words the main research objectives are to understand what is going on (descriptive research) and why it is going on (explanatory research). The development of this description, explanation, and understanding is carried out through examining and building

on the existing literature.

Depending heavily on Burrell and Morgan's framework the researcher concluded, as put forward by Burrell and Morgan (1979, p.28), and others (Chua et al., 1981; Cooper, 1983; Hopper and Powell, 1985; Cooper and Hopper, 1990; Laughlin and Lowe, 1990; Belkaoui, 1992), that most accounting researchers approach their subject from within the bounds of the functionalist paradigm with "realism" as their ontological assumption; "determinism" as their human nature assumption; "positivism" as their epistemological assumption; "nomotheticism" as their methodological assumption; and "sociology of regulation" as their societal assumption. However, the underlying assumptions behind the functionalist thinking have been greatly criticised under numerous rubrics such as functionalist (Bourn et al., 1982: cited Hopper and Powell, 1985, p.446; Laughlin and Lowe, 1990), mainstream accounting (Chua, 1986), and positive accounting (Tinker et al., 1982; Christenson, 1983; Whittington, 1987; Arrington and Francis, 1989; Lehman, 1992; Ogden, 1993). For example, Bourn et al. (1982) argued that accounting researchers have

insufficient knowledge “about accounting in actual practice, how it interacts with other organisational processes, and how it contributes to organisational effectiveness and adaptability”. Accordingly, some accounting scholars called for more “interpretive” research where more emphasis is given to the perceptions and explanations of the participants themselves (Colville, 1981; Tomkins and Groves, 1983a). Laughlin and Lowe (1990, p.37) criticised the functionalist thinking “in terms of its demonstrable inability to either adequately understand accounting systems design in particular organisations, or change and improve these designs”. On her side, Chua (1986, p.602) pointed out that the mainstream world-view of accounting “has limited the type of problems studied, the use of research methods, and the possible research insights that could be obtained”. Christenson made the fundamental criticism of positivism⁽³⁾ at it is really a “sociology of accounting” rather than accounting theory, since it “is concerned with describing, predicting and explaining the behaviour of accountants and managers, not that of accounting entities” (Christenson, 1983, pp.5-6). Christenson draws a comparison

with chemistry:

“Chemical theory consists of propositions about the behaviour of chemical entities (molecules and atoms), not about the behaviour of chemists” (Christenson, 1983).

Tinker et al. (1982) criticised positive accounting theory (PAT) on the basis that it has normative origins. Whittington (1987) criticised the value-free and scientific aspects of PAT. Whittington challenged the value-free judgements of PAT. He made two objections to such an inference. Firstly, PAT is not value-free from prescriptive implications (judgements). “At the most basic level, the question asked (or hypothesis tested) implies a prior view of what is an interesting question, and at the level of empirical testing, value judgements can influence the choice of maintained hypothesis” (Whittington, 1987, p.329). Secondly, it would be untrue to assume that all non-positive theories, in the sense of leading to empirically testable hypotheses, is normative in the sense of leading to prescriptions (Ibid). Whittington draws an example with mathematics:

Mathematics “is not usually

thought of as being , despite the fact that method is deductive options, rather than testing, and empirical researchers themselves make considerable use, in assessing their results, of statistical techniques founded on probability theory, which itself is a body of theory based on deduction rather than empirical testing” (Whittington, 1987, p.329).

Whittington also criticised PAT's emphasis on empirical evidence rather than *a priori* theory. He pointed out that the total reliance of PAT on empirical testing would not solve all the problems of accounting theory (Whittington, 1987, p.330). Further, accounting is viewed as a “multi-paradigm science” (Chua, 1986, p. 602; Belkaoui, 1992, p. 499) which means that there are some researchers who, in some sense, consider that their work can not be accommodated within one paradigm. In keeping with this approach, the researchers chose to work within the Functionalist paradigm. However, the complexity of the area under investigation imposes difficulties in using a single paradigm. Using a single paradigm would limit and constrain the empirical investigation which could be dysfu-

nctional. Consequently, researchers used other methods from other paradigms where necessary. For example, they used perception questionnaires and interviews. In methodological terms these methods focus upon the subjective nature of the social world and the subjective experiences of individuals and the way in which they construct, modify and interpret the world in which they live. This means that the researchers are informed by the Interpretive paradigm. Also, by the process of deduction the researchers used the existing literature to develop an “environmental” model for the empirical work. The empirical results were then compared against the backdrop of the developed “environmental” model. This was essentially an inductive process. Overall, the researchers adopted a deduction-induction approach. This approach reflects both the functionalist and interpretive paradigms. This again emphasises the fact that although the work is mainly functionalist, the researchers borrowed from the interpretive paradigm.

The following subsections give a review of accounting and economic development and the economic consequence of accou-

ning standards in the accounting literature. They consider briefly the major impact accounting standards might have on economic development and on the decision making behaviour and investment decisions of affected parties and accordingly on the attainment of national economic goals.

3. ACCOUNTING AND ECONOMIC DEVELOPMENT

The issue of the role of accounting in economic development has attracted increased attention from accounting scholars since the beginning of the 1960s (Winjum, 1971; Perera, 1989). Economic development deals with a country's ability to increase its per capita economic and social welfare (Enthoven, 1981, p.190). It is "a transitional process between economic stagnation and economic progress and is achieved through the execution of series of structural social and economic changes and improvements" (Enthoven, 1973, p.138). The definition of "economic development" shows that the concept is not restricted to only the economic aspect (i.e. economic growth). It is used in a more comprehensive sense to refer to "social and economic development".

Economic development in developing countries requires mainly a well-established and monitored planning process (Belkaoui, 1994, p.69). Successful development plans, are dependant, mainly, upon the availability of reliable and timely micro and macro information for measuring economic activities, efficient allocation and utilisation of economic resources, standards of performance measurement, and control. Accounting plays an important role in the provision of this information (Ibid) (see also Ameiss, 1971; Abdeen, 1980; Shuaib, 1980; Samuels, 1990). As a consequence, accounting systems could have a significant impact on the promotion of economic development of developing countries (Seidler, 1967; Ameiss, 1971; Enthoven, 1973; 1977; and 1981; Needles, 1976; AAA, 1977; Cassell, 1979; Shuaib, 1980; Foroughi, 1981; Mirghani, 1982; Ndubizu, 1984; Samuels and Piper, 1985; Perera, 1985; and 1989; Talaga and Ndubizu, 1986; Ghartey, 1987; Belkaoui, 1988; 1994; Samuels, 1990; Wallace, 1993; and Mahmud and Russell, 2003).

For example, Ameiss (1970, p.90) pointed out that the newly emerging nations may benefit from the experience of more

mature economies which have used accounting as a tool of national policy. He added:

“Accounting provides essential keys both to the measurement of available resources and to the control of their use. Since a nation seeking rapid development tends to rely on centralised national planning for the allocation of basic resources to stated national objectives, accounting can make a significant contribution to the achievement of such goals”.

Enthoven (1973;1977 and 1981) drew attention to the role of accounting in economic development and to the importance of accounting education being relevant to the domestic needs of developing countries. Accordingly, he emphasised the use of accounting not only to business enterprises, but also to government activities and to economic planning activities. According to Enthoven (1977), economic planning involves two phases, namely, macro economic planning and micro economic planning. In considering macro economic planning accounting plays a significant enhancement function.

The issues raised were emphasised and extended by other authors. For example, Cassell (1979, p.23) argued that:

“an urgent need to recognise that accounting is a necessary technique for aiding economic development, particularly in the Third World countries which are involved in economic growth and development for improving the human and material welfare of millions of lives. This will require the promotion of a new type of accountancy called “economic development accountancy”.

Furthermore, Cassell (1979, p.23) explained how accounting can help to bring development plans to implementation and identified areas where improvements in accounting practices are needed to facilitate the attainment of national economic goals. In this regard he stated that:

“At the planning (policy-making) stage goals and objectives are established. Programmes are drawn up by which goals and objectives may be met. The accountant would be able to design an information system for feedback and review on input/output for the continuous monitoring and eva-

luation of output to ensure that predetermined goals and objectives have been met in practice. In view of these needs much work on designing and developing management information systems is necessary, with emphasis on management accounting”.

On the same theme, Foroughi (1981, p.182) extended the argument and added:

“accounting can help the economic and industrial development process of developing countries in two major ways: (1) by leading and guiding the investment parties to invest in useful, profitable and productive projects, and (2) by helping the management of the industrial and business enterprises to plan for the efficient utilisation of development capital”. According to Amenkhienan (1986, p.21), the absence of relevant accounting systems has been considered as a primary contributory factor in the poor economic performances by developing countries. Accounting plays a significant and vital role in economically developed countries (AAA, 1977, p.70). “Thus, it can be concluded that an important relationship exists between accounting and economic development (Amenkhienan, 1986, p.21).

Belkaoui (1988, pp.173-174) stated that accounting plays a crucial role in achieving economic development programmes in developing countries. He goes on to say:

“History has shown that the rate of growth and the development of a nation’s economy in both the private and public sectors are tied to a certain extent to the adequacy of the accounting system and the accounting development process in that country. As the developing countries suffer from relatively low growth rates, we may safely propose that action in the development accounting process is urgently needed in the developing countries”.

In the majority of developing countries, as mentioned earlier, there is a lack of sound accounting systems and of awareness of the potential significant role that accounting could play in the economic development process. This situation has contributed substantially to the misdirected efforts, waste, theft and economic losses in many developing countries (Staats, 1979).

The development of accounting systems which fulfil the

information needs of developing countries are essential (Perera and Mathews, 1990) and “should be viewed as equivalent to the development of part of the infrastructure necessary for achieving economic development” (Mirghani, 1982, p.58). Furthermore, the existing literature shows that the type of accounting system adopted or developed by the country must meet its development programme (Briston, 1978; Samuels and Oliga, 1982). Accordingly there is a strong justification for each developing country to maintain appropriate national accounting systems to support its economic development. According to Perera (1989, p.145) such systems should be capable of accumulating all accounting needed information so it can be used as the primary data source for decision making processes at different levels. Also, the systems should combine the different branches of accounting, external reporting as well as management accounting, national income accounting, balance of payment accounting and so on rather than solely to ensure the efficient functioning of capital markets. The public sector in a developing country is best served if business enterprise accounting interrelates with national econ-

omic policies (Choi and Mueller, 1984). Accounting should be used to ensure that macro economic policies and broad national economic goals are harmoniously interrelated (Perera, 1989). To emphasise this end it is necessary to stress national and international influences on the accounting system.

Yu (1974) argues that two major approaches (paradigms) to accounting exist. These are normative accounting thought and positive accounting thought. Normative accounting thought is a value-based accounting system where the accounting profession is free, and even required, to make subjective judgements of different types concerning accounting data. According to Yu (1974), normative accounting thought views accounting as: (a) value statements; (b) issues related to goal determination and user needs; and (c) interpretation of accounting data. However, positive accounting thought, in its purest form is a value-free accounting system. Any two accountants given the same data and following the same rules of logic would reach the same conclusion. Positive accounting thought is derived from some authority outside the particular accounting entity.

Talaga and Ndubizu (1986) use normative accounting thought and positive accounting thought to propose that different paradigms of economic development require different and consistent paradigms of accounting. Their analysis was based on Wilber and Jameson's (1979) paradigms of economic development. As pointed out by Talaga and Ndubizu (1986, pp.57-61), the accounting paradigms and the development paradigms outlined in the analysis are not the only methods to classify the thought in the fields, but they are a convenient way to present the ideas.

Wilbur and Jameson (1979) suggest that there are two main approaches to economic development:

orthodox paradigms and political economy paradigms. These can be described as "free-market" paradigms and "centrally planned paradigms". Four characteristics are presented in the pure form of the orthodox paradigms. These are: the attainment of a high mass-consumption society; (b) the measurement of economic development used is per capita income or national product; (c) the system is a private enterprise economy with a representative

democratic political structure; (d) the process of development is a national historical development in which the country passes through stages; and (e) the methods for facilitating development is laissez-faire.

The political-economy paradigm takes a very different stance from the orthodox paradigm. The traditional economists focus on economic growth as the key to development whereas, the political economists are more concerned with the nature of the process by which economic growth is achieved. Furthermore, traditional economists look to development as an end with people's value as a means whereas, political economists hold development as a means, not the end, to enhance people's value. The goals of the political economy paradigms are to enhance people and enhance nations. The course of development is not automatic or natural but occurs after a protracted struggle. The nature of this struggle depends on who controls the economic or social surplus⁽⁴⁾. Controls of economic surplus in an economy is thought to be the key to power and control, which in turn determines the nature of the development process (Wilber and Jameson, 1979, pp.1-19).

Talaga and Ndubizu (1986), among other things, concluded that:

- orthodox paradigms are better suited to normative accounting practice and vice versa;
- political economy paradigms are better suited to positive accounting thought and vice versa; and
- the orthodox development system with the positive accounting system is a mismatch.

Furthermore, Talaga and Ndubizu(1986, pp.64-66) pointed out that the last approach (orthodox-positive) is typified by the case where a developing country has implanted some pre-existing Western accounting system onto its economy. Although the accounting system is a normative system, when transplanted to the developing country, it becomes a positive system. This happens because the value-free accounting system and particular environmental factors that created the system do not necessarily apply to the local environment of the developing country. The result is effectively to have a value-free or positive accounting system. In the case of developing countries, the accounting system is positive in the sense of structure, not in terms of function. Positive acco-

unting systems in the orthodox development system provide users with inadequate or useless information due to the inflexibility and irrelevance of the accounting system. In developing countries where management skills are moderate or low in terms of sophistication, the need for information which meets the national needs is very critical for economic development. In addition, for the economy as a whole, the orthodox-positive system would result in a great degree of resources waste if compared with either an orthodox-normative system or political-economy-positive system.

The above review of the role of accounting in economic development discloses that most accounting scholars have emphasised the economic aspect of development (i.e.economic growth) rather than dealing with development in a more comprehensive sense (i.e. by emphasising the social aspect of development as well as the economic one).However,it seems that although,most accounting researchers believe in the vital role that accounting can play in economic development they have not attempted to prove such a belief (Wallace, 1990).

4. ECONOMIC CONSEQUENCES OF ACCOUNTING STANDARDS

4.1 THE EMERGENCE OF ECONOMIC CONSEQUENCES

Financial accounting standards are regulations because they may:(a) restrict the choice of accounting methods available to management ;and(b) force companies to report in a form which those companies may not have chosen voluntarily (Sutton, 1984, p.81; see also Wells, 1978). Financial accounting standards, as regulations, "are economic goods or economic regulation because of their economic consequences" (Rahman, 1992, p.137). According to the literature accounting standards have wealth transfer capabilities (Watts and Zimmerman, 1979, p.275) without exclusive reliance on market mechanisms (Morgan, 1976). Such wealth transfer may be viewed as the allocation of scarce resources among competing demands, which implies that accounting standards may be demanded because it is in a way demand for wealth (Rahman, 1992, p.137).

"Economic consequences" may be defined as the impact of accounting standards on the decision making behaviour of

preparers and users of financial reports as well as the public at large (Zeff, 1978, p.56). The impact consists of resource allocation effects and income distribution effects. Broadly speaking, resource allocation effects are those which affect the entire wealth of the economy (such as gross national product), and income distribution effects are those which move or redistribute that wealth among individuals, groups or sectors (Selto and Neumann, 1981, p.318).

Consideration of economic and social consequences of accounting standards ("economic consequences") in financial accounting research surfaced in the 1970s (Zeff, 1978). By the mid 1970s, it became the main topical issue in accounting (Collins, 1983). Ten years later, it was one of the most common themes in the accounting literature (Taylor and Turley, 1986).

Prior to the 1970s, the standard setting approach employed by accounting policy makers was limited to technical accounting considerations (accounting principles), such as the recording and measurement of assets, liabilities, income, and the "fair presentation" of financial statements (Zeff, 1978, p.57). The fair presentation approach to accounting

policy setting views accounting's role as a means by which economic reality should be truly and fairly measured. It considers that accounting should be neutral in nature and should not benefit particular groups at the expense of other groups in a society where it operates.

The advocates of this approach claim that financial reporting matters (accounting standards) should be considered as technical issues to be concluded by solicitation to a "technical framework" (FASB,1980;Solomons, 1986, p.92; Dyckman, 1988, p.23; Gaa, 1988, p.147) and be insulated from politics (Armstrong,1977; Kirk, 1978; 1986; Wyatt, 1990).

Perfect neutrality of accounting standards is not easy to achieve, because the application of accounting standards is subject to subjective judgement. Individuals and groups would back the financial accounting standards which can best meet their interest even at the expense of other individuals, groups, society at large or the fair presentation of financial statements. The technical approach was criticised, mainly because it paid little attention to interpreting the function of the social,

political and economic factors on the development of accounting standards and practices (Rappaport, 1977, p.127; Beaver, 1989, pp.17-18; Someya, 1993, p.103).

Since the 1960s, the literature on the behavioural implications of accounting information has grown significantly, drawing the attention of accounting researchers and policy makers to two associated topics. These were: (a) the importance of considering the effects of accounting information, and (b) increasing involvement and intervention of the "non-professional"⁽⁵⁾ in the standard-setting process (Zeff, 1978). The intervention of the "non-professional" into the accounting standard setting process, is related, to some extent, to the belief that accounting standards have economic consequences which could negatively affect their interests (Ibid).

In contrast to the technical approach, some academics have presented the accounting standard setting process as a political activity having possible social and economic consequences (Sutton, 1984; Maijoor, 1991; Tutticci et al., 1994; Fogarty et al., 1994). For example, in spite of the FASB's

stated goal of providing neutral information regardless of effect on particular interests (FASB, 1980, paragraph 98), the FASB leaders have freely admitted the political potential of standard setting (Armstrong, 1977; Kirk, 1978; Wyatt, 1986). Brown (1982), a preceding member of the FASB, affirmed that standard setting bodies were influenced by both the nature and effectiveness of the debates introduced by respondents. Furthermore, the FASB's mission statement (FASB, 1991) explicitly endorses the intent to reflect business conditions and consider economic consequences. Also, "It is made clear in the Australian Conceptual Framework Statements that standard setters are to take into account economic consequences or, as they are referred to in those statements, "costs versus benefits"" (Collett, 1995, p.19). Despite this apparent acceptance of the potential for economic consequences, the normative issue of whether standard setters should be formally required to consider such consequences, remains contentious (Collett, 1995, p.18). However, there is a considerable argument over which economic consequences and constituencies should be considered by financial reporting policy making (Armstrong, 1977; Rappaport,

1977, and Zeff, 1978).

The economic consequences approach to accounting policy making has been explicitly advocated by academics (e.g., Beaver, 1973; Buckley 1976; May and Sundern, 1976; Zeff, 1978) and accounting policy making bodies (Collins, 1983, p.126), and implicitly by "other parties through their lobbying against standards that they perceive could adversely affect their interests" (Ingram and Rayburn, 1989, p.58). In this regard Beaver argued that "without a knowledge of consequences ... it is inconceivable that a policy-making body ... will be able to select optimal financial accounting standards" (Beaver, 1973, p.56). Supporters of move to introduce economic consequences as input for the accounting standard setting process see that the setting of accounting standards involves the restriction of the behaviour of preparers of financial statements. Any restriction of accounting choices may have economic and social consequences. This situation may have come about because financial statements had to be prepared and accordingly financial information released. Financial accounting statements, as will be seen later, may influence the decision-making

behaviour of preparers and users of such statements, owing to the involved wealth reallocations and income redistribution between affected social and economic groups (Watts and Zimmerman, 1986).

4.2 ECONOMIC CONSEQUENCES IN THE ACCOUNTING LITERATURE

Zeff (1978, p.56) observed, that the explicit consideration of social and economic consequences of accounting standards had received little attention until recently. However, five years later, a sizeable body of empirical research had accumulated in this area (Chow, 1983, p.73). The majority of the economic consequences empirical research has been concerned with the identification of particular consequences associated with individual standards (Dopuch, 1989; Espahbodi et al., 1991; Rahman, 1992; Khurana and Loudder, 1994). The vast majority of that research have been primarily associated with detecting their effects on share market prices (Rappaport, 1977, p.129; Selto and Neumann, 1981, p.317; Taylor and Turley, 1986, p.470; Maijoor, 1991, p.267). However, relatively little research has been devoted to:

- analyse the nature of consequences against their source;
- investigate how economic consequences affect income distribution and resource allocation among effected parties and sectors;
- investigate how economic consequences can be incorporated into the process of choosing a standard (Taylor and Turley, 1986);
- investigate the impact of economic consequences on investment (Forgarty, 1994).

The scope of analysis should be therefore extended beyond stock prices to include other segments of the economy and society as a whole. Since policy-makers are presumably interested in social welfare, they would be interested in the effects of accounting standards on other segments of the market and on society at large. Even if a given accounting standard benefits shareholders, it may still be socially undesirable if the shareholder's gain is at the expense of some other segment of the market or the society (Chow, 1983; and Someya, 1993, p.95). To discuss the relevance of the economic consequences of accounting standards for the assumed research project, the researchers consider briefly the effect of these standards on the decision making

behaviour of effected parties (see below).

4.3 THE EFFECT OF ACCOUNTING STANDARDS ON THE DECISION MAKING BEHAVIOUR OF AFFECTED PARTIES

It is commonly accepted that accounting information prepared in accordance with accounting standards is an economic good because it has consequences that are economic in nature. Accounting choices can have real economic effects (Lev and Ohlson, 1982, p.250; Chow, 1983, p.85). They are likely to have economic consequences if changes in rules used to calculate accounting numbers alter the distribution of cash flow, or the wealth of parties who use those numbers for contracting or decision making (Holtausen and Lefwich, 1983, p.77; see also May and Sundem, 1976; Solomons, 1978).

The economic consequences literature revealed favourable and unfavourable economic impacts of standards on different parties under varying circumstances (Chow, 1983). Accordingly, it may not be possible to generalise the nature and direction of the economic consequences, but it

may be inferred that accounting standards do have economic consequences which can be favourable or unfavourable to the affected parties. Those who perceive that they are affected by such consequences may participate in the standard-setting process and try to influence the outcome in their own favour (Johnson and Messier, 1982; Sutton, 1984).

Accounting standards can affect the behaviour or the investment decisions of intended recipients of corporate financial reports (shareholders and other investors). Their decisions may influence security prices and thus affect the wealth of market participants (Rappaport, 1977, p.89). Empirical research in economic consequences of accounting standards, as will be seen later, shows that accounting information, such as changes in earning per share, is associated with changes in stock prices. "The collective evaluation of the company by the market based on accounting information as well as other sources of information is reflected in the company's security price" (Rappaport, 1977, p.129). Since financial accounting standards influence corporate financial reports and consequently accounting inform-

ation, it can be concluded that financial accounting standards applied at a certain time may have an economic consequence by their influence on share prices and accordingly on the present wealth of investors. Changes in stock price also may have an impact on the reporting corporation's resources allocation decisions because of its influence on the corporation's cost of capital (Ibid).

Publicly available financial accounting reports may also affect the behaviour of "free riders", who are neither intended recipients nor suppliers of such reports. Free riders (such as the community as a whole; customers; suppliers; unions ...etc.) may use accounting information presented in these reports as an input to their decision making calculus and accordingly experience economic consequences of reported accounting information. For example, corporations' financial accounting information disclosures form an essential basis for governmental macroeconomics policy making and a community as a whole may be affected (negatively or positively) by accounting information; customers, suppliers and competitors may each adopt their tactics on the basis of reported information; regulatory bodies may

use the accounting information as a base for relaxing air pollution standards for manufacturers because accounting information indicates declining industry profits and unions might use financial accounting information as a basis for labour negotiation.

Management, the prime target of financial accounting standards, look to have become increasingly worried about possible economic consequences of accounting policy decisions made by policy making bodies such as the Accounting Principles Board (APB) and Financial Accounting Standards Board (FASB) (Collins, 1983, p.125). The economic consequences debate has been invoked with increasing power and pressure by management in an attempt to lobby against suggested accounting changes in the fields of research and development, foreign currency, leases, debt restructuring, inflation accounting, and oil and gas accounting (Zeff, 1978). Management is mainly concerned with the possible undesirable or negative effects a proposed change in accounting methods would have on share prices (Collins, 1983, pp.125-126). Companies, managers or preparers of financial accounting information lobbying activities have been observed and/or

described by accounting researchers (Watts, 1977; Watts and Zimmerman, 1978, Hussein, 1981; Sutton, 1984; Kelley, 1982; 1985). Companies with different characteristics lobby differently. Companies most interested in lobbying activities may be anticipated to be large (Watts, 1977, pp.68-69; Sutton, 1984, p.93; Deakin, 1989, pp.142-143); are directly affected by the accounting methods or regulations through earning changes, political costs, information production costs and higher debt contract costs (Watts, and Zimmerman, 1978, pp.115-116; Hussein, 1981, p.28; Sutton, 1984, pp.81-93; Deakin, 1989, pp.140-143); are undiversified producers (Sutton, 1984, p.93); and having management compensation plans which could be affected (Watts and Zimmerman, 1978, p.116; Deakin, 1989, p.114). Since financial accounting standards have economic consequences, corporate management's expectation of the possible reaction effects of the company's external financial reports on the behaviour of intended recipients and third parties, might steer management to lobby in the standard setting process and to change its own economic behaviour. The latter will "manifest in changes in resources allocation

decisions within the company and, hence, collectively in real changes at the industry and the economy levels" (Rappaport, 1977, 130). For example, the belief that accounting information, is the main determinant of the collective evaluation of corporations by the market based on accounting information is reflected in the corporate's share price; also the belief that earnings per share is a share price determinant, may lead management to make its capital investment decisions differently in the face of a new accounting standard that effects earnings per share (Ibid, pp.129-131). Furthermore, managers may change "their investment strategies in anticipation of an adverse reaction to information that will have to be supplied to comply with a new standard" (Collett, 1995, p.19).

4.4 ACCOUNTING STANDARD SELECTION AND NATIONAL GOALS

Since the mid 1970s there have been an increasing belief that accounting standards can induce far reaching economic consequences (Rappaport, 1977, p.128), and the political agencies (such as government departments) and accounting researchers are becoming more and more aware of

economic consequences of corporate financial reporting. Furthermore, they require technical and political points of view to be applied in the establishment and selection of financial accounting standards. Even more they expect corporate standard reporting to be responsive to more consideration than technical reasons, to be consistent and supportive of governmental social and economic policies. For example, Hawkins noted that the USA Congress and the executive branch of the federal government were:

"Becoming more and more aware of the behavioural aspects of corporate reporting and its macro economic implications. Increasingly, I believe, these policy makers will demand ... that the decisions of those charged with determining what constitutes approved corporate reporting standards result in corporate reporting standards that will lead to individual economic behaviour that is consistent with the nation's macro economic objectives This awareness on the part of economic planners brings accounting standards setting into the realm of political economics" (Hawkins, 1975, pp.7-8; cited: Solomons, 1978, p.36).

Hawkins also pointed out that: "The (FASB's) objectives must be responsive to many more considerations than accounting theory or our notions of economically useful data Corporate reporting standards should result in data that are useful for economic decisions *provided that the standard is consistent with the national macro economic objectives and the economic programs designed to reach these goals*" (emphasis added) (Hawkins, 1975, pp.17, 9-10; cited: Solomons, 1978, p.36).

Furthermore, Hawkins argued that since standard setters have the power to influence economic behaviour, they have an obligation to support governments' economic plans in advancing their economic policies (Hawkins, 1975, p.11; cited: Solomons, 1991, p.293; Collett, 1995, p.19). May and Sundem (1976, p.750) claimed that "if the social welfare impact of accounting policy decisions were ignored, the basis for the existence of a regulatory body would disappear". On his part, Armstrong stated: "... We should extend our research into macro-economic consequences of accounting policy, and that economic effects should be more clearly understood by all in connection with the decision

process" (Armstrong, 1977, p.77).

In 1978, Zeff said:

"It has become clear that political agencies (such as government departments and congressional committee) expect accounting standard setters to take explicitly into consideration the possible adverse consequences of proposed accounting standards. This expectation appears to be strongest where the consequences are thought to be significant and widespread-and especially where they might impinge on economic and social policies being pursued by the government"(Zeff, 1978, p.63).

In 1978, Solomons stated:

"Accounting is financial map making It is our job-as accountants-to make the best maps we can. It is for others, or for accountants acting in some other capacity, to use those maps to steer the economy in the right direction" (Solomons, 1978, pp.41-44).

In 1993, Someya stated:

"Accounting standards may be selected for technical reasons as well as for political reasons. As far as technical reasons are concerned, selection is basically a problem of recognising which accounting practices are "best",

and can be settled by seeking the help of accounting theory. From a political point of view, selection becomes a matter of choosing between those parties that will benefit by the selection of a certain practice, and those parties that stand to be hurt. There is quite potential for political considerations to become woven into the setting of accounting standards There no doubt that financial reporting will come to play an even more important role in the relationship between society and economic conditions in which business are evolved" (Someya, 1993, p.95).

In view of the above discussion it would appear that the time has come to take a new look at the link between the freedom to choose accounting standards and the consequences such choice might have on society. For instance, when the socio economic consequences are undesirable some limitations should be placed on the flexibility that the standard setters have in choosing alternative accounting standards.

Moreover, since accounting standards can affect the attainment of national goals, they should not be set by the private sector alone. The public sector

which represents the national interests should be involved in the standard setting process. For instance, in 1977 the USA Senate released the report of the Metcalf Committee entitled "The Accounting Establishment". The main conclusion of this committee report was that financial accounting standards should be set by the federal government and not by private sector (US Senate, 1977).

5 . Conclusion

Theoretical assumptions behind any piece of research, including accounting research, are not completely objective, value free or socially neutral. Researchers' perceptions are coloured by their work experience and by their aesthetic, emotional, educational and environmental characteristics (Tinker et al., 1982; Hopper and Powell, 1985; Chua, 1986; Gray et al., 1987). It therefore seems to be desirable that researchers should be fully aware of the theoretical assumptions upon which their perceptions are based. Furthermore, they should make them as explicit as possible (Burrell and Morgan, 1979; DeVaus, 1991; Ibrahim, 1992) and assess them to ensure that they are consistent with their own beliefs (Hopper and Powell, 1985).

By doing so, researchers can better understand alternative points of view (Burrell and Morgan, 1979, p.xi) and accordingly better understand the phenomena under investigation (Creswell, 1994, p.1); demonstrate all phases of their research designs; and show that their own values or beliefs, theoretical assumptions, theoretical backing and research methods are all related to each other and to the aim of the research (Hopper and Powell, 1985, p.431).

Notes :

1-For detailed information regarding quantitative and qualitative paradigm assumptions and associated methods see Creswell, 1994, pp.4-16.

2- For more details regarding these processes see DeVaus, 1991, pp.11-20.

3- The objective of positive accounting theory (PAT) is to *explain* and *predict* accounting practice (Watts and Zimmerman, 1986, p.2). In this sense, PAT puts emphasis on prediction rather than assumptions as a means of testing the validity of theories. This is distinguished from "normative positions" which try "to prescribe the contents of accounting reports" (Ibid, p.7). This distinction is based on the view that "prescription requires the specification of an *objective* and an *objective function*" (Ibid). In other words PAT attempts to provide a scientific explanation of accounting practice (Watts and Zimmerman, 1978). Thus, positive accounting theorists search for knowledge closure, universal

regularities and causal relationships. This leads to the claim that PAT is "the economic-based accounting theory that evolved from the use of the associated methods see Creswell, 1994, pp.4-16. scientific concept of theory" (Watts and Zimmerman, 1986, p.13). It might be understood from this that PAT is somehow value free, and "scientific". Consequently, PAT claim that the empirical world is objective and is characterised by knowledge, constant relationships and accordingly, as mentioned in previous sections, it uses the natural sciences methods.

4- Economic or social surplus means "the residual factor which remains after necessary consumption has been subtracted from the total output" (Wilber and Jameson, 1979, p.19).

5- the terms "professional" and "non-professional" are open to ambiguity. "Accounting profession" is used in a diversity of situations. In the term typically refers to independent certified public accountants. Controllers, internal auditors, management accountants, and government accountants also might be included. In the UK, the term regularly applies to a wide group of qualified accountants than in the USA. Zeff and Keller used the term "third party" or "outside party" in place of "non-professional" (Zeff, 1978, p.20).

References:

Abdeen, A.; "The Role of Accounting in Project Evaluation and Control: The Syrian Experience", *The International Journal of Accounting Education and Research*; 15; 1980; (143-158).

Ameiss, A. P.; "Developing Nations and

Tax-Ordained Accounting Principles - The Swedish Model"; *The International Journal of Accounting Education and Research*; 6; 1970; (89-102).

Ameiss, A. P.; "Development Nations and Tax-Ordained Accounting Principles - The Swedish Model"; *The International Journal of Accounting Education and Research*; Vol. (6); 1971; (89-102).

Amenkhienan, F. E.; *Accounting in the Developing Countries: A Framework for Standard Setting*; (Ann Arbor, Michigan: UMI Research Press); 1986.

American Accounting Association (AAA); "Report of the 1975-76 Committee on International Accounting Operations and Education", *Accounting Review*; Vol. (52) (Supplement); 1977; (65-132).

Armstrong, M.; "The Politics of Establishing Accounting Standards"; *Journal of Accountancy*; Vol. 143 (2); February 1977; (76-79).

Arrington, E. and Francis, J.; "Letting the Chat out of the Bag: Deconstruction, Privilege and Accounting Research", *Accounting, Organisations and Society*; 14 (1); (1989); (1-28).

Bailey, K. D.; *Methods of Social Research*; (New York: The Free Press); (1978).

Beaver, W.H.; "What Should Be the FASB's Objectives"; *Journal of Accountancy*; August 1973; (49-56).

Beaver, W.H.; *Financial Reporting: An Accounting Revolution*; 2nd ed.; (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall International, Inc.); 1989.

Belkaoui, A.; *Inquiry and Accounting: Alternate Methods and Research Perspectives*; (New York: Quorum Books); (1987).

- Belkaoui, A.; *The New Environment in International Accounting: Issues and Practices*; (New York: Quorum Books); 1988.
- Belkaoui, A.R.; *Accounting Theory*; (London: Academic Press Limited); Third Edition; 1992.
- Belkaoui, A.R.; *Accounting in the Developing Countries*; (Westport, Connecticut, London: Quorum Books); 1994.
- Benjamin, W.P. and McEnroe, J.E.; "The SEC Overruling of SFAS 19 and the Behaviour of Security Returns"; *Journal of Business Finance and Accounting*; Vol. 10 (2); 1983; (235-249).
- Briston, R. J.; "The Evolution of Accounting in Developing Countries", *The International Journal of Accounting Education and Research*; 14; 1978; (105-120).
- Blaikie, N.; *Approaches To Social Enquiry*; (Polity Press: Cambridge); (1993).
- Bourne, M., Dent, J, and Ezzamel, M.; "Reflections on Research and Practice in Management Accounting"; Paper Given at 10th Anniversary Celebrations of the European Institute of Advanced Studies in Management, Brussels; 1982, 24-26th May.
- Brown, P.R.; "FASB Responsiveness to Corporate Input"; *Accounting, Auditing and Finance*; Summer 1982; (282-290).
- Buckley, J.W.; "The FASB and Impact Analysis"; *Management Accounting (US)*; 57 (10); April 1976; (13-17).
- Burrell, G. and Morgan, G.; *Sociological Paradigms and organisational Analysis: Elements of the Sociology of Corporate Life*; (London: Heinemann Educational Books Ltd); 1979.
- Cassell, M. E.; "Economic Development Accountancy"; *Management Accounting UK*; May 1979; (23-24).
- Choi, F. D. S. and Mueller, G. G.; *International Accounting*; (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall); 1984.
- Chow, C.W.; "Empirical Studies of the Economic Impacts of Accounting Regulations: Findings, Problems and Prospects"; *Journal of Accounting Literature*; Vol. 2; 1983; (73-107).
- Christenson, C.; "The Methodology of Positive Accounting", *The Accounting Review*; LVIII (1); (1983); (1-22).
- Chua, W. F.; "Radical Developments in Accounting Thought", *The Accounting Review*; LXI (4); (1986); (601-632).
- Cohen, L. and Manion, L.; *Research Methods in Education*; (Routledge: London and New York); Fourth edition; 1995.
- Collett, P.; "Standard Setting and Economic Consequences: An Ethical Issue"; *Abacus*; Vol.13 (1); 1995; (18-30).
- Collins, D. and Dent, W.; "The Proposed Elimination of Full Cost Accounting in the Extractive Petroleum Industry: An Empirical Assessment of the Market Consequences"; *Journal of Accounting and Economics*; Vol. 1; March 1979; (3-44).
- Collins, D.W., Rozeff, M.S. and Dhaliwal, D.S.; "The Economic Determination of the Market Reaction to Proposed Mandatory Accounting Changes in the Oil and Gas Industry"; *Journal of Accounting and Economics*; Vol. 3; 1981; (37-71).
- Collins, D.W.; "Market-Based Research in Accounting: The Economic Consequences of Accounting Policy Decisions"; In *bindon, K.R.; Papers Presented at the 1983 Accounting Research*

- Convocation on the subject of Accounting Research: Theoretical and Applied; School of Accountancy, the University of Alabama; November 1983.
- Colville, I.; "Reconstructing "Behavioural Accounting""; *Accounting, Organisations and Society*; 6 (2); 1981; (119-32).
- Cooper, D.J.; "Tidiness, Muddle and Things: Commonalities and Divergencies in Two Approaches to Management Accounting Research"; *Accounting, Organisation and Society*; 8 (2/3); 1983; (269-286).
- Creswell, J.W.; *Research Design: Qualitative and Quantitative Approaches*; (SAGE Publications: London); 1994.
- Dale, A.; "Methodological development in the academic sector"; *International Journal of Market Research*; Vol. 46; Quarter 1; 2004.
- DeVaus, D.A.; *Survey in Social Research*; (Unwin Hyman Ltd: London); Second Edition; 1991.
- Deakin, E.B.; "Rational Economic Behaviour and Lobbying on Accounting Issues: Evidence from the Oil and Gas Industry"; *The Accounting Review*; Vol. LXIV (1); January 1989; (137-151).
- Dopuch, N.; "Discussion of "Proof that in an Efficient Market, Event Studies can Provide no Systematic Guidance for Revision of Accounting Standards and Disclosure Policy for the Purpose of Maximising Shareholder Wealth""; *Contemporary Accounting Research*; Vol.5; Spring 1989; (461-467).
- Dyckman, T.R.; "Credibility and the Formulation of Accounting Standards Under the Financial Accounting Standards Board"; *Journal of Accounting Literature*; Vol. 7; 1988; (1-30).
- Easterby-Smith, M., Thorpe, R. and Lowe, A.; *Management Research: An Introduction*; (London: Sage); (1991).
- Enthoven, A. J. H.; *Accounting and Economic Development Policy*; (New York, Amsterdam, North Holland, Elsevier); 1973.
- Enthoven, A. J. H.; "Accounting in Developing Countries", in Nobes, C. W. and Parker, R. H. (eds); *Comparative International Accounting*; 1st Ed; 1981; (217-37).
- Espahbodi, H., Strock, E. and Tehranian, H.; "Impact on Equity Prices of Pronouncements Related to Nonpension Postretirement Benefits"; *Journal of Accounting and Economics*; Vol.14; 1991; (323-346).
- FASB (Financial Accounting Standards Board); "Financial Accounting and Reporting by Oil and Gas Producing Companies "; Exposure Draft; July 1977a.
- FASB (Financial Accounting Standards Board), Statement No. 19; "Financial Accounting and Reporting by Oil and Gas Producing Companies "; December 1977b.
- FASB (Financial Accounting Standards Board); Conference on the Economic Consequences of Financial Accounting Standards; (Stamford, Connecticut, 1978).
- FASB (Financial Accounting Standards Board); *FASB Statements of Concepts: Qualitative Characteristics of Accounting Information*; FASB, Stamford, CT; 1980.
- FASB (Financial Accounting Standards Board); *Facts About FASB*. Norwalk, Connecticut: Financial Accounting Standards Board; 1991.
- Fogarty, T.J., "A Contingency Theory Perspective on Financial Accounting

- Standard Setting: Environments, Structures and Research Proposals"; *Accounting Enquires*; Vol. 3 (2); February 1994; (305-340).
- Fogarty, T.J., Hussein, E.A. and Ketz, J.E.; "Political Aspects of Financial Accounting Standards Setting in the USA"; *Accounting, Auditing and Accountability Journal*; Vol. 7 (4); 1994; (24-46).
- Foroughi, T. K.; "Accounting in Developing Countries Before and After Social Crises: The Case of Iran", *The International Journal of Accounting Education and Research*, Vol. 17; 1981; (181-223).
- Gaa, J.C.; *Methodological Foundations of Standard Setting for Corporate financial Reporting*. Studies in Accounting Research No. 28; (Sarasota, FL: American Accounting Association); 1988.
- Ghartey, J. B.; *Crisis Accountability and Development in the Third World - The Case of Africa*; (Aldershot, England: Avebury); (1987).
- Giddens, A.; *New Rules of Sociological Method: A Positive Critique of Interpretive Sociologies*; (London: Hutchinson); 1976.
- Giddens, A.; *Central Problems in Social Theory: Action, Structure and Contradiction in Social Analysis*; (MacMillan: London); 1979.
- Gioia, D.A. and Pitre, E.; "Multiparadigm Perspectives on Theory building"; *Academy of Management Review*; 15; 1990; (584-602).
- Gomm, R; *Social Research Methodology: a Critical Introduction*; (New York: Palgrave Macmillan); (2004).
- Gray, R., Owen, D. and Maunders, K.; *Corporate Social Reporting: Accounting and Accountability*; (London: Prentice-Hall International); (1987).
- Guba, E. and Lincoln, Y.; *Competing Paradigms in Qualitative Research*; 1994; In Denzin, N. and Lincoln, Y. (eds); *Handbook of Qualitative Research*, Thousand Oaks, CA: Sage; pp.105-117.
- Habermas, J.; *Theory and Practice*; (London: Heinemann); 1974.
- Habermas, J.; *Legitimation Crisis*; (London: Heinemann); 1976.
- Hawkins, D.F.; "Financial Accounting, the Standards Board and Economic Development"; *Emanuel Saxe Distinguished Lectures in Accounting 1973-74*; (City University of New York: Bernard M. Baruch College); April 1975; (7-8).
- Holthausen, R. and Leftwich, R.; "The Economic Consequences Accounting Choice: Implications of Costly Contracting and Monitoring"; *Journal of Accounting and Economics*; August 1983.
- Hopper, T. and Powell, M; "Making Sense of Research Into the Organisational and Social Aspects of Management Accounting: A Review of Its Underlying Assumptions"; *Journal of Management Studies*; (22:5); 1985; (429-465).
- Hussien, M.E.; "The Innovative Process in Financial Accounting Standard Setting"; *Accounting Organisation and Society*; 1981.
- Ibrahim, I. A. G.; *Towards Utilising Alternative Methodological Approaches in Management and Accounting Research*, (Egypt: Tanta University Press); (1992).
- Ingram, R.W. and rayburn, F.R.; "Representational Faithfulness and Economic Consequences: Their Roles in Accounting Policy"; *Journal of Accounting and*

- Public Policy; 8; 1989; (57-68).
- Jensen, M.C. and Meckling, W.H.; "Theory of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Costs and Ownership Structure"; *Journal of Financial Economics*; October 1976, pp.305-360.
- Kelley, L.; "Corporate Lobbying and Changes in Financial or Operating Activities in Reaction to F.A.S. No.8"; *The Journal of Accounting and Public Policy*; Winter 1982.
- Kelley, L.; "Corporate Management Lobbying on F.A.S. No. 8: Some Further Evidence"; *Journal of Accounting Research*; Autumn 1985.
- Khurana, I.K. and Loudder, M.J.; "The Economic Consequences of SFAS 106 in Rate-Regulated Enterprises"; *The Accounting Review*; Vol.69 (2); 1994; (364-380).
- Kirk, D.; "Business and the FASB: The Need for Effective Interaction"; *Management Accounting*; Vol. 60 (3); September 1978; (17-20, 27).
- Kirk, D.; "Can You Hear Me Now?"; *CPA Journal*; Vol. 56; 1986; (67-70).
- Laughlin, R. C. and Lowe, E. A.; "A Critical Analysis of Accounting Thought: Prognosis and Prospects for Understanding and Changing Accounting Systems Design"; in Cooper, J. and Hopper, T. (eds.); *Critical Accounts* (London: Macmillan); (1990).
- Laughlin, R.; "Methodological Themes Empirical, Research in Accounting: Alternative Approaches and a Case for "Middle-Range" Thinking"; *Accounting, Auditing and Accountability Journal*; Vol.8 (1); 1995; (63-87).
- Lev, B.; "The Impact of Accounting Regulation on the Stock Market: The Case of Oil and Gas Companies"; *The Accounting Review*; Vol. LIV (3); July 1979; (485-503).
- Lev, B. and Ohlson, J.A.; "Market-Based Empirical Research in Accounting: A Review, Interpretation and Extension"; *Journal of Accounting Research: Supplement*, 1982.
- Lobo, G.I. and Song, I.M.; "The International Information in SFAS No. 33 Income Disclosures Over Historical Cost Income and its Cash and Accrual Components"; *The Accounting Review*; Vol. 64; April 1989; (329-43).
- Macintosh, N.B.; *Management Accounting and Control Systems: An Organisational and Behavioural Approach*; (Chichester: John Wiley); 1994.
- Mustafa Bakar Mahmud and Alex Russell; "An empirical investigation of the development of accounting education and accounting practice in Libya, and of strategies for enhancing accounting education and accounting practice in Libya"; *Research in Accounting in Emerging Economies*; Volume 5, 2003; (pp. 197-236).
- Maijoor, S.J.; "Economic Effects of Accounting Regulation for Public Accountants: Evidence from the Netherlands"; *Accounting and Business Research*; Vol.24 (p5); 1991; (267-276).
- May, R.G. and Sundern, G.L.; "Research for Accounting Policy: An Overview"; *The Accounting Review*; October 1976.
- Mirghani, M. A.; "A Framework for a Linkage between Micro accounting and Macro accounting for Purposes of Developing Planning in Developing Countries"; *The International Journal of Accounting Education and Research*, Vol. 18; 1982; (57-68).
- Morgan, T.D.; *Economic Regulation of Business*; (West Publishing Co.: St. Paul, Minnesota); 1976.

- Ndubizu, G. A.; "Accounting Standards and Economic Development: The Third World in Perspective"; *The International Journal of Accounting Education and Research*; Vol. 19; 1984; (181-196).
- Needles, B. E.; "Implementing a Framework for the International Transfer of Accounting Technology"; *The International Journal of Accounting Education and Research*; Vol. 12; 1976; (45-62).
- Ogden, S. G.; "The Limitations of Agency Theory: The Case of Accounting-Based Profit Sharing Schemes"; *Critical Perspective on Accounting*; 4; (1993); (179-206).
- Perera, M. H.; *The Relevance of International Accounting Standards to Developing Countries*, Research Monograph; (School of Financial Studies, University of Glasgow); 1985.
- Perera, M. H.; "Accounting in Developing Countries: A Case for Localised Uniformity", *British Accounting Review*, Vol. 21 (2); 1989; (141-158).
- Perera, M.H.B. and Mathews, M.R.; "The Cultural Relativity of Accounting and International Patterns of Social Accounting"; in Most, K.S.; *Advances in International Accounting*; (Greenwich, CT: JAI Press); Volume (3); 1990; (215-251).
- Rahman, R.R.; *The Australian Accounting Standards Review Board: The Establishment of its Participative Review Process*; (New York and London: Garland Publishing, Inc.); 1992.
- Rappaport, A.; "Economic Impact of Accounting Standards-Implications for the FASB"; *The Journal of Accountancy*; May 1977.
- Ryan, b., Scapens, R.W., and Theobald, M.; *Research Method & Methodology in Finance & Accounting – Second Edition*, (New York and London: Thomson), 2002.
- Samuels, J. M. and Oliga, J. C.; "Accounting Standards in Developing Countries"; *The International Journal of Accounting Education and Research*; Vol. 18; 1982; (69-88).
- Samuels, J. M.; "Accounting for Development: An Alternative Approach"; *Research in Third World Accounting*, Vol. 1; 1990; (67-86).
- Samuels, J. M. and Piper, A. G.; *International Accounting: A Survey*; (London: Croom Helm); 1985.
- Seidler, L. J.; *The Function of Accounting in Economic Development: Turkey as a Case Study*; (New York: Praeger Publishers); 1967.
- Selto, F.H. and Neumann, B.R.; "A Further Guide to Research on the Economic Consequences of Accounting Information"; *Accounting and Business Research*; Vol. 11 (44); Autumn 1981; (317-322).
- Shuaib, S. A.; "Accounting Information and the Development Planning Process in Kuwait"; *The International Journal of Accounting Education and Research*; Vol. 15; 1980; (129-141).
- Silverman, D.; *Interpreting Qualitative Data: Methods for Analysing Talk, Text and Interaction*; (Sage: London); 1993.
- Solomon, D.; "The Politicisation of Accounting", *Journal of Accountancy*; November, (1978); (67-72).
- Solomons, D.; *Making Accounting Policy: The Quest for Credibility in Financial Reporting*; (New York: Oxford University Press); 1986.
- Solomons, D.; "Accounting and Social Change: A Neutralist View"; *Accou-*

- ning, *Organisation and Society*; Vol. 16 (3); 1991; (287-295).
- Someya, K.; "Accounting Standards Selection and its Socio-economic Consequences"; *The International Journal of Accounting*; Vo.28 (2); 1993; (93-108).
- Staats, E.; *Training and Related Efforts Needed to Improve Management in the Third World*; (Washington, Dc: General Accounting Office); 1979.
- Summerfiela, W.T. and Eye, A.V.; "Methods of Evaluate Research for Applied Developmental Science"; *Applied Developmental Science*; 2003, Vol. 7 No 2, 54.
- Sutton, T.G.; "Lobby of Accounting Standards-Setting Bodies in the UK and the USA: A Downsian Analysis"; *Accounting, Organisation and Society*; Vol. 9 (1); 1984; (81-95).
- Tagoe, N.; *The Role of Accounting in Strategic Decision Making (a doctoral thesis)*; (University of Dundee, Dundee, UK); 1996.
- Talaga, J. A. and Ndubizu, G.; "Accounting and Economics Development: Relationships Among the Paradigms", *The International Journal of Accounting Education and Research*, Vol. 21; 1986; (55-68).
- Taylor, T. and Turley, S.; "Applying Economic Consequences Analysis in Accounting Standard Setting: A Tax Incidence Approach"; *Journal of Business, Finance and Accounting*; 1986; (467-488).
- Tinker, T., Merino, B. D. and Neimark, M. D.; "The Normative Origins of Positive Accounting Theories: Ideology and Accounting Thought", *Accounting, Organisations and Society*; 7 (2); 1982; (167-200).
- Tomkins, G. and Groves, R.; "The Everyday Accountant and Researching His Reality"; *Accounting, Organisations and Society*; 8 (4); 1983a; (361-74).
- Tomkins, G. and Groves, R.; "The Everyday Accountant and Researching His Reality: Further Thoughts"; *Accounting, Organisations and Society*; 8 (4); 1983b; (407-415).
- Tutticci, I., Dunstan, K. and Holmes, S.; "Respondent Lobbying in the Australian Accounting Standard-setting Process: ED 49: A Case Study"; *Accounting, Auditing and Accountability Journal*; Vol. 7 (2); 1994; 86-104).
- US Senate; "The Accounting Establishment"; *Committee on Government Operations*; 1977.
- Wallace, R. S. O.; "Accounting in Developing Countries: A Review of the Literature"; *Research in Third World Accounting*; Vol. 1; 1990; (3-54).
- Wallace, R. S. O.; "Development Of Accounting Standards For Developing And Newly Industrialised Countries", *Research in Third World Accounting*, Vol. 2; (1993), (121-165).
- Watts, R.; "Corporate Financial Statements: Product of the Market and Political Processes"; *Australian Journal of Management*; April 1977; (53-75).
- Watts, R.L. and Zimmerman, J.L.; *Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards*; *The Accounting Review*; Vol. LIII (1); January 1978.
- Watts, R.L. and Zimmerman, J.L.; "Accounting Theories: The Market for Excuses"; *The Accounting Review*; 1979.
- Watts, R.L. and Zimmerman, J.L.; *Positive Accounting Theory*; (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall); 1986.
- Wells, M.C.; "A Revolution in Accou-

ning Thought?"; *The Accounting Review*; July 1976.

Whittington, G.; "Positive Accounting: A Review Article"; *Accounting and Business Research*; 17 (68); 1987; (327-336).

Whittred, G. and Zimmer, I.; *Financial accounting Incentive Effects and Economic Consequences*; (Sydney: Holt, Rinehart and Winston); Second Edition, 1990.

Wilbur, C.K. and Jameson, K.P.; "Paradigms of Economic Development and Beyond", in *Directions in Economic Development*, ed. Kenneth P. James and Charles K. Wilbur; (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame; 1979; (1-41).

Winjum, J.; "Accounting and the Rise of Capitalisation: An Accountant's View"; *Journal of Accounting Research*; Autumn 1971.

Wyatt, A.; "Standard Setting: Processes and Politics"; *FASB Viewpoints*; October 3, 1986; (1-3).

Wyatt, A.; "Accounting Standards: Conceptual or Political?"; *Accounting Horizons*; Vol. 4 (3); 1990; (83-88).

Yu, S.C.; "The Several Models of Normative Accounting Thought: A Critical Examination"; *The International Journal of Accounting*; 9 (2); 1974; (38-104).

Zeff, S.; "The Rise of Economic Consequences"; *Journal of Accountancy*; Vol.146 (6); 1978; (56-63).

Jordan Economy under the EU Association Agreement Implementations

Dr. Bilal Khlaf ALOmari*

key words: Jordan Trade Liberlisation, Jordan-EU Association Agreement & EU-Med Economic Integration

Introduction:

There has been a shift in many countries since the early 1980s towards a greater reliance on the market mechanism. This of course reflects a recognition that interventionist politics are often not only inefficient, but also ineffective and counterproductive. A major policy issue facing many of the countries of the Mediterranean (Med) region is to follow the rest of the world in liberalizing, privatizing, and deregulating markets. Economic reform efforts undertaken by many countries of the region in the last decade have been gradual and piecemeal.

Jordan is no exception from these processes; it has been pursuing trade, since the late 1980s. The average level and dispersion

of tariffs were reduced substantially, and most quantitative restrictions were eliminated. A recent major policy initiative in this connection is that the Jordan-EU Association Agreement. AA initially, aims at establish a Free Trade Area between Jordan and the EU countries by the year 2010. The decision to pursue free trade with member states of the EU provides unambiguous signal to investors that there is a strong commitment to opening the economy. The adjustment and stabilization efforts that have been pursued since the late 1980s in Jordan have led to good improvement in macroeconomic indicators in the late two years.

The aim of this study is to estimate the consequences of

* Lecturer , Economics Department, Al Margeb University. Al kums, Libya .
- Submitted and accepted for publication in 2005 .

Jordan economy under the implementations of the AA; for that, this study has been organized as follows: Section one, discusses the related studies, which dealt with the impact of (AA) between the EU and Med countries on Med Arab countries. Section two, tries to estimate the possible impacts of Jordan- EU AA on Jordan, and identifies possible options that will improve the benefits of free trade with EU. To measure this impact, the *Effective Rate of Protection* (ERP) analysis will help in providing quantitative information on the change in tariffs regime that is caused by trade liberalisation. Furthermore, an ERP framework also is helpful in determining the relative sensitivity of industries to various types of domestic distortion.

Section One: EU-Med Economic Integration : Literature Survey

Economists wish to measure economic integration for three main purposes: (1) in order to compare the degree of economic integration found in one regional group with that in another, or the progress of integration in a particular grouping over time; (2) in

order to quantify the aggregate effects of integration on trade and on other variables that influence the welfare of the group; (3) and in order to quantify the effects of integration on the distribution of the benefits of integration among the participating countries [Robson :1992, p.232]. At the same time, the major areas of empirical research in the field of economic integration deal with the effects of economic integration on three issues of GDP: manufacturing, agriculture, and the terms of trade. In spite of the fact that the services sector is now important area of economic activity in most nations, there have been no much major studies on it [El-Agraa: 1989,p.141].

This survey aims at evaluating the important issues of economic integration theory, the Free Trade Area (FTA) and its impact on member states. It focuses also on the studies, which dealt with the impact of (AA) between the EU and Med countries on Med Arab countries. Most of these association agreements have been signed to establish Free Trade Areas between the EU & Med Countries. Much theoretical estimation has focused on the

impact of the FTAs - after the Barcelona Declaration of 1995, and the Malta conference of 1997 - on the Med countries.

An early study by Rutherford (1997) using the growth accounting framework expected that the beneficial impact of the EU-AA stem from both higher total factor productivity and levels of investment. In the case of Tunisia the overall welfare gain for its economy was the equivalent of an additional 4.5 percent in annual GDP. These welfare gains include the traditional static efficiency gains of trade creation net of trade diversion (1.7 percent of GDP) which result from the reallocation of labor and capital to sectors of comparative advantage following the removal of protection induced distortions in the prices of traded goods. The total adjustment costs have thus been calculated at 4 percent of GDP, as workers who transfer to a different industry eventually comprise 8 percent of the labor force. Another study for Tunisia was conducted by Brown (1997), Brown's study, using a different computation general equilibrium model to estimate the net welfare gains for Tunisia, indicated that the net welfare gains should be

slightly negative in the short term but rise to the equivalent of 3.2 percent in GDP over the long term.

In the case of Morocco, Maciejewski (1996) indicated that the agreement actually provided some widening of Morocco's preferential access for agricultural products between 1997 and 2000, but some restrictions are still there. The increased access comprises extension of the list of agricultural products for which preferential access is granted and increases in access for some quotas or beyond the quotas during certain periods of the year of up to 12 percent.

But in the case of Lebanon, the benefits of liberalization of commodity trade with EU are lower than in the case of Tunisia or Morocco. A study by Martin (1996) indicated that the losses from trade diversion were found to exceed the gains from trade creation, resulting in a net welfare loss of 0.3 percent of GDP. Trade diversion is larger because the share of Lebanon's imports originating from the EU is only about 50 percent. Trade creation is smaller because of the limited size of tradable goods production

relative to imports in Lebanon, as reflected in its large structural trade deficit.

Konan and Maskus (1997) calculated that free trade between Egypt and the EU – elimination of tariffs on the EU imports combined with an assumed one percent increase in the prices of Egyptian exports because of reduced incidence of testing and certification costs in the EU – as well as an 8 percent increase in exports prices of agricultural products produce and clothing owing to increased access, would result in welfare gain of only 0.2 in GDP.

Hoekman, B and Djankov, S (1997) investigated the possible impact of a EU-Med -AA on Egypt and Jordan. They focused on three factors: the modalities of tariff reduction strategy that will be pursued, the extent to which transaction costs may be reduced, and upgrading the quality and lowering the costs of intermediate services inputs through greater competition. They indicated that a free trade agreement with EU would give rise to greater competition in product markets and a more efficient allocation of productive resources. The extensive provisions in the EU-Med-AA for technical cooperation aiming

at harmonization and mutual recognition of regulatory procedures will help reduce transaction costs associated with trade and improve the investment climate. The cost of trade diversion is substantial in the case of Jordan and Egypt, mainly because the EU accounts for only 32 and 45 percent respectively of imports.

The same conclusions are found by the work of Mansour, Y (1997) who investigated the potential effects of the Jordan-EU partnership agreement, and Jordan accession to the World Trade Organization (WTO). His study indicated that the EU agreement will have a stronger bending effect on Jordan, and will enable the closing of many loopholes that may usually exist in the WTO agreements. Thus, the EU may offset many of the WTOs weaknesses, and help overcome existing resistance to reform. The EU-AA provide assurances to investors that reform is eminent. Moreover, the costs are limited but the gains are greater.

Hoekman, and Djankov(1996) provided a deep analysis and evaluation of these arguments. They reached a number of inter-

esting conclusions and insights. Two of the conclusions reached by Hoekman and Djankov state that in the long run the EU-Med-AA are expected to be beneficial to all parties involved, and that in the short run these agreements are likely to be economically welfare reducing. **The first** conclusion supports facts like that the trade liberalization required by the agreements is expected to improve productive capacity and efficiency; and the agreements are likely to be very beneficial in inducing competition. **The second** conclusion is supported by arguments such as: the agreements are discriminatory by definition and may therefore involve significant trade-diversion; the transition path to free trade with the EU, and the gradual liberalization of the economies involved are likely to take a long time due to the absence of binding commitments in foreign direct investment, services and government procurement and safeguards abroad, the level of economic and financial cooperation between partners and the degree of manufactures tariffs.

Licari.J(1998) estimated the economic and financial aspects of the Euro-Med partnership. The study indicated that the emerging

hub and *spoke* structure would increase the EU's power to direct investment. The 12-years transaction envisaged is too short for the partners to implement the investment and reforms necessary to face unimpeded competition. He suggested that the area would be successful if the agreements' dynamic provisions come into effect (free trade in farm products some time after 2000, mutual recognition of standards, and freer trade in services).

The same conclusions have been reached by the study of Ghesquire, H (1998). This study concluded that the Med countries have no viable alternative but to integrate the EU agreements in a comprehensive development strategy. They should make full and early use of the 12-years transition period provided; but the 12 years may not be enough for these countries to fill the requested adjustments necessary to enhance the benefits from the association agreements and to develop their economies.

Nicola (1998) examined the structure of the FTA and analyzed possible future options. The study indicated that it is up to Europe to decide whether she simply wants to limit instability or

to promote real integration through increased financial aid and technical transfer. The partnership is a dramatic opportunity to enlarge European markets; Europe should use it also to increase her efficiency in production through cooperation, and integration with Med countries. Where Med countries need to liberalize their economies to integrate into global trade independently from the EU, and whether this effort will be beneficial for her, depends on Europe itself.

Boudhief, M(1999) investigated the advantages of an intra-Maghreb free trade area. The study, using the substitution hypotheses, considered three hypotheses: (a) zero substitution; it is assumed that products of differing origin are different but not substitutable. Thus the products from the rest of the world will continue to be imported from the rest of the world, in which case there is no trade diversion effect. (b) Perfect substitution; it is assumed that the products from the countries with the same level of development are homogenous and perfectly substitutable. (c) Intermediate substitution, this means that the products from the developed and

developing countries are partially substitutable among themselves. They found that positive effects could arise from trade creation and from an increase in export prices provoked by the elimination of the duties on trade between member countries, while negative effects could originate from trade diversion.

Escribano, G and Jordan (1999) used the data of the ratio between predicted and actual values of intra North African Mediterranean countries (MENA) exports, intra -industry trade indices, intra-regional exports in the Maghreb and the Middle East, and the development of trade data flows in the Med basin. They indicated that the creation of a new Euro-Med reign in which to build a shared prosperity area requires existing North - South economic integration to be complemented by South - South trade liberalization. Trade links among the Southern and Eastern Med countries have remained at a very low level. There is opportunity for greater commercial integration, although the capacity for an increase in intra-regional trade volume is limited. Trade liberalization could lead to a relocation of resources according to comparative adva-

ntage, and to the growth of intra – industry trade.

In the same context Bacaria, J and Tovas, A (1999) predicted that the lack of industrial diversification of the non-EU Med countries is a real obstacle to the development of the Euro-Med free trade area. Even if there are some opportunities to increase horizontal trade between these countries, the potential could be exploited by making use of cooperative advantages in the agricultural and agribusiness sector. That should happen if the exchange were related to transfer of technology from the more developed to the less developed countries in the region. This new formalization could lead to new exchange rate policy, structural adjustment, and a macroeconomic policy of stabilization. The AA should help to prevent the more negative effects of stabilization policies and contribute to promoting the partnership process.

Tovas, A (2000), estimated the impact of free trade area between the EU and Med on the field of the trade and investment. After assessing the values that different key parameters take, it reviews the different integration

effects mentioned in the theoretical literature, and considers how they apply in the case of partnership. It indicated that the plan for the progressive establishment of Euro-Med free trade area leaves aside key sectors such as agricultural and petrochemicals. So the partnership proposed refers to the (Classical Free Trade Areas)-Tariff and Quota Free Trade - and the new partnership will deepen the asymmetric trade interdependence between Med and the EU.

Section Two : Jordan Economy and the Implementations of EU Association Agreement

One notable development in the trade policy strategies in recent years has been the prominence of free trade agreements (FTAs) as means to pursue cooperation in the area of international trade relations. Nearly every country in the world is either a member of or seeking membership in one or more regional integration arrangements. Jordan is no exception to these attitudes, foreign initiative in Jordan most notably includes recent major attempts by the United States of America (USA) and the EU to forge stronger

links with Jordan, partly out of concern over potential instability in the region, partly for economic reasons. On the European front, one of these initiatives is the Euro-Med Association Agreement (AA) signed as a law May.2002.

This section tries to estimate the possible impact of Jordan-EU-AA on Jordan, and identifies possible options that will improve the benefits of free trade with EU.

Jordan's Trade Policy Reform:

Jordan since its inception as a state in the 1920s has suffered from chronic trade deficits and a narrow export base. This has partly been due to the scarcity of natural resources, but a long-term crisis in agriculture, a small manufacturing sector, and the restrictive policies of the government, among other factors, also help to explain the country's continuing trade imbalance. Because of these constraints, trade policy has traditionally tended to be mercantilist, and Jordan has depended on wide-range, high tariffs for revenue.

Jordan undertook a number of policy changes to rationalize the trade regime during 1989-

1992. In this respect, import restriction and bans were reduced; price controls that had been imposed on a large number of items (and the essential consumption goods) were lifted. Direct controls over agricultural production have been removed and subsidies on food production and consumption reduced. These reforms have improved the trade regime and entailed increases in domestic export and investment. Jordan's international trade has been characterized by a number of prominent features; **first**, imports have been about three times larger than exports, imports have been growing faster than exports in the last five years, and as a result, the merchandise trade deficit has increased. **Second**, phosphates, potash and fertilizers exports to EU, and other industrialized countries are minimal, thus export rivalry in the major third market is insignificant. **Third**, the large merchandise trade deficits have been offset by remittances, official grants, and income from non-factor services, and recourse to external borrowing.¹

By the mid-1990s, inputs for agricultural production and a large number of those required for local manufacturing had been

exempted from customs duties. Higher tariff rates for manufacturing underscore the benefits that the industrial sector reaps from the relatively low tariffs on raw materials and intermediate goods. In a move to boost exports, Jordan continues to reduce tariffs on a multiple range of raw materials and intermediate goods used in the production of export-oriented finished products. By the mid-1990s, inputs for agricultural production had also been exempted from customs duties.

Most of Jordan's imports come from EU countries, especially Germany, Italy, France, and the United Kingdom. Jordan has signed the AA with the EU that will further boost Jordanian-EU trade and create a EU-Med-FTA zone by the year 2010. Indeed, Jordan's joining the WTO has led to measures ensuring a more liberal and open foreign trade regime.²

Significant trade reforms have been undertaken in the last decade. Jordan has taken a number of measures to reduce the levels and variation in tariff rates, to simplify customs procedures, and to abolish quantitative restrictions on imports. As a result, Jordan now has six tariff

bands (0, 5, 10, 20, 30, and 40 percent), and the maximum tariff rate is being set at 40 percent. Exceptions are manufactured tobacco and tobaccos substitutes (70-100 percent) and alcoholic drinks (180 percent). Tariff reductions have been complemented by efforts to apply a General Sales Tax (GST) to imports and domestically produced goods in order to maintain revenue.

Registration, Documentation, and Customs Procedures Import licensing requirements for all products other than those maintained for national security, health, safety, environmental, and religious reasons have been abolished. Registration, documentation, and customs procedures in Jordan have undergone streamlining and simplification through the introduction of computerization and decentralization away from customs headquarters in the capital. Nevertheless, customs procedures remain cumbersome and are time consuming because of the inefficiency of customs personnel³.

In Jordan, tariff reforms have reduced the number of rates to five, but several surcharges, special taxes, and fees still apply. Although, the maximum tariff

rate is set 40 percent, in effect, duties range from 0 to 320 percent. Exemptions are widely applied, including generous incentives granted under the Investment Law and other discretionary exemptions. Petroleum imports are not subject to import duties, but to price markups of 10 to 15 percent implying an implicit tax of equal magnitude as a public authority controls domestic distribution. The tariff system remains poorly coordinated with the domestic tax system, particularly the GST. Beside the need for further liberalization, especially in Jordan, the limited inflow of Foreign Direct Investment (FDI) to the triad countries and relative to such fast-growing economies as Malaysia and Thailand.

However, more reforms are needed to make the business environment more hospitable to investment. Until such reforms are adopted, the merits of joining the triad to attract FDI are limited, in part because the size of the economies of the triad is relatively small⁴.

The Impact of the Trade Liberalization with EU Potential benefits of AA:

The welfare effects on formation of a preferential trading area are frequently evaluated by investigating its likely trade effects. Years ago (Viner) argued that the tariff discrimination implied by creation of customs union would have two effects: first, the abolition of tariffs on intra-area trade would divert trade by causing members to import some products from partners country, rather than from cheaper suppliers located in non member countries: Second, trade would be created by substituting inefficient domestic production in each member country which purchases from lower cost producers located in other member countries. He claimed that trade diversion would lower welfare and that trade creation would raise it, and that a determination of which effects would be still widely used. The concepts of trade diversion and creation are inadequate measures of the welfare effects of regional integration efforts [Viner: 1950,pp13-51]. But we can note that the trade creation or diversion do not provide a clear guidance for empirical research, which should instead focus on the variable that really matter: the impact on the terms of trade and trade volumes .

Quantification of the impact of the AA on Jordan welfare is not straightforward, in part because many effects are not measurable, and in part because it depends greatly upon the extent to which regulatory regimes pertaining to services and investment are affected. The economic impact of trade liberalization is conventionally broken down into two types, static and dynamic. The static impact is determined by the induced reallocation of existing resources; the dynamic effects takes into account the impact on the rate of capital accumulation. Various types of dynamic effects may arise; One is a consequences of the static allocate efficiency gain. For given initial shocks of labor and capital, the increase in income following liberalization increase per capita income, following liberalization increases per capita saving; A second effect consists of an increase in investment stimulated by decline in transaction costs and the improvement of the incentives regime- Both of these effects arise in the medium run-; The third impact relates to the long run effects on the rate of accumulation of factors of production [Baldwin: 1994,p.15].

Medium-run Dynamic Impact

Increased trade openness may affect growth through its impact on the incentives to invest in human and physical capital and through its effects on the rate at which firms innovate and improve their total factor productivity. So to what extent will AA change the incentives to locate production facilities in Jordan? AA with EU creates off setting incentive effects. On the one hand, the reduction in trade costs and enhancement of competition will make the economy more efficient, increasing the demand for goods and services, and providing firms invest in Jordan. Which will be greater opportunities to exploit geographical and other commercial advantages, in addition to political stability. On the other hand, the reduction in trade also reduces the incentives for inward FDI. As tariffs and other barriers to import are eliminated. European firms no longer have a policy-induced reason (tariff jumping) to produce locally. The greater the economies of scale in production in the EU location where a firm has accesses to many complementary service providers [Hoekman & Djankov: 1997,p.284].

The fact that AA is a bilateral free trade agreement worsens matters, as locating in the EU member (*hub*) gives duty-free trade agreements- virtually all its neighbors called, (*spokes*). As Jordan has free trade agreement with other countries in the region or with others, firms that rely on imported inputs and export a significant part of their output confront a cost in locating in Jordan or other Med countries. Tariff in non-EU goods will continue to prevail, and goods of Arab origin will face tariff outside the EU. One implication of this is that it is very important that trade barriers be lowered with as many countries as possible, and with neighboring countries in particular. Another implication is that opening up the services sector to foreign investors is important. Most of services cannot be traded across frontiers: foreign providers that wish to sell services in Jordan will generally have to establish local offices. Encouraging such investment should be a priority, since efficient services are an important dimension of raising the productivity of the economy.

Improvements in total factor productivity (TFP) growth are another source of dynamic gains.

TFP growth may increase not only as a result of the adjustment of domestic enterprises to the opening of the economy, but the rate of the TFP growth may also increase [Page & Underwood: 1996,p15].

A Locative Efficiency Effects

The static welfare of trade liberalization is relatively small because the efficiency that result from bringing domestic prices closer into line with world prices is offset by the loss in the tariff revenue. The magnitude of such impact depends on numerous variables, including the structure of the domestic markets before opening of the economy, the extent of the competition, and the existences of economies of the scale in production. Much more depends on the type of trade barriers that are removed. AA should significantly reduce the average price of many tradable goods, giving industries to lower cost inputs and consumers to lower cost good. The average import - weighted tariff is currently 22% in Jordan. Although collected tariff revenue is substantially less than 15% due to exemption studies by the world bank of the trade regime

have concluded that cost raising administrative barriers are significant [World Bank: 2001,p.9].

In Mediterranean countries that enter into a FTA with the EU will lose the tariff revenue presently collected on imports of EU origin. Given that the EU accounts for 48 per cent of total imports into med countries this revenue loss is substantial. It implies a direct transfer from Med to EU exporters. The static benefits that arise to med countries of the FTA are unlikely to offset this loss. Benefits consist of locative efficiency gains, which will tend to be substantially smaller than the fall in tariff revenue. Of course, dynamic benefits (induced growth effects) may ensure that longer-term returns are positive. The point is that these benefits can also be attained through unilateral liberalization, without the associated losses [Hoekman, B: 1996,p.389].

Effective Rates of Protection: ERP

There are a number of options regarding the design of tariff reduction under the AA. One is the approach chosen by Tunisia, which gives priority to reduction

of tariffs on capital goods and intermediate inputs, and delays the liberalization of consumer goods import. An advantage of the Tunisian approach is that it provides domestic industry with a breathing space. The problem is that it may increase the dispersion of protection across sectors, and thus create distorted investment incentives. Another option is to follow an across --the broad approach, cutting all tariffs uniformly by a certain percentage each year. A third option is so called concertina approach under which the highest tariff band is lowered first to the next highest band, followed by a reduction in this band to the next lowest, and so forth.

As mentioned in the literature survey that Hoekman (1997) has used Tunisian approach to estimate the impact of tariffs reduction on investment incentives in Jordan and Egypt in forecasting manner. It is assumed for illustrative purposes that Jordan pursue an approach identical to the Tunisian one. In fact, Jordan has followed some steps of Tunisian approach, but Jordan has designed a single approach to liberalize its tariffs with EU. That appears clearly in the negative list of some industrial goods orig-

inating in the EU and imported into Jordan, and also some reductions in the tariffs will start from the first, second, third, fourth and fifth years that the agreement comes into force. Indeed, the consequences of Jordanian economy to the implementation of the AA are different than Tunisian economy. A clear-cut example is that the liberalization of the agricultural sector for Tunisia is more sensitive than Jordan. The reason is that the Jordan's agricultures imports from the EU are not significant like the Tunisians agricultures imports.

The Basic Theory of Tariff Structure and Effective Protective Rate

The theory of tariff structure is concerned with the effects of tariffs and other taxes in a system with many related goods. It allows for the vertical relationships between products. Early contributions to the theory of tariffs structure, developing the idea of the effective productive rate with respect to the policies of particular countries, have come from Barber (1955) for Canada, Humphery (1962) for the United States, and Corden (1963) for Australia. The exposition by

Johnson (1965) is the fullest available so far and explores many implications. Empirical contribution in which calculation of effective rates have been made on a large scale are given by Balassa (1965) and Basive(1966),[Corden: 1985,p.97].

The Effective Protective Rate

Ordinary nominal tariffs apply to commodities, but resources move between economic activities. Therefore, to discover the resources allocation effects of a tariffs structure one must calculate the protective rate for each activity, that is, the effective protective rate. This is the main message of the new theory of tariff structures. The effective protective rate is the percentage increase in value added per unit in an economic activity, which is made possible by the tariff structure relative to the situation in the absence of tariffs but with the same exchange rate. It surely depends not only on the tariff on the commodity produced by the activity, but also on the input coefficients and tariffs on the inputs. Consider the simple case of an importable product j , which has only a single output, also an importable i .

There are no taxes and subsidies affecting (j & i) other than the import tariffs. The formula for the effective productive rate for the activity producing has been written by (Corden: 1985) as the following:

Let

v_j = Value added per unite of j in activity j in absence of tariffs.

v_j^o = Value added per unite of j in activity j made possible by tariffs structure.

g_j = Effective productive rate for activity j .

p_j = Price of the unit of j in absence of tariffs.

a_{ij} = Share of i in cost of j in absence of tariffs.

t_j = Tariff rate on j .

t_i = Tariff rate on i .

$$\text{Then } v_j = p_j (1 - a_{ij}) \quad [1]$$

$$v_j^o = p_j [(1 + t_j) - a_{ij} (1 + t_i)] \quad [2]$$

$$g_j \equiv \frac{v_j^o - v_j}{v_j} \quad [3]$$

From these three equations,

$$g_j = \frac{t_j - a_{ij} t_i}{1 - a_{ij}} \quad [4]$$

This is the key formula, the implication of which can really be summarized as follows:

$$\text{If } t_j = t_i \text{ then } g_j = t_j = t_i$$

$$\text{If } t_j > t_i \text{ then } g_j > t_j > t_i$$

$$\text{If } t_j < t_i \text{ then } g_j < t_j < t_i$$

$$\text{If } t_j < a_i t_i \text{ then } g_j < 0$$

$$\text{If } t_j = 0 \text{ then } g_j = -t_i \frac{a_{ij}}{1 - a_{ij}}$$

$$\text{If } t_i = 0 \text{ then } g_j = \frac{t_j}{1 - a_{ij}}$$

$$\frac{\partial g_j}{\partial t_j} = \frac{1}{1 - a_{ij}}$$

$$\frac{\partial g_j}{\partial t_i} = -\frac{a_{ij}}{1 - a_{ij}}$$

$$\frac{\partial g_j}{\partial a_{ij}} = -\frac{t_j - t_i}{(1 - a_{ij})^2}$$

Furthermore, equation [4] can be rewritten as:

$$t_i = (1 - a_{ij}) g_j + a_{ij} t_j \quad [5]$$

This means that the nominal rate on the final good is a weighted average of its own effective rate and the tariff rate on its output. For many importable inputs into the j th product (inputs 1,2,3...n), but with no exportable or non-traded inputs, it can similarly be shown that

$$g_j = \frac{t_j - \sum_{i=1}^n a_{ij} t_i}{1 - \sum_{i=1}^n a_{ij}} \quad [6]$$

The implications are the same as above, except that in place of the single input tariff t_i it is necessary to write the weighted average of inputs tariffs

$$\frac{\sum_{i=1}^n a_{ij} t_i}{\sum_{i=1}^n a_{ij}} \quad [7]$$

So we can measure the EPR as follows:

Let Q_{EU} to be quantity of the EU imports into Jordan, Q_{Row} be the quantity of ROW imports, ϵ_{EU} is the own price elasticity of

the demand for EU imports, and ϵ_{Row-EU} is the cross-price elasticity of ROW imports with respect to EU imports.

Suppose that due to the FTA tariffs towards EU imports have been reduced by $\Delta Q\%$. Then the change in the quantity of goods imported from the EU is:

$$\Delta Q_{EU} = Q_{EU} \Delta T \epsilon_{EU} \quad [1]$$

Similarly, the change in Row imports is

$$\Delta Q_{Row} = Q_{Row} \Delta T \epsilon_{Row-EU} \quad [2]$$

The new share of the EU imports in total imports is then:

$$SHARE_{EU} = \frac{Q_{EU} + \Delta Q_{EU}}{Q_{EU} + \Delta Q_{EU} + Q_{Row} + \Delta Q_{Row}} \quad [3]$$

Or

$$SHARE_{EU} = \frac{Q_{EU} (1 + \Delta T \epsilon_{EU})}{Q_{EU} (1 + \epsilon_{EU}) + Q_{Row} (1 + \Delta T \epsilon_{Row-EU})} \quad [4]$$

Equation 4 can be expressed as function of the previous periods market share. Dividing the right hand side by the numerator and manipulating the ratio of import quantities.

1992 input-output tables for Jordan. This formula has been written by Hoekman, and Djankov.(1997) to measure the policy options for Egypt with implementations of the AA between Egypt and EU. We can use this formula To investigate the implementations of the AA between Jordan and EU .

$$SHARE_{EU}^{t+1} = \frac{1}{1 + \left(\frac{1}{SHARE_{EU}} - 1 \right) \frac{1 + \Delta E_{RowEU}}{1 + \Delta E_{EU}}} \quad [5]$$

The expression for the new weighted tariff becomes:

$$Tariff_{NEW} = Tariff_{EU} SHARE_{EU} + Tariff_{Row} (1 - SHARE_{EU}) \quad [6]$$

Which will be calculated for each sector:

Upon to the above the effective rate of protection is finally derived as follows:

This analysis depends on the data collected from Jordan's input-output tables for 1992, UN Comtrade and Jordan – EU AA Articles .

$$ERP_i = \frac{Tariff_{NEW} - \sum_{j \neq i} Tariff_{New} a_j}{1 - \sum_{j \neq i} a_j} \quad [7]$$

Where a_j is the input share of sector j in the production of good, i will be taken from the

We suppose that the tariffs will reduce 25% every three years, with four linear scenarios to

arrive at the end of the transition period (the twelfth year)to 0% . with a linear proportional analysis, we can guess the impact of the AA on Jordan's welfare, the *Econometric Views Program* will be helpful to evaluate our force-castings.

Findings and Evaluation:

Jordan's nominal average tariff is 22%, the average of the ERP without considering any services inefficiencies is 53%. If a 10% tariff equivalent is assumed for services industries, the average ERP for manufacturing falls 37%.

At the end of the first three years after the implementation of the AA, this average falls 10%, when it has arrived at 27, which means a negative decline. For a number of agricultural and resources -based industries the effective rate is again negative: food processing, mining and quarrying, petroleum refining, phosphate, printing, and publishing, this appears clearly in table five in this section. Jordan's average manufacturing ERP falls steadily, six year after the initial implementation of the AA, the depression of ERP under a

proportional reduction declines from 50 to 41%, where some industries, including transport, equipment, potash, and other manufactures experience increases in the effective rate of production. By the end of the ninth year, the average rate has fallen to 8%. Moreover, at the end of the transition process, the average ERP falls to -8%.

This does not occur under the proportional reduction approach, under which all rates fall, although because of the proportionality of the cuts the decline for many sectors is quite limited in the first part of the transition. The relative changes in effective rates of protection are more important than the absolute level of protection in terms of factor market dynamics. Under this approach, large changes occur in the ERP over the transition path.

A comparison between the columns of table five shows the rapid loss of average protection in many sectors. The large decline may be noted in *Cement* sector, which is from 150 to -120 by the end of third year, and to reach 85 at the end of the sixth year, 40 in the ninth year, and to arrive -16 at the end of the process; the

Cosmetics will be declined from 117 to 64 in the third year, and to 12 in the sixth year. This sector will be affected by the implementation process, when its average will reach -71 at the end of the process; the *Transportation equipment* will be declined from 88 to 75, 59, 36 and 0 in the third, sixth, ninth and at the end of the liberalization process, respectively; and the *Glass* from 124 at current average to reach 90 at the end of the process. The other sectors will be fallen to reach a negative decline, but this rapid loss of protection in many sectors is with positive ERPs in year nine. This raises credibility concerns regarding the sustainability of Jordan's approach in liberalization process.

Several industries maintain high positive ERPs even after the implementation of the AA in its ninth year. This appears clearly in some sectors like; *Cement, Confectionary, leather, Printing and publishing, Rubber and Plastic, Other Minerals, Transportation equipment* and *Glass*. The reason for this is that the initial tariffs for these sectors are something high. This condition is going to be changed at the end of the AA implementations at the twelfth

year. Where the average rate of protection will be negative in some of these sectors such as *Cement, Confectionary, leather and Printing and publishing*.

Even if some of the previous sectors will still have its high positive recognitions such as *Glass, Other minerals, Rubber and Plastic* and *Potash*, but the average of ERP will decline to reach -8% at the end of the transition process. Which means a decline in Jordan's revenue.

This analysis suggests that the effective protection that occurs in some sectors in the transition process implies that the welfare losses will be incurred .

Table Five: Jordan's Trade Liberalization under AA*

Sector	Nominal Tariff	EU Share of Import	Current ERP, no Services Protection	Current	Year Three Linear	Year six Linear	Year Nine Linear	Year Twelve Linear
Cement	35	53	176	150	120	85	40	-16
Confectionary	41	79	104	94	70	45	17	-10
Cosmetics	17	75	174	117	64	12	-34	-71
Dairy Products	18	83	28	15	0	-14	-29	-41
Electrical Machinery	25	66	43	40	29	19	8	-3
Fabricated Metals	16	60	39	11	-3	-16	-31	-41
Fertilizes	11	69	23	11	4	-1	-6	-13
Food Processing	11	56	15	-8	-17	-24	-35	-41
Leather	47	49	54	49	40	29	15	-3
Meat Industry	22	48	78	8	34	19	0	-30
Metal Industry	17	47	14	47	5	3	0	-3
Mining Quarrying	4	74	-7	8	-44	-41	-39	-36
Non Electrical Machinery	16	79	5	-43	0	-1	-3	-3
Other Chemicals	12	65	0	2	-3	-2	-2	-2
Other food stuffs	14	62	13	-2	-1	-10	-21	-34
Other Man- ufactures	16	51	62	7	-4	-16	-32	-52
Other Minerals	43	43	107	8	90	77	56	15
Paint	14	79	18	99	5	0	-3	-6
Paper	18	38	5	12	1	1	0	-1
Petroleum Refining	6	46	-3	3	-6	-3	-2	-2
Pharmaceuti- cals	11	70	14	-5	1	-2	-7	-10

Phosphate	11	58	9	-4	-6	-7	-9	-12
Potash	14	5	40	15	-18	17	16	4
Glass	28	7	141	124	126	127	124	90
Printing and Publishing	12	27	48	-5	1	13	18	-5
Rubber and Plastics	29	45	65	59	51	42	27	3
Textiles	29	27	13	10	8	7	5	0
Transportation Equipment	31	42	102	88	75	59	36	0
Mean	22	51	53	37	27	20	8	-8
Standard Deviation	12	21	53	50	46	41	37	29

* Effective Rates of production over the Transition Period (constant 10% tariff equivalent for Services).

This data has been estimated based on Jordan's official tariff schedule & on the Jordan-EU AA Articles & UN COMTARDE

Source: Department of Statistics. (1992): Jordan Input-Output Tables for 1992. Amman.

EC Delegation. (1998): Jordan-EU Association Agreement, EC Delegation & Friedrich Naumann Foundation. Amman.

The liberalization of trade required under the AA should do much to induce firms to upgrade their production capacity and improve their efficiency. Although in long run the AA is likely to be beneficial to all of the countries involved, being a discriminatory arrangement the exercise may be economically welfare reducing in the short- to medium-run. Even if not, the opportunity costs associated with preferential trading arrangements can be large. The AA major potential advantage is that it provides a commitment mech-

anism, allowing a gradual reform path to more credible than otherwise. Credibility may be enhanced through the binding nature of the agreement, the implicit linkage that has been made between official financial transfers from the EU and implementation of the AA, and offer of wide-ranging technical assistance to help Jordan improve the administration to its regulatory regimes (costumes, certification of product standard).

The absence of binding commitments in the areas of foreign

direct investment and supply of services, the exclusion of government procurement, and the maintenance of anti-dumping and broadly worded safeguard provisions implies that the AA does not go significantly beyond existing multilateral WTO disciplines. The transition path of free trade with the EU is a long one, with liberalization of goods competing with domestic production only starting five years after the entry in force of the AA. This may well reduce the incentives to initiate rapid restructuring and may create problems in implementing tariff reductions in the future. The gradual liberalisation may also be too slow in terms of maintaining existing export markets and capturing new ones in the face of increased competition from former centrally-planned and Asian economies, driven by the liberalization achieved in the Uruguay Round, [Hoekman, B & Djankove, S: 1996,p.403].

By lowering tariffs on intermediates and capital goods first, domestic industries are granted some up front compensation for adjustment costs that must be incurred later, and are given time in which to restructure. This strategy also ensures that tariff revenues will initially decline slowly,

giving more time to create alternative sources of funds for the government. But possible downside of the strategy should be recognized. Very much clearly depends on the extent to which complementary actions are pursued to improve the functioning of the economy.

Important in this connection is the fact that the AA does little to ensure investors of national treatment or grant the general right of establishment. This is a significant difference with the Europe Agreements, where such establishment is permitted immediately for most activities, and a transition path is spelled out for the remainder. By signaling the fact that they are open to FDI and willing to lock this in, the Central and Eastern European countries increased the incentives for foreign firms to establish and transfer much needed know-how by reducing political risk.

FDI is especially important in the service area, where establishment often remains the best way to contest a market. Efficient services are crucial in terms of being able to participate in the global economy ;telecommunications, information technology, port services, financial intermediation,

and business support services are key elements underlying the ability to compete on world markets. By limiting commitments to those made in the GATS, the AA risks sending a signal that liberalisation is not immediate agenda.

However, much will depend on the value of the economic and financial cooperation that will flow from the EU to Jordan, and on the extent to which external barriers to trade are reduced concurrently with the implementation of the AA. A potential problem that may arise in this connection is the reliance on customs tariffs for government revenue. The higher the share of tariffs in total government revenues, the more difficult it may be to mobilise the alternative resources base needed to allow a reduction in MNF tariffs on top of the implementation of the AA.

Actions to reduce the role of the state are also so important. Privatization of the state-owned enterprises will generate revenue, create investment opportunities for foreign (and flight) capital, and limit possible claims on the budget as competitive pressures emerge. Although the AA may help to ensure that state firms

confront harder budget constraints over time- provisions or state aids to industry will start to bite after five years under the AA- such disciplines are relatively weak.

In fact, there are important political economy issues in EU-Med AA. Many of Med countries have a significant stock of educated workers that are either employed directly by the government administration or by state-owned firms. Many also have large pools of unskilled, underemployed labor. Implementation of the AA may not be politically feasible if increased job opportunities for the unskilled, and the educated unemployed do not materialize, or if job losses in the state sector become too large to be politically manageable.

The greater employment opportunities for unskilled could emerge through the creation of firms specializing in labor-intensive production, and by improving access for agricultural exports. The latter has been excluded; a necessary condition for the former is the existence of adequate infrastructure and the absence of red tape restricting export production. For many of the more highly educated poten-

tial opportunities lie in the service sector. Realizing this potential requires fostering competition in services activities and allowing establishment by foreign providers. Even the, realism suggests that in countries where the existing labor force employed in services is already significant, net losses may will occur initially. FDI can do much to stimulate both labor-intensive and many skilled activities in services or manufacturing, but it will only material if the regulatory and institutional environment is conducive to private sector investment.

Conclusion:

The free trade agreement with the EU will give rise to greater competition in product markets and a more efficient allocation of productive resources. The extensive provisions in the AA for technical cooperation aiming at harmonization and mutual recognition of regulatory producers will help reduce transaction costs associated with trade, and improve the investment climate. Much clearly depends on the contents of the AA.

By lowering the tariffs on intermediates and capital goods

first, the domestic industries will be granted some up-front compensation for the adjustment costs that must be incurred later, and are given time in which to restructure. Such tariff liberalisation strategies also ensure that tariff revenues will initially decline slowly, giving more time to mobilize alternative tax basis. But the possible down side of the strategy is that the back loaded nature of the tariff reductions may fail to initiate rapid restructuring, and may create problems in implementing tariff reductions in the future, especially if the investment is induced in the sectors concerned.

The analysis suggests that the Jordanian approach will increase both the ERP for some sectors over a significant period of time and the dispersion of the ERP across sectors, thus causing welfare losses. The ERP analysis also suggests that benefits will be enhanced if complementary measures are pursued to improve the functioning of the economy. The quality and reducing the costs of services are particularly important in this connection. Indeed, foreign direct investment is so crucial and important in the services area, as local establishment remains the best way to

contest a market in most services sectors. The benefits of the AA will be enhanced if trade and investment barriers are reduced in a nondiscriminatory manner.

Indeed, in the absence of improvements in the legal and regulatory framework, opening up to trade with the EU may result in greater competition from imports without much in the way of new investment. If so the political viability of the AA implementation will also decline. Much may depend in this connection on how EU financial assistance is used. A strong case can be made that there may be a high payoff for using the EU grants to fund worker compensation schemes to facilitate downsizing of the public sector.

However, the results of this analysis are similar to those arrived at by Hoekman (1997), and Hosoe (2001), and AL.Omari (2002) which gives a clear picture about the impact of the Jordan-EU AA on Jordan.

Notes :

1.For more details about Quantative Restriction, Price Controls and Subsidies in Jordan see:

World Bank Report(1994):**Trade Incentives Regime, in Jordan Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base for Sustainable Growth.** No.12645 JO, 1994,Pp.35-52.

2.Almost all countries in Middle East & North Africa (MENA) have been reforming and liberalizing their foreign trade regimes, for more details see:

Al Khouri, Raid. (2000): **Trade Policies in Jordan , Lebanon, and Saudi Arabia**, in Hoekman, B & Kheir-El-Din,Hana,(eds): **Trade Policy Development in the Middle East and North Africa**,World Bank,N 20322 February 2000,Pp.141- 166.

3.Iraq remains Jordan's major trading partners, 35 percent of Jordan's exports go to Iraq for details see. Jordan Central Bank.(2002): **Annual Report**, www.cbj.com

4.The business environment in the Middle East is not attractable due to the security situation for more details see:

-Galal, A.(2000): **Incentives for Economic Integration in the Middle East**, in Hoekman, B & Kheir-El-Din,Hana,(ed): **Trade Policy Development in the Middle East and North Africa**, World Bank, N,20322, February,2000 ,Pp.51-68.

- Middle East & North Africa (MENA) have signed association Agreement with European Union (EU) namely, Israel, Jordan Morocco, Tunisia. The agreement with Algeria, Egypt, Lebanon and Syria are under discussion, for details about trade liberalisation in MENA countries, see:

- Abed, Gorege.(2000): **Trade Liberalization and Tax Reform in the**

Southern Mediterranean Region, in Hoekman, B & Kheir-El-Din Hana,(eds): **Trade Policy Development in the Middle East and North Africa**, World Bank, N, 20322,February, 2000,Pp.181-212.

References & Bibliography:

Abdullah, A.(1997): **The Impact of Euro-Mediterranean Partnership on Trade Interest of the OIC Countries**. Statistical, Economic and Social Research and Training Center for Islamic Countries, Organization Of the Islamic Conference, 18-19 September 1997. Ankara

Abed, Gorege.(2000): **Trade Liberalization and Tax Reform in the Southern Mediterranean Region**, in Hoekman, B & Kheir-El-Din,Hana,(ed): **Trade Policy Deve-lopment in the Middle East and North Africa**, World Bank, N,20322,February,2000,Pp.181-212.

Aitken, N.(1973): **The Effect of the EEC and EFTA on the European Trade: a Temporal Cross-Section Analysis**. The American Economic Review, December 1973, Pp.881-892

Aitken, N.(1976): **A Cross Sectional Study of EEC Trade with the Association of African Countries**. The Review , of Economics and Statistics,Vol.5,November, No.4, 1976, Pp.425-433.

Al Khouri, Raid.(2000): **Trade Policies in Jordan , Lebanon, and Saudi Arabia**, in Hoekman, B & Kheir-El-Din,Hana,(ed): **Trade Policy Deve-lopment in the Middle East and North Africa**, World Bank, N, 20322,February 2000,Pp.141-166.

Anderson, E & others.(2000): **Gravity and Gravities: A Solution to the Border Puzzle**. Boston College and NBER, December , 2000.

Balassa,B.(1965): **The Theory of Economic Integration**. Second Edition, Watford, Herts. London.

Baldwin.(1994): **Towards an Integrated Europe**, Center for economic Policy Research, London,1994.

Boudhif, M (1999): **The Advantage of Intra- Maghreb Free Trade**. Mediterranean Politics, No.2, Vol.4, Summer, 1999,Pp.121-132.

Brada, J and Mendez, J (1985): **Economic Integration Among Developed, Developing Countries and Centrally Planned Economies: Comparative Analysis** .The Review of Economic and Statistics, Vol.67. 1985.Pp.549-560-

Brown, D, Alan,D& Stren.(1996) **A free Trade Between Tunisia and The EU: Effects on Tunisian Trade and Investment**, in Ahmad Galal (ed): **Regional Partners in Global Markets**. Egyptian Center for Economic Studies & Center for Economic Policy Reaerch,London.1996.

Cordon, W.(1985): **Protection Growth and Trade; Essays in International Economics**, Basil Blackwell, Ltd, Oxford.Uk.

Cordon, W.(1976): **Customs Union Theory and the No uniformity of Tariffs**. Journal of International Economics, 1976, Pp.99-106.

Dayal, N, and Dayal, R.(1977): **Trade Creation and Trade diversion: New Concepts .New Methods of Measurement**, Weltwirtschaftliches Archive Review of the World Eco-nomies, Vol.113, 1977, Pp. 125-169.

- Delegation of the European Commission in Jordan.(1999): **Annual Report**, 1999, Pp.17-30.
- Delegation of the European Commission in Jordan.(2000): **Annual Report**, 2000, Pp.10-17.
- Delegation of the European Commission in Jordan.(2001): **Annual Report**, 2001, Pp.12-20.
- Department of Statistics. (1992): **Jordan Input-Output Tables for 1987**. Amman.
- Devarajan, S. Lewis, D. & Robinson, S.(1990): **Policy lessons from trade-focused, two-sector models**. Journal of Policy Modeling, 12 (4), 625–657.
- Diwan, I. Yang.& Wang, Z.(1995): **The Arab economy, the Uruguay Round (UR) predicament and the European Union (EU) wild-card- an economy-wide analysis**. A preliminary draft..
- EC Delegation.(1998): **Jordan-EU Association Agreement**, EC Delegation, Friedrich Naumann Foundation. Amman.
- Edward,J,B(2001): **Trade Friction and Welfare in the Gravity Model**, International Trade Commission Washington, November 4,2001.
- EFTA Secretariat. (1969): **The Effects of EFTA on the Economies of member States**, EFTA Bulletin. January.1969.
- El- Agra, Ali (1989): **The Theory and Measurement of International Economic Integration**. Macmillan Press LTD,London.
- Francois, F. McDonald, B. & Nordstro,H.(1995): **Assessing the Uruguay Round**. In W. Martin& L. A. Winters (Eds.), **The Uruguay Round and the developing economies**. World Bank Discussion Papers,N.307.
- Galal,A.(2000): **Incentives for Economic Integration in the Middle East** , in Hoekman, B & Kheir-El-Din,Hana.(ed): **Trade Policy Development in the Middle East and North Africa**, World Bank, N,20322, February,2000 ,Pp.51-68.
- Ghesquiere, H.(1998): **Impact of European Union Association Agreements on Mediterranean Countries** .IMF Working Paper, WP/98/116.
- Harris,R.(1984): **Trade Industrial Policy and Canadian Manufacturing**, Toronto: Ontario Economic Council.
- Harrison, W. Rutherford, T. & Tarr, D.(1995): **Quantifying the Uruguay Round**, in W. Martin & L,Winters.(Eds.): **The Uruguay Round and the developing economies**. World Bank Discussion Papers 307.
- Hashemite Kingdom of Jordan.(1999): Department of Statistics; **Statistical Year Book**, Issue No.50, 1999.Pp.509-550.
- Hashemite Kingdom of Jordan.(2000): Department of Statistics; **Statistical Year Book**, Issue No.51, 2000.Pp.505-508.
- Hashemite Kingdom of Jordan.(2001): Department of Statistics; **Statistical Year Book**, Issue No.52,53, 2001.Pp.500-530.
- Hashemite Kingdom of Jordan.(2002): Jordan Central Bank, **Annual Report**, 2002. p.18.
- Hashemite Kingdom of Jordan; Amman, Statistical Department, **Center of Computerized Data**. (CDs)

- Hassan, K.(2000): **The Gravity Model and Global Trade Flows**, Department of Economics, Isfahan, Iran, email : H.Kalbasi@iname.com
- Hoekman & Djankov, (1997): **The European Union –Mediterranean Free Trade Initiative**, The World Economy, Vo.19, Pp387-407.1997.
- Hoekman, B (1999): **Free Trade Agreement in the Mediterranean Regional Path Towards Liberalization**. in Joffe,G.(ed): **Perspective on Development: The Euro-Mediterranean Partnership**, Frank Cass, London.
- Hoekman, B and Djankove, S (1996): **Effective Protection and Investment Incentives in Egypt and Jordan During the Transaction Period to the Free Trade with Europe**. Discussion Paper Series (UK). Center for Economic Policy Research, No.1415, June 1996,Pp.1-28.
- Hosoe,H.(2001): **A General Equilibrium Analysis of Jordan's Trade Liberalization**, Journal of Policy Modeling , 23,Pp 595-600,2001.
- International Monterey Fund:(2000). **International Financial Statistics Yearbook**,2000.
- International Monterey Fund:(2001). **International Financial Statistics Yearbook**,2001.
- Jordan Central Bank. (2002): **Annual Report**. www.cbj.com
- Jovanovic, M, N. (1992): **International Economic Integration**. Routledge, London.
- Keith, H.(2000): **Gravity for Beginners, The Canada –US, Border Conference**, British Columbia, October,2000.
- Konan, D & Keith, M.(1996): **A Computable General Analysis of Trade Liberalization using the Egypt CGE Model** .University of Hawaii,Honolulu,1996.
- Konan, D and Maskus, K.(1997): **A comparative General Equilibrium Analysis of the Egyptian Trade Liberalization Scenario's**, Regional Partners, Galal, A.(ed): **Global Markets: Limits of the Euro-Mediterranean Agreements**, Center for Economic Policy Research, London.
- Kreinin, M. (1969): **Trade Creation and Trade Diversion by the EEC and EFTA**. *Economia Internazionale*, Pp.959-973.
- Licari, J.(1998): **The Euro-Mediterranean Partnership: Economic And Financial Aspects, Mediterranean Politics**, No.3, Vol.3, winter 1998,Pp. 1-20.
- Lipsey, R.G (1960): **The Theory of Customs Union: A general Survey**. *Economic Journal*. Pp.496-513.
- Maciejewski (1996): **Morocco – Selected Issues**, **International Monetary Fund Staff**, IMF. Country Report, No.96/290. Washington.
- Mansour, Y. (1997): **The Jordan –EU Partnership Agreement and Jordan's Accession to the WTO: Introduction and Summary of Effects**. European Commission, November 26,1997.
- Martin, W (1996): **Assessing the Implication for Lebanon of the Free Trade with the European Union**. , World Bank, Washington.
- Mayes, D.(1974): **RASAT, A Model for the Estimation of Commodity Trade**

- Flows in EFTA.** European Economic Review, Vol.5, 1974, Pp.207-221.
- Mayes, D.(1978): **The Effects of the Economic Integration on Trade.** Journal of Common Market Studies, No.1, September 1978, Pp.1-25.
- Nicola, M (1998): **The Euro-Mediterranean Free Trade Area and Its Impact on the Economies Involved,** Luiss University. October 1998 –JMWP 16.98. Roma
- Page & Underwood.(1996): **Growth, the Maghreb and the EU,** in Ahmad Galal (ed) **Regional Partners in Global Markets.** Egyptian Center for Economic Studies & Center for Economic Policy Research, London.1996.
- Peter, P.(1997): **Trade Structures for the southern Mediterranean,** Development Center Technical papers, OCDE/GD(97)195, 1997.
- Porojan,A.(2000): **Trade Flows and Spatial Effects: the Gravity model revised,** University of Derby. E,mail: anaca@porojan.freemove.co.uk
- Robson, P (1993): **The Economics of International Integration.** Third Edition, Routledge, London.
- Rose,A & Spiegel,M.(2002): **A gravity Model of Sovereign Lending, Trade Default and Credit** Working Paper 9285, <http://www.nber.org/papers/w9285>
- Rutherford, T (1997): **Morocco's Free Trade Agreement with the European Community.** World Bank Working Paper WPS 1173. Washington World Bank.
- Sanz, F.(2000): **A Kalman Filter-Gravity Equation Approach to Assess the Trade Impact of Economic Integration: the Case of Spain,** 1986-1992. Weltwirtschaftliches Archiv Review of the World Economies, Banc .136.
- Sellekaerts, W. (1973): **How Meaningful are Empirical Studies on Trade Creation and Trade Diversion.** Weltwirtschaftliches Archiv, Vol.109, Pp.519-551.
- Tovias, A (1997): **The Economic Impact of the Euro-Mediterranean Trade Area on the Mediterranean Non –Member Countries,** Gillespie, R (ed): **The Euro-Mediterranean Partnership, Political and Economic Prospective.** Frank Cass. London.
- Tovias, A and Bacaria, J.(1999): **Free Trade and the Mediterranean.** Mediterranean Politics. No.2, Vol.4, Summer 1999,Pp.3-22.
- Truman, M.(1975): **The Effects of European Economic Integration on the Production and Trade in Manufacturing,** in Balassa,B.(ed): **European Economic Integration.** Amsterdam.1975.Pp3-40.
- Verdoorn, P, J and Schwartz A, N (1972): **Two Alternative Estimates of the Effects of EEC and EFTA on Pattern of Trade.** European Economic Review, No. 3, 1972, Pp.291-335.
- Viner,J.(1950): **The Customs Union Issue,** New York: Carnegie Endowment for International Peace.1950.
- Williamson, J and Bottrill, A (1971): **The Impact of Customs Union on Trade in Manufactures.** Oxford Economic Papers,Vol.23.
- Winters, L.A.(1987): **Britain in Europe: A survey of Quantitative Trade**

Studies. Journal of Common Market Studies, No.4, June 1987, Pp.315-335.

World Bank Report. (1994): **Trade Incentives Regime, in Jordan Consolidating Economic Adjustment**

and Establishing the Base for Sustainable Growth. No.12645 JO, 1994,Pp.35-52.

World Bank. (2002): **Country Report, Jordan.** www.worldbank.org

ABSTRACTS